تطوير المناهج وتنمية التفكير

أ.د علي أحمد مدكور



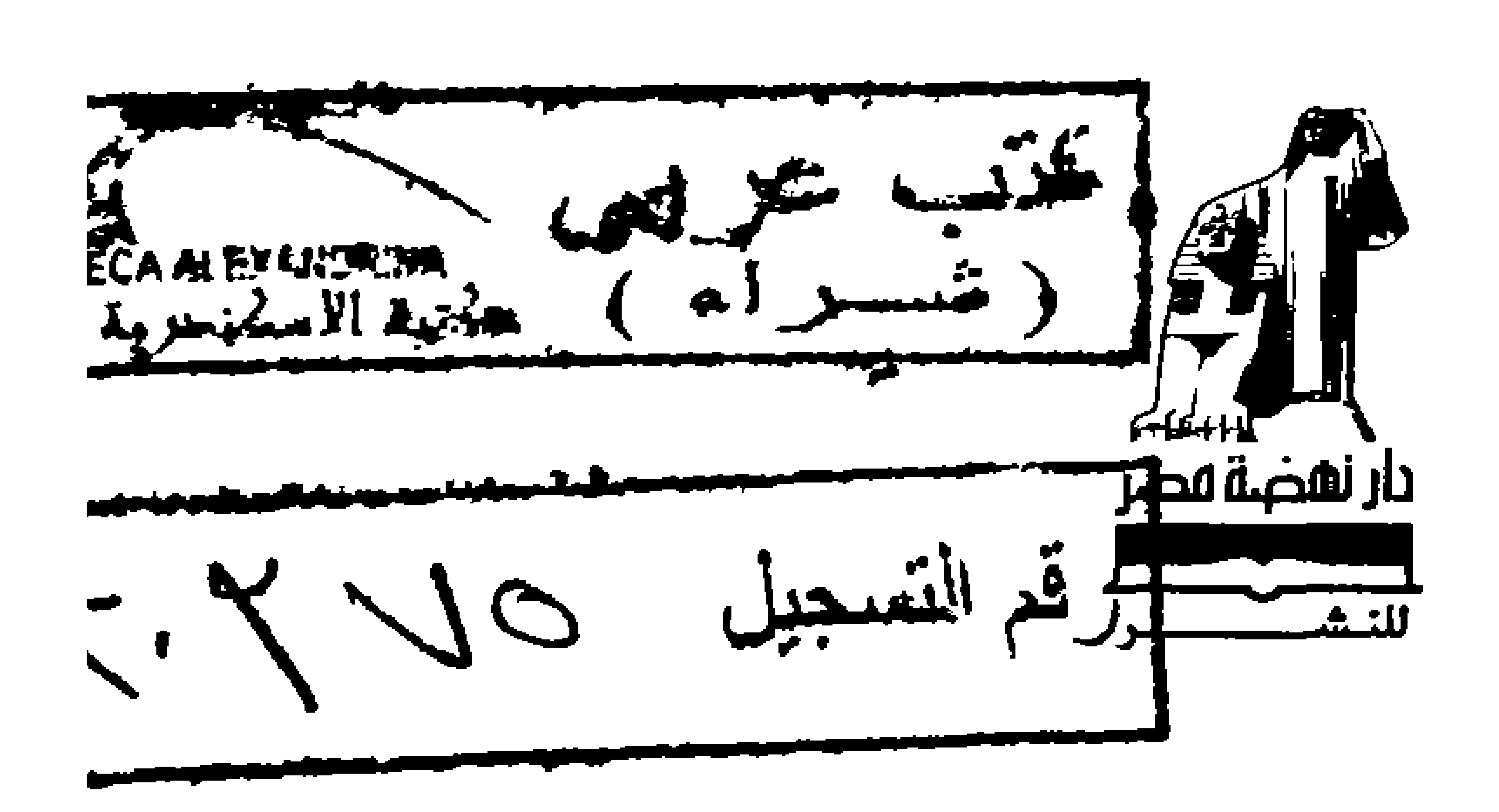
دار نهضة مصر للنشر

تطوير المناهج وتنمية التفكير

أ.د علي أحمد مدكور

أستاذ تطوير المناهج التربوية

جامعة القاهرة



العنوان:

تطوير المناهج وتنمية التفكير..

تأليف:

أ. د/ علي أحمد مدكور

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 978-977-14-5223-2

رقم الإيداع: 23782 / 2014

الطبعة الأولى: يناير 2015

تليفون: 33466434 - 33472864 02

فاكس: 33462576 02

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com

E-mail: publishing@nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة

تطوير المناهج
وتنمية التفكير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

البقرة (282)

الفهرس

المقدمة

نحن نـدرك الماضي عندمـا نتذكره، ونـدرك الحاضر عندمـا نلاحظه، وندرك المسـتقبل عندما نتصوره ونحس به، فالمسـتقبل – خلافًا للماضي الـذي انقضت أحداثه – ليس محددًا؛ وهذا يعني أنه ليس موضوعًا للعلـم، لأن العلم يقوم على حقائق أو فرضيـات راجحـة على الأقل، والمسـتقبل لا يتوفر له ذلك؛ فهو مفتوح لاحتمالات كثيرة ممكنة.

ومع ذلك تحاول الدراسـات المسـتقبلية تبيُّن أشـكال المسـتقبل التي توجـد كالبـذور فـي طيـات الحاضـر، وتحـاول استكشـاف الاتجاهـات الكبـرى أو الغالبة في الحاضر، والتـي يحتمل أن يكون لها تأثير فعال على المسـتقبل؛ فاحتمالات المسـتقبل رهن الاختيارات التي تتم في الحاضر. وهذا أهم تحديات التربية وتطوير المناهج في القرن الحادي والعشرين.

إن لله سـننًا في الكون وفي النظام الاجتماعي تتيح للمفكر الإنسـان أن يفكـر فـي الفرق بين اليوم والغـد، كما كان مثل الفرق بيـن الأمس واليوم، وأن يتبين أشـكال المسـتقبل الممكنة في الوضع الراهـن، وأن يعمل على تغيير مجرى الأحداث، وأن يحدد مجالات التصرف المعرفي والأخلاقي والسـلوكي التـي ينبغـي اتباعها، ولكـن ينبغي قبل ذلك غرسـها في نفوس الناشئة... وهذه مهمة تطوير المناهج التربوية.

إن المسـتقبل يصنـع الآن؛ فالمسـتقبل يولد في رحـم الحاضر. وهناك أسـس ثلاثة لصناعة المستقبل الآن هي: حرية الإرادة، والقدرة، والعزيمة،

فالإرادة الضعيفة أو المقيدة لا تصنع حاضرًا فضلًا عن بناء المستقبل. إن المستقبل مجال التعبير عن حرية الإرادة، ومجال التعبير عن حلم يمحصه العقل، ومجال التعبير عن مشروع يتم تجنيد كل القوى من أجل تحقيقه، والشباب هم القوة القادرة على تحقيق ذلك.

إن حرية الإرادة تعني حرية الاختيار وحرية تحديد الأهداف، والقدرة والعزيمة هما طاقات الريح التي تساعد الملاح في الوصول إلى الميناء سالمًا. لكن الرياح لا تواتي الملاح الذي يجهل وجهته، فماذا يفيدنا تبيِّن أشكال المستقبل الممكنة، والتعرف سلفًا على التوجهات التي يحويها محيطنا الاستراتيجي، إذا كنا لا نعرف من نحن، وماذا نريد أن نكون عليه؟! وهذه مهمة فلسفة التربية وفلسفة التطوير.

إن الثورات العربية قد أفرزت لنا وسائل وطاقات وقدرات لصناعة التاريخ، وهذا يعني أنه لا يزال لدينا وسائل لتغيير مجرى الأحداث وصناعة المستقبل، فإذا فات الأوان للتهيؤ مسبقًا لمواجهة التحديات، فقد تسكن الرياح الدافعة قبل الوصول إلى المرفأ، وتضيع الفرصة، فعندما يصبح الأمر ملحًّا يكون قد فات أوانه، والبداية لا بد أن تكون بالتربية وتطوير المناهج.

لقد تنبأ «أندريه موروا» في عشرينيات القرن العشرين بأنه سيكون بالإمكان «حقن أبناء القادة بالمزاج السلطوي وأبناء الشعب بمزاج الخضوع» فجاءت الثورات العربية في بداية القرن الحادي والعشرين لتقلب المقولة رأسًا على عقب، وتعلن أن بإمكان الشعب أن يسقط النظام،

وأنه بالإمكان جعل أبناء الغد أكثر ذكاء وكفاءة وفاعلية في حل مشكلات الحاضر وصناعة المستقبل.

إن تأمل الأدبيات المعنية بمطالعة المستقبل تكشف لنا أننا على حافَة انبثاق عصر جديد ومجتمع كوني مختلف عن مجتمع الصناعة، وتجاوز كمي للثورة العلمية التكنولوجية مع استمرار تراكمها الكيفي.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تحقق خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وإلى الآن، قد أفرز حضارة جديدة تعتمد على المعرفة المتقدمة، وأصبح حجم المعرفة يتضاعف بمتواليات هندسية يصعب ملاحقتها في كل التخصصات وتزايدت في ظل ذلك حتمية تعميق الجسور بين التخصصات النوعية؛ إذ إن المتخصصين في مجالات معينة قد أصبح لزامًا عليهم الحصول على معارف أخرى تؤهلهم للقيام بمهامهم وَفْق متطلبات العصر ومعارفه وتقنياته.

إن التطور المذهل في صناعة الحواسيب والأقمار الصناعية وهندسة التواصل عبر الشبكة بالضغط على أزرار صغيرة بين يدي الإنسان قد أثرت وستؤثر جِذْريًا على طبيعة التربية وأدواتها، خاصة فيما يتعلق بأساليب التعليم عن بعد، والتعلم من بعد - والذي أصبح خيارًا استراتيجيًّا- يفرض نفسه في القرن الحادي والعشرين على جميع المستويات التعليمية عامة وفي مجالات التدريب المتواصل والمستمر خاصة.

إن الثورات العربية التي أسقطت نظم الاستبداد والفساد وأشاعت جو الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية سوف تفتح المجال لمؤسسات

المجتمع المدني والوسائط التقانية والإعلامية والتربوية - الإقليمية والعالمية - للقيام بأدوار مؤثرة في بناء الإنسان وتثقيفه وتعليمه، وبناء اتجاهاته وفكره، وذوقه وعاداته وتقاليده، فمن المعروف أن المبادرات الفردية ومؤسسات المجتمع المدني لا تنشط أبدًا في المجتمعات ذات النظم المستبدة.

إن الثورات العربية المفاجئة قد أنهت وإلى الأبد عهود البساطة والحتميات، وسلاسة المسارات الخطية، ورفاهية اقتفاء الآثار انطلاقًا من الأسباب، واستنباط النتائج من المقدمات، وتتبع البسيط إلى المركب، والجزئي إلى الكلي... لقد بات علينا أن ندرك أن قانون العلة والأثر، وتلك البِنَى المعرفية من هرميات وتراتبيات وأسس منطقية وما شابه ذلك، ما هي إلا أمور من صنع عقولنا؛ اختلطت علينا من فرط استخدامها ورسوخها حتى تراءت لنا أزلية ومطلقة، وما هي بهذه ولا تلك.

في ضوء هذه الروح الثورية الوثابة كتب هذا الكتاب بشكل مختلف عما هو شائع في هيكليته ومنهجيته فجاء في اثني عشر فصلًا على النحو التالي:

الفصل الأول عن عمليات التطوير، والثاني عن تحديات التطوير، والثالث عن ضبط المسيرة الهائجة للعولمة وحتمياتها، والرابع عن ضرورة وضع سياسة لغوية وثقافية محدَّدة، والخامس عن ضرورة التحول من البيانات والمعلومات إلى المعرفة والحكمة. والسادس عن تنمية التفكير ومهاراته، والسابع عن ضرورة التحول من الإعلام الترفيهي إلى الإعلام التثقيفي والتربوي، والثامن عن ضرورة التحول من ثقافة الصمت

والاستبداد إلى ثقافة الحوار والتواصل، والتاسع عن ضرورة التحول من الفن للفن إلى الفن للتربية والتذوق والإبداع، والعاشر عن تكنولوجيا التعليم وتطوير بيئة التعلم، والحادي عشر عن متطلبات التطوير، والثاني عشر عن رؤية مقترحة لتطوير النظام التعليمي في مصر في ضوء ثورة 25 يناير 2011م.

أسأل الله العظيم أن يرزقنا صدق القول، وسداد الفكر، واستقامة النهج، وإخلاص النية، وإحسان العمل، وحسن الخاتمة.

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾

(آل عمران: 8)

علي أحمد مدكور

القاهرة: شوال ١٤٣٢هـ

الفصل الأول

عمليات التطوير

الفصل الأول

عمليات التطوير

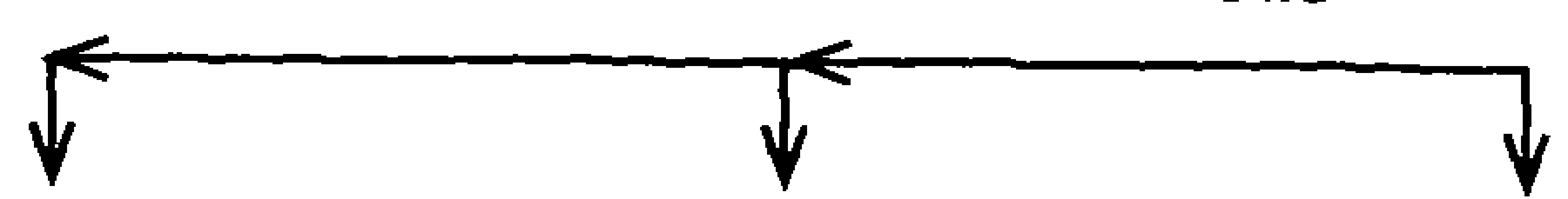
مقدمة:

المنهج منظومة شاملة من الحقائق والمعلومات والخبرات والمهارات الثقافية: المعرفية والنفسية والاجتماعية واللغوية التي تقدمها مؤسسة ما إلى المتعلمين فيها بقصد تنميتهم تنمية شاملة، وتحقيق الأهداف المنشودة فيهم.

وتطوير المناهج عملية شاملة ترتبط أشد الارتباط لا بما تقدمه المؤسسة التعليمية إلى المتعلم فحسب، بل تشمل المتعلم وبيئته، وظروف حياته، والمجتمع الذي يوجد فيه. كما تشمل بيئة التعلم بمكوناتها: المتعلم، والمعلم، والمنهج، والمدرسة، والموجه التربوي.

إن التطوير عملية ديناميكية؛ لأن العوامل التي تدخل فيها في تفاعل، وكل عامل يؤثر في العوامل الأخرى ويتأثر بها، لذلك فإن الحركة والتأثير لا ينقطعان؛ لذلك فإن التطوير عملية مستمرة وشاملة.

تطوير المنهج عملية منظومية لها



المدخلات تتمثل في:
- فلسفة التطوير.
- رغبة القائمين على الأمر في التطوير.
- نوعية الخبراء والمعلمين والمتعلمين.
- المصادر الإنسانية والمادية.

العمليات تتمثل في:
- عمليات التطوير بمراحلها المختلفة ووسائلها العملية.

المخرجات تتمثل في:
- المناهج المطورة أو المحسنة.

(متغيرات تابعة)

لكـن المنهـج له عدة أسـس تعتـبر مصادر يشـتق منهـا أهدافـه ومحتواه، وطرائق وأساليب تعليمه وتقويمه وتطويره. وهذه الأسس هي:

طبيعة المعرفة. والطبيعة الإنسانية وطبيعة المتعلم.

طبيعة المجتمع والحياة. طبيعة اللغة المستخدمة في التعليم والتعلم.

والتغـيرات التـي تحـدث في هذه المصـادر أو الأسـس تعتبر قـوة محركة، وعامـلا يسـتلزم ضرورة تطوير المنهج ليوائم هـذه التغيرات التي حدثت في مصادره، ويستعد للتغيرات المحتملة في المستقبل وتهيئ المتعلمين لها.

لذلك فإن عملية التطوير لا بد أن تسـتند إلى دراسـة علمية لهذه الأسـس أو المصادر. ويتطلب ذلك:

الاستناد إلى دراسة طبيعة المعرفة، وما حدث للمعرفة الإنسانية من تطور أو تغير، ودراسة انعكاسات ذلك ومتطلباته في عملية تطوير المنهج موضوع البحث.

دراسة علمية لطبيعة الإنسان، من حيث مصدره، ومركزه في الكون، ووظيفته في الحياة، وغايته فيها وعلاقة كل ذلك بطبيعة المتعلم الذي يُطَوَّرُ له المنهجُ.

دراسة علمية لطبيعة مجتمع المتعلم ومكوناته، وفلسفته، وثقافته، وعاداته وتقاليده وقيمه ورؤيته للحاضر والمستقبل..إلخ.

دراسة علمية للغة التعليم والتعلم ولطبيعة الموقف اللغوي؛ ولطبيعة اللغة باعتبارها الرحم الذي يصنع الفكر، والمنهج، أو النظام الذي يستخدم في التفكير والتعبير والاتصال.

تطوير المناهج:

يرتبط مفهوم التطوير بمفهوم المنهج ذاته والنظرة إليه، فالتطوير يشمل جميع عناصر المنهج من الأهداف إلى التقويم[1]. فالتطوير عملية شاملة؛ لأنها تتناول جميع الجوانب والعوامل التي تتصل بالمنهج وتؤثر فيه وتتأثر فيه. فهي تتناول أهداف المنهج والخبرات الدراسية سواء منها ما يتصل بالكتب والمقررات الدراسية أو الأنشطة الأخرى كالمعامل والتجارب والرحلات والمعسكرات والندوات... إلخ. وتتناول أيضًا طرائق التدريس والوسائل المُعِينة والإدارة المدرسية والمكتبات ووسائل التقويم المتبعة ومدى دقتها ومناسبتها للأهداف المحددة سلفًا.

إن عملية التطوير تستلزم أيضًا دراسة الفلسفة التربوية التي تستند إليها الممارسة الحقيقية، كما تستلزم دراسة التلميذ دراسة متكاملة، وتحديد كل مطالبه وحاجاته، ودراسة البيئة التي يعيش فيها التلميذ ومطالبها، وأيضًا دراسة طبيعة المادة الدراسية ومتطلباتها. إن أية تغيرات تحدث في أي أو في كل من هذه العوامل، تتطلب بالتالي تغيرًا مناسبًا في المنهج.

بين التحسين والتغيير والتطوير:

إذا أردنا أن نضع خطة ذات خطوط محددة لتطوير المنهج فإننا يجب أن نفرق أولًا بين ما يسمى بتحسين المنهج Curriculum Improvement، وتغيير المنهج Curriculum Change، وتطوير المنهج Curriculum Development، حيث إن هناك خلطًا في الاستعمال والمناقشات الجارية بين هذه المفاهيم، ومع ذلك فينبغي أن ندرك أن هناك تداخلًا بينها، فكل من التحسين والتطوير يتطلب تغييرًا، مع اختلاف في الحجم والعمق.

وعلى أية حال فإن تحسين المنهج يمكن فهمه على أنه تغيير مظاهر معينة في المنهج، ولكن دون تغيير المفاهيم الأساسية فيه أو في نظامه[2] فالتحسين يعني توسيع الإدراك الحالي للمنهج ونظامه، وذلك كالتغيير في الأهداف وفي طريقة صياغتها أو إضافة بعض الأفكار والخبرات إلى المحتوى المنهجي، أو إعادة تنظيم خبراته ومواده Sequence، أو إيجاد الروابط بين هذه الخبرات بعضها والبعض أو بينها وبين خبرات من مادة دراسية أخرى Integration، أو تحسين طرائق التدريس المتبعة وإضافة طرائق جديدة إليها، أو تحسين نظام التقويم المتبع... إلخ.

تغيير المنهج:

إن المنهج نتاج منظم لفكر وعمل الإنسان: فكلما تغيرت أفكار الإنسان تغيرت أفعاله، وهذا هو ما يحدث للمنهج. فالإنسان أحيانًا يريد أن يتغير، وأحيانًا لا يريد، فهناك أناس لديهم الرغبة في التغير، وهناك آخرون لا يرون أية ضرورة لذلك. فإذا كان لا بد أن يتغير الناس فلا بد أن يتطور المنهج، وهذا ينطبق على قول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11] وهذا يعني أيضًا أن تغير المنهج عملية مستمرة، لأنه مرتبط بالإنسان الذي يعيش في زمان ومكان معينين.

إن تغيير المنهج يعني، بطريقة ما تغيير مؤسسة An Institution وتغيير المؤسسات يعني كما يقول «مرتون Merton»، تغيير كل من الأهداف والوسائل[3] ومع ذلك، فإن تغيير الأهداف والوسائل لا يعني أن الأهداف سوف تتحقق. فقد يحدث أن يتم اختيار الوسائل التي لا تتفق مع طبيعة الأهداف ومتطلباتها، وبالتالي لا تتحقق الأهداف؛ أي أن الأهداف والوسائل قد لا يكونان متناسبين، فقد يحدث التأكيد على الأهداف ولكن دون تأكيد على الوسائل التي تحقق هذه الأهداف. فهناك أهداف تربوية مثل «تعليم الطفل وتدريبه على التفكير النقدي»، أو «خلق المواطن الديمقراطي»، أو «الاهتمام بجماع شخصية التلميذ بكل جوانبها العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية»، نقول: إن مثل هذه الأهداف قد تكون طموحًا أو مثالية، أو من قبيل الطموحات أو الشعارات التي لا تهتم بها المؤسسات التي تعمل على تحقيقها.

إن تغيير المنهج، بناء على هذا، يعني أيضًا تغيير الأفراد المهتمين به، كالتلاميذ والآباء والمدرسين ولجان التخطيط والتطوير والقائمين على النظام بصفة عامة. إذن فهو يعتمد على التغيرات الإنسانية. فالتغير السليم هو الذي يحدث في أفكار الناس ومعتقداتهم ونظمهم المعيارية والقيمية، ثم ينتقل إلى مؤسساتهم وأنظمتهم. فالتغيير في الأنماط المعيارية والقيمية للمجتمع يؤدي إلى تغير في المؤسسات التابعة له. ولكن يجب أن يكون واضحًا هنا أن التغيير عملية متكاملة، فالتغير في القيم والمعايير لا بد أن يؤدي إلى تغيير في المؤسسات، وذلك من أجل الحفاظ على توازن النظام الاجتماعي [4].

ولكن هل هناك نظام اجتماعي متكامل ومتوازن تمامًا؟ طبعًا الإجابة بالنفي. وذلك لأن التغيرات تقع بطرق مختلفة، وفي أوقات مختلفة، وبمستويات مختلفة. كما أن هناك تغيرات مفاجئة وأخرى تحدث بالتدريج. ولذلك فإن توازن النظم الاجتماعية وتكاملها عملية نسبية تعتمد على قدرة هذا المجتمع أو ذلك على التكيف مع المتغيرات الجديدة، وعلى مدى نشاطه في تكييفها بما يناسبه.

وعلى كل حال فإن النظام الاجتماعي المتكيف النشيط The Adaptive and Active Social System هو الذي عندما تقع بعض التغيرات المقبولة في بعض أفكاره وقيمه وأنماطه المعيارية فإنه يكيف الأفكار والقيم والأنماط المعيارية الباقية للأولى. وعندما تقع بعض التغيرات المقبولة في بعض مؤسساته فإنه يستجيب لذلك بتكييف المؤسسات الأخرى لمتطلبات التغيرات الجديدة، فتبني نظامٍ اقتصاديٍّ يقوم على العرض

والطلب، مثلًا يتطلب تغيراتٍ معينةً في نظام التعليم ومناهجه، كما أن الاقتناع بنظام اقتصادي يقوم على التخطيط يتطلب إجراء تغييرات معينة في النظام والمناهج. والتغير في الكوادر العمالية ونظم العمالة في المجتمع لا بد أن يصاحبه تغيير في النظام التربوي.

تطوير المنهج:

التطور هو التغير التدريجي الآلي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق أيضًا على التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه. أما التطوير فهو التغيير المتعمد لتحقيق أهداف معينة. وعلى هذا فإن التطوير هو تغيير على أساس علمي موضوعي ودراسة لكل العوامل المؤثرة والمتأثرة به. فالتطوير يستلزم التغيير الواعي، بينما التغيير قد يؤدي أو لا يؤدي إلى التطوير(5)، كما أن التغيير قد يحدث بإرادة الإنسان، وقد يحدث دون إرادته، وذلك عندما تكون العوامل المؤدية إليه خارجة عن إرادة الإنسان وليس له دخل في إحداثها، أما التطوير فلا يمكن أن يحدث إلا بإرادة الإنسان ورغبته. والتغيير قد يكون جزئيًا ينصب على جانب معين أو مظهر خاص، بينما تطوير المنهج عملية شاملة لجميع جوانبه(6)، فتطوير المنهج عملية تهدف إلى الوصول به إلى الصورة التي تمكنه من تحقيق أهدافه على أفضل وجه في أقصر وقت وبأقل جهد.

والتطوير عملية شاملة ترتبط أشد الارتباط لا بما تقدمه المدرسة إلى المتعلم فحسب، بل تشمل التلميذ وبيئته وظروف حياته والمجتمع الذي توجد فيه المدرسة. كما أن التطوير عملية ديناميكية؛ لأن العوامل التي تدخل

فيها في تفاعل، وكل عامل يؤثر في العوامل الأخرى ويتأثر بها؛ ولذلك فإن الحركة والتأثير لا ينقطعان، وهذا بدوره يؤدي إلى تغير مستمر، والتغيير السليم هو الذي يؤدي إلى التطوير(7).

لكن المنهج له عدة أسس تعتبر مصادر يشتق منها أهدافه ومحتواه. والتغيرات التي تحدث في هذه المصادر تعتبر قوة محركة وعاملًا يستلزم ضرورة تطوير المنهج ليوائم هذه التغيرات التي حدثت في مصادره، هذا وإلا أصبح المنهج شيئًا منفصلًا عن جذوره وأسسه. وأهم هذه الأسس هي:

1- طبيعة المعرفة.

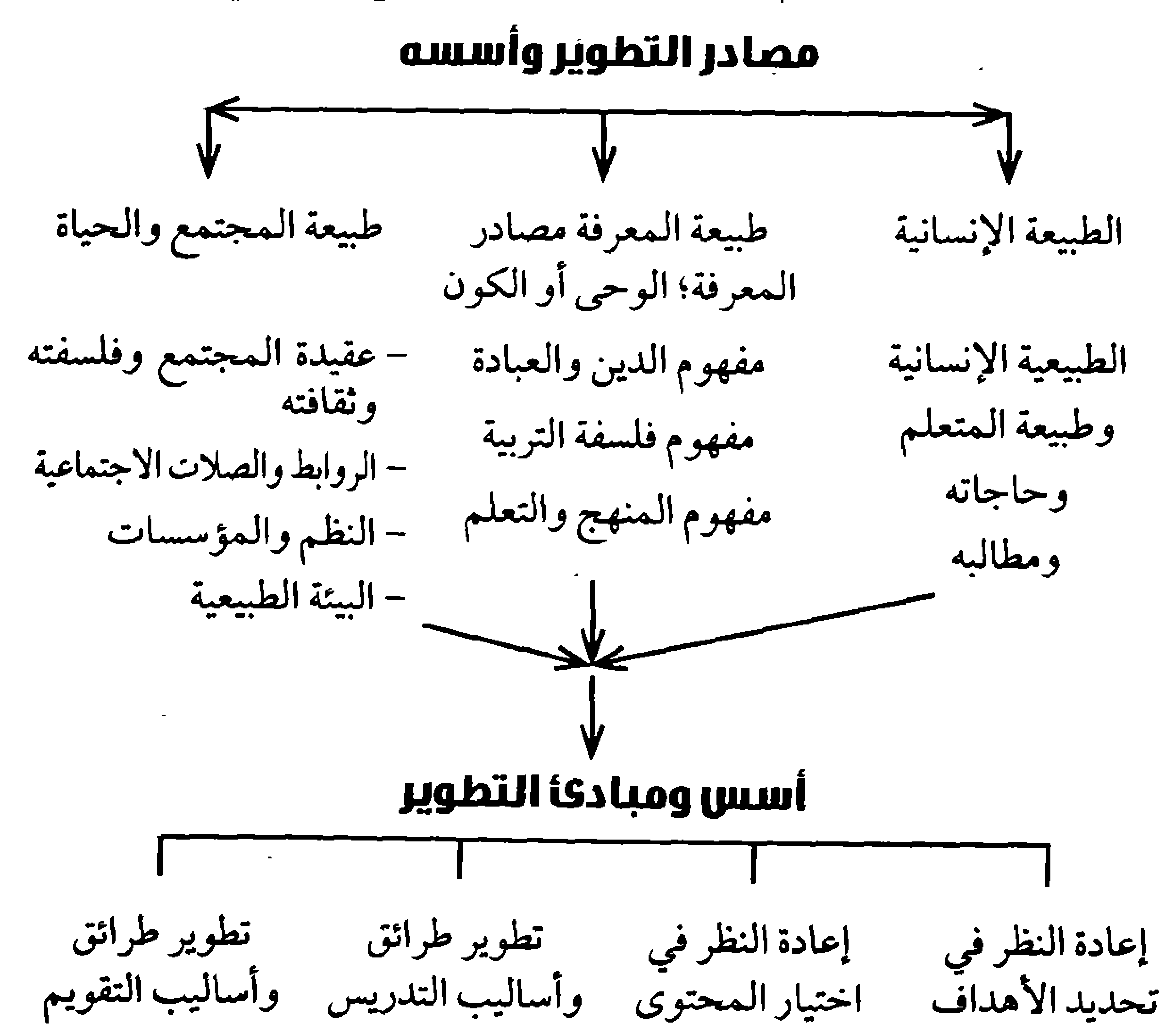
2- الطبيعة الإنسانية وطبيعة التعلم.

3- طبيعة المجتمع والحياة.

4- طبيعة اللغة التي يتم بها التعلم.

إن تحديد أهداف المنهج واختيار الخبرات التعليمية المناسبة واختيار طرائق وأساليب التدريس المناسبة، كل هذا يتوقف على معرفة التلميذ ومرحلة النمو التي يمر بها ومطالب هذه المرحلة. كما أن تحديد أفضل الطرق لإرشاد التلاميذ، وتحديد مجالات النشاط المناسبة لهم واستغلال طاقاتهم وإمكاناتهم، كل هذا يتوقف على معرفة مخطط المنهج بهؤلاء التلاميذ. إن التلميذ سوف يصير إنسانًا أو مواطنًا في المجتمع، فإذا لم يؤخذ في الاعتبار صفات المواطنة الصالحة التي يتطلبها المجتمع من أفراده، وإذا لم يؤخذ في الاعتبار المشكلات التي يواجهها التلميذ في حاضره، والآمال التي يرجوها في مستقبله. فإن هذا المنهج سوف يصبح قاصرًا عن تحقيق أهدافه.

إن لـكل مجتمع طبيعته الخاصة، فلكل مجتمع معاييره وقيمه الخاصة، مثل الأهداف التربوية العامة والنظرية الاقتصادية والرؤية السياسية والمعتقدات الدينيـة ومفهوم العلاقات والطبقات الاجتماعيـة الخاصة به، إن لكل مجتمع أيضًا مؤسساته ســواء كانـت مؤسسـات اقتصادية أو سـياسـية أو تربوية أو اجتماعيـة أو دينيـة... إلخ. كما أن لكل مجتمـع جغرافيته الخاصة، ومظاهر خاصـة للنمـو السـكاني فيه، وله أيضًـا مصـادره الطبيعية، كل هـذه الأمور الخاصـة بالمجتمـع منها ما هو ثابت ومنهـا ما هو متغير ومتطـور، وأي تغير أو تطور يطرأ عليها يستلزم بالضرورة تطورًا في المنهج الدراسي.



عملية تطوير المنهج

إن طبيعة المعرفة، والفكر السائد في المجتمع، ومدى تأثره بالأفكار التي تفد عليه من الخارج، وطبيعة كل مادة دراسية، كل هذا أيضًا يمثل أساسًا من أسس المنهج، وأي تطور فيه يستلزم بالضرورة تطورًا في المنهج. فالتدفق المعرفي والثورة التكنولوجية في العصر الحديث، والاكتشافات الجديدة في مجال علم النفس. والنظريات التربوية الحديثة التي ظهرت وأثرت على الفكر التربوي في القرن العشرين، كل هذا يشكل أساسًا يقوم عليه بناء المنهج، وأي تغيير يطرأ عليه لا بد أن يقابله تغيير مناسب في أهداف المنهج ومحتواه وطرق تعليمه وتقويمه.

ويمكن تلخيص التطوير كما يلي:

الاستناد إلى دراسة علمية للفرد.

الاستناد إلى دراسة علمية للمجتمع[8].

الاستناد إلى دراسة طبيعة المعرفة، وطبيعة المادة، وما حدث للمعرفة الإنسانية من تطور، ودراسة انعكاسات هذه التغيرات على المنهج.

إن دراسة طبيعة الفرد وحاجاته ومشكلاته وطبيعة المجتمع وحاجاته ومشكلاته، وطبيعة المعرفة ومصادرها - يكون الأساس الذي يجب الاعتماد عليه في اشتقاق فلسفة تربوية ونظرية منهجية خاصة بكل مجتمع ونابعة منه وعاكسة لسماته وخصائص الأفراد فيه.

بعد تحديد الفلسفة التربوية الخاصة بالمجتمع، يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ الخاصة بالفرد في هذا المجتمع، وما يجب مراعاته لإقدار الفرد على مواجهة مشكلات حياته الحاضرة والاستعداد للحياة في المستقبل وما قد يطرأ من تغيرات. كما يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ؛ ليهتدي بها المنهج أيضًا في إقدار التلاميذ على المساهمة في حل مشكلات مجتمعهم في حاضره ومستقبله، واستخلاص مجموعة من المبادئ الخاصة بطبيعة المعرفة الإنسانية ومصادرها وطبيعة المادة التعليمية.

إن هذه المبادئ التي تم استخلاصها والخاصة بالفرد والمجتمع والمعرفة تمثل النظرية المنهجية التي يمكن الاسترشاد بها في تطوير الأهداف المنهجية والمحتوى التعليمي وطرائق التدريس وأساليب التقويم. إن أي تغيير له قيمة في المجتمع أو في أفراده أو في المعرفة الإنسانية يتطلب تغييرًا مناسبًا في المناهج الدراسية وإلا أصبحت مناهج عديمة القيمة والنفع لكل من المجتمع والأفراد على السواء.

وعلى هذا فكل تغير أو حراك اجتماعي Social Mobility لا بد أن يقابله تغير مناسب وتطوير في المناهج. كما أن عملية تطوير المنهج لا بد أن تعكس اهتمامًا خاصًا بالمتعلم عن طريق احتوائها على مواد تعليمية ووسائل وخبرات وطرق مناسبة لمرحلة نموه. إن مرحلة التطوير هذه لا بد أن تهتم بالمراجعة والتمحيص الدقيقين حتى تصل إلى مستويات مقنعة للأداء، وهذا يتطلب أيضًا تقويمًا مستمرًا للإجراءات المستخدمة في عملية التطوير. لكن

عملية المراجعة والتقويم لا بد لها من معايير. ومعايير التقويم هنا هي مدى فاعلية المناهج المطورة ومدى تحقيقها لأهدافها[9].

مراحل تطوير المنهج:

إن عملية التطوير كما نتصورها هنا تحتوي على ست مراحل:

1- مرحلة وضع المبررات للتطوير.

2- مرحلة تحديد الأهداف.

3- مرحلة تحديد المصادر البشرية والمادية وإعدادها.

4- مرحلة اختيار المحتوى ومنهجيات التعلم البديلة.

5- مرحلة الاختبار الميداني.

6- مرحلة المراجعة.

7- مرحلة التنفيذ.

8- تطوير عملية التطوير.

وسوف نتناول كل مرحلة من هذه المراحل الست بالتفصيل.

1- مرحلة وضع المبررات لمشروع التطوير:

إن المرحلـة الأولى في مشروع تطوير المنهج هي مرحلة التكوين أو البناء. وأولى الخطـوات في هـذه المرحلـة هي إعـداد تقريـر مبدئي يصـف التطوير ويصف الفئات المقصودة بالتعليم The Target Population of Learners، كما يصف أهمية مشروع التطوير المقترح ومبرراته[10].

وقـد تكـون هذه المـبررات هـي نتائج بحوث تكشـف عن عجـز المنهج الموجود عن الاسـتجابة للمتعلمـين. وقد تكون ظروفًا اجتماعية مسـتجدة، أو مشـكلات اسـتحدثتها عوامل التغير. وقد يشعر المدرسون بقصور منهج المـادة التـي يدرسـونها كالمـواد الاجتماعيـة أو الفنـون اللغوية مثـلًا، ويرون ضرورة تطويـر وحـدات جديدة لهـا كل خصائص المنهج الجيـد. وعلى هذا تكـون الخطوة الثانية في هذه المرحلة هي تكوين وحدات دراسـية جديدة في التنظيمات المعرفية التي يتم التطور فيها.

إن المدرسـين في مختلف التنظيمات المعرفية يجب أن يسـهموا في ذلك. كما يجـب عدم تكرار المشروع الجديد أو النتـاج الجديد للموجود بالفعل، ولكن لا بأس من الاستعانة بالخبرات والمواد الموجودة والصالحة للممارسة. وتفاديًا للتكرار وعمل البناء الجديد على أسـس سـليمة، فإنه يمكن الاستعانة بنتائج مـا يسـمى بالتقويـم المبدئـي Initial Evaluation، فهذا النوع مـن التقويم يسـاعد في إعطاء المطـور خلفية مفيدة عن الموجود بالفعل، كما أنه يسـهم في تقويم عملية التطوير في هذه المرحلة.

ومن العوامل التي تبدأ في هذه المرحلة من التطوير وتستمر إلى نهاية عملية التطوير ما يلي:

1- لا بد من أن تكون هناك فلسفة تربوية واضحة المعالم يتحرك المطورون للمناهج في ضوئها وعلى هديها.

2- أن توضع إجراءات للمراجعة المنظمة.

3- أن يقوم بالمراجعة أفراد ليسوا من المشتركين في عملية التطوير.

4- أن يدلي المستفيدون من الإنتاج الجديد (أي المنهج المطور) برأيهم فيه. ونقصد بالمستفيدين هنا المدرسين والتلاميذ والنظار. ويقتصر رأيهم في هذه المرحلة على الخطة أو التصميم فقط.

5- لا بد أن يؤخذ رأي الخبراء في ميدان تخطيط وتصميم المناهج، ورأي الخبراء في التنظيم أو التنظيمات المعرفية التي يتم بناء المنهج فيها، من غير المشتركين في عملية التطوير.

6- على الذين يقومون بعملية التقويم والمراجعة أن يكونوا مسئولين عن تحديد أوجه القصور في العملية واقتراح الحلول لها.

7- إن تحليل خطة مشروع التطوير ومراجعة أوجه القصور فيها واقتراح الحلول لها، يجب أن يكون معدًّا في صورة تقرير مكتوب للعرض على لجان المناقشة.

وأخيرًا فإن الذين يقومون بعمل إجراءات البناء والتكوين للخبرات والأنشطة والمواد التعليمية، يجب أن يكونوا خبراء على مستوى عال في

التخصص في التنظيم أو التنظيمات المعرفية التي توضع لها المناهج الجديدة، وأن يقوم بالمراجعة ممثلون عن المدرسين والتلاميذ وخبراء المناهج وعلماء النفس والمتخصصين أكاديميًا في التنظيم أو المادة.

2- مرحلة تحديد الأهداف:

المرحلة الثانية من مراحل التطوير تتطلب التخصص والتفصيل في تحديد النتائج المرغوبة لمشروع التطوير؛ أي مرحلة تحديد الأهداف، هذه الأهداف يجب أن تكون مصوغة في صور إجرائية بحيث يمكن ملاحظتها وقياسها، أولًا؛ لأن وضع الأهداف بهذه الصورة يساعد في تسهيل عملية التخطيط، ثانيًا؛ لأن الأهداف بهذه الصورة تساعد التلاميذ في عملية التعلم نفسها[11].

إن السبب في الإصرار على وضع الأهداف التعليمية في صورة إجرائية هو الأسلوب المباشر في الربط بين المنفق على التعليم والناتج التعليمي، أو بمعنى آخر الرغبة في تضييق الفجوة بين المدخلات والمخرجات التعليمية. في هذه المرحلة أيضًا لا يجوز الاقتصار على تحديد الأهداف إجرائيًا، بل إذا كانت هناك أهداف معقدة فإنه يجب تفتيتها إلى عناصرها ومهاراتها الأولية ووصف ما يجب أن يتعلمه التلميذ من هذه العناصر والمهارات؛ أي وصف السلوك المتوقع من التلاميذ نتيجة لمرورهم بخبرات معينة[12].

والخطوة الثانية في هذه المرحلة هي تصحيح وتطوير مفردات معيارية Criterian Items لقياس الأهداف. وسوف تستخدم هذه المفردات في تقويم مدى ما حققه مشروع التطوير من أهدافه السابق تحديدها، كما أنها سوف تستخدم كقواعد تحكم عملية البناء والمراجعة. ويجب مراعاة أن تكون

هـذه المفردات صادقة؛ أي أنها تقيس ما وضعت لقياسـه، كما يجب أن تكون شـاملة بحيث تقيس كل الأهداف التي سبق تحديدها. ويجب أن يوضع هذا المقياس موضع الاختيار، بأن يطبق على عينة من التلاميذ الذين يطور المنهج مـن أجلهم، وذلك لتحديد ما إذا كانت المفردات مناسـبة لهؤلاء التلاميذ أم لا. إن نتائـج مثـل هذا الاختيـار يمكن أن تفيد أيضًا كعمليـة تقويم مبدئي Initial Evaluation للوقـوف عـلى المعـارف والمهارات التي سـوف تكون لـدى التلاميـذ قبل دخولهم للبرنامـج المطور. ومن أجل مزيد من السـيطرة فـإن هذه المفـردات المعياريـة يمكن تطبيقها عـلى مجموعة صغيرة نسـبيًا من الأشـخاص الذين يفترض أنهم مالكون للمهارات المطلوب اكتسابها خلال المنهـج المطـور. إن نتائج هذا التطبيق سـوف تساعد على اكتشـاف العيوب الموجودة في الاختبار.

وفي ختـام هـذه المرحلـة، يجب أن تجرى مراجعـة ثانية في ضـوء النتائج التـي حصلـوا عليها مـن تطبيق الاختبار. كـما يجب أن يقـوم بذلك مجموعة من الأفراد والخبراء من غير المشـتركين في عمليـة التطوير. إن على هؤلاء أن يحكموا على تصميم المنهج في مدى دقته ومناسبته لما سيتفق عليه.

3- مرحلة تحديد المصادر البشرية والمادية وإعدادها.

إن أي تطـور للمنهج يتطلب تحديـد المتوفر من المصادر البشرية من معلمين وموجهين وإدرايين، كما يتطلب تحديد نوعيات المدارس ومساحات الفصول الدراسـية وأماكن الأنشـطة الثقافية والرياضيـة والعلمية، وإعداد المتطلبات الجديدة التي يقتضيها التطوير.

4- مرحلة اختيار المحتوى ومنهجيات التعلم البديلة:

إن الخطوة الرئيسية في هذه المرحلة هي إنتاج نماذج بديلة للوحدات التعليمية ولطرق التدريس كالتعلم الذاتي، والتعلم الجماعي... إلخ؛ أي أن مطوري المنهج يجب أن يصفوا ويقترحوا موادًّ وطرقًا بديلة للتعلم. وهنا يجب أخذ عينة من المواد المطورة واختبارها بمقارنتها بالنموذج ومعرفة ما إذا كان الكتاب أو المواد الدراسية والأنشطة المختلفة مناسبة للأهداف المحددة سلفًا أم لا، وأيضًا معرفة ما إذا كانت المواد التعليمية منفصلة عن المواد البديلة أم لا. وعند هذا الحد فإن قرارات قد تتخذ لحذف بعض الأجزاء أو إضافة أجزاء أخرى أو الاثنين معًا.

وفي تطوير سلسلة متدرجة من المواد والدروس داخل وحدة أو مجموعة من الوحدات داخل المنهج. فإن هناك مجموعة من المعايير لاختيار الأنشطة والخبرات التعليمية. ومن هذه المعايير ما وضعه تايلور عام 1950، والتي يؤكد فيها أن تكون المواد والخبرات التعليمية ذات معنى لدى التلاميذ، وأن تزود التلاميذ بالفرص التي يمارسون فيها السلوك المطلوب تحقيقه في الأهداف[13]، ومنها أيضًا معرفة النتائج؛ أي نتائج التعلم، وهي السلوك الجديد، وتصحيحه إن كان معيبًا، وتعزيزه وتقويته إن كان صائبًا، كما رأي ذلك سكنر[14] Skinner.

إن تطوير الإجراءات والمواد التعليمية يجب أن يعتمد على الآثار الملاحظة من متابعة الدروس القصيرة، أما الوحدات التعليمية الطويلة فإنه يجب تعديلها طبقًا لنتائج تجريبية على مجموعة صغيرة من المتعلمين.

بعد كل هذا تجمع كل التعديلات المقترحة وتبسط وتعرض في صورة خطة تمثل منهجًا عامًّا مناسبًا لجميع التلاميذ. وهنا يتطلب الأمر اختيار هذه الخطة في مدى ثباتها وعكسها للمبادئ والمعايير النظرية، كما يتطلب الأمر هنا أيضًا اختبار صدق محتوى المنهج، ومدى تتابع خبراته ومنطقيتها وتدرجها من السهل إلى الصعب... إلخ. إن مهمة المتخصصين في تصميم المنهج، بالإضافة إلى كل هذا، هي عمل دليل مرشد للمعلم الذي سيقوم بتدريس هذه المادة. وتبصيره بالمشكلات التي سوف يواجهها، واقتراح ما قد يستعين به في تعامله مع هذه المشكلات.

5- مرحلة الاختبار الميداني:

بعد هذا يطرح المنهج المطور كله للاختبار الميداني، وأهداف الاختبار الميداني عديدة، أولًا: تمدنا نتائج هذا الاختبار بالمعلومات عن مدى مناسبة المواد التعليمية لظروف المدارس والفصول الدراسية كما هي عليه في الواقع. كما أنها قد تقترح خبرات وأنشطة جديدة لبرامج تدريب المدرسين؛ وذلك لضمان تنفيذ المنهج كما هو مخطط له. وقد يكون هناك ملاحظون لملاحظة مدى انحراف المنهج عن أهدافه، ورفع ذلك في تقريرات لمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة للمراجعة أم لا.

ثانيًا: إن نتائج الاختبارات هنا يجب أن تقترح على مطوري المنهج التعديلات المناسبة والاختيارات البديلة للمحتوى الذي تم اختياره. والتي تناسب تنوع التلاميذ على اختلاف قدراتهم واستعداداتهم ومشاكلهم المتنوعة بتنوع بيئاتهم، وأن ترشد المطور أيضًا إلى مصادر هذه الخبرات والمواد. كما

يجب اختبار مدى تلاؤم أساليب التدريس المتبعة للمواد والخبرات المتضمنة في محتوى المنهج.

إن المدرس يجب أن يعتبر مصدرًا للمعلومات عن المنهج الجديد، بتقريراته وتعليقاته عن المنهج الجديد، وعن مدى سهولة أو صعوبة الخبرات الدراسية، والوقت الذي يحتاج إليه. كل هذه معلومات نافعة ومفيدة؛ لأنها من واقع التطبيق الميداني في هذه المرحلة. وقد يكون من الضروري أيضًا قياس اتجاهات المدرسين نحو المنهج المطور بأي وسيلة من وسائل القياس.

إن أهم وظائف هذه المرحلة هي بالطبع معرفة مدى ما حدث من تعديل في سلوك التلاميذ نتيجة مرورهم بالمواقف الجديدة، ومدى ما تعلموه من معارف ومفاهيم وتعميمات ومهارات. وعلى هذا فإن تصميم اختبار لقياس أثر المنهج الجديد على سلوك التلاميذ المعرفي والوجداني والحركي يعتبر أمرًا ضروريًا في هذه المرحلة.

وهناك مصدر آخر للمعلومات في هذه المرحلة، وذلك عن طريق إجراء مجموعة من التجارب لبيان أفضل الطرق التي يجب اتباعها في التدريس لتحقيق الأهداف في أسرع وقت وأقل جهد، ومن هنا فإن مطوري المنهج لا بد أن تكون لديهم مجموعة من الطرق والمنهجيات للمفاضلة بينها، وإجراء التجارب لمعرفة أكثرها فاعلية في عملية التعلم.

كما يجب أن يفاضل ويختار مطورو المنهج بين أنواع الوسائل المعينة وأحسنها بالنسبة لكل موقف تعليمي. إن كل هذه الاختبارات والتجارب هي من قبيل التقويم البنائي Formative Evaluation الذي يساعد في بناء

المنهج المطور على أسس موضوعية سليمة، كما يساعد في عملية تصحيح الأخطاء أولًا بأول قبل أن يستشري الخطأ ويصبح تصحيحه عسيرًا.

6- مرحلة المراجعة:

تقوم المراجعة في هذه المرحلة بناء على المعلومات التي تم جمعها أثناء الاختبارات الميدانية، من تسجيلات الملاحظين، ونتائج الاختبارات، وتقارير المدرسين، والمشرفين التربويين، وتعليقاتهم، وآراء الطلاب... إلخ. وقد تعتبر المراجعة غير ضرورية إذا وصل التحصيل إلى الدرجة أو المستوى المقدر له من قبل في أهداف المنهج[15] أو إذا وصلت أوجه القصور التي يراد الكشف عن أسبابها ومعالجتها إلى حد أنها لا تستحق ما سينفق علي المراجعة من مال ووقت وجهد.

7- مرحلة التنفيذ:

بعد أن تثبت صلاحية المنهج الجديدة وفاعليته من خلال الاختبار الميداني والمراجعة النهائية تأتي مرحلة التنفيذ. وفي هذه المرحلة يطبق المنهج الجديد على نطاق واسع في كل المدارس. وتنفيذ المنهج هنا لا يتم بواسطة مطوريه، وإنما عن طريق المدرسين العاديين أو الذين أعدوا لذلك من جديد أو دربوا أثناء الخدمة على فلسفة المنهج الجديد وأهدافه والمهارات والخبرات التي استحدثت والطرائق والوسائل الجديدة. ويجب أن يقتصر دور المطورين هنا على القيام بعمل تقويم ختامي Summative Evaluation للمنهج. وقد يقومون أيضًا بعقد مقارنة بين نتائج هذا المنهج المطور ونتائج الاختبارات

التحصيليـة، لكـن لا يجـوز الاقتصار على هـذه العملية؛ لأنها ليسـت كافية وحدها في عقد هذه المقارنة[16].

8- تطوير عملية التطوير:

تعقـب عملية التقويـم الختامية هذه عمليات تحليل أو على الأقل مراجعة نقديـة للمـواد والخـبرات التعليميـة والأهـداف والوسـائل المسـتخدمة في التقويـم، يكـون الغرض منها تحديد الأخطاء في عمليـة التطوير كلها بما فيها الأفـراد الذين اشـتركوا في هذه العملية، والطريقة التـي عملوا بها ودور كل فرد وكل فريق، وتحديد إيجابيات وسلبيات كل هذا، واقتراح العلاج لتقليل آثار السلبيات، وهذا هو تطوير التطوير.

هوامش الفصل الأول

1- الدمرداش سرحان ومنير كامل، المناهج، القاهرة، دار العلوم للطباعة، ط3، 1997، ص 313.

2- Taba. H., Curriculum Development, Theory and Practice, NewYork. Harcout, Brace & Word, INC. 1962, p. 454.

3- Merton, R.K., Social Theory and Social Structure, New York, Free Press, 1957, as referred to by Taba, H., op. cit., pp. 455-6.

4- Madkour, A.A., Curriculum Development in the General Secondary School in Egypt Since 1952, With Camparative Reference to the Secondary School in America and the Grammar School in England, ph. D. theses. University of London, Institute of Education, 1979, p. 53-55.

5- حلمي أحمد الوكيل، تطوير المناهج، القاهرة، الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1977، ص 10.

6- المرجع السابق.

7- المرجع السابق، ص 9.

8- الدمرداش سرحان ومنير كامل، مرجع سابق، ص 323 – 324.

9- Deighton, I., C., (ed), The Encyclopedia of Education, Vol. 2., U.S.A. The Macmilan Company & The free press, 1971, pp. 580-84.

10- Tyler, R.W., Basic Principles of Curriculum and Instruction, University of Chicago Press, 1950.

11- Baker, Eva L., "Effects on Student Achievement of Behavioral and Nonbehavioral Objectives", Journal of Experimenta; Education. 37, No. 4.

12- See, Gagne, R.M., "Analysis of Instructional Objectives", in Glaser, R. (ed). Teaching Machines and Programmed Learning: Data and Directions, Vol. 2. Washington, D.C., N.E.A., pp. 21-65.

13- See Tyler; R. op. cit.,

14- See Holland. J. G., and Skinner, B.F., The Analysis of Behavior: A Programm for Self Instruction, New York Mcgrwo-Hill, 1961.

15- Baker, Eva, L.,: Establishing Performance Standards", in Popham, J., et. Al (eds), Establishing Instructional Goals, Englewood Cliffs, N. J., Prentice – Hall, pp. 53-77.

16- Taba, H., op. cit., pp. 457-59.

الفصل الثاني

تحديات التطوير ومتطلباته

الفصل الثاني

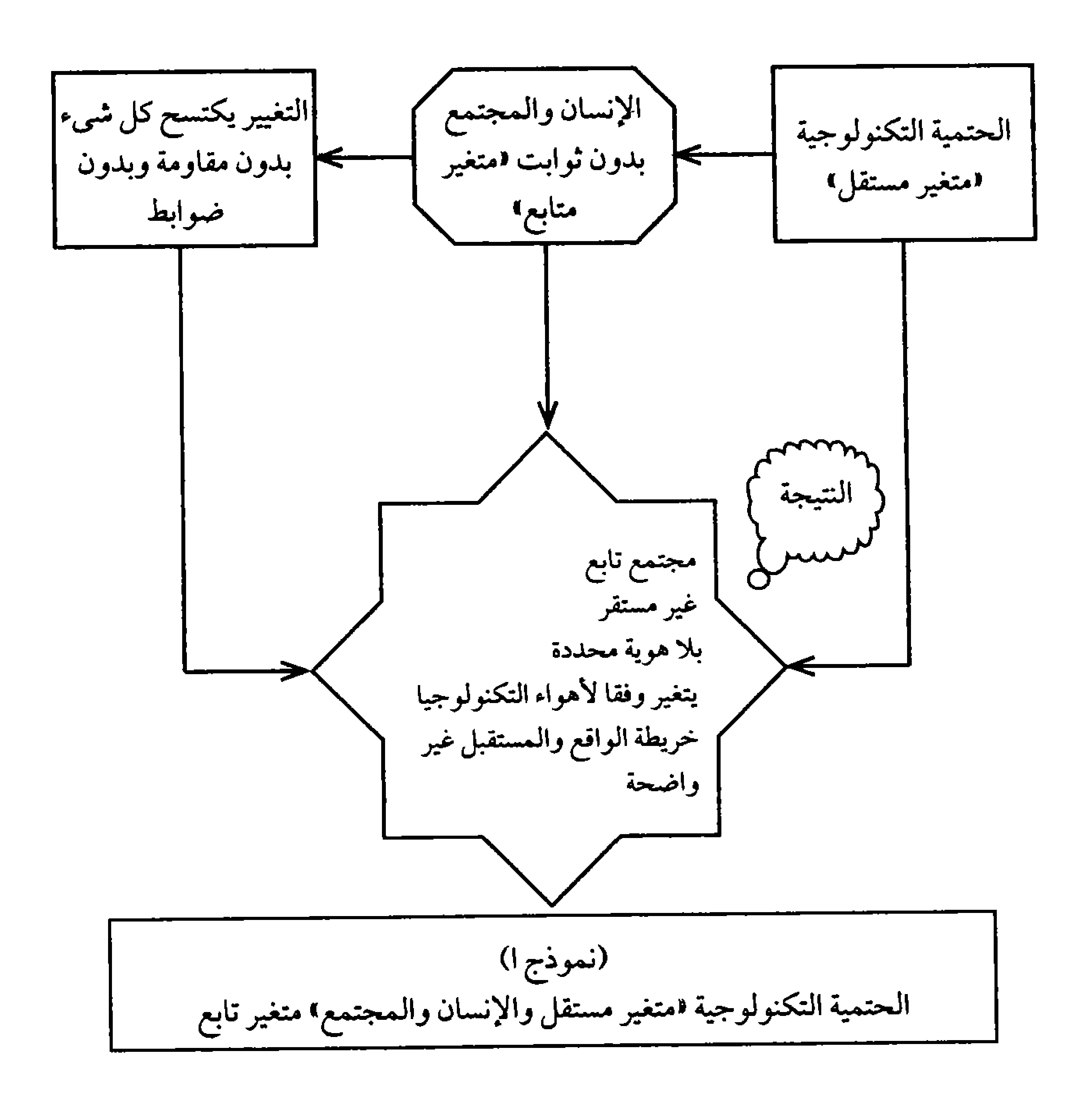
تحديات التطوير ومتطلباته

إن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه عملية تطوير المناهج في الوطن العربي، وأهم هذه التحديات ما يلي:

فوضى العولمة ومظاهرها:

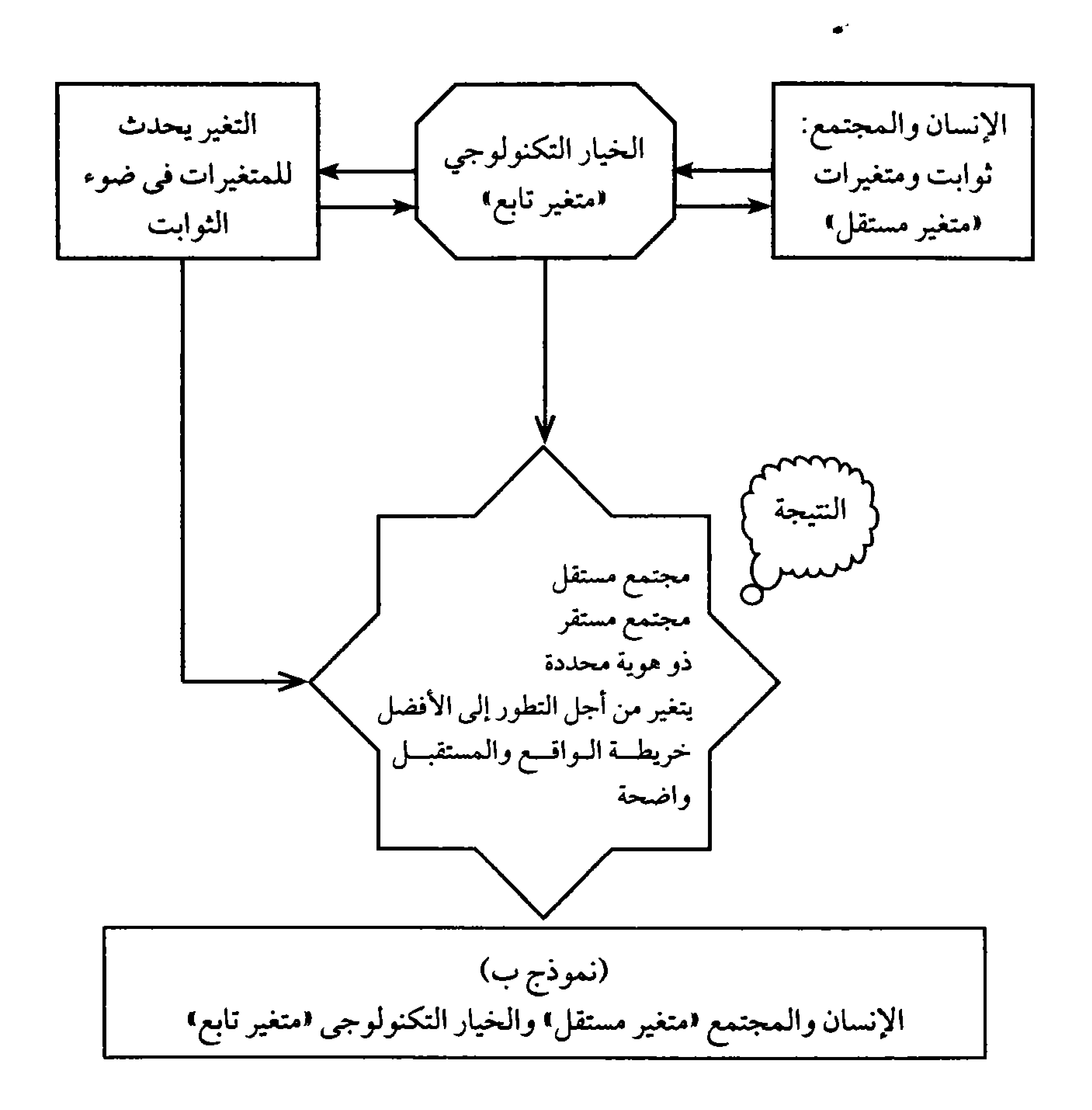
يؤكد الباحثون أن العولمة وحتمياتها التقانية تحاول جاهدة أن «تُرَوْبِتَ» الإنسان، وأن «تُؤَنْسِنَ» الرُّبُوت! وأن تأثيراتها على النواحي العقائدية والأخلاقية والسلوكية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أصبحت تنذرُ بفوضى عارمة في القيم الحاكمة في العالم كله بصفة عامة، وفي العالم العربي والإسلامي بصفة خاصة.

وهناك نتائج مذهلة، قضت بالفعل أو تكاد تقضي على القيم الإنسانية الحاكمة في العالم، وتُحوِّله إلى عالم من الظلم والإرهاب والفوضى التي يستحيل معها الأمن الإنساني والاستقرار البشري (انظر الرسم).



(نموذج ا)

الحتمية التكنولوجية «متغير مستقل والإنسان والمجتمع» متغير تابع



(نموذج ب)
الإنسان والمجتمع «متغير مستقل» والخيار التكنولوجى «متغير تابع»

هـذه النتائج لها مظاهر واضحة في العالم الخارجي. ومن أهم هذه المظاهر في العالم الخارجي:[1]

الانهيار العظيم للقيم الاجتماعية في العالم الرأسمالي:

لقد ناقش فرنسيس فوكاياما في كتابه «نهاية التاريخ» قضية «المستقبل»، ودار النقاش حول سؤالين مهمين: الأول: ماذا جنى العالم من وراء ثورة التكنولوجيا في أواخر القرن العشرين؟ والثاني: ما مستقبل المجتمعات التي سيطرت على الكرة الأرضية وروجت لسياسة العولمة في القرن الحادي والعشرين؟

وقد حاول فوكاياما الإجابة عن السؤال الأول في جملة قصيرة مكونة من كلمتين، وهي «الانهيار العظيم»، وهو عنوان كتابه الصادر مع بداية القرن الحادي والعشرين:

The Great Disruption: Human Nature and the Reconstruction of Social Order.

فهو يرى أن الثورة العلمية التكنولوجية قد حولت المجتمعات من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات. لكن التحول من عصر الصناعة إلى عصر الثورة التقنية الذي بدأ في الستينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى قد أدى بالتدريج إلى تدهور خطير في الظروف الاجتماعية في معظم هذه الدول؛ فاتجهت معدلات الجريمة والاضطراب والانهيار إلى الارتفاع، مما جعل المناطق الأكثر ثراء في المدن الكبرى غير قابلة للعيش فيها![2]

وتسارع بصفة خاصة انهيار العلاقات والصلات الأسرية كمؤسسة اجتماعية مستقرة، وتدنت معدلات الخصوبة في معظم هذه البلدان وفي اليابان، بدرجة تنذر بأن هذه المجتمعات المتقدمة ستعاني ندرة سكانية في القرن الحادي والعشرين.

وتزامن كل هذا مع تراجع معدلات الزواج، وزيادة حالات الطلاق، ومن ثم قلة المواليد. وترصد بعض الإحصاءات أن نحو ثلث الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية يولدون وينشئون خارج مؤسسة الزواج، وترتفع هذه النسبة إلى حوالي نصف الأطفال في الدول الاسكندنافية! [3]

التحول الاجتماعي نحو التدني:

ويربط فوكاياما بين **التحول الاجتماعي نحو التدني**، على النحو السابق، والانتقال إلى عصر المعلومات؛ فالتحول من العمل العضلي إلى العمل العقلي قد أدى إلى زيادة فرص النساء في سوق العمل، وقد أدى هذا بدوره إلى تقويض مؤسسة الأسرة وضعف الروابط بين أفرادها، كما أدت قدرة المرأة على إعالة نفسها إلى تربية أطفالها بدون زواج، أو تفضيلها المستقبل المهني والوظيفي على تكوين الأسرة وإنجاب الأطفال! وقد يسرت التكنولوجيا المتقدمة موانع الحمل التي مكنت المرأة من ممارسة الجنس دون الخوف من العواقب وإنجاب الأطفال، وأصبحت فكرة الزواج وإنجاب الأطفال لدى معظم الأوربيين موضة قديمة![4].

ويربط فوكاياما بين «**دولة الرفاه**» التي أعلت من قيمة «**الفردية**» التي تجاوزت مصالح المجتمع وبين «**الانهيار العظيم**» الذي جعل الحكومات

تقنن الإجهاض، وتقدم المعونات للأمهات اللاتي يعشن مع أطفالهن بدون زواج!

وفي إجابته عن السؤال الثاني - ما مصير المجتمعات التي سيطرت على العالم وروجت لثقافة العولمة؟- يرى فوكاياما أن الجنس البشري بطبيعة تكوينه مدفوع إلى إيجاد القواعد الأخلاقية والنظام الاجتماعي الذي يحكمه، ذلك أن الوضع الذي يسيطر عليه عدم الأخلاق هو بطبيعته غير مريح لبناء حضارة إنسانية مستقرة.(5)

ولمعالجة قضية نقص المواليد وانكماش حجم الطاقة العاملة، لجأت أمريكا والغرب إلى وضع استراتيجية انتقائية لتهجير العقول المدربة عالية الكفاءة من الجنوب، خاصة من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وقد بدأت الاستراتيجية في العمل من النصف الثاني للقرن العشرين، ويتزايد العمل بها مع تزايد انكماش الفئة العاملة المستمر هناك حتى الآن.(6)

وكان هذا هو **النهب العالمي الثاني للطاقة البشرية العاملة بعد النهب الأول الذي تمثل في خطف الشباب والأطفال من الجنوب وخاصة من أفريقيا واستعبادهم في الشمال خلال القرون الثلاثة الأخيرة.**

نظرية الفضاءات الخارجية وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

تتمثل هذه النظرية، التي ظهرت بشكل واضح في النصف الثاني من القرن العشرين، في إقامة فضاءات اقتصادية في دول الجنوب وإدارتها مركزيًا في دول الشمال، مع إعطاء أدوار استراتيجية متزايدة لمثلث المنظمات الدولية

الثلاث: **صـندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسة التجارة العالمية** في تسـيير اقتصاديات الجنوب، بما يسـمح بإحكام المركزية الاقتصادية لدول الشـمال عـلى الفضـاءات الاقتصادية لدول الجنـوب، وإلحاقها بهـا، وضمان تبعيتها لها.

وبذلـك تسـتطيع المراكـز الاقتصاديـة المتقدمة في دول الشـمال السـيطرة والإحكام على موارد دول العالم الثالث، كما تؤدي إلى تآكل السـلطة الوطنية في دول فضـاءات الجنـوب، الأمـر الذي يمهـد للشركات المتعديـة القارات وللاسـتثمارات الأجنبية إلى إدارة هذه الفضاءات نيابة عن مراكز الرأسـمالية المتقدمة، بما يحقق أهداف الفضاءات الاقتصادية لمراكز دول الشمال. [7]

وبذلـك تحافظ المراكز الاقتصادية الرأسـمالية في دول الشـمال على الهيمنة والسـيطرة على السوق العالمية، والتجارة الدولية، عن طريق هذه الفضاءات الاقتصادية العملاقة![8]

لكـن الصـين قد بدأت في الدخـول إلى حلبة الصراع إلى جـوار اليابان في القرن الحـادي والعشرين، قائدة لفضاء اقتصادي أسـيوي عملاق، وحاملة أقوى الأسـلحة، وهي: السلاح الاقتصادي، والسلاح الصناعي، والسلاح التكنولوجي، والسلاح التجاري.

وبهـذه التغـيرات ينتهي بالتدريـج عصر العمـلاق الأمريكـي لينتهي به المطـاف في نهاية الربع الأول تقريبًا من القرن الحادي والعشرين ليكون رابعًا بعـد الصـين واليابان وأوربا الموحـدة، ولتنتقل زعامة العـالم الاقتصادية من الغرب إلى الشرق.

من أجل تطبيق نظرية الفضاءات الاقتصادية وإحكام السيطرة على فضاءات دول الجنوب، كان لا بد من استقطاب الطاقة المفكرة التي يمكن أن تقود حركة المقاومة ضد التبعية الاقتصادية لدول الشمال، والتمسك بالهوية والشخصية الوطنية، فتسارعُ تطبيق استراتيجية الاستنزاف للطاقات التقانية المتمثلة في العقول المفكرة والقوى العاملة المؤهلة تأهيلًا عاليًا. ولم يحد من تسارع تطبيق هذه الاستراتيجية إلا أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وما تبعها من إجراءات في الولايات المتحدة والغرب عمومًا، تحد من الحريات، وتأخذ بالشبهات، وتعاقب بلا جرائم، مثل تلك التي تحدث في نظم دول الجنوب المستبدة.[9]

وقد أحدث تنفيذ نظرية الفضاءات الخارجية آثارًا مدمرة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفضاءات الخارجية.

فقد انتقلت الشركات المتعدية القارات للعمل في هذه الفضاءات؛ فاستفادت من المواد الخام المتوافرة في هذه الفضاءات واستولت عليها دون مقابل.

واستقطبت الأيدي العاملة المدربة في هذه الفضاءات وحرمتها أهلها الذين علموها ودربوها بشق الأنفس وحرمتها عملية التنمية المحلية؛ وبذلك استيقنت أن التنمية المحلية ستظل متخلفة. وأنتجت سلعا وفيرة، وبأسعار منخفضة فأغرقت الأسواق المحلية، وبذلك قضت على الصناعة الوطنية. وأعلنت عن حاجاتها من الأيدي العاملة باللغات الأجنبية- لغات بلاد المنشأ- واشترطت أن يكون العمل باللغات الأجنبية، وبذلك دفعت

ليس فقط الحكومات في الفضاءات الخارجة، بل والشعوب نفسها إلى السماح بفتح مدارس التعليم الأساسي التي تعلم باللغات الأجنبية إضافة إلى التعليم الجامعي؛ من أجل إلحاق أبنائهم بالعمل في هذه الشركات متعدية القارات التي أصبحت تعمل في هذه الفضاءات وحدها.

وتزايدت، بل وتضخمت هذه المدارس والجامعات التي تعلم باللغات الأجنبية، وبذلك ضعف الاهتمام باللغات القومية -كاللغة العربية مثلا- وبضعف اللغات القومية، ضعفت الثقافات القومية، وبضعف الثقافات القومية- الثقافة العربية- ضَعُف الولاء والانتماء، وبضعف الولاء والانتماء، ضَعُفت المقاومة الثقافية والوطنية،... وبذلك دانت الأرض وما عليها في الفضاءات الخارجية لدول الشمال!

من الفضاءات الخارجية إلى الملاذات الآمنة!

يقول الأستاذ صلاح الدين حافظ: «عندي حساسية شديدة من البنك الدولي، كلما ذكر اسمه أتحسس مسدسي، وتتدفق الدماء في شراييني ثائرة غاضبة».

والحساسية ليست مصطنعة، لكنها ناجمة عن تجارب البنك الدولي السوداء خصوصًا مع الشعوب الفقيرة، والدول الصغيرة النامية. فعبر أكثر من ثلاثين عاما على الأقل، مارس البنك الدولي - وهو الذراع الطويلة للدول الرأسمالية الكبرى- وصايته، وقدم توصياته لنا ولأمثالنا، انطلاقا من فكرة أساسية، هي تطويع اقتصاديات الدول الصغيرة والفقيرة لصالح اقتصاد الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا التطويع استدعى فرض روشتة شبه ثابتة علينا، قوامها الخصخصة، واقتصاد السوق، وإعادة الهيكلة، وبيع أصول الدولة بما في ذلك البنوك الوطنية، والصناعات الاستراتيجية، والمواني، والمطارات، والطرق... وفي النهاية رفع يد الدولة تماما عن النشاط الاقتصادي... وقد وصل الأمر إلى حد الحديث عن خصخصة نهر النيل في مصر!!

وهذه الروشتة **سياسية** أكثر منها **اقتصادية**، وهي لم تثمر حتى الآن عن رفع الاحتقانات والمعاناة الاجتماعية، بل فعلت العكس! فما أصابنا من وصايا البنك الدولي، ورفيقه صندوق النقد الدولي، ومن توصيات الدول الرأسمالية الكبرى هو المزيد من الفقر، بل والإفقار المتزايد، وهو البطالة والجوع والاحتقان الاقتصادي والاجتماعي المولد للغضب والتمرد والتطرف.. بل والحاضن الرسمي لتحالف الاستبداد والفساد.

إن تحالف الفساد والاستبداد قد أدى إلى عدم الشفافية، وإلى قهر إرادة الشعوب، وكبت حرياتها، وسرقة أموالها وتهريبها وإيداعها في بنوك **الملاذات الآمنة** في الغرب السعيد ليزداد اقتصاده ازدهارًا وسعادة، وتزداد بلاد **الفضاءات الخارجية** فقرًا وجهلًا وكآبة!

ولنا أن نتصور لو بقيت هذه الأموال لتستثمر في صالح أصحابها من الشعوب الفقيرة المنهوبة، لما عانت الفقر والمجاعات والأوبئة والتطرف والصراعات والحروب والهجرات غير الشرعية طلبا لحياة أفضل.

وفي تحالف الفساد والاستبداد وغياب الشفافية تبرز نتيجتان؛ الأولى: توحش تحالف الفساد والاستبداد مسنودًا بقوة المال وسلطة الحكم، مدعومًا

بجماعات الضغط ورجال الأعمال الراغبين في الكسب السريع وتهريب أرباحهم إلى بنوك الملاذات الآمنة. والثانية: تراجع الاقتصاد الوطني الشرعي لصالح ازدهار الاقتصاد الأسود الذي يعرفه الخبراء بأنه اقتصاد العمولات والصفقات السرية، وتجارة الأسلحة والمخدرات، وغسل الأموال، والدعارة، والتهريب، وتجارة البشر، ونهب الديون من البنوك. وهو اقتصاد هائل، وغير مرئي، ولا يستطيع أحد -حتى البنك الدولي- تقدير حجم أمواله، ولا رصد حركتها، وسرعة انتقالها..

لكن المؤكد أن هذه الأموال - غالبا- تستقر آخر المطاف في بنوك الملاذات الآمنة في الغرب.

إن أمريكا والغرب قد رفعت أسعار البترول وهي تعرف أن أموال هذا البترول ستئول إلى بنوكهم مرة أخرى ولن يستفيد منها المنتجون إلا النزر اليسير!

وقد صرح رئيس البنك الدولي «روبرت زوليك» في سبتمبر 2007 - محاولا تلميع صورته وتحسين سمعته- بضرورة استعادة الأموال المنهوبة من الدول الفقيرة التي سرقها الحكام الفاسدون، والمهربون، وأودعوها في بنوك الدول الصناعية الغربية؛ لتكون خصما من ثروة الفقراء ورصيدًا متزايدًا للأغنياء، وتكون للنهابين سندًا آمنًا في ملاذ آمن، عند إخراجهم من السلطة، أو هروبهم؛ أيهما أسرع!

قال: يجب ألا يكون هناك أي ملاذ آمن لمن يسرقون الفقراء، ويجب ألا يفلت الحكام الفاسدون من حكم القانون.[10]

وأخيرًا، لقد تداعت الملاذات الآمنة، وأصبح الذين يلوذون بها « كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» صدق الله العظيم. وقد أسقطت الثورة المصرية العظيمة كل هذه السلوكيات الفكرية والمادية المتخلفة وحولت الأمور إلى مسارها الصحيح، وبذلك تتحقق إرادة الله وسنته الكونية بيد عباده المؤمنين.

التداعيات الثقافية واللغوية للعولمة في الوطن العربي:

يقول بعض الباحثين العرب: إنه تحت ضغوط عوامل العولمة، وضغوط اللغات الأجنبية، وضغوط العاميات، تتأثر اللغة العربية الفصيحة، ويتقلص نفوذها. وإذا استمر الوضع علي ما هو عليه اليوم، وعما هو متوقع في المستقبل القريب، فإن العربية ستئول تدريجيا إلى الضمور والأفول، وستتحول إلى لغة مرتهنة جدًّا في طقوس رسمية، أو تعبدية، أو إبداعية في حدود ضيقة.

وبذلك يحذر الدكتور عبد السلام المسدِّي من وضع دولي أصبح يساعد علي الزهد بالفصحى، ويشجع على نمو حقول التداول باللغات الأجنبية، وبالعاميات في كل المجالات الثقافية الإعلامية والإعلانية في أقطار الوطن العربي.[11]

وليس هذا من باب المؤامرة؛ لأنه لم يعُد سرًّا، ولم يعُد شيئًا مسكوتًا عنه، وإنما أصبح مرسومًا في سجلات الخطط الاستراتيجية الدولية. فهناك جهات دولية تعرض اليوم تمويلا سخيًّا لإنجاز أفلام ومسلسلات ومواد إعلامية وإعلانية عربية شريطة أن تكون بالعامية لا بالفصحى! وهناك فضائيات ظهرت حديثا تنفذ المرسوم بدقة شديدة.[12]

وفي ضـوء هـذه الاسـتراتيجية يمكن فهم مـا قامت به إحـدى جامعاتنا العربية بإنهاء عقود نحو سـبعين أسـتاذًا للغة العربية والدراسات الإسلامية في عام واحد في بداية سـنوات هذا القرن، اسـتجابة لتعليمات قوى خارجية هدفهـا تقليص العربية، ورفـع كل ما يتصل بها في المناهج التعليمية، بدعوى القضاء على التطرف، وإحلال اللغة الإنجليزية محلها!

ما الذي يجعل العولمة تسـعى بأساليبها الخشنة والناعمة في محاولة تشكيل النظـام التعليمي بما يضعف الأنماط الثقافيـة الوطنية، ويحقق التوجه العولمي للتنميط والهيمنة؟!

إننا نري بأم أعيننا كيف يتغلغل التعليم الأجنبي في بلادنا، وكيف زحف رويدًا رويدًا حتى تنامت مؤسسـاته، وأصبحت كيانًا مؤسسـيًّا مستقلًا بَدْءًا مـن ريـاض الأطفال حتـى الجامعـة. ونرى -عجبًـا- كيف ترسـخت هذه المنظومة التعليمية الأجنبية التي أقيمت وَفْقَ نظام بلد المنشـأ، وتـم الاعتراف الرسـمي بها، وكيف أصبحت خـارج نطاق الإشراف الحكومـي أو متابعته الفنية والتربوية! [13]

مـا الـذي جعـل سياسـاتنا التعليميـة تسـمح بفتـح الجامعـات الأجنبية التـي تعلم أبناءنـا بلغاتها ومن خلال ثقافاتها، وتسـمح لـكل كليات الطب والصيدلة والزراعة والعلوم والهندسـة وغيرها من كليات العلوم الأساسية أن تعلم باللغات الأجنبية؟

وما الذي شجع كليات العلوم الإنسانية كالتجارة والحقوق والآداب على فتح شعب وأقسام بها للتعليم باللغات الأجنبية، والتمييز بين القادرين على الدفع وغيرهم من الفقراء داخل الكلية الواحدة، والقسم الواحد؟!

وماذا وراء انبهار الجماهير العربية بثقافة الغرب ولغاتها، وتدهور اهتمامهم باللغة العربية، وعدم اعتزازهم بها، وإلحاق أبنائهم بالمدارس والجامعات الخاصة، التي تعلم باللغات الأجنبية، والافتخار بذلك، واعتباره نوعًا من الوجاهة الاجتماعية، ودليلا على التقدم الحضاري!!

وماذا وراء غياب إرادة الإصلاح اللغوي، وعجز الحكومات، وعدم رغبتها في فرض تشريع ملزم بعدم استخدام اللغات الأجنبية في التعليم وفي لافتات المحلات، وإبرام الصفقات، وعقد المؤتمرات وغير ذلك من إدارة شئون الحياة العامة؟

إن المشكلة قد أصبحت فينا، لقد تغربنا حتى أصبحنا في حاجة ماسة إلى تعريب العقل العربي؟!

تطبيق نظريات مالتوس وغيره في تحديد النسل:

قامت نظرية مالتوس في تحديد النسل على افتراض أن طاقات الأرض ومدخراتها محدودة، وأن التزايد السكاني غير محدود، وأن هذا سيحدث خللًا في التوازن، مما يؤدي إلى انتشار المجاعات على وجه الأرض، فلا بد من تحديد النسل.

والتحليـل المتـسرع للمجاعات المنتشرة على وجـه الأرض الآن قد يميل إلى هـذه النظرية. لكن التحليل الدقيق يؤكد أن المجاعات المتزايدة على وجه الأرض - الآن - هـي لأسـباب أخـرى غـير نقـص الطاقـات، بـل إن أكثر المجاعـات عـلى وجه الأرض تقـع في أكثر البـلاد خصوبة وطاقـات كامنة، وأن هـذه المجاعـات تُصْنَـعُ عمدًا وتسـتغل لأغراض سياسـية واحتكارية، ولإحكام السيطرة على فضاءات دول الجنوب بواسطة دول الشمال وأدواتها التي تتحكم في تسيير اقتصاديات هذه الدول، وهي: صندوق **النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسة التجارة العالمية**.

إن أقوات الحياة «مقدرة في بنية الأرض، وفي نظام الكون... وهي حقيقة واقعة تكذب كل ادعاء آخر، وتسـخر من نظريات المتشـائمين والداعين إلى تحديد النسل.. فهناك موافقات في كيان الحياة ذاته، وفي الظروف المحيطة بها، تجعل حقيقة تقدير الأقوات أوسع من مادة الأقوات ذاتها... وتمد محيطها إلى مـا في بنية الكون من طاقات ومدخرات، وما في تكامل الأحياء من عمليات تعويـض، ومـا في ضوابـط الحياة مـن ضمانات للتناسـق بين بعـض الأحياء وبعـض، وبين الأحياء جميعًا والأقوات المدخرة»[14]. قال تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ (فصلت: 9-10).

لقـد كان الغـرب أول من أخذ **بنظرية مالتوس** وأمثاله ممن يدعون إلى ضرورة تحديد النسل، وساعدت متغيرات الثورة الصناعية وما صاحبها من انهيار أخلاقي وتفكك أسري، وخروج المرأة للعمل، وتفضيل المهن والخروج

للعمل والتكسب، وسيادة القيم الفردية على حساب القيم الاجتماعية، وبناء الأسر، وإنجاب الأطفال.. ساعد كل هذا في تناقص المواليد، وانكماش فئة الطفولة في أوربا وأمريكا والغرب عمومًا. وقد أحدث هذا بدوره انكماشًا في الفئة العاملة المنتجة، في ذات الوقت الذي حدث فيه اتساع في الفئة المُعالة في سن المعاش نتيجة تطور الطب والدواء والخدمات الصحية. وقد أحدث كل هذا خللًا في التوازن بين اتساع متطلبات المعالين، وانكماش فئة المنتجين وتزايد مطالبهم المادية والمِهْنية.

الاستنزاف والاستغناء والتهجير والتهميش:

وقد حاولت المجتمعات الصناعية علاج هذا الخلل في التوازن عن طريق إحداث حزمة من الإجراءات من أهمها:

استنزاف الطاقة العاملة المؤهلة من الفضاءات التي تسير في تبعيتها من دول الجنوب، وحرمان أهلها الذين أنفقوا على تعليمها وتدريبها منها.

الاستغناء التدريجي عن العنصر الإنساني في الإنتاج والتسويق وإحلال الآلة والميكنة الصناعية محل الإنسان الذي تزايدت متطلباته المادية والمهْنية.

إنشاء الشركات متعدية القارات التي تحكم السيطرة على الفضاءات الاقتصادية الجنوبية بتواجدها هناك واستغلال ما في هذه الفضاءات من عمالة ماهرة، ومواد خام، وأسواق واسعة، وإدارة هذه الفضاءات نيابة عن المراكز الرأسمالية في دول الشمال!

ولكي تقوم هذه المؤسسات العملاقة بعملها فهي تحاول جاهدة تهميش الإنسان العربي والمسلم، وإخراجه القسري من مجرى العصر العام المشترك، عن طريق محو ذاكرته التاريخية والقومية، والإسلامية، وتزييف وعيه الاجتماعي، وفصله عن وطنه وأمته، واستخدام مؤسسة الإعلام لدفعه إلى ثقافة الاستهلاك العبثي النهم، والسلوكيات الجماهيرية المسطحة والمشوشة والتفتيتية، وإعادة توجيه السياسات وإفراغها من محتوياتها الإنسانية، وتبرير كل أنواع الظلم والقهر للإنسان وبيئته، وإبعاد المجتمع عن المقاصد الكبرى المتمثلة في الحرية والعدالة والديمقراطية.

إن الإنسان لا يملك إلا أن يصاب بالذعر عندما يدرك أن معظم علماء العراق الذين لم يتم تصفيتهم، قد تم تهجيرهم وَفْقَ خطة منظمة إلى أمريكا وبلاد الغرب، وأن نحو ثلاثة أرباع المؤهلين تأهيلا عاليًا في أفريقْيا يتم استنزافهم بواسطة البلاد الأوربية.(15)

لقد أصبح واضحًا أن هجرة العقول تُعدُّ أحد أنماط السلوك العربي المألوف عامة، والمصري على وجه الخصوص. وأن هذا السلوك يمارس من قبل البلاد الغربية بشكلٍ مخطط على بلاد الجنوب منذ أكثر من قرنين من الزمان.

ويؤكد كثير من الباحثين وأصحاب النقد الأدبي أن تأثيراتها الاجتماعية – خاصة تغيير ترتيب القيم الحاكمة– على جانب خطير من الأهمية والتأثير في حاضر المصريين والعرب والمسلمين ومستقبلهم المنظور.(16)

وتتمثل المشكلة هنا في أن هناك عمليات تهجير منظمة للكفاءات من البلاد العربية والإسلامية وبلاد الجنوب عمومًا، إلى الدول الصناعية الكبرى في الشمال والغرب والشرق !

إنها عملية « تهجير» و «استنزاف»، وليست مجرد «هجرة»؛ لأنها عملية ليست تلقائية، ولا اعتباطية عشوائية. كما أنها ليست مؤقتة؛ تعود بعدها الطيور المهاجرة إلى أوطانها، ولكنها استجابة لتشريعات خارجية، ورغبات داخلية، انتقائية في اختيارها، واستقطابية في التيسير لها، وتعبوية في تقنينها، واستنزافية في كثافتها، كما أنها متدفقة، ومتصلة، ومتزايدة في اتجاه واحد، تنبع من قنوات الدول الموصوفة بالتخلف، لتصب في محيطات الدول الموصوفة بالتقدم !!![17]

ولا شك أن الكفاءات العلمية التي استنزفت، والتي ما تزال تستنزف، تزداد عامًا بعد عام بسبب عدم الاستقرار السياسي، والضيق الاقتصادي، وبسبب تزايد المدارس والجامعات ذات الطابع الأجنبي التي يتزايد إنشاؤها في الأقطار العربية وبعض الأقطار الإسلامية، وبسبب الأعداد الكبيرة من الباحثين الذين يخرجون للدراسات العليا في البلاد الصناعية، ويتم إغراؤهم فلا يعودون! وبسبب التسهيلات الكثيرة التي تقدمها بعض الحكومات العربية لأبنائها المتميزين لتشجيعهم على الهجرة؛ حتى إن بعض الحكومات كان لديها وزارات للهجرة، وَفْقَ نظرية «الأبعاديات» التي أنشأها محمد على باشا سابقًا!

ومن العوامل التي دعمت عملية الاستنزاف الحروب التي أُشعلت في البلاد العربية والإسلامية بعوامل خارجية وداخلية مثل احتلال فلسطين وحرب 1967، وحربي الخليج الأولى والثانية وحروب أفغانستان، والشيشان، وجنوب السودان، ودارفور، واحتلال العراق، وغير ذلك من النكبات التي كانت سببًا في صراعات اجتماعية، ومشكلات سياسية وأمنية، وانخفاض في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد خططت القوى الخارجية -قُوى العولمة- ودفَعَتْ مُستخدمة آلياتها الجبارة، لإحداث معظم مظاهر الخلل العقائدي والأخلاقي والسلوكي في كل جوانب الحياة الفيزيائية والاجتماعية: سياسية، واقتصادية، واجتماعية في بلاد الجنوب عامة، وفي مصر والبلاد العربية والإسلامية خاصة.

خطورة فكرة تجفيف المنابع:

لقد أثبتت التجربة أن ذلك التجفيف - وما ترتب عليه من تسطيح التربية الدينية في المدارس والضغوط التي تمارس على الأزهر، وعدم توفير نصيب من الثقافة الإسلامية الوسطية على المستوى الجامعي - هو الذي غيَّب مدارس الوسطية في فكر الشباب، وهو الذي شجع فئة منهم على التطرف والإرهاب، في حين أن التدين الرشيد هو الذي يقوي مناعة الشباب ويحصِّنهم ضد كل أفكار العنف وأساليبه، ويوفر لهم طريقًا آمنا، وأملًا في إمكان إحداث التغير المرجو بالطرق السليمة؛ فتيسير الحلال هو أنجح الأساليب لقطع دابر الحرام.

حقائق جديدة عكس أهداف العولمة:

ومع ذلك فإن رئيس مركز أبحاث العولمة في كندا «وليام كولمان» يذكر ثلاث حقائق جديدة أكدتها مراكز بحوث العولمة في العالم:

الحقيقة الأولى: هي أن ثورة المعلومات والاتصالات وسهولة السفر والانتقال والاتصال عبر الإنترنت قد مكنت المهاجرين -على غير المتوقع- من البقاء على اتصال مع أهليهم وذويهم في وطنهم الأم، ومن الحفاظ على ثقافتهم.

بل إن التسهيلات التي أحدثتها ثورة الاتصالات قد جعلت باستطاعة المهاجرين من أي مكان أن ينقلوا معهم ثقافتهم، وأن ينشئوا وطنًا مصغرًا في المهجر يشبه كثيرا موطنهم الأصلي...

وبذلك فإن العولمة -على غير المتوقع- لم تلغ الثقافات، بل على العكس عمَّقت التمسك بها، وجعلت كل طائفة تتمسك بثقافتها، وتحاول إظهارها والاحتفاء بها، الأمر الذي نتج عنه نوع من التوتر أو قلة التسامح بين الثقافات في البداية كما هو حادث الآن في بعض البلدان، مثل الرسوم والأفلام المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم في الدنمارك، والحرب على الحجاب في فرنسا... إلخ.

الحقيقة الثانية: لقد ساد في وقت من الأوقات أن العولمة قادرة على جعل العالم قرية صغيرة تسود فيها ثقافة عالمية واحدة!

لكن مراكز بحوث العولمة ترى أن الأمور تسير في الاتجاه المعاكس، وما فعلته العولمة هو أنها جعلت الناس أكثر وعيًا باختلافاتهم، وجعلت هذه الاختلافات تزيد وتبدو أكثر وضوحًا يومًا بعد يوم.

الحقيقة الثالثة: أن ثورة الاتصالات وسهولة الاتصال عبر الأقمار الصناعية والإنترنت لم تلغ فقط فكرة صياغة «إسلام مُعَوْلَم»، بل إنها -على العكس- قد أزالت الاختلافات بين البلاد الإسلامية نفسها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إنها بسبيل نشر «الإسلام العالمي» ونشر الثورات ضد الفساد والاستبداد في شتى ربوع العالم.

لقد حارب أصحاب الديانات العولمة بنفس أسلحتها وأدواتها.. ومن الخطأ الاعتقاد بأن هذه الجماعات تمثل العودة إلى الماضي.. الحقيقة أنها جماعات عصرية للغاية بسبب الطريقة التي يعرضون بها الدين، ويروجون له، والوسائل التي يستخدمونها.[18]

في هذه اللحظة أتذكر قول الحق سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾ (البروج:20).

وقوله: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ (الأنفال: من الآية 30).

تَعَثُّر المشروع النهضوي العربي:

يتمثل هذا المظهر - كما يقول الدكتور على فخرو - في تعثر، إن لم نقل فشل المشروع النهضوي العربي بمكوناته الكبرى المعروفة وهي: الوحدة العربية،

والتنمية المستدامة المستقلة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، بكل أنواعها وآلياتها، والتحرر والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري بآلياته التربوية ونتائجه الثقافية والمعرفية والقيمية والسلوكية.[19]

إن نظرة سريعة إلى واقع العرب اليوم يشير إلى تعثر مفجع في كل مكونات المشروع النهضوي، بل إن هناك دلائل على تراجع مقلق في بعضها، وخاصة ما يتصل بالاستقلال القومي؛ فالوحدة العربية التي تهيأت لها ظروف مواتية في الخمسينيات والستينيات تراجعت اليوم إلى إمكانية تفتيت بعض أقطارها، بل وإلى وجود خطر كبير حتى على رموزها المعنوية المتمثلة في جامعة الدول العربية، ومؤتمرات القمة العربية، والاستقلال الوطني والقومي.. فكل ذلك يترنح اليوم أمام المشروع الاستعماري الأمريكي الصهيوني الذي يحتل العراق ويدمرها اقتصاديًا وبشريًا وحضاريًا، ويسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة برمتها، وترسيخ الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية.

فالاستثمار في البحث العلمي الذي يصل إلى أكثر من 3٪ من مجموع الدخل القومي في الدول الصناعية، لم يتجاوز 0.5٪ في معظم البلاد العربية. كما أن نسبة العلماء والباحثين لكل ألف من السكان لم تتجاوز الرقم (1) في معظم البلاد العربية، في حين أن هذا المعدل قد وصل إلى حوالي (5) في البلاد الصناعية. وقد وصل معدل الإنتاج العلمي للباحث الواحد إلى أكثر من بحثين سنويًا في الدول الصناعية، لكنَّ هذا المعدل لم يتجاوز (0.5) نصف بحث في معظم البلاد العربية؛ أي أن البحث الواحد قد يستغرق عامين لدى الباحث في الجامعات ومراكز البحوث العربية![20].

ومع ذلك فإن معظم بحوث الماجستير والدكتوراه في العالم العربي قليلة القيمة، فنتائجها -كما يقول الدكتور حامد عمار- لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تشبع أية رغبة في المعرفة. وتبدو بذلك لا تاريخية، ولا مضيئة لأي فهم أو نقد للتبصر في الحلول، أو مساعي التغيير أو التطوير..، وتستوي في ذلك البحوث في مجالات العلوم الطبيعية / البيولوجية، أو العلوم الإنسانية/ التربوية.[21]

ولم يكن مستغربًا ما أدلى به الدكتور أحمد مستجير- عالم الهندسة الوراثية الجليل- حين سئل في أحد الحوارات التلفزيونية: لماذا لا يتم الاستفادة من الكم الهائل من البحوث الجامعية في برامج الإصلاح ومشروعاته؟ فأجاب بسخرية لاذعة: إن على معظم هذه البحوث أن تبقى قابعة على رفوفها؛ فهي جديرة بها، - ويضيف الدكتور حامد عمار- راجيًا ألا تتبرم تلك الرفوف بما عليها من أثقال.[22]

وهناك أسباب كثيرة وراء هذا التدني في مستويات البحث العلمي من أهمها:

- غياب الديمقراطية والحرية الأكاديمية، وضعف الأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية التي تشجع على البحث، وتدفع عجلة التطور القومي في البلاد العربية.
- غياب الاقتناع الحقيقي بقيمة العلم في حل المشكلات واتخاذ القرارات.
- غياب الاعتماد على الذات في تطوير العلوم والتقانة، وعدم الإيمان بالقدرة الذاتية في تطوير العلوم والتقانات الفائقة.

بشكل عام، يمكن القول: إن معظم مظاهر التدني في هذا الحال قد صنعت أسبابه خارجنا. ويرى نبيل علي - أن معظم هذه الأسباب نابعة من داخلنا أيضًا، ويأتي في مقدمتها رسوخ روح التبعية التكنولوجية، التي باتت إحدى مسلمات واقعنا؛ حتى وصل استسلامنا واسترخاؤنا إلى حد أن 80٪ من قيمة أعمال الاستشارات والتصميمات، في عالمنا العربي، توكل إلى بيوت الخبرة الأجنبية! وأن التبادل الأفقي التكنولوجي بين البلاد العربية في مجال المعلوماتية يكاد يكون غائبًا[23].

وقد أدى كل ما سبق إلى نزوح الباحثين الجادين، وأصحاب الخيال الخصب، والطموحات العريضة إلى البلاد التي تلقفتهم بكل ترحاب، ويسرت لهم بعض ما تيسره لأبنائها، وعندما يعود بعض هؤلاء حاملين آمالهم في إفساح المجال لهم لخدمة أوطانهم، فإننا غالبًا نسد أمامهم كل أبواب العمل الجاد، ونغرقهم في أنشطة من نوع العلاقات العامة، فيعودون محبطين إلى بلاد المهجر!

تغلغل المؤسسات التعليمية الأجنبية:

تضغط العولمة بأنواعها المختلفة من أجل السعي الحثيث للهيمنة على مصائر الشعوب، بالأساليب الخشنة أو الناعمة، في محاولة تشكيل هذه الشعوب في نمط ثقافي موحد (Mono Culture)[24].

ولما كان التعليم من بين أهم وأخطر الآليات في تحقيق ذلك التوجه العولمي، فإن قضية تغلغل المؤسسات الأجنبية في التعليم العام والعالي يغدو من الأمور المهمة والأساليب الناعمة لإنجاز عملية التشكيل والهيمنة.

وتبين لنا الدكتورة/ بثينة عبدالرءوف رمضان في رسالتها للدكتوراة، كيف أن مدارس التعليم قبل الجامعي الأجنبية أخذت تزحف رويدًا رويدًا، حتى إن المؤسسات الأمريكية؛ أي مدارس التعليم قبل الجامعي قد أصبحت نظامًا أمريكيًا مستقلًا داخل التعليم المصري، بَدْءًا من رياض الأطفال حتى الجامعة! كما أن هذه المنظومة قد ترسخت، وتم الاعتراف الرسمي بها، حتى أصبحت تقع خارج نطاق الإشراف الحكومي، أو المتابعة الفنية أو التربوية لها[25]!

لقد ظهرت هذه المدارس في أول الأمر كفصول ملحقة ببعض مدارس اللغات الخاصة، تمنح شهادة الثانوية العامة الأمريكية (هاي سكول) عام 1996م، ثم تحولت إلى مدارس متكاملة، تضم جميع المراحل التعليمية بَدْءا من عام 1999م، حيث تم إنشاء مدرستين بجميع المراحل التعليمية. وقد قفز أعداد هذه المدارس إلى 50 مدرسة في بداية عام 2005م، ثم وصلت إلى 65 مدرسة في بداية عام 2006م، ولا يزال الزحف مستمرًا[26].

ومن الغريب أن هذه المدارس لا تَرِدْ أعدادُها في القوائم الإحصائية لمؤسسات التعليم التي تنشرها وزارة التربية والتعليم!

والحاصل أن ظاهرة انتشار التعليم الأمريكي قد أخذت تشيع - بدرجات متفاوتة- في معظم أقطار الوطن العربي، بحيث أصبحت كيانًا لا يستهان به في جسم التعليم العربي، ومنافسًا خطيرًا للثقافة العربية الإسلامية[27].

وعلى غرار المنظومة الأمريكية السابقة، فإنه ليس بمستبعد أن تزحف باستمرار عملية إنشاء المدارس الإنجليزية والألمانية والفرنسية لتكون مع

ما أنشئ من جامعاتها -الأمريكية والفرنسية والألمانية والكندية.. إلخ- منظومة تعليمية أجنبية وَفْقَ نظام بلد المنشأ!

ومن ثم تتباين عقول الخريجين ووجداناتهم وانتماءاتهم الثقافية والحضارية. وكل منها يغنى على ليلاه الثقافية والسياسية والاقتصادية[28].

«ومن ثم يتوقع -تأسيسًا على توجهات الحاضر- أن يكون لدينا في الأفق الزمني غير البعيد منظومات تعليمية متكاملة الحلقات، ومتعددة الانتسابات: حكومية عربية، وحكومية لغات (تجريبيات)، وخاصة عربية، وخاصة لغات أجنبية: أمريكية وفرنسية وبريطانية وألمانية، ولكل منها مقاصدها السياسية والاقتصادية والثقافية، مدعومة بأجوائها الثقافية ومناهجها التعليمية، وبذلك تصبح، وتغدو، وتمسي الساحة التعليمية عندنا (سداح مداح)، كما عبر بذلك المرحوم أحمد بهاء الدين عندما كان يتحدث عن ظاهرة الانفتاح المنفلت من كل قيد أو شرط، والذي بدأ في منتصف السبيعينيات[29].

وفي زمن البطالة المتفشية يتزايد الطلب على هذا النمط من التعليم الذي يهيئ خريجيه للعمل في السوق العالمية وشركاته متعدية القارات، وبذلك يتحول بعضهم إلى «**قوى ناعمة**» كما يقول الدكتور حامد عمار- سواء العاملون منهم في الخارج أو الباقون في الداخل- أو «**سلسلة قياد**» كما قال الأستاذ فهمى هويدى، في تشكيل نمط ثقافي عولمي[30]!

مدارس اللغات وهجرة التكنولوجيا:

إن التعليم الذي كان سائدًا في البلاد العربية قد أهمل بفعل الفترة الاستعمارية وفتح المجال واسعًا أمام سيطرة النظم الموروثة من المستعمر، لتستمر في نشر الثقافة الغربية والنيل من الثقافة العربية الإسلامية.

وبهذه السياسة أخذت المدارس الأجنبية في الانتشار والتوسع في البلاد العربية، بحيث أصبحت كيانًا لا يستهان به في جسم التعليم العربي، ومنافسًا خطيرًا للتعليم الوطني والقومي، كما سبق أن أوضحنا.

إن جُلَّ الدراسات التي عالجت هذا المشكل في بلدان العالم النامي، أظهرت أن الثقافة التي تروجها المدرسة الأجنبية وفي كثير من هذه البلدان، ثقافة غربية، تقود إلى الاستلاب الثقافي والحضاري. وأنها محملة بالمخلفات الاستعمارية، وتسهم في نشر المعارف، وتقديم النماذج والقيم التي لا تمت إلى الثقافة العربية الإسلامية بصلة، وتبتعد كل البعد عن مفاهيم التلاميذ وممارساتهم اليومية.

يقول أحد الباحثين: «نتجاوز باب المدرسة، وكأننا تجاوزنا حاجزًا حدوديًا، لا يكتسي فقط طبيعة معرفية، ولكنه يكتسي أيضًا طبيعة ثقافية.. مما يجعل التعامل مع المجتمع صعبًا في المستقبل»، ويؤدي بالتالي إلى هجرة هذه العقول إلى البلاد الغربية التي تربوا في ثقافتها.

والثقافة العربية الإسلامية ليست غائبة أو مهمشة في هذه المدارس فحسب، بل إنها مهمشة تمامًا في مؤسسات التعليم العالي. وتسهم هذه التوجهات الوضعية لهذه المؤسسات التعليمية، ليس فقط في التخصصات

الأدبية والاجتماعية بل في العلوم الأساسية والتطبيقية أيضًا في تقويض التكوين الإسلامي الذي تلقاه التلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية.

وهنا يكمن سر الحيرة الفكرية التي يتخبط فيها الشباب، وسر ظهور التيارات المتطرفة التي لا تخدم التناسق الاجتماعي، والتضامن الإسلامي في شيء.

وقد أدت هذه السياسة بالتدريج إلى القضاء على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث عملت على تمييز فئة معينة داخل المجتمع، وإعدادهم ليصبحوا صفوة المستقبل، وضمنت لهم التفوق على أبناء العامة، والوصول إلى مراكز القوة في المجتمع(31).

وارتبط معظم أبناء هذه الفئة بالنمط الثقافي الغربي الذي غالبًا ما يؤثر على الهوية الثقافية، ويضعف الانتماء العربي والإسلامي، ويحقق المصالح الأجنبية.

صعوبة الدخول إلى مجتمع المعرفة:

إن التعليم باللغات الأجنبية وهجرة التكنولوجيا يؤديان بالضرورة إلى صعوبة الدخول إلى مجتمع المعرفة.

إن التكنولوجيا هي التطبيق العملي للعلم والفكر. واللغة هي الرحم الذي يصنع الفكر. فاللغة ليست وسيلة للتفكير، لكنها منتجة للفكر، ومولدة للمعاني والأفكار؛ أي أنها منتجة للعلم وللتقانة. واللغة ليست

وعـاءً للثقافة، وليسـت وعـاءً خارجيًا لفكـرة أو لعاطفة أو لقيمـة، إنما هي علاقاتٌ ودلالاتٌ داخل الكلمة المفردة، أو بينها وبين غيرها من الكلمات بما يُشَكِّلُ بنيةً نسقيةً لها قوانينُها الخاصة[32].

إذا كانـت اللغة أسـاس توليد الفكر التقـاني وتطويره، فهل نعلـم أبناءَنَا بلغتنا؛ اللغة الأم، أم بلغات أجنبية؟

إن اللغـة منهج للتفكير، ونظام للاتصال والتعبير. وهي بهذا المعنى نظام حيـاة. ومعنى أن نعلم أبناءنا بلغات أجنبية أن نجعلهم يزدادون بُعدًا وغُربة عن اللغة العربية، ويزداد شـعورهم بصعوبتهـا، والنفور منها، ويدَّعون أنها لا تصلح للعلم والتقانة!

إن المخططين للسياسـة التعليمية قد صمـوا آذانهم، وأغلقوا عقولهم عن الحقيقـة العلميـة التي أجمـع عليهـا الباحثون واللغويـون، وهـي أن التعليم بغـير اللغة الأم يغلق مفاتيـح الفكر، ويعوق عملية الإبـداع والابتكار لدى المتعلمـين. كما سـمحوا بإنشـاء المـدارس التي تعلـم باللغـات الأجنبية على مسـتوى التعليم العام، وهو الأمر **المحـرم لدى كل دول العالم** التي **تحترم شخصيتها وهويتها**، رغم كل الاعتراضات في كل الندوات أو المؤتمرات!

وعلى مسـتوى التعليم العالي فقد سـمحت السياسـات بفتـح الجامعات الأجنبيـة التي تعلم أبناءنا بلغاتها. كما سـمحت لمعظـم كليات العلوم الطبية والهندسية والصيدلانية والزراعية في العالم العربي أن تعلم باللغات الأجنبية.. وامتد الأمر إلى كليات العلوم الإنسـانية كالتجارة، والحقوق، والآداب التي شُـجعت على فتح شعب وأقسام بها للتعليم باللغات الأجنبية، والتمييز بين

الطلاب القادرين على الدفع وغيرهم من الفقراء داخل الكلية الواحدة، والقسم الواحد!

إن النتيجة المترتبة على كل ذلك هي هجرة الطاقات التكنولوجية الشابة، المتوثبة إلى البلاد الصناعية، بعد أن صاروا ثمرةً ناضجةً، وطاقاتٍ متحفزةً للبذل والعطاء، وبعد أن تم تعليمهم وتدريبهم من أموال الفقراء ودافعي الضرائب!

إن الدخول إلى مجتمع المعرفة يتطلب منا أن ننقل البحوث والعلوم الحديثة إلى لساننا بدلًا من نقل أبنائنا وباحثينا إلى ألسنة الآخرين، الأمر الذي أدى إلى هجرتهم عنا، واستنزاف الآخرين لهم.

ويتطلب هذا الأمر الاجتهادِ في تعريب العلوم وتدريسها بالعربية. فهذا هو الذي يحول مجتمعاتنا من مجتمعات مستهلكة لما أنتجه الآخرون، إلى مجتمعات تسهم بكل طاقاتها الفكرية والثقافية في بناء المستقبل لها وللآخرين.

إن التعليم باللغات الأجنبية يضعف الحاجة إلى التعريب وترجمة العلوم والبحوث الجديدة إلي اللغة العربية. وضعف الترجمة يؤدي بدوره إلى ضعف الدخول إلى مجتمع المعرفة[33].

ففي رسالة بعث بها الأستاذ أحمد حسن الزيات قبل نحو ستين عامًا إلى وزير المعارف المصرية آنذاك يقول فيها: «إن العلوم اليوم أوربية وأمريكية ما في ذلك شك. وإن الفروق التي باعدت بين الشرق والغرب في مدلول الإنسانية الراقية إنما يجمعها لفظ العلم». وهذا العلم الذي يسخر السماوات والأرض للإنسان الضعيف. ويذلل القطعان الملايين للراعي

الفـرد، سـيبقى غريبًا عنـا ما لم ننقلـه إلى ملكنـا بالتعريـب، ونعمّمه في شعبنا بالنشر، ولا يمكن أن يصلنا به أو يدنينا منه كثرة المدارس ولا وفرة الطـلاب؛ فإن من المحال أن ننقل الأمة كلها إلى العلم عن طريق المدرسـة، ولكن من الممكن أن ننقل العلم كله إلى الأمة عن طريق الترجمة[34].

إن عـزل اللغـة العربيـة عن علوم التقانـة هو عـزل للمجتمع عن هذه العلوم. وهذا ما تفعله الكليات العلمية في معظم جامعاتنا هذه الأيام[35].

إن التنمية الإنسانية الشاملة تتوقف -إلى حد بعيد- على ما لأفراد المجتمع مـن قدرات علميـة، ومهارات فنيـة، وطاقـات تكنولوجية. فرهـان التنمية مرتبـط اليوم بمدى السـيطرة على هذه المجالات الحيويـة. ولكن أنَّى لأفراد المجتمـع السـيطرة عـلى هذه المجـالات وهي حبيسـة مراجع لا يسـتطيعون قراءتها. وتُدرَّسُ لأبنائهم بلغات لا يفهمون منها إلا القليل[36]؟!

العولمة والخصخصة وسيطرة اقتصاديات السوق:

يبـدو أن العولمـة الاقتصاديـة القائمـة عـلى أسـاس الفلسـفة الليبراليـة واقتصاديـات السـوق أصبحـت تغـزو كافـة الأنشـطة الحياتية، بـما في ذلك التعليم، وإن كانت قد دخلت في الأخيرة على استحياء في البداية على الأقل. وبدأ التعليم - بالتدريج - يسـتخدم مفاهيم «السـوق» القائمة على المنافسة، مثـل: القـدرة على المنافسـة، وكفـاءة الأداء، والمنتجات النهائيـة، والربحية، والجـدوى الاقتصاديـة... إلـخ، وبدأنـا نسـتخدم تعابـير مثـل: التربية علم صناعـة البشر، والمعلم يصنع ولا يولد، والمنتجات البشرية، واسـتثمار رأس المال البشري، والجامعة المنتجة.. وما شابه ذلك[37]!

ونتيجة لذلك تم تحجيم الرؤى التربوية، وتقليص الأهداف التربوية العامة، على حساب الأهداف ذات الطابع الإنساني والثقافي والاجتماعي، التي أصبحت ثانوية بالنسبة للأهداف الأخرى ذات الصبغة الاقتصادية. وبدأت تتوارى نتيجة لذلك أهداف مثل: إحياء التراث الثقافي ونقله عبر الأجيال وتطويره، وتحقيق الذات، وترسيخ الإيمان بالله، وفهم شريعته للحياة، وترقية التذوق الفني والأدبي.. بدأت هذه الأهداف تتقلص وتنزوي لحساب الأهداف الخاصة بالعمالة، وقوى الإنتاج، وحاجات السوق ومتطلباته... إلخ[38].

ونتيجة لسيطرة اقتصاديات السوق على الفكر التربوي والممارسات التربوية نتجت ظاهرة «الخصخصة»، والتي يعتبرها البعض دواء لكل داء، حتى إن الهدف الأسمى في أيامنا هذه هو **خصخصة كل شيء، بما في ذلك التعليم**[39]؛ فالتعليم الحكومي أصبح قاصرًا عن تلبية احتياجات السوق، والحكومة أصبحت غير قادرة على الإنفاق، ودورها يجب أن يتقلص، والحل إنما يكون في خصخصة التعليم الأساسي والعالي!

إن الاهتمام بتطوير المناهج التربوية يقع في القلب من رؤيتنا الحضارية؛ فلا يمكن حدوث أية نهضة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية دون اهتمام جدي بتطوير التعليم ومناهجه. ومن هذا المنطلق نحن نرفض أن تُوجَّه متطلبات السوق عملية تطوير المناهج؛ لأن متطلبات السوق متغيرة باستمرار، ومن ثم فإن الارتباط الوثيق بين النهضة الاقتصادية ومناهج التعليم إنما يأتي من الدور المهم الذي تلعبه هذه المناهج في زرْع قيم حضارية

هـي التـي تجعـل الأجيال العربيـة فاعلـة في عمليـة التنمية، بل وقـادرة على الإنتاج الجيد والمنافسة الشريفة بغض النظر عن تقلبات السوق ومتغيراته.

وأهـم تلـك القيم هي الاعتـزاز بالهوية العربية الإسـلامية، واسـتقلالية الفكـر، والقـدرة عـلى التفكير المنظومـي، والعمل بـروح الفريـق، واحترام الوقت، وإتقان العمل، والإحسـان في اسـتخدام نتائجـه، والوعي بقدرات الأمـة، وبما تملك مـن إمكانيات مادية وأدبية تجعلها قادرة على الاشـتراك في صناعة مستقبل العالم بجزء عربي وإسلامي بحت.

تدهور أهمية رأس المال الاجتماعي والدخول إلى عصر فقدان المغزى:

إن كثيريـن من المنظريـن الآن يتفقون على أن الحضـارة الصناعية الغربية القائمـة عـلى النفعيـة والغرضية، والغاية التـي تبرر الوسـيلة، وعلى أن قيمة الإنسـان بـما يملك ومـا يسـتهلك -برغم إنجازاتهـا الكبيرة- قـد أوصلت البشريـة إلى مآزق كبرى، حتى إن البعض قد أطلـق عليها «مجتمعات فقدان المغـزى»؛ حيث تآكل الإيمان بالله، وبالقيـم الروحية والخلقية، وحلت محلها القيم المادية، والهوس الاسـتهلاكي، والترف المادي، الذي لم يسـهم في إثراء الوجود الإنساني الكيفي[40].

والنتيجة الحتمية -التي يمكن اعتبارها نتيجة ذات طابع اقتصادي- هي أن النظرة إلى التعليم باعتباره اسـتثمارًا بعيد المدى، وإلى أهميته كعامل حاسم في التنمية الإنسانية الشاملة، وشرط من شروطها، قد بدأ يتوارى ببطء، لكن بثبات!

إن المنطلق الاقتصادي الذي يخضع لما تمليه الليبرالية الجديدة التي لا روح فيها، قد فرض مجموعة من المتغيرات من أهمها:

- أعراض الفاقة والإنهاك المزعجة.
- ظهور شكل جديد من أشكال الإملاق يعكس جدب الحياة المتزايد، سواء أكانت ثقافية أو مادية أو روحية أو عاطفية.
- تدهور أهمية رأس المال الاجتماعي، كما تعكسه الدوافع الأنانية، ونقص الثقة في العلاقات الشخصية، وفقدان الأمل في قدوم أزمنة أفضل.
- تزايد الصراع في العلاقات الاجتماعية، تحت تأثير المصالح المادية الطاغية، وتزايد الصراعات العرقية والدينية والثقافية التي تنذر ببزوغ الصراع القبلي ليحل محل الصراع الطبقي.
- التخلي التدريجي عن فلسفة الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، لتحل محلها فلسفة صناعة المال التي تولد الثنائية والإقصاء الاجتماعي، والإبعاد والتهميش... إلخ.
- انتشار قيم التعجل، وعدم الصبر والفردية التي تمجد قيم النموذج الاقتصادي المنتصر، وتمتدح سلوكيات الأقوى مهما كانت أخطاؤه!.

إن مناهج التعلم في المراحل كلها ينبغي أن تتوقف عن كونها مجرد مكون لقوى اقتصادية تسحق روابط التماسك الاجتماعي، وتصنع الإنسان المعادي لأخيه الإنسان[41].

فالمطلوب أن يعلمنا التعليم الجيد فن العيش معًا في مجتمع عادل. وما لم يتمسك الناس في الوطن العربي بآصرة العقيدة والدين، وبالقوانين والأخلاق النابعة منها، فلن نصل إلى هذا النوع من المجتمع العادل نسبيًا على الأقل.

إن الجيل الحديث من التقانة الذي يقوم على العلاقات الشبكية التي تيسرها ثورة المعرفة والاتصالات، قد يؤدي إلى تكوين علاقات جيدة بين الجيران من خلال شبكات اتصالات الكمبيوتر، ومن خلال مجتمع التعليم الذي يستند إلى دستور المشاركة في المعرفة، وإلى العلاقات الشخصية غير المحدودة التي هيأتها هذه التقانة الحديثة.

إن إنسانية الإنسان لن تتحقق إلا إذا كان الإنسان في سلام مع نفسه، وفي سلام مع البيئة المحيطة من حوله، سواء كانت اجتماعية أو طبيعية. والإنسان لن يكون في سلام مع نفسه ومع غيره إلا إذا كان – أولًا وقبل كل شيء – في سلام مع الله. ومهمة التعليم أن يربي ذلك في ضمائر الناس وفي عقولهم وفي سلوكهم. فذلك وحده سوف يحقق العدالة، ونبذ الظلم، وبناء الحرية المسئولة، ورفض الإقصاء والتهميش، ليحل محلهما الإنصاف، وتكافؤ الفرص، واحترام الآخرين، وحماية الضعيف.. إلخ، والقضية – في التحليل النهائي – هي أن الذين لا يؤمنون بالآخرة لا يهديهم الله، ولهم عذاب عظيم.

تخريب بنية الكون وتهديد توازنه:

إن جنون الربح السريع، بأي ثمن، وبأية وسيلة، قد أدى إلى عملية تخريب منظمة لبنية الكون، وإلى تبذير سفيه لموارده، وإلى تهديد عنيف لتوازنه؛ حتى إن أرقام تجارة المخدرات قد تجاوزت بكثير تجارة النفط والطاقة! وكانت النتيجة تراكم المآزق والآفات الاجتماعية في الشمال، وتراكم الفواجع من مجاعات وأمراض وحروب في الجنوب[42].

إن الخريطة المهْنية العالمية تتغير الآن لصالح قلة تملك المعرفة، وتملك القدرة على التعامل بها، وهم طبقة «النبلاء الجدد». بينما هناك غالبية يتفاوت نصيبها من التهميش بمقدار افتقارها إلى المعرفة المتقدمة، والتقانة العالية.

لقد بدأ قرن المعرفة، والمجتمعات المستندة إلى المعرفة. إن ميزان القوى في القرن الحادي والعشرين يتحول الآن:

- من امتلاك الموارد الطبيعية إلى امتلاك العلم والمعرفة.
- ومن صدارة اليد العاملة إلى صدارة العقول العاملة.
- ومن امتلاك الموارد القابلة للنضوب إلى الموارد المعرفية غير القابلة للنضوب.
- ومن قوة رأس المال إلى قوة العلم والمعرفة [43].

هوامش الفصل الثاني

1- الدمرداش سرحان ومنـير كامل. المناهج. القاهرة، دار العلوم للطباعة، ط3، 1973، ص 313.

2- Taba. H., Curriculum Development. Theory and Practice, New York, Harcout, Brace & Word, INC. 1962, p. 454.

3- حلمـي أحمد الوكيل، تطوير المناهج، القاهـرة، الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1977، ص 10.

4- المرجع السابق.

5- المرجع السابق، ص 9.

6- الدمرداش سرحان ومنير كامل. مرجع سابق، ص 323- 324.

7- Deighton, L., C., (ed), The Encyclopedia of Education. Vol. 2., U.S.A. The Mac Milan Company & The free press. 1971, pp. 580-84.

8- Tyler, R. W., Basic Principles of Curriclum and Instruction. University of Chicago Press, 1950.

9- Baker, Eva L., "Effects on Student Achievement of Behavioral and Nonbehavioral Objectives", Journal of Experimental Education. 37. No. 4.

10- See, Gagne, R. M., "Analysis of Instructional Objectives", in Glaser R., (ed), Teaching Machines and Programmed Learning: Data and Directions. Vol. 2. Washington, D. C., N. E. A., pp. 21 – 65.
11- See Holland, J. G., and Skinner, B. F., The Analysis of Behavior: A Programm for Self Instruction, New York Mcgrow – Hill, 1961.
12- Baker, Eva, L.,: Establishing Performance Standards", in Popham, ., et. Al., (eds), Establishing Instructional Goals, Englewood Cliffs, N. J., Prentice – Hall, pp. 53-77.
13- Taba, H., op. cit., pp. 457-59.
14- مادو ندوي «العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في إفريقيا» في مجلة مستقبليات، مرجع سابق، ص 92.
15- روبرتو كارنيرو (Roberto Carneiro) «إحياء روح المجتمع» في جاك ديلور وآخرون، مرجع سابق ص 260 – 261.
16- المرجع السابق ص 262.
17- ألكسندر كينج، وبراترند سيندرز، «من أجل مجتمع عالمي جديد» في تقرير نادي روما الذي عنوانه: الثورة العالمية الثالثة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
18- المرجع السابق.
19- انظر: محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت، عالم المعرفة، عدد 158، فبراير 1992.
20- حامد عمار، مرجع سابق، ص 370.

21- مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 463.
22- علي أحمد مدكور: مناهج التربية، أسسها وتطبيقاتها، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، فصل: الأهداف.
23- جاك ديلور وآخرون، التعلم ذلك الكنز الكامن، مرجع سابق، ص 166.
24- علي أحمد مدكور «الشجرة التعليمية»، مرجع سابق، ص 43.
25- جاك ديلور وآخرون، مرجع سابق، ص 107.
26- المرجع السابق، ص 145.
27- المرجع السابق، ص 146.
28- انظر كتاب التعليم في دول جنوب شرق آسيا: مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التربية والتعليم بدولة البحرين، إعداد وترجمة فائقة سعيد الصالح، سلسلة نظم التعليم في العالم (2)، البحرين، 1999:
29- Bill Gates et al., The Road Ahead, London, Penguin Book, Ltd.. 1995, p. 184.
30- انظر: علي القاسمي: استخدام الحاسبات الإلكترونية في المجالات اللسانية، ندوة المعلوماتية والتربية، التي نظمتها كلية علوم التربية المغربية، بالتعاون مع الإيسيسكو، 1986.
31- جاك ديلور وآخرون، مرجع سابق، ص 178.
32- تقرير «مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية 1997»، مرجع سابق، 107، 144، 145.
33- حمود السعدون ووليم عبيد، مرجع سابق، ص 95، ص 103.

34- انظر: عبد الفتاح حجاج: «أستاذ الجامعة وتحديات القرن الحادي والعشرين» في مؤتمر قسم أصول التربية بكلية التربية جامعة الكويت، مرجع سابق، ص 434.

35- قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، 1993، مادة 51.

36- علي أحمد مدكور: التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، مرجع سابق، ص 119 - 120.

37- علي أحمد مدكور: معلم المستقبل: القاهرة، دار الفكر العربي، 1426هـ - 2006م، ص 206 - 211.

38- علي أحمد مدكور: الاستثمار في التعليم، القاهرة، دار الفكر العربي، 1430هـ - 2009م، ص 18.

39- المرجع السابق، ص 19.

40- علي أحمد مدكور: مناهج التربية أسسها وتطبيقها، مرجع سابق، ص290 - 291.

41- Francis Fukuyama: The Great Disruption, Human Nature and the Reconstruction Of Social Order. Published by Profile Books Ltd. U.K., London 1999.

42- عبد السلام المسدي: العربي، العدد 587، رمضان 1428هـ أكتوبر 2007م، ص66.

43- علي أحمد مدكور: نحو الخلاص النهائي، القاهرة، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1429هـ- 2008م، ص 38- 39.

الفصل الثالث

ضبط المسيرة الهائجة للعولمة وحتمياتها

الفصل الثالث

ضبط المسيرة الهائجة للعولمة وحتمياتها

لقـد أحدث التطـور التقاني الداهم خلـلًا في القيم الأخلاقيـة. وفي بلاد الاتحـاد الأوربي الآن نقـاش جاد حـول ضرورة تقويم الجوانـب الاجتماعية والأخلاقيـة المرتبطـة بالتطور التقاني. كما أن تشـجيع الشـعوب على التوجه نحـو العلـم والتقانة صار هدفًـا في حد ذاته، كما حـازت القضايا التي تتعلق بـ«نوعيـة الحيـاة» التـي نحياهـا عـلى الاعـتراف، وصـارت معلما مـن معالم السياسـات. فلم يعد الهدف المادي هو المطلب الوحيد، بل أصبحت «نوعية الحياة السوية» مطلبًا ملحًّا[1].

أزمة العصر:

إن العلـوم والتكنولوجيا قـد حققت لنا المعجزات، ولكنها هي نفسـها، سـوف تهدم الأرض ومن عليها، إلا مـن عصم الله. فالطائرات التي جعلت الدنيـا أصغـر وأقرب، هي نفسـها التي تحمـل القنابل والصواريـخ. بل لقد تحولـت هي نفسـها إلى صواريخ تدك الأرض والعمـران وتحولها إلى خراب ودمـار. والمواد الكيميائيـة والبيولوجية التي صنعت لنـا الأدوية والعقاقير، هي نفسـها التي صُنعت منهـا الأوبئة كالجمرة الخبيثة والجـدري والملاريا.. وغيرهـا. والعلم الذي استنسـخ الحيوانات في طريقه لاستنسـاخ الإنسـان،

فالمرأة يمكن أن يكون لها أولاد بلا رجل، والرجل يمكن أن يمتلك أولادًا بلا امرأة..! ولكن المؤكد أن مثل هؤلاء سوف يعيشون بلا دفء وحنان، وسوف يفقدون إنسانيتهم ويكونون أقرب إلى «الروبوتات» البشرية التي تتحول في نهاية المطاف إلى حيوانات مفترسة لآبائهم وأمهاتهم والمجتمع البشري كله...![2]

وتنفلت فطرة أنيس منصور من عقالها يومًا فيصرخ: نحن في أزمة.. ماذا فعل بنا العلم؟! وكيف جنى علينا؟ فما لم نتدارك أنفسنا بالعودة إلى القيم التي لم تعد لها قيمة، وما لم ندرك بإنسانيتِنا إنسانيتَنا.. فهذه هي نهاية كل شيء[3].

عالم منفلت:

يقول أنتوني جيدنز أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية، ورئيس كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وصاحب نظرية «الطريق الثالث» التي تدعو إلى خيار ثالث بين نظرية السوق الحرة، ونظرية سيطرة الدولة على الاقتصاد، ومؤلف كتاب «عالم منفلت» Runaway World يقول: إننا نعيش في عالم من التحولات التي تؤثر على كل ما يصدر عنا. وسواء نحن الأفضل أم الأسوأ، فإننا نجد أنفسنا مدفوعين في اتجاه نظام معولم لا يفهمه أي منا بالكامل، رغم أننا جميعا نشعر بآثاره علينا، حتى صار كثير من الحكومات غير قادر على السيطرة على الحياة الاقتصادية، فالأموال تنتقل بكميات هائلة من أقصى الأرض إلى أقصاها بالضغط على أزرار الكمبيوتر. والنقود ليس لها وجود حقيقي معنا، ويمكن أن تكون معنا الآن وليست معنا بعد قليل!

ويرى أن فكرة العولمة قد وضعها المروجون للسوق الحرة الذين يرغبون في القضاء على نظام دولة العدالة والرفاه، والذين يمكنهم زعزعة استقرار ما كان يبدو وكأنه اقتصاديات لا سبيل إلى هزها أبدًا، مثلما حدث في الأزمة التي عصفت بآسيا من قبل، والأزمة التي تعصف بالعالم الآن[4].

إن قيمة ما نحمله من نقود في جيوبنا، أو نودعه في حساباتنا المصرفية، يتغير - على المستوى الفردي - بين لحظة وأخرى، حسب تقلبات الأسواق والبورصات في نيويورك، وطوكيو، ولندن، وباريس، وفرانكفورت وغيرها.

إن العولمة مجموعة من العمليات المعقدة التي تعمل على نحو متناغم ومتضاد. فهي تشمل العمليات السياسية والثقافية، والاجتماعية، والتكنولوجية، إضافة إلى العملية الاقتصادية. فالعولمة ليست معنية بالأنظمة الكبيرة فقط كالنظام المالي والاقتصادي، ولا تتعلق بالبعيد النائي «هناك»، عن الفرد فقط، بل تهتم أيضا بما هو «هنا»، فتؤثر على المظاهر الحميمية والخصوصية الشخصية لحياتنا، فالقيم الأسرية والعائلية -مثلا- تتغير الآن تحت وطأة العولمة، وكذلك مفهوم الأسرة، ومفهوم الصداقة، ومفهوم الدولة، ومفهوم العدالة، ومفهوم الحرية... وهلم جرًّا. وهكذا صار الدين، والمجتمع، والأخلاق، والقيم، والعادات والتقاليد مجرد متغيرات تابعة للعولمة وحتمياتها! فماذا نعمل؟

1- تطوير المنهج لجعل الدين متغيرا مستقلا:

الدين - في التصور الإسلامي - هو النظام أو المنهج الذي يوجه سلوكيات الناس، ويهديهم إلى قيمهم وأخلاقياتهم. وهو وحي من السماء، تؤمن به الجماعة، وتخضع لمبادئه، وتسير على هداه، وتتغير وتتطور في كل أمور حياتها في ضوء ثوابته.

وفي ضوء هذا التصور نجد أن أصول العقيدة والقانون، وأصول السياسة والحكم، وأصول العلم والمعرفة، وأصول الأخلاق والسلوك كلها ثوابت، وبذلك فهي بمثابة «المتغير المستقل». في حين نجد أن السلوك الكلي لحياة الجماعة، الشامل لكل شيء من الفكر إلى العمل، إلى التنظيمات الاجتماعية... كلها بمثابة «المتغير التابع».

أصول الدين والقيم «متغير مستقل»		السلوك الاجتماعي «متغير تابع»

العلاقة بين الدين والسلوك الاجتماعي في التصور الإسلامي

لكن هذه الحقيقة البسيطة التي نراها في التصور الإسلامي لا يسلم بها كثير من علماء فلسفة الدين واجتماعه وتاريخه، حيث يرى هؤلاء أن العلاقة بين المجتمع ونظام معتقداته علاقة متغيرة بتغير الظروف والأحوال، وتغير حاجات المجتمع في كل زمان ومكان. فكل مجتمع يفرز نظام المعتقدات والقيم الذي يلبي مطالبه، ويتلاءم مع نمطه الاجتماعي السائد، و مع بنية

مجتمعه من حيث الأعراق والأجناس، ومن حيث الطبقات. والذي يرتضيه المجتمع من دين أو معتقدات هو إله أو آلهة هذا المجتمع![5].

وهـذا يعني أن المجتمع وظروفه وتطوراته هي «المتغير المسـتقل»، ونظام الدين والمعتقدات والقيم والأخلاق عمومًا «متغير تابع» للظروف والعوامل الاجتماعيـة. وهـذا النظـام ممتد على نطاق واسـع، وعبر تاريـخ المجتمعات، ابتـداء بالسـحر، وعبـادة الأفـلاك، وعبـادة الأصنـام، إلى عبـادة النظريات الاجتماعيـة كالماركسـية، والاشـتراكية، والرأسـمالية، والديمقراطية..إلـخ، فـكل هذه عبارة عـن «أديان» نظمت حياة المجتمعـات الخاضعة لها، وبما أن الديـن منهج لتنظيم الحياة، فكل نظرية أو فلسـفة نظمـت حياة الجماعة فهي دين هذه الجماعة، كما قلنا من قبل.

والـذي يعنينـا هنا هو أن هذا التصور يرى أن كل مجتمع يفرز الدين ونظام المعتقـدات والقيـم والأخلاقيات حسـب ظروفـه. والآن نرى بدايـة التحول البطيء لكن بثبات من الرأسمالية الليبرالية نحو الاشتراكية أو الماركسية، ومن الماركسـية أو الاشتراكية نحو الرأسـمالية، بحيث يلتقيان فيما يسمى بـ«الطريق الثالث» الذي تحدث عنه من قبل جيدنز صاحب كتاب «عالم منفلت».

طبيعة المجتمع وظروفه وأحواله « متغير مستقل »		الدين والقيم والأخلاقيات « متغير تابع »

تصور ثقافة التحرر من قيد الإيمان

2- تطوير المنهج للتعامل مع البيولوجيا الجزيئية والمعلوماتية:

لقد كان ولا يزال الدين وثيق الصلة بالفلسفة، وبالعلوم والفنون. وهو حاليًا يوطد علاقته بالتكنولوجيا، بعد أن ظهرت على السطح جوانبها الأخلاقية المتصلة بالعولمة الاقتصادية وبالبيولوجيا الجزيئية [6].

لقد كان فرانسيس بيكون يرى أن ضحالة الفكر هي التي تؤدي بالإنسان إلى الإلحاد، في حين أن الفكر العميق لا بد أن ينتهي بالعقول إلى الإيمان. وكان جون لوك يعتقد في قدرة العقل على إثبات وجود الله. وكان ديكارت يعتبر وجود الله حقيقة مسلمًا بها؛ ويرى أن الأفكار المثالية لا تأتي إلا من الله الذي خلق الإنسان وحكم عليه بعدم الكمال. وقد حاولت الفلسفة المسيحية عن طريق توما الأكويني المتأثر بابن رشد التوفيق بين الدين والنظر العقلي.

لكن كانط فصل فصلًا تامًّا بين الفلسفة والدين، ورأى أن استخدام العقل في دراسة اللاهوت محاولة عقيم لا جدوى من ورائها. أما نيتشة – فيلسوف ما بعد الحداثة – فقد بلغ من التطرف المناهض للدين إلى حد اعتبار الدين والمعرفة كالماء والنار لا يجتمعان أبدا! وجاء فكر ما بعد الحداثة –متأثرًا بآراء نيتشة– لينزع عن النصوص الدينية قدسيتها؛ ويرى أن هذه النصوص لا توصل إلى معان محددة، بل إن معانيها مرجأة دومًا، وكل قارئ يستطيع أن يستخرج منها ما يشاء... وهكذا أصبح كل شيء قبض الريح؛ ليظل عقل الإنسان ومصيره معلقين في الهواء، بلا سند من نبع الإيمان والروح والفكر.

وأخيرًا خرجت علينا المعلوماتية باستعلائها الرمزي، وبعوالمها الافتراضية أو الخائلية التي تستثير العقل الإنساني كي يعيد النظر في جميع

أمـور وجـوده، وعلاقتـه مـع سـمائه وأرضه وأمـور دينـه، ودنيـاه وآخرته، ولتقرب المجردات وتجعل منها محسوسـات، ولتفـض الخصومة المفتعلة بين الدين والعلم، وبين الدين والعقل، ولتجعل من الأخلاق فن ممارسـة الحياة السـوية الراقيـة العادلـة. لكن هذا لن تسـتطيع المعلومات القيـام به وهي في حالتهـا الراهنـة، إلا إذا تحولـت المعلومـات إلى معرفة، وتحولـت المعرفة إلى الحكمة التي هي - في الأساس - إعمار الحياة وَفْقَ منهج الله.

ثقافة الحتمية الوراثية:

ربـما كان مـشروع الجينوم البـشري أهم المشـاريع العلمية التـي اضطلع بها الإنسـان فهو أعلى شـأنًا من تحطيـم الذرة، والهبوط على سـطح القمر كما يقول أحمد مسـتجير. فالمشروع سـيغير إلى الأبد طريقة فهمنا لجسـم الإنسان وأمراضه، إنه يتغلغل في أعماق مادتنا الوراثية؛ والتي هي أهم وأعز ما نمتلك في هذا الكون المادي. يتسـلل إلى أغـوار تاريخنا الذي نحمله داخل كل خلية من خلايا أجسـادنا، وننقله إلى أبنائنا من بعدنا. فهو يسبر الجوهر منا ليعرف الإنسان نفسه بنفسه، ويتعرف على أدق أسراره [7].

لكن نتائج هذا المشروع سـتثير كَمًّا متزايدًا من القضايا الدينية والفلسـفية والاجتماعية والقانونية.. قضايا جديدة تمامًا، لم تخطر أبدًا على بال. وسـينقلنا المشروع إلى مشارف حضارة جديدة، غير مسبوقة، تتغير فيها القيم والمفاهيم، وتتغير فيها المجتمعات والحياة التي نعرفها، وتتغير حتى خيالات الشـعراء. وهـذا شيء مخيـف؛ فـكل شيء سـيتغير إلى ما لا ندريـه... وهنا تـبرز أمامنا الأسئلة الخالدة:

- من نحن؟

- من أين جئنا؟ ولماذا؟

- وما وظيفتنا في الحياة؟

- وما مركزنا في هذا الكون الرحيب؟

- وما غايتنا؟

ولكي نجيب، نحن في حاجة إلى الإيمان بالله، وبمنهجه في إعمار الحياة.

يؤكد علماء مشروع الجينوم البشري أن كل إنسان يحمل في جيناته سره الوراثي المتفرد. لا يوجد شخص يمتلك جينوما مثل الآخر، اللهم إلا إذا كان الله حباه بتوءم طبيعي. لكن هل الجينات ملكك لا يحق لحد أن يتلصص عليها؛ إن نقطة دم واحدة تسقط منك عفوا أو شعرة في مشطك قد تكشف سرك الكبير. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل هناك جين للكرم وثان للبخل، وثالث للإجرام، ورابع للشذوذ الجنسي..إلخ؟ ولو كان هناك جين للإجرام فكيف نحاكم شخصًا دفعته جيناته التي لا دخل له فيها إلى هذا السلوك المشين؟

هناك فريق كبير من العلماء الآن يحاولون إلغاء العوامل غير الجينية في التأثير على السلوكيات. وقد أدى التركيز المتزايد على تأثير الجينات وحدها إلى تكثيف النزعة الجنسوية والتمييز العنصري، وإعلاء دور الحتمية البيولوجية والجينية. إن القفز على مسألة التداخل الشديد بين الطبيعي والثقافي – والذي

لا يمكن الفصل بينهما - يؤدي إلى مغالطة كبرى، وإلى الربط المتعسف على تأثير الجين على سلوك الأفراد إلى درجة الإلغاء التام للحرية والإرادة.

إن الجينات المسئولة لا تتحكم بالكامل في السلوك الإنساني، وأفضل مثال على ذلك أن الاضطرابات النفسية التي لها أسباب مكملة وليست واحدية لا تلغي المسئولية الفردية التي اعتبرها القرآن الكريم شرف الإنسان الأكبر: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ... ﴾ (الأحزاب: 72).

وراء هذه الأفكار «العنصرية» أو «الداروينية» فكرة «الحتمية الوراثية» التي تقول إن جيناتك قدرك، والبقاء للأصلح! صحيح أن الحتمية صحيحة لبعض الأمراض، فحامل جين هنيتنجتون سيصاب بالمرض - بإذن الله - إذ أمد الله في عمره. لكن الحتمية ليست صحيحة بالتأكيد بالنسبة لمعظم الصفات السلوكية[8].

إن القرن الواحد والعشرين هو قرن البيولوجيا، سيكتشفون الطرق التي تتسبب بها الجينات في حلول الأمراض. وسيتحول هذا العلم إلى تجارة، وستفصل العقاقير للمرضى كل حسب جينومه! وهناك العلاج بالجينات، حيث تستبدل بالجينات المعيبة جينات طبيعية.

إن كل واحد منا يحمل في طاقمه الوراثي عددًا من الجينات المرضية، التي قد تظهر عليه في مرحلة عمرية معينة، فهل من حق أصحاب العمل وشركات التأمين الكشف عليه والاطلاع على اختباراته الطبية لمن يرغب في التأمين أو العمل؟ وهل الفحص في بطون الأمهات - بحثًا عن أمراض

الأجنة - سيؤدي إلى زيادة عمليات الإجهاض؟ فما الذي سيدفع امرأة تبقي في رحمها جنينًا تعرف مقدمًا من الفحص الوراثي لـ: DNA الخاص بهِ أنه سيموت في سن الطفولة، أو سيكون متخلفًا عقليًا، أو سيموت في سن الأربعين أو الخمسين بمرض كمرض هنتنجتون، أو سيصاب بمرض السكري في الخمسين من عمره؟!

إن الإجابة الوحيدة هي الإيمان بقدرة الله الطليقة وإرادته المطلقة: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

ثم ألا نتوقع أن تؤدي فحوص الـ: DNA على الأجنة إلى السماح للآباء بالتطلع إلى «الوليد التفصيل» الذي يحمل الصفات التي يأملون أن يروها في أبنائهم كالذكاء أو الزعامة أو غير ذلك. عن طريق اللعب في الجينات البشرية؟ صحيح أن هذا ينتج عن تفاعل عدد كبير غير معروف من الجينات يصعب حصره أو تحديده، ولكن أبدا لا تقل أبدا؛ فهناك من العلماء من يحاول الآن![9] قال تعالى: ﴿فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ (النساء: 119).

إن على المناهج المطورة أن تثبت أن الفكرة السائدة بأن الجينات محددة للسلوكيات بصورة نهائية، تتعارض مع نتائج علمية تؤكد أن التوتر الذي يخضع له الفرد في طفولته، قابل بأن يغير بعمق، وعلى مدى الحياة، طبيعة الجينات، وليس العكس، فقد أكدت التجارب العلمية أن حرمان أي طفل من الأمومة يعدل من سير الجينات، ويعرضه للتوتر والقلق طوال الحياة.

إن العولمة الثقافية قد سَخَّرت الحتمية البيولوجية للتجارة والشطارة، فهم يتحدثون الآن عن جينات للطلاق، والجريمة، والإخفاق... والمتاجرون بالجينات البشرية يغزون الأسواق... فلا ضرورة إذن للآداب والأخلاق! بل إن أحدهم قد استغل الموقف وأعلن عن اكتشاف الجين المسئول عن الشذوذ الجنسي، واستقبل الأمر لدى الفئات المتاجرة والفئات المريضة على أنه اكتشاف علمي يجعل الشذوذ أمرا مقبولا في المجتمع! وبالتالي فلم يعد الأمر خيارًا شخصيًّا، بل قدرًا محتومًا... وصاح أهل الشذوذ: إذن هذه طبيعتنا، ونحن لن نقدر على تغيير طبيعتنا، ويجب قبولنا في المجتمع كما نحن، فاعترفت بهم البرلمانات، وشيِّدت لهم المؤسسات، وأصبحت نتائج النظريات العلمية متكأ لتبرير الخطيئة! قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾.

والأمر على العكس من ذلك في التصور الإسلامي، فقد شرف الله الإنسان بأن جعله مسئولا عن تبعة أعماله، فبدون هذه المسئولية تتحول أفعال العباد إلى فوضى عارمة، لا ينفع معها حزم ولا ضبط، وتغرق المجتمعات في فيضانات الانحلال والتسيب. لقد خلق الله العلم لإعمار الحياة، فمن ابتغى العلم لغير وجه الله، فإن العلم يأبى أن يكون إلا لله.

3- تطوير المنهج لربط العلم بالدين:

إن العولمة الجديدة تبحث لنفسها عن دين جديد لتبرير العولمة الاقتصادية، وحتمية النموذج الرأسمالي الليبرالي وتسويغها للناس. فقد انفصل العلم عن الدين، وانفصل الاقتصاد عن الدين، وكذلك السياسة، والتربية، والثقافة...

ورويدا رويدا منع الدين أن يسهم في تنظيم الحياة، أو أن يعيد التوازن بين موارد البشر واحتياجاتهم. وكانت النتيجة تراكم الثروة المالية في يد القلة، وأدى هذا بدوره إلى تراكم الثروة المعرفية في يد الفئة نفسها، وكل هذا أدى إلى إحكام قبضة القوى الرأسمالية على مصائر البشر. وراح الناس يتساءلون: لماذا يتساقط الناس جوعى بالرغم من توافر موارد الغذاء؟[10]

لقد ترك رجال الدين رعاياهم عُزَّلًا من جميع أدوات النضال، في مواجهة شرسة مع الحتمية التكنولوجية والاقتصادية، وما تتمتع به من قوى إعلامية وإعلانية مساندة أدت – في التحليل الأخير – إلى نوع من الظلم الاقتصادي، إلى مزيد من الفقر والتهميش، وابتزاز أموال الفقراء، وتزايد أخطار المجاعة والفاقة، وتزايد مخاطر المضاربات في الأصول المالية، والاعتماد على «اقتصاد الكازينو» واقتصاد البورصات، لا اقتصاد التنمية، وهو الأمر الذي أدى إلى النتائج التي عبر عنها المهاتما غاندي: سياسة بلا أخلاق، وتجارة بلا مبادئ، وثروة بلا عمل، وعلم بلا ضمير!

المؤكد أن شبكة المعلومات والإنترنت قد وفرت مساحة واسعة وساخنة «للتثاقف الديني» حسب تعبير نبيل علي؛ يشهد على ذلك الأعداد المتزايدة للمواقع الدينية، والدراسات المقارنة، كما وفرت فرصًا متزايدة لحوار أكثر موضوعية وفاعلية بين الأديان في اتجاه بلورة أشمل للقيم والأخلاقيات ذات الصبغة الإنسانية العالمية، ولاشك أن الإسلام – باعتباره دين الله للعالمين – هو الأقرب إلى تأسيس هذا الإطار الأوسع والأرحب[11].

4- تطوير المنهج لمواجهة الحتميات:

يتساءل الكثيرون عن موقف الإسلام من المشكلات الاقتصادية والأموال التي تحولت إلى نبضات ومعلومات، وعن المعلومات ذات القيمة المادية، حتى أصبح الفكر يباع ويشترى، وأصبح لزاما على الفقراء احترام الملكية الفكرية؛ في الوقت الذي يسرق فيه الأغنياء أفكار الفقراء، بل وأموالهم بدون ثمن، وعن الرأي في تسليع الثقافة!

الغريب في هذا الزمن أن الإسلام مطلوب منه أن يحل مشكلات النظام الاقتصادي غير الإسلامي، أو يتكيف معها! وهذه منهجية غير علمية، وفضلًا عن أنها لا تليق بالإسلام. إن الإسلام يطالب فقط بحل المشكلات التي تنتج عن تطبيق النظام الإسلامي، أما مشكلات النظام غير الإسلامي فهو غير مسئول عنها. فالمنهجية العلمية تقتضي أن يكون كل نظام مسئولًا عن المشكلات التي تنتج عن تطبيقه.

ومع ذلك فقد نجحت دول حافَة الباسيفيك المسلمة في وضع صيغة متوازنة بين قيم الإسلام وقيم المجتمعات العصرية تكنولوجيًا، بصورة أدت إلى القول: إن بإمكان الدول المسلمة الوصول إلى إبداع غير مسبوق[12].

لقد كانت نتيجة الفصام النكد بين الدين من جانب والمجتمع والعلم والفكر من جانب آخر، أن وقع الفكر في قبضة الحتمية العلمية، وأسرف الإنسان في ثقته بالعلم حتى صار بديلا للدين... وبالتدريج أفرزت حتمية العلم سلسلة من الحتميات التي عصفت بتاريخ البشرية، وذلك كالحتمية التاريخية، والحتمية التكنولوجية، والحتمية البيولوجية...إلخ. وقد صاحب

تطور الحتمية العلمية لون متزايد من عدم اليقين الدِيني، حتى وصل الأمر إلى حد التشكيك في جدوى الدين أصلا، بل واتهامه بتخدير الشعوب ليسهل سرقتها!

والآن ينتقل الفكر من الحتمية العلمية، إلى النسبية، وإلى عدم اليقين العلمي، وإلى عدم القدرة على تصور الواقع الافتراضي للمستقبل انطلاقا من المقدمات العلمية المعتادة... ونرى العقل يواجه طفولة جديدة، طفولة عصر المعلومات، ويحاول البحث عن الحقيقة إلى ما لا نهاية...، ويحاول إقامة عوالم افتراضية أو خائلية، يمارس فيها تحرره العقلي والروحي الذي كبت بواسطة الحتميات الخانقة، عساه يهتدي في مسالك دنيا الخائلية إلى ما يفتقده من أمنه وسعادته في دنيا الواقع المعيش وهيهات، فلا سبيل إلى ذلك إلا في الإيمان بالله[13].

إن ترسيخ عقيدة الإيمان بالله وبمنهجه في إعمار الحياة، هو طوق النجاة الوحيد. لكن المشكلة أن العقبات كثيرة. ففي الوقت الذي يسعى فيه الفكر الإسلامي جاهدًا تجسير الهوة بين التصور العقدي الإسلامي والتصور الاجتماعي الإسلامي، وبين الواقع الإسلامي المترع بالفكر المضاد، نجد فكرنا العلماني غارقًا في أيديولوجيات وفدت إليه من خارجه، يجترها دون أن يتخذ منها موقفا نقديًا، بهدف إظهار مواضع التوافق والتباين بين الأصول العربية الإسلامية وحقائق الواقع الاجتماعي المستعد لتلقيها من جديد من جانب، وبين الفكر الوافد وما فيه من توافقات وتناقضات من جانب آخر[14].

وعلى هذا الأساس فقد الإسلاميون والعلمانيون لدينا نقطة انطلاق الحوار بينهم، وهي أرضية كبيرة وواسعة وكافية لو توافر الإخلاص. وبدلا من ذلك فهما «يتحاوران عن بعد، من خلال الوسيط الغربي! فالإسلامي يتربص برواسب الفكر الغربي في تيارنا العلماني، في حين يستنكر العلماني على تيارنا الإسلامي عدم استيعابه لإنجازات فكر الغرب» التي لم يستوعبها هو نفسه[14] ويقف في وجه الأسلمة! ومع ذلك فكل من التيارين يدرك أن الآخر هو السبيل الوحيد المتاح تاريخيًا وحضاريًا وسياسيًا، وأن الحاجة ماسة إلى إيجاد صيغة تضبط العلاقة بين التيارين[15]. ويتخذ التيار القومي حالة وسطا بينهما[16].

5- تطوير المناهج للربط بين التكنولوجيا والأيديولوجيا:

والحديث عن الأسلمة يتطلب -في تصوري- الإجابة عن سؤالين!

الأول: ماذا نأخذ، وماذا ندع؟

والآخر: كيف يتم ذلك؟

في حدود فهمي أن الإسلام لا يرفض أي علم أو فكر، مهما كان مصدره، مادام يمكن أن يسهم في بناء السلام داخل النفس الإنسانية، ويقيم السلام مع الآخرين، وينطلق من السلام مع الله، ويساعد في إعمار الأرض وترقية الحياة. بل إن المسلم مطالب - في هذه الحالة - إلى السعي في كل جنبات الأرض لتعلم هذا العلم أو الفكر أو الحصول عليه، وإن لم يفعل فهو آثم، هو والمجتمع المسلم التابع له. «فالحكمة ضالة المسلم حيثما وجدها فهو أحق الناس بها»[17].

أما مسألة استيراد التكنولوجيا دون الأيديولوجيا؛ فهذه عملية معقدة، وغير ممكنة في معظم الحالات. فالأصل في المجتمع المسلم أن يكون منتجا للتكنولوجيا التي يحتاجها، لا أن يستوردها، فإن لم يفعل فهو آثم. وإن اضطرته الظروف إلى ذلك، فعليه أن يستورد منها ما هو في حاجة شديدة إليه، وليس بقادر على إنتاجه. وعليه في مثل هذه الحالة أن يتنبه إلى القيم والأخلاقيات التي تنتقل مع التكنولوجيا بالضرورة، ويصير الأمر هنا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات... وسأدع القارئ يفكر في الهند التي لم تستورد سيارة واحدة من الخارج واكتفت بتكنولوجيا السيارات المتواضعة عندها، عكس الذي فعلناه عندنا عندما أوقفنا نمو تكنولوجيا السيارات في سبيل الاستيراد من الخارج.

أما كيف نتعلم العلم والفكر؟ ففيما عدا علوم القرآن والسنة والتشريع، وعلوم الفقه، وعلم تفسير السلوك الإنساني أو الإنسانيات عموما... ما عدا ذلك يمكن أن نتعلم على يد الآخرين كل ما عدا ذلك من العلوم، مع الأخذ في الاعتبار عدم استخدام نتائج هذه العلوم إلا في النافع المفيد، الذي يسهم في إعمار الحياة.

6- تطوير المناهج للجمع بين علوم الوحي وعلوم الكون وللتحرر من التخصصات الضيقة:

إن الهدف من الأسلمة ينبغي أن يتركز حول تعلم منهجيات العلم والتكنولوجيا لمعالجة إشكاليات واقعنا من خلالها، لا التركيز على المعلومات والبيانات والوقوف على قراءة تاريخ العلم. كما ينبغي أن تكون الأسلمة

استثمارًا لخصوصيتنا الحضارية، وتفجير طاقتنا الإبداعية[17]، في إنتاج معارف جديدة، ونظريات جديدة، وتصورات وسيناريوهات جديدة لاحتمالات المستقبل الغامض، وتفاديا لمشكلاته.

إن العالم لن يحترمنا ونحن نقلده تقليد القردة والببغاوات، وثقافتنا لن تقبل أن تكون مسخًا مشوهًا لثقافته. كما أن أجيالنا لن تسامحنا أبدا إذا نحن لم نعدّها كي تسهم في مستقبل البشرية وثقافتها بجزء عربي وإسلامي بحت.

إن حسن استغلالنا لتكنولوجيا المعلومات، وتحويلها إلى المعرفة والحكمة، هو وسيلتنا المعاصرة إلى اختصار المسار العلمي المنهجي، وتوفير البنية التحتية للتنظير الديني الذي يتعامل مع منهج الله في سياقه العقدي والاجتماعي الشامل. كما أن تكنولوجيا المعلومات تمثل أداة فعالة لإعادة صلة الأجيال الحالية بتراثها على أسس أكثر علمية وموضوعية. لكن ذلك يتوقف على الكيفية التي نعد بها ناشئتنا لاستخدام هذه الأداة.

إن كل ما سبق يتطلب إعادة النظر في مناهجنا التربوية عامة، ومناهج جامعة الأزهر على وجه الخصوص، بحيث نأخذ في الحسبان تطوير هذه المناهج وتطوير طرائق وأساليب التعليم بها، والاهتمام بنصوص القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، فهمًا وحفظًا بدلًا من الدوران حولهما وعدم ورود حياضهما. كما يتطلب الأمر الاهتمام باللغة العربية كلغة حوار وتواصل، عن طريق الاستماع، والتحدث، والقراءة، والكتابة. والاهتمام باستخدام تكنولوجيا المعلومات في التعلم، وفي الترجمة الآلية، وتعريب نظم التشغيل، وتطوير مواقع الحوار الإسلامي والعربي عبر الإنترنت، وتدريب

المعلمين والأساتذة على استخدام نظم المعلومات في مجالات الدين والتعليم والدعوة والحوار، وتضييق الفجوة بين المجردات والمحسوسات، وإسقاط الحواجز الفاصلة بين الماديات واللاماديات.

إن الإسلام هو الدين الوحيد الباقي والقادر على استنهاض الشعوب الفقيرة والمستضعفة، وإنقاذها من مظالم العولمة[18]. فالإسلام دين عالمي، وهو الحل، ليس بالنسبة لنا فقط، بل بالنسبة إلى المجتمع الإنساني عامة، ولا ينقصنا إلا وضع المنظومة الحضارية الإسلامية - كما يقول جمال البنا- التي لا تجمع العرب والمسلمين فقط، بل تجمع المستضعفين في العالم أجمع[19] ويرى البعض أن العولمة لا تمثل خطرا على مستقبل الثقافة الإسلامية، وذلك لأن الثقافة الإسلامية لا تصنع مصيرها بنفسها، بل بأهلها[20].

لكني أرى أن الثقافة الإسلامية تصنع -بحمد الله- مصيرها بنفسها أيضًا، لأنها تعتمد على ثوابت تكفل الله بحفظها، وإلا فمعظم أهلها اليوم نيام في قمة الضغط العولمي. وإذا كان الإسلام لم يسبق له أن انهزم أمام أقوى القوى في الأرض كالفرس والروم والفرنجة، فلأن أهل الإسلام كانوا وقتذاك في أشد حالات يقظتهم، بالإضافة إلى قوة عقيدتهم... وهذا يعني ضرورة استنهاض الأمة عن طريق التربية العربية الإسلامية الواعية.

لكن هذا يحتاج إلى جهود بحثية، وإلى الجمع بين الدراسات الإسلامية والدراسات العلمية بصورة فعالة ومتكاملة، ليس كما هو عليه الحال الآن في جامعة الأزهر. إننا في حاجة إلى نوعية جديدة من الباحثين الإسلاميين الذين يجمعون بين علوم الوحي وعلوم الكون في آن واحد. أو بمعنى آخر

تثقيف العلميين بالعلوم الإنسانية، وتثقيف أصحاب العلوم الإنسانية علميًّا، والتحرر من أسْر التخصص الضيق. ويرى نبيل علي «أن الإسلام يمثل منهلًا خصبًا لإحياء قيم عصرنا، إلا أن ذلك يحتاج إلى جهود بحثية مستفيضة تتجاوز حدود اقتراح حلول المشكلات بالإحالة إلى النصوص، وعظات التاريخ، ولن يتسنى لنا ذلك إلا من خلال معرفة علمية دقيقة بمشكلات التنمية المعلوماتية والقضايا الأخلاقية المتعددة التي يطرحها المتغير المعلوماتي وتوءمه البيولوجي، وكلاهما يحتاج منا خلفية علمية وتكنولوجية دقيقة، لكي نتفهم إشكالياته، وتتضح لنا مداخل حلولها.

هوامش الفصل الثالث

1 – هانز بيتر مارتين وهارولد شومان: فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهيـة، ترجمة عدنان عباس علي، الكويـت، المجلس الوطني للثقافة والفنـون والآداب، عالم المعرفـة، رقم (238)، 1419هـ- 1998، ص 76.

2 – علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 1427هـ- 2006م. ص20

3 – أنيس منصور: جريدة الأهرام اليومية «مواقف» 24 شعبان 1422هـ- 14 نوفمبر 2001م.

4 – Anthony Giddens., Runaway World: How Globalization is Rechanging Our lives, An Intellectual Power house, New Yorker, 2000, p. 4.

5 – علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، مرجع سابق، ص 214- 215.

6 – المرجع السابق.

7 – أحمد مستجير : «الجينوم: قراءة في سِفْر الإنسان»، في مجلة الكتب وجهات نظر، القاهرة، درا الشروق، العدد 18 يوليو 2000

8 – المرجع السابق.

9 – المرجع السابق.

10 –محمود عبد الفضيل: «جائزة نوبل في الاقتصاد بين الفقر والجوع والمضاربات المالية» في الجديد في الاقتصاد، القاهرة، دار الهلال، 1999، ص49.

11 – نبيل علي : الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب العربي، الكويت، عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (265)، يناير 2001، ص444.

12 – عبد العزيز بلقيز: «العولمة والهوية الثقافية»، في مجلة المستقبل العربي، مارس 1988، ص94.

13 – نبيل علي: المرجع السابق، ص43.

14 – المرجع السابق، ص427.

15 – أحمد كمال أبو المجد «حول ندوة الحوار القومي الديني، في الحوار القومي الديني، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م، ص31–41.

16- محمد عابد الجابري: «حول الحوار القومي الديني» في الحوار القومي الديني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (47) 1989، ص 183.

17- محمد إبراهيم مبروك: «الصراع الأيديولوجي الكامن وراء العولمة»، في الإسلام والعولمة، القاهرة، الدار القومية العربية، 1999م، ص10.

18- جمال البنا: «دين العالمية لا العولمة» في الإسلام والعولمة، القاهرة، الدار القومية العربية، 1999، ص 139.

19- رانيلا.أ.ل: الماضي المشترك بين العرب والغرب: أصول الآداب الغربية الشعبية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (241) رمضان 1419هـ- 1999م، ص9 - 10.

20- نبيل علي: مرجع سابق، ص404- 405.

الفصل الرابع

لا بد من وضع سياسة لُغَوية وثقافية حازمة

الفصل الرابع

لا بد من وضع سياسة لَغوية وثقافية حازمة

كيف لنا أن نحوِّل تعلم اللغة تلقينًا من خلال المدرس إلى تعلمها ذاتيًا من خلال ممارستها استماعًا، وتحدثًا، وقراءة، وكتابة؟ هذا سؤال كبير... وهو بالتأكيد يحتاج إلى تحولات كبيرة من أهمها ما يأتي:

الانتقال في تعلم اللغة من الموقف المصطنع إلى السليقة والطبع:

1- نحن نحتاج إلى تشريع يجرم استخدام غير العربية في تعليمنا وتعلمنا، وفي مكاتباتنا الرسمية، وإعلاناتنا التجارية، وعلى لافتات محلاتنا وأسواقنا، وفي إعلامنا، وإعلاننا، وفي فنوننا وآدابنا... وهلم جرًّا. وقد يسبق هذا عقد مؤتمر قومي عربي من أجل اختيار أنسب النماذج اللغوية لتلبية مطالب اللغة العربية؛ تنظيرًا، وتعليمًا، وبرمجة، ومعالجة آلية.

2- نحتاج إلى إعادة النظر في تعليم اللغة التلقيني من خلال المدرس، والتركيز على التعلم الذاتي للغة الذي يسهم في دفع الفرد إلى التعلم المستمر مدى الحياة وتلبية مطالب المعرفة اللغوية المتجددة.

ويحتاج تعلم اللغة ذاتيًا وتعلمها مدى الحياة عبر الإنترنت إلى جهود بحثية مستفيضة، في مجال علم اللغة النفسي، وفي مجال إعداد المناهج، وتصميم البرمجيات التعليمية.

إن برمجيات تعليم اللغة العربية ما زالت قاصرة - برغم الجهود الطيبة التي قام بها علماء في الوطن العربي وآخرون في المهجر - كمًّا وكيفًا، ويميل معظمها إلى اتباع أنماط التعلم التقليدية. إننا بحاجة إلى برمجيات تعلم ذكية، تستخدم أساليب الذكاء الاصطناعي، القائمة على نظم معالجة اللغة العربية آليًا، مثل: الصرف الآلي، والإعراب الآلي، والتشكيل الآلي، ونظم التلخيص، والفهرسة الآلية[1]...إلخ.

3- نقل الوعي بأهمية اللغة من مستوى النخبة إلى مستوى العامة. ولا بد من أن يتم ذلك بالتنسيق مع الإذاعة، والتلفزيون، والصحافة، ومواقع الإنترنت، بالإضافة - بالطبع- إلى دور الأسرة والمدرسة.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال الثقافة العلمية اللغوية التي تتمثل في: قائمة الموضوعات الآتية: أهمية دور اللغة في عصر المعلومات؛ أعراض أزمتنا اللغوية؛ تراثنا اللغوي؛ كيفية توظيف اللغة في حياتنا اليومية، أو ما يسمى بالإرشاد اللغوي؛ موقع العربية على خريطة اللغات العالمية؛ أثر التعلم بغير العربية في هجرة العقول العربية؛ أثر التعلم بغير العربية في التفكير والإبداع؛ نظم اللغة العربية آليًا[2] علاقة اللغة بفنون الإبداع المختلفة، علاقة اللغة بالعقيدة والأخلاق والتنظيمات الاجتماعية، علاقة اللغة بالحرية والديموقراطية...إلخ.

إن الكارثـة أن معظـم العامـة في وطننا العربي الكبـير أصبحوا لا يجدون غضاضـة في ضعفهم أو ضعف أبنائهم في اللغة العربية! بل إنهم يجادلون كثـيرًا – في بدايـة الحـوار على الأقـل – في أهمية أن يتعلـم أبناؤهم باللغة العربية! بل ومن المثقفين من لا يجد عيبًا في ضعف أسلوبه، أو عدم قدرته على مواصلة الحوار باللغة العربية!

إننـا في حاجـة إلى بث الوعي الذي ينتشـلنا مـن أسرار الركاكة إلى أسرار البلاغة، ومن دلائل العجز إلى دلائل الإعجاز.

4- الوقـوف ضد الهجمة الشرسـة عـلى لغتنا العربية التي تمـزج بين وجهين بشـعين من أوجه الحتميـة اللغوية والحتميـة البيولوجية![3] فنظام العولمة لا يجد غضاضة في تبرير أسلوب القمع اللغوي لحساب اللغة الإنجليزية، وفي تبريـر قـرار منظمة التجارة العالميـة بعدم اعتبار اللغـة العربية ضمن لغاتهـا الرسـمية، وفي الربـط بين اللغـة العربيـة، لغة القرآن والإسـلام، والإرهـاب الـذي يتهمون بـه بعض الأقطـار العربية وبعـض الجماعات الإسـلامية، حتـى لو كانت تدافع عن أرضها ضـد الاحتلال، كما يحدث لحماس وحزب الله وغيرهما.

التعليم بغير العربية وهجرة العقول:

من أهم عوامل الوقوف ضد الهجمة الشرسـة سـالفة الذكر، التأكيد على أهميـة اللغـة كمورد اقتصادي، تتعـذر من دونه إقامة صناعـة ثقافية ناجحة، سواء في مجالات التعليم، أو الترفيه، أو التثقيف.

إن كثيرًا من ممن يجادلون في أهمية تعليم أبنائهم باللغة العربية، يحتجون بمطالب السوق إلى اللغة الإنجليزية. وهذا يعني أنه قد بات لزامًا علينا أن نعيد النظر من منظور اقتصادي إلى قضايا تعريب التعليم وما يتعلق بها من أمور، والتوسع في المدارس والكليات التي تدرس باللغات الأجنبية، وما يترتب على ذلك من نزيف العقول، وتقليص عدد القراء بالعربية، وما يترتب على ذلك من أزمات للنشر والتوزيع والإبداع... وهلم جرًّا.

يقول نبيل علي: «إن لغتنا العربية تتعرض للمهانة في قاعات دروسنا، حيث يقتصر استخدامها على تدريس اللغة العربية، وموقف جامعاتنا من قضية تعريب العلوم معروف للجميع. إن قضية التعريب لم تعد نابعة من الحمية القومية، أو المحافظة على الهوية الثقافية، بل أصبحت أداة لا غنى عنها لتنمية أدوات التفكير، وتنمية القدرات الذهنية، والملكات الإبداعية[4].

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تلعب دورًا فعالا في دفع جهود التعريب من خلال، إقامة بنوك المصطلحات، وتوفير نظم لدعم المؤلفين من خلال المعاجم والقواميس، الفهارس، وقواعد تحليل النصوص، كي تساعد على الإسراع في عملية التعلم، وتضييق الفجوة المصطلحية بين مختلف التخصصات.

دور الإعلام في النهوض بالأداء اللغوي:

إن الإعلام هو أكثر الأنشطة الاجتماعية استخدامًا للغة العربية منطوقة كانت أم مسموعة أو مكتوبة، لذلك تقع على الإعلام مسئولية النهوض بالأداء اللغوي للمجتمع ككل. فالأداء اللغوي للإعلام يمكن -إذا أخلص

القصد- أن يفيد اللغة العربية ويعمل على توحيد استخدامها ويمكن -إذا قصد التزييف والتمويه- أن يضر اللغة العربية أشد الضرر. فالوعي بأهمية دور الإعلام في النهوض بالأداء اللغوي، والإخلاص في ذلك، هما المشكلة، وهما الحل.

أما الجهل بأهمية هذا الدور، والتضحية باستخدام اللغة العربية الفصيحة في وسائل إعلامنا، فيعني نسف إحدى الدعامات القليلة الباقية في وحدتنا الثقافية، وإشاعة اللهجات والعاميات التي تزيد من تفتيت أواصر الثقافة العربية الإسلامية، وتزيد من حدة الفجوات الثقافية، وعدم القدرة على الفهم عامة، وعلى الابتكار والإبداع خاصة.

«إن الإعلام داخل مجتمعاتنا العربية يمكن أن يقوم بدور «حصان طروادة» لتخليص العربية من ازدواجية الفصحى والعامية[5] ومن طغيان العاميات الكثيرة والمتزايدة بين الأقطار والمدن العربية. ويتطلب ذلك خطة قومية مدروسة، ومتدرجة المراحل، يشترك في وضعها الكتاب، واللغويون، والتربويون، والإعلاميون، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع.

إن على الإعلام أن يلجأ في سبيل تحقيق هذه الغاية إلى كل الوسائل كالقصيدة الشعرية، والأغنية، والأقوال المأثورة، والمسرحيات، والتواشيح، والشعائر الدينية، والأفلام السينمائية، والمسلسلات الدرامية، وقصص الأطفال.... إلخ.

إن إعلامنا العربي لا بد من أن يكون أداة فعالة لإصلاحنا اللغوي[6]، فلم يعد مقبولًا القول إن الجماهير العربية لا تقبل من الفصحى إلا القرآن

الكريم والحديث النبوي الشريف، وإلا فكيف تذوقوا أداء أم كلثوم وفيروز وعبد الحليم حافظ وعبد الوهاب في أشعار شوقي، وناجي، ونزار قباني وغيرهم، وكيف استساغوا مسلسلات عمر بن عبد العزيز، وهارون الرشيد، وأفلام صلاح الدين، وعمر المختار، والرسالة.... وغير ذلك من الأعمال الدرامية التي أقبلت عليها الجماهير - بما في ذلك الأطفال - إقبالًا منقطع النظير.

إن الشباب قد اتخذ من التليفزيون وسيلتهم المعرفية والترفيهية الوحيدة تقريبًا. ولاشك أن انخفاض معدل القراءة سوف يضعف القدرة على التفكير المجرد، والمتعمق، والنقدي، وبالتالي يضعف القدرة على الإبداع والابتكار... فإذا أضفنا إلى ذلك أن عولمة الإعلام ترسخ -بالتدريج- في نفوس شبابنا عقدة الشعور بالنقص في مواجهة الأجنبي المتفوق إعلاميًّا ومعلوماتيًّا، وهو ما يولد - بالتالي - الإحساس بعدم جدوى الإبداع من جانبهم، إذا أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار، فإما أن نعتمد على إعلامنا في إنتاج إعلامي لا يعتمد على التكنيك والإبهار، بقدر ما يعتمد على الفكرة المبتكرة، والمعنى الجميل، والفهم العميق لأذواق الشباب وتطلعاتهم، وإما أن نتوقع حدوث كارثة. ومن حسن الحظ أن الشبكة (الإنترنت) قد تدخلت في الوقت المناسب لتخفف من الاعتماد على التليفزيون.

استغلال العاطفة الدينية:

علاقة اللغة عمومًا بالنصوص السماوية قوية. وعلاقة اللغة العربية بالقرآن والحديث أقوى وأقوى، فلماذا لا نستغل هذه العاطفة استغلالًا

لُغويًّا؟ إن المسلمين يعتبرون تعلم العربية «عبادة» بمفهوم العبادة الواسع؛ لأن ذلك يعين الناشئة على قراءة القرآن، وفهمه، وحفظه، وتحويله إلى حركة فاعلة في الأرض. فتعلم العربية من هذا المنطلق عبادة من البداية إلى النهاية.

من المأثور لدينا أن الأزهريين الذين حفظوا القرآن في الصغر من أكثر الناس فهمًا للقرآن والإسلام، ومن أقوى الناس لغة. فلماذا لا نطور الكتاتيب القديمة، بحيث تعلم القرآن بأسلوب تربوي جميل، يحبب الأطفال في القرآن والإسلام، ويقوي لغتهم، عن طريق استخدام القراءة المجودة، والتعود على الإلقاء الحسن الذي يدرب مخارج الحروف، والنطق السليم، والأداء اللغوي الجميل الذي يساعد الأطفال بعد ذلك على قراءة الأناشيد والمسرحيات والأشعار، ويقوي الحركة الفنية والأدبية.

إننا بالقطع لن نستطيع استيعاب أطفال ما قبل المدرسة الابتدائية في مدارس الرياض الحديثة المنتشرة في المدن الكبيرة، وفي الأحياء الغنية. وماذا عن أبناء الفقراء في القرى والنجوع والأحياء الفقيرة والمناطق النائية، وهم يمثلون ٪80 على الأقل من أبناء الوطن العربي؟

إن جذع الشجرة التعليمية لا بد أن يبدأ بالكتاتيب بعد تطويرها؛ فالذي لاشك فيه أن حفظ القرآن الكريم أو أجزاء منه يؤدي إلى تقوية السلوك اللغوي الرشيد لدى الناشئة، كما يؤدي إلى محو أميتهم الخلقية، والنفسية، والاجتماعية، إضافة إلى محو أميتهم الخلقية، والنفسية، والاجتماعية، إضافة إلى محو أميتهم الهجائية[7] وإلى تقوية اللغة العربية الفصيحة أمام العاميات، وبالتالي إلى إقدار الأجيال الناشئة على مواجهة التدفق المعرفي الفياض

بالترشيح والتقطير والاختبار والانتقاء، وإلى تخريج القيادات الفكرية القادرة على عقلنة قوى العولمة، وتفتيت حتمياتها الجبارة.

إن البداية بالكتاب المطور، وقراءة النص القرآني قراءة مجودة، وفهمه بالقدر المناسب لكل سن - آخذين في الاعتبار أن الإسلام دين ودنيا، وأنه يحتوي الثقافة بأسرها في عباءته - سيساعد الأجيال فيما بعد، ليس فقط في ترشيح مضمون المعلومات والمعرفة المتدفقة، والتقاط النافع وترك الضار، واتخاذ الإجراءات التشريعية والتكنولوجية، لحماية المجتمع من الوباء الرمزي، بل أيضًا في القدرة على تحليل النصوص الدينية، وتفسيرها، وإعادة فهمها. وهذا هو أحد المنطلقات الأساسية لدخول عصر المعلومات.

استخدام مدخل النحو التوليدي:

نحن بحاجة إلى استخدام مدخل النحو التوليدي. يفسر لنا الدكتور تمام حسان مشكلة النحو قائلًا: إن النحاة حين قعّدوا القواعد لم يأخذوا لهجة واحدة هي أفصح اللهجات ويدرسها في مرحلة زمنية واحدة من مراحل تطورها، بل بدلًا من ذلك درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظامًا نحويًّا موحدًا. ولقد درسوا هذه اللهجات المتعددة على امتداد فترة زمنية طويلة تجاوزت خمسة القرون، ولم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللغة، كما فعل أصحاب تاريخ الأدب بتطوير التعبير اللغوي الجميل[8]، وبذلك خلقوا مشاكل كثيرة، أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، وافتعال الحذف، والتقدير، والتقديم، والتأخير، وحمل الأساليب اللغوية على غير ظاهرها.

وقد امتدت المشكلات وتكاثرت عبر الأجيال، فنرى الآن التركيز على الجوانب الصورية في تعليم النحو والصرف، وطغيان علامات الإعراب (الرفع، والنصب، والجر، والجزم..) وعدم الاهتمام بعنصر الدلالة، فضعفت مساهمة اللغة في تنمية الفكر، بعد أن تاه المعنى في لفظية (الصرف) وصورية الإعراب، وشكلية المحسنات البديعية. وطغت سطحية قراءة النصوص وضبط أواخر الكلمات على فهم المعاني وتحليلها، وتفسيرها، ونقدها، وتقويمها، وتذوق ما فيها من جمال. كما تم إهمال الجوانب الوظيفية للغة استماعًا، وتحدثًا، وقراءة، وكتابة،... فكانت النتيجة عزوف الناشئة عن القراءة، خاصة قراءة النصوص الجميلة.

لكن ما المقصود بالنحو التوليدي؟ تمثل اللغة للرياضيات تحديًا قاسيًا – كما يقول نبيل علي – فكيف للرياضة القاطعة أن تتعامل مع غموض اللغة وإيحاءاتها وظلالها، ومجازاتها وفائضها؟ لقد ظلت اللغة غير خاضعة للمعالجة الرياضية، حتى حسم الأمر برتراند راسل الذي وضع النظرية الصورية للغة «Formal Theory of Language» التي كانت مدخلًا أساسيًا لتطوير اللغات الاصطناعية لبرمجة الكمبيوتر، ومهدت الطريق كي يقيم تشومسكي نموذجه الرياضي للغات الإنسانية. لقد أحال النحو التوليدي الذي أقامه تشومسكي النحوَ إلى سلسلة من القواعد أو المعادلات التي يمكن من خلالها توليد جميع التعابير اللغوية الممكنة، على عكس ما عهدناه سابقًا في النحو التقليدي، الذي يكتفي بإعطاء أمثلة من حالات الاطراد والشذوذ والتي – مهما تعددت – لا يمكن أن تغطي لانهائية اللغة[9] التي هي أهم خاصية في منظومة اللغة، والسر وراء ابتكاريتها، ومداومة تجددها.

إن المعالجة الآلية للغة تتطلب - أول ما تتطلب - الحكم على صحة التعبير اللغوي من عدمه، وهذا لا يمكن أن يأتي من خلال الأمثلة مهما كثرت، ولا من خلال توصيف قواعد النحو عن طريق الأمثلة.

فالمقصود بالتوليد «أن تصاغ قواعد النحو في صورة قواعد رياضية، يمكن من خلالها توليد العدد اللانهائي من التعابير المسموح بها في اللغة، كما تولد معادلات المتواليات العددية والهندسية العدد اللانهائي من سلاسل هذه المتواليات [10]. وقد قام نبيل علي بوضع نحو توليدي للغة العربية قوامه ما يقرب من 20 ألف قاعدة لغوية.

ويبدو أن البداية الأولى للنحو التوليدي يمكن أن نلمحها فيما قاله عبد القاهر في النظم. حين قال: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يستتبعه النظام بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعا، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع أو هو يسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد

كل واحـد منهـا بخصوصية في ذلـك المعنى، فيضع كلا مـن ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ «ما» في نفي الحال، وبـ «لا» إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ«إن» فيـما يتأرجح بين أن يكون أو لا يكون وبـ «إذا» فيما علم أنه كائن، وينظـر في الجملة التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثـم يعرف فيـما حقه الوصـل موضع «الـواو» مـن موضع «الفـاء» وموضع «الفـاء» مـن موضع «ثم» وموضع «لو» من موضـع «لم» وموضع «لكن» من موضـع «بل» ويتـصرف في التعريف والتنكير والتقديـم والتأخير في الكلام كلـه وفي الحـذف والتكـرار والإضمار والإظهـار فيضع كلا مـن ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له [11].

النظـم إذن عنـد عبد القاهر هـو **إدراك المعاني النحْويـة والملاءمة بينها وبين المعاني النفسـية في نسـج الكلام وتركيبه، وذلك يولد لنا مجموعة كبـيرة جدًا من الصـيغ النحويـة التي تلائـم المعاني النفسـية المختلفة باختلاف المقاصد والأغراض.**

إن في العـالم الآن حـوالي سـبعة آلاف لغـة يقـف نصفهـا الشـفوي الآن عـلى حافَة المـوت والاندثار، وإذا كان هذا يمثل ضياعًـا نهائيًا لكم هائل من المعلومـات العلمية، فإنه من جهة أخرى سـيرفع عـدد المتكلمين لعدد قليل مـن اللغات المتسـمة بالحداثة الثقافية والاقتصادية، وسيسـاعد تقليص عدد اللغـات عـلى زيادة التواصل بين الشـعوب، وربـما على إعلاء قيم التسـامح والتداخل بين الثقافات.

ورغم أن لغتنا العربية بين اللغات العالمية التي ستبقى إلى يوم القيامة، فإن هذا لا يعفينا من وضع سياسة لغوية تفرض استعمالها في كل مجالات الحياة، وتجرِّم استعمال غيرها في عملية التعليم والتعلم. **كما نرجو أن تكون التكنولوجيا معينة لنا في رسم أطلس لغوي يحدد لنا المواقع التي تتكلم العربية، وعدد المتكلمين بها، والمواقع التي تزاحمها فيها لغات أخرى، ويرسم سياسة النهوض بها في كل مكان.**

هوامش الفصل الرابع

1 - نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص27.

2 - المرجع السابق، ص 271.

3 - المرجع السابق، ص 274.

4 - المرجع السابق، ص 326.

5 - المرجع السابق، ص 379.

6 - محمد الغزالي: عقيدة المسلم، دمشق، دار القلم، ط4، 1403هـ - 1983، ص61.

7 - علي أحمد مدكور: الشجرة التعليمية، رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1420هـ - 2000م، ص34.

8 - تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، بدون تاريخ، ص 13.

9 - نبيل علي : المرجع السابق، ص251.

10 - نبيل علي : العرب وعصر المعلومات، الكويت، عالم المعرفة، العدد (184)، شوال 1414هـ - أبريل 1994م، ص 268.

11 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ، ص30.

الفصل الخامس

من البيانات والمعلومات إلى المعرفة والحكمة

الفصل الخامس

من البيانات والمعلومات إلى المعرفة والحكمة

سبق أن بينا الفوارق بين البيانات والمعلومات والمعرفة. فالإنسان من حيث أعضاؤه وخلاياه، والمجتمع من حيث أفراده وجماعاته، وعلاقاته وارتباطاته، وأنظمته ومؤسساته، والمجتمع البشري من حيث بنيته وعلاقاته وثقافاته...إلخ كل هذه قواعد بيانات ومعلومات. والثقافة الإنسانية هي في جوهرها نظم للمعلومات. ويموت الإنسان وتطوى صحيفته، ولا يترك وراءه إلا بيانات أو معلومات، أو معارف... وتموت الثقافات ولا يبقى منها إلا معالمها الحضارية. فلقد ماتت الثقافة الفرعونية، لكنها تركت المعالم الحضارية الشامخة، فهم أول من اخترعوا للإنسانية الكتابة بالصور[1]، وجاءت الحضارة الفينيقية لتعين البشرية على تسجيل المعرفة عن طريق ابتكار الأبجدية الفينيقية: أبجد هوز حطي كلمن..إلخ. وفي منتصف القرن الخامس عشر ظهرت آلة الطباعة على يد يوهانس جوتنبرج وانتقلت المعلومات من طور التسجيل إلى طور النشر.

وكان اختراع آلة الطباعة من أجلِّ نعم الله على عباده، فقد أسهمت في تحويل المعلومات إلى معرفة، كما أسهمت في سقوط رموز التسلط واحتكار المعرفة، وفي سقوط سلطة المتحدث على مستمعيه، والكاتب على قرائه،

وفي نهاية احتكار التواصل الشفاهي. وتحققت للإنسان خلوته مع كتابه المطبوع، وفرصته للتأني والتمعن، والتحليل والتفسير، فنمت النزعة النقدية العقلانية، وتوالت الاكتشافات العلمية، واكتملت بذلك للحداثة ركيزتاها: الطباعة والإنتاج بالجملة، لتمضي في تنفيذ مخططها الحضاري بفضل المعرفة التي أشاعتها الطباعة وتكنولوجيا الصناعة، وأدى ذلك إلى شيوع حرية المعرفة، وحرية التفكير، وكسر احتكار التثقف على طبقة خاصة، وإشاعتها لدى الجماهير.

وفي منتصف القرن العشرين ظهر الكمبيوتر ليُطَوَّر أداؤه في معالجة المعلومات، وليحول المعلومات من مرحلة الاقتصار على النشرة إلى مرحلة التوظيف الكثيف، وإلى معرفة حية فعالة في كل جوانب الحياة ابتداء من ضبط الحسابات ومراقبة الميزانيات، ودعم القرارات... إلى إطلاق الأقمار الصناعية، والتحكم في المفاعلات النووية، وبات الأمل معقودًا على المعرفة في أن تعيد للمجتمع توازنه، وتسترد للإنسان إنسانيته ووفاقه مع مجتمعه وبيئته، وحقه في التمسك بخصوصيته الثقافية، وفي المحافظة على هويته، وفي حماية بيئته، وتقليص هيمنة الأقوياء على الضعفاء، وفي إحلال المشاركة الإيجابية في صناعة القرارات وتنفيذها، والاستمتاع بثمارها محل المركزية والاحتكار والاستبداد.

توظيف المعرفة وتعليبها:

ولم يتوقف طموح تكنولوجيا المعلومات عند حد «توظيف المعرفة»، بل هم يسعون حاليًا إلى إكساب الآلة القدرة على التعلم ذاتيًا، بحيث تصبح قادرة

على «توليد المعرفة الجديدة». والسعي حثيث الآن نحو إكساب الآلة القدرة على تخزين الخبرات بعد اكتسابها؛ أي «تعليب المعرفة سابقة التوظيف»، في صورة خبرات علمية تعمل رهن الطلب، «كخبراء تحت الطلب»؛ وذلك لمواجهة المواقف الصعبة والحالات الطارئة، وحل المشكلات، ودعم اتخاذ القرارات، ونقل حكمة السابقين إلى اللاحقين.

ويلخص نبيل علي هذا التاريخ الوجيز لتطور دور المعلومات في منظومة المجتمع بالقول: «إن التكنولوجيا على مدى مسار تطورها، قد تحولت من تكنولوجيا كثيفة الطاقة، إلى تكنولوجيا كثيفة العمالة، حتى ارتقت -أخيرًا- إلى تكنولوجيا المعلومات كثيفة المعرفة، وهذا مكمن الخطر، نظرًا لأن المعرفة الإنسانية مازالت في قبضة الأقوى الذي يجيد استغلال تكنولوجيا المعلومات لإحكام قبضته، وفرض عولمته، وإعادة إنتاج عالمه» [2].

إذن فدورة تفعيل المعرفة في المجتمع تمر بثلاث مراحل: اقتناء المعرفة، فاستيعابها، فتوظيفها في حل مشكلات المجتمع، وتنمية أفراده وموارده. وفي كثير من الأحيان يتوقف الجهد في الوطن العربي عند حد اقتناء المعرفة، لأسباب سياسية وتنظيمية وتربوية، فتكون النتيجة أن تظل المعلومات وحلول المشكلات تأتينا من مصادرها التقليدية. ويترتب على ذلك رسوخ هيمنة السلطة الكامنة وراءها، وكبح الجهود في توليد معرفة جديدة ... والإصابة بالأنيميا المعرفية في النهاية.

هندسة المعرفة:

إن الفكرة الأساسية وراء تطور البرامج ونظم المعلومات، هي إدراك الفروق الجوهرية بين البيانات، والمعلومات، والمعرفة، والحكمة. فالبيانات مواد خام: أخبار، أرقام، إحصاءات...إلخ. من هذه البيانات تستخلص المعلومات الإجمالية لدعم القرارات، وإجلاء التوجهات. أما المعرفة فهي تشتمل بجانب المعلومات على الخبرات، والاستنتاجات، والتوقعات المحتملة للواقع الافتراضي، والسيناريوهات الممكنة لحل المشكلات المتوقعة في الواقع الافتراضي «Virtual Reality» وتوليد المعارف الجديدة والمعاني الجديدة والأفكار الجيدة من قلب ضوضاء الفيضان المعرفي.... وهكذا خرج إلى الوجود مفهوم "هندسة المعرفة" و "نظمها الذكية والخبيرة، التي تحاكي الخبير البشري في تشخيص الأمراض، وتصحيح النصوص، وتلقين العلوم. وهناك نظم تسمع وترى وتقرأ، وتميز المسافات والأشكال، وأخرى تفهم، وتحلل، وتحل المسائل، وتبرهن النظريات، بل وتؤلف النصوص... وهناك نظم تطور نفسها بنفسها، وتتكيف مع البيئة، وتتعلم تلقائيًا من أخطائها، كما تتعلم من متغيرات ما يجري حولها!

وعلى الرغم من عظمة الفكرة الذهنية في التفريق بين البيانات، والمعلومات، والمعرفة، تظل الفكرة دون الاكتمال، إلا إذا نجحنا في إدراك الفوارق الجوهرية بين المعرفة والحكمة. فما أكثر ما تتوافر المعرفة، وتغيب الحكمة، وأبرز مثال نعيشه حاليًا لتوافر المعلومات وغياب الحكمة سلوكيات حكومة الرئيس بوش الحالية.

ما الذي يعنيه غياب الحكمة؟

الحكمة هي أصفى رحيق يقطره عقل الإنسان[3]. إن أصفى رحيق يقطره عقل الإنسان هو الإيمان بالله، وبمنهجه في إعمار الحياة. لكن هذا المفهوم غير مقنع لمن يمسكون بزمام المعرفة ويقودون بها حركة العولمة اليوم. ولقد أدى ذلك - رغم الإنجازات العلمية الكثيرة - إلى كثير من المآسي التي تتزايد باستمرار!

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والمعرفة بدون حكمة، قد جعل الاعتداء على التنوع الثقافي ساحقًا، حتى أصبح شاغل الجميع الآن هو ضرورة النظر إلى تكنولوجيا المعلومات من منظور ثقافي تنموي، وضرورة تكاتف الأقطار العربية من أجل التصدي لظاهرة العولمة الثقافية الجارية الآن على قدم وساق عن طريق القطب الواحد ولغته الإنجليزية.

وبالرغم من أن الإنترنت من أمضى أسلحة الهيمنة الثقافية، فإنها تفتح أمامنا فرصًا عديدة لتثبيت دعائم الثقافة العربية الإسلامية، بصفتها ثقافة إنسانية عالمية أصيلة. ولكن الأمر يتطلب ضرورة إعادة النظر بصورة شاملة في سياستنا الثقافية، وذلك في إطار الاستراتيجية الشاملة للثقافة العربية الإسلامية التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[4] والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة[5] ووَفْقًا لتوصيات مؤتمر اليونسكو الذي عقد باستكهولم عام 1988.

لقد أدى طوفان المعلومات والمعرفة إلى التوسع الهائل في إمكانات الإنتاج، وقد أدى هذا بدوره إلى تقليص فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة،

وهذا سيؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات القوى الشرائية، فالركود، فالكساد الاقتصادي[6]. وهكذا صار العمل هو الآخر نوعًا من الرفاهية، لن تنعم به إلا القلة القادرة على النوعية الجديدة من المهارات والوظائف.. وهذا يعني - في التحليل الأخير- أن طوفان المعلومات هذا خالٍ من الحكمة؛ أي خالٍ من الإنسانية التي هي أصل حقيقة الإنسان وجوهره.

والكساد والبطالة يؤديان لا محالة إلى تآكل سيادة الدولة، وعجزها عن الوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي تجاه مواطنيها، وعلى العكس تتحول رويدًا رويدًا إلى حارسة لرأس المال الخارجي، والمحلي وحامية لحتميات السوق!

والمتوقع بعد ذلك أن تعجز الدولة أيضًا عن حراسة رأس المال العالمي، وعن حماية الملكية الفكرية، وعن الحفاظ على الأمن الاجتماعي، وعن حماية الاستثمارات ضد الجريمة المنظمة وضد ردود أفعال المقهورين... وبالتدريج تقع تحت حماية المنظمات الدولية التي تنتهك سيادة النظم المحلية، والهوية القومية. وهكذا تتوالى خسائر المعرفة غير الحكيمة وعولمتها: خسارة اجتماعية في تبخر فرص العمل، ومزيد من الاختلال في توزيع الدخول والثروات، خسارة أخلاقية، من أبرز مظاهرها تحقيق الثروات بطرق غير مشروعة، وتقويض العلاقات الأسرية، وخسارة أمنية في نمو جرائم الكبار بدافع الجشع، وجرائم الصغار بدافع غريزة حب البقاء، خسارة بيئية، في استنزاف الموارد الطبيعية وانتشار الملوثات، التي بدأ تأثيرها يظهر على مظاهر الرجولة أو ما يعرف بظاهرة «تأنيث الطبيعة». ولا تكتمل قائمة الخسائر دون ذكر للخسارة الثقافية من تسطيح الثقافة وابتذالها[7] وطرد الثقافة الرديئة

للثقافة الجيدة، ناهيك عن الرفيعة! وسوف يؤدي هذا في النهاية لا إلى تهميش الأقلية في العالم النامي، بل إلى تهميش الأغلبية. وكما قال البعض «إن اقتصاد الرأسمالية الجديدة لن يؤدي فقط إلى استغلال الدول النامية، بل إلى الاستغناء عنها كليًا»، ويمكن مراعاة للدقة - وعلى سبيل السخرية- أن نستثني من هذا الاستغناء الكلي استيراد القطع البشرية منها!!![8]

وعلى المستوى العالمي يتزايد عدد الفقراء، وتزداد طوابير البطالة، وانتشار المجاعات، بينما يزداد النمو الإجمالي العالمي بمعدلات عالية، ويؤدي هذا في النهاية إلى بؤس الإنسان واغترابه، مع أن هذا الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها، ويصبح العامل شأنه شأن قطعة الغيار، يمكن استبدال غيره به من أصحاب الياقات الزرقاء، أو من أصحاب الياقات المعدنية من قبيلة الروبوتات!

لقد قدمت الحضارة العربية الإسلامية نموذجًا رائعًا - كما يقول الدكتور أحمد فؤاد باشا - لما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الدين والقيم والعلم؛ فالعلم لا بد أن يكون وثيق الصلة بالدين وأخلاقياته. وعندما انتقلت الحضارة إلى أوربا، فصل الأوربيون العلم عن أصله الديني والقيمي، وأصبح اليقين عندهم أن العلم مجرد عن القيم، لأنه موضوعي![9] لكن مآسي الحربين العالميتين الأولى والثانية التي كانت من ثمار العلم الخاطئة، واجتراء العلم المجرد من القيم على بيئة الإنسان، وعلى أخص خصوصياته، وجوهر ميراثه المكنون في أعماق جيناته - جعل بعض كتاب الغرب يرفعون صوتهم تحذيرًا وإنذارًا. فقد لخص نيكولاس ماكسويل دعوته في عنوان كتابه المثير: «من المعرفة إلى الحكمة» الذي يعتبر ثورة في أهداف العلم وطرائقه.

وهناك من ينادون الآن بضرورة أن يرتبط العلم بحاجات المجتمع وقيمه، وأنه لا ينبغي أن ينفلت بعيدًا عن هذا الإطار.

إنه لو اكتست المعلومات والمعرفة برداء الحكمة، فستكون تكنولوجيا المعلومات أكثر رحابة واتساعًا لما تنتجه من بدائل عديدة لإعادة تشكيل المفاهيم، وإعادة صياغة العلاقات، وإعادة بناء النظم والمؤسسات على نحو يحقق إنسانية الإنسان، لكن ذلك يعتمد - في التحليل الأخير - على الإيمان... فإذا ظل الإيمان ضائعًا، فلا أمان لشيء.

إن الإيمان يؤدي إلى الشعور بالمسئولية الاجتماعية التي هي في جوهرها شعور الإنسان بالمسئولية عن تبعات أعماله. فالإيمان -إذن- يؤدي إلى الشعور بالمسئولية الاجتماعية، كما يؤدي إلى الالتزام بميثاق أخلاقي يحدد مسار البحث العلمي ووجهته. وهذا يعني -علميًّا- أن يسبق أي مشروعات علمية نوع من التفكير العميق في النتائج والآثار الاجتماعية، المترتبة عليها، بغض النظر عن قيمة العلم في ذاته.

حوار الثقافة والتكنولوجيا: مَنْ يقود مَن؟

سبق أن قلنا إن تكنولوجيا المعلومات أصبحت أهم أدوات صناعة الثقافة، وأهم قضاياها الاجتماعية، وقد توازى مع ذلك أن أصبحت صناعة الثقافة أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، فالإعلامي يحتاج إلى كمبيوتر، والفنان يحتاج إلى شاشة كمبيوتر ثرية الأشكال والألوان، دقيقة التحليل، ومصمم المناهج والبرامج التربوية يحتاج إلى كمبيوتر أكثر ذكاء ليتجاوب مع المتعلم بطريقة أكثر دينامية وطبيعية، وأرشفة التراث، المكتوب، والمسموع،

والمرئي تتطلب وسائل تخزين إلكترونية عالية السعة، والمعلم يحتاج إلى كمبيوتر... وهلم جرًّا.

لكن أهم تحدياتنا الفكرية قاطبة هي حوار الثقافة والتكنولوجيا. والسؤال هنا هو: من يقود من؟ هل الثقافة تابعة للتكنولوجيا، أم التكنولوجيا تابعة للثقافة؟ نحن نعرف أن العولمة الاقتصادية متضامنة مع العولمة السياسية هي التي تجر الآن وراءها العولمة الثقافية! فالتكنولوجيا قد أصبحت في كثير من الأحوال الآن تملي مطالبها حتى على العلم نفسه[15].

من المتفق عليه بين أنصار المدرستين الإسلامية والإنسانية أن التنمية لم تعد تقاس - ويجب ألا تقاس - بالتقدم التكنولوجي والاقتصادي في المقام الأول، بل الأساس هو توسيع نطاق الخيرات أمام الناهضين بالجهد التنموي،[16] فالتكنولوجيا - لدى أنصار هاتين المدرستين- ما هي إلا وسيلة فعالة لتوفير بدائل الخيارات، واقتراحات الحلول، وإزاحة القيود.

علينا أن نقر بأنه لا توجد تكنولوجيا محايدة، فالتكنولوجيا تحمل ثقافتها من المنبع إلى المصب. كما صار في حكم اليقين أيضًا عدم إمكانية الفصل بين قضايا التنمية وقضايا الأخلاق، مثل قضايا العمالة، والتأمينات الاجتماعية، وتوزيع الثروات، والعدالة في الدخول، وهلم جرًّا... وستزداد صلة تكنولوجيا المعلومات بالعقائد والأخلاقيات بعد لقائهما المثير مع التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية كما رأينا من قبل.

إذن لا بد من أن تسلم قيادة المجتمع لقاطرة الثقافة. فالثقافة يجب ألا تقبل التهميش والاختزال، ولا يمكن أن تكون مجرد عامل مساند للتنمية

التكنولوجية. فليس دور الثقافة أن تكون خادما من أجل تحقيق المطالب المادية، بل يجب أن تكون الثقافة هي الأساس الاجتماعي التي تقوم عليه الغايات.

إن أي تنمية تكنولوجية منزوعة من سياقها الاجتماعي، هي تنمية بلا روح، ولن تؤدي إلى تقدم المجتمع تقدمًا حقيقيًا. لذلك يجب ألا يكون المجتمع تابعًا لتكنولوجيا المعلومات، بل يجب أن تكون هي تابعة له، ملبية لمطالبه، متوائمة مع فلسفته وقيمه وظروفه وإمكاناته[12].

إننا بحاجة إلى نظرية سياسية واجتماعية واقتصادية مغايرة، نظرية لا تحاكي مناهج العلوم الطبيعية، بل تنحاز إلى جانب الإنسانيات من أجل تحقيق الهدف الأساسي للاقتصاد، وهو تحقيق الحياة الكريمة الحقة للمجتمعات والأفراد سواء، والتصور الإسلامي للألوهية والكون والإنسان والحياة يلبي هذا المطلب.

نحن في حاجة إلى أن تتبعنا التكنولوجيا، لا أن نلهث وراءها، لتصبغ بصفاتنا نحن لا أن تدمغنا هي بصفاتها. نحن نريد تكنولوجيا إنسانية، تعيد إلى الإنسان إنسانيته، وتكنولوجيا اجتماعية تعيد للمجتمع الإنساني توازنه وعقلانيته... والتصور الإسلامي الذي جعل الإنسان سيدًا في الكون، يلبي هذا المطلب.

ضرورة التوجيه الاجتماعي للتكنولوجيا:

لاشك أن تكنولوجيا المعلومات -بفضل مرونتها الهائلة- ستكون أكثر قابلية للتوجيه الاجتماعي. لكن ذلك يستلزم -بداية- نظرية اجتماعية قائمة

على أسـاس التصور الإسـلامي للكون والإنسان والحياة، فهذا التصور يرى الثقافة -كما سبق أن رأينا- هي الأسـلوب الكلي لحياة الجماعة الذي يتسـق مع التصور العقدي الإسـلامي والتصور الاجتماعي الإسلامي. فالثقافة هنا ليسـت مجرد عامل مسـاعد يدفع الفرد نحو غاياته، كما هو الحال عند ماكس فيـبر، وليسـت الثقافة مجرد ناتج فرعـي لطور الإنتاج السـائد، كما هو الحال عند ماركس، وليسـت مجرد مؤسسـة اجتماعية ضمن مؤسسـات أخرى، كما في نموذج إميل دوركايم، بل الثقافة هنا - أقصد في التصور الإسـلامي- قد جعلت الاقتصاد، والمعلوماتية، وكل المؤسسـات الاجتماعية الأخرى، كلها جزئيـات في المنظومـة الثقافية، كل جزء منها يؤثـر ويتأثر بالآخر، وكل جزء منهـا يؤثـر في الكل ويتأثر به، وبالتالي لا يمكن أن يسـتقل ويسـير بعيدا عن منظومته، فضلًا عن قيادتها.

ولكـي تكـون تكنولوجيا المعلومات أكثـر قابلية للتوجيـه الاجتماعي في مجتمعنـا العربي المسـلم - الذي ليـس بقدرته الآن الخـوض في جميع مجالات التنميـة المعلوماتيـة - فـإن علينـا التركيز على شـق البرمجيـات لكونها الركن الركـين في منظومة تكنولوجيـا المعلومات، خاصة بعـد أن أصبحت صناعة العتاد والاتصالات محتكرة من قبل حفنة قليلة من الشركات عابرة القارات، ممـا يتعـذر علينا الدخـول في مضمارها. وفي المقابل علينـا أن نقف بحزم أمام احتـكار البرمجيـات التـي تشـير الدلائـل إلى تحركهـا هـي الأخـرى صوب الاحتكاريـة. فإذا استسـلمنا لهـذا فسـتكون نتيجته الفوريـة أن تصبح قيمنا وأخلاقياتنا، وإعلامنا، وتعليمنا، وفننا، وأدبنا، إبداعنا، ولغتنا، وتراثنا تحت رحمة «عولمة البرمجيات» وهنا مكمن الخطر الحقيقي.

إن القرن الحادي والعشرين هو قرن انتشار الدين والتدين، وقرن الهجرات الدولية الكبرى، وقرن تهرُّم السكان؛ فالمشكلة الديموجرافية لن تصبح في زيادة المواليد، بل في انخفاض نسبة الوفيات. وقرن تنقُّل السكان الذي سيكتسح المعمورة تدريجيًّا. وقرن انتشار الأمراض، وزيادة مقاومة الفيروسات للمضادات الحيوية، وقرن الاستعمال المكثف للمبيدات التي تنتقل حول العالم متخذة شكل سُحب إشعاعية؛ تضعف جهاز مناعتنا وتزيد في تعريفنا للأمراض.

باختصار:

لقد جعلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عصرنا هذا عصرًا يلهث فيه قادمه، ويكاد يلحق بسابقه، وتتهاوى فيه النظم والأفكار على مرأى من بدايتها، وتتقادم فيه الأشياء وهي في أوج جدتها؛ عصرًا تتآلف فيه الأشياء مع أضدادها؛ حتى أعلن البعض «نهاية الأضداد»؛ نهاية تضاد الجميل والقبيح في الفن؛ فقد أصبح القبح فنًّا يسمى «فن القبح» كما يقول نيتشة، واليسار واليمين في السياسة، والصادق والزائف في الإعلام، والموضوعي والذاتي في العلم، وهنا وهناك في المكان، والحاضر والمستقبل في الزمان.

وعلى الرغم من كل ما يزهو به عصرنا من ثراء معلوماته، ووفرة بياناته، وقدرة نظمه وآلاته، وديناميــة تنظيماته، وسرعة قراراته... رغم كل هذا لا يزال الإنسان متطلعًا للمعرفة الصادقة، ومتلهفًا إلى الحكمة البصيرة التي تنقذه من فيضان المعلومات المضللة، ومن عبث الأيدي الخفية التي تعولمه،

وتسيطر على ثقافته واقتصاده وبيئته ومعظم نظمه وأوضاعه الاجتماعية، لحساب الأهواء والأطماع والمصالح الخاصة للمعولمين.

إن ثقافة عصر التكنولوجيا الفائقة التي تقوم على مبدأ «اللحاق أو الانسحاق» توجب علينا أن نفتح نوافذنا لتهب عليها الرياح من كل جانب، ولكن يجب ألا نسمح لها أن تقتلعنا من جذورنا، أو أن تطمس معالم شخصيتنا.

ولا يعني هذا نفي الآخر أو عدم التعامل معه، وإنما يعني أن نختار وننتقي مما لديه ما نحن في حاجة حقيقية إليه، ولسنا بقادرين عليه.

إن فصل التكنولوجيا عن أصولها الإيمانية والروحية والأخلاقية قد أوصلنا إلى النتيجة التي حذرَنا منها غاندي: سياسة بلا أخلاق، وتجارة بلا مبادئ، وثروة بلا عمل، وتعليم بلا تربية، وعلم بلا ضمير.

إننا باختصار بحاجة إلى عالم يعاد بناؤه على أسس إيمانية، وسلوكيات أخلاقية مغايرة لما نحن عليه الآن؛ عالم يبتعد عن الوضعية العلمية وصلفها الفكري، ويتحول عن البراجماتية ونفعيتها قصيرة النظر، ويرفض ذاتية ما بعد الحداثة، وقد اقتربت من حد الفوضى التي يمكن أن تورد الحضارة الحديثة مورد الهلاك.

إننا بحاجة إلى التحول من ثقافة الحتمية التكنولوجية إلى ثقافة الخيار التكنولوجي، والتكنولوجيا البديلة، والتكنولوجيا من أجل الإنسانية، وبحاجة إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات بحيث تستحيل إلى تكنولوجيا

المعرفة والحكمة، الحكمة التي ترد العلم إلى أخلاقيات الدين، وتبحث عن الحق دون أن تضحي بالخير، وتعمل للخير دون أن تغفل الجمال.

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾.

صدق الله العظيم.

هوامش الفصل الخامس

1 - علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، مرجع سابق ص 291.

2 - نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب العربي، مرجع سابق، ص123.

3 - علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، مرجع سابق، ص293

4 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الثقافة العربية وثقافة العالم، حوار الأنداد، تونس، 1999.

5 - المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي، المغرب، الرباط، 1997.

6 - محمود عبد الفضيل: مصر ورياح العولمة: القاهرة، دار الهلال: 1999، ص250.

7 - خلدون حسن النقيب: العولمة: تلصيقات على مجتمع مهشم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 102.

8 - نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص450.

9- أحمد فؤاد باشا: «القيم في عصر المعلومات» في مؤتمر الثقافة والقيم، بجامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عُمَان، 20- 22 أكتوبر، 2001م، ص1.

10- نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص49.

11- جون جراي: الفجر الكاذب. ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص20.

12- علي أحمد مذكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، مرجع سابق، ص 210-221.

الفصل السادس

تنمية التفكير ومهاراته

الفصل السادس

تنمية التفكير ومهاراته

ما المقصود بالتفكير؟

التفكير تيار من الوعي والشعور بمسار الأفكار في أدمغتنا. والتفكير يشمل التخيل بما لا ندركه على نحو مباشر كأحلام اليقظة، ويشمل التفكير في السيناريوهات المحتملة للمستقبل. ويشمل التفكير التأملي الذي يتمثل في سلسلة من الأفكار تؤدى عن طريق البحث والاستقصاء إلى نتيجة.

وعادة ما يستخدم لفظ «تفكير» في السياقات التربوية ليعني عملية موجهة على نحو واعٍ نحو هدف، كالتذكر، وتكوين المفاهيم، والتخطيط لما نقول ونعمل، والتخيل والاستدلال، وحل المشكلات، والنظر في الآراء، واتخاذ القرارات، وإصدار الأحكام، وتوليد الأفكار، ورسم النظريات والسيناريوهات..إلخ.

ويشمل التفكير وعي الفرد بقبلياته العرفانية التي تشير إلى وعي الفرد بعملياته المعرفية ونواتجها، وكل شيء يتصل بها. كما تشير إلى المراقبة النشطة لعمليات الفرد المعرفية، وما يترتب على ذلك من تنظيم لهذه العمليات وتنسيق وتناغم بينها لخدمة هدف معين.

وهذا يعني أن للقبليات العرفانية Metacognition بعدين أساسيين: البعد الأول هو مراقبة الذات الذي يتضمن ويتطلب وعي الفرد بأداء وظيفته المعرفية. والبعد الثاني هو تنظيم الذات، والذي يعني تطبيق الفرد واستخدامه لموارده ومصادره المعرفية في التعلم وحل المشكلات. وتنظيم الذات يشمل فاعلية الذات الذي لا يعني معرفتها بالمهارات اللازمة لتحقيق التعليم فحسب، بل وإيمانها بإمكانية استخدام هذه المهارات في تحقيق الأهداف المرغوبة.

فتنظيم الذات عملية نسقية تتضمن وتتطلب وضع أهداف شخصيته، وتوجيه سلوك المتعلم نحو تحقيقها. كما تتضمن قدرة المتعلم على تكييف معارفه وأهدافه لتغيير الظروف البيئية، وتتضمن إيمان المتعلم بأنه قادر على النجاح إذا عمل بجد واجتهاد، وأخذ بالأسباب واستخدم الاستراتيجيات المناسبة[1].

التفكير:

التفكير إذن هو إعمال العقل وترتيب المعلوم للوصول إلى المجهول. فهو فعل عقلي وعملية معرفية تكتسب من خلالها المعرفة مع توظيف القبليات العرفانية للفرد Metacognition فالتفكير نشاط يقوم به العقل من أجل تحليل الأفكار وتفسيرها وتقويمها والحكم عليها وإنشاء الأفكار الجديدة وحل المشكلات، فهو عملية مستمرة في الذهن إذا كان الإنسان في حالة يقظة من أجل الحصول على حلول دائمة أو مؤقتة للمشكلات التي تواجهه في حياته.

إن تعريف التفكير هو في -حد ذاته- تفكير في التفكير باستخدام القبليات العرفانية من أجل الوصول إلى المعرفة. فالإنسان يفكر باستخدام

المدخـلات التـي هـي القبليـات العرفانيـة التي لديـه، وعمليـة التفكير هي العمليات، والوصول إلى التعريف أو المعرفة أو حل المشـكلة أو المشـكلات هو المخرجات.

فالتفكير نشاط عقلي يقوم به الدماغ من أجل توليد الأفكار أو النظريات الجديدة أو حل المشـكلات. وقد يكون التفكـير عن طريق مثير خارجي من خلال الحواس الخمس، أو داخليًا من خلال الأفكار أو الإشكاليات الذهنية التي تطرأ على ذهن الإنسان.

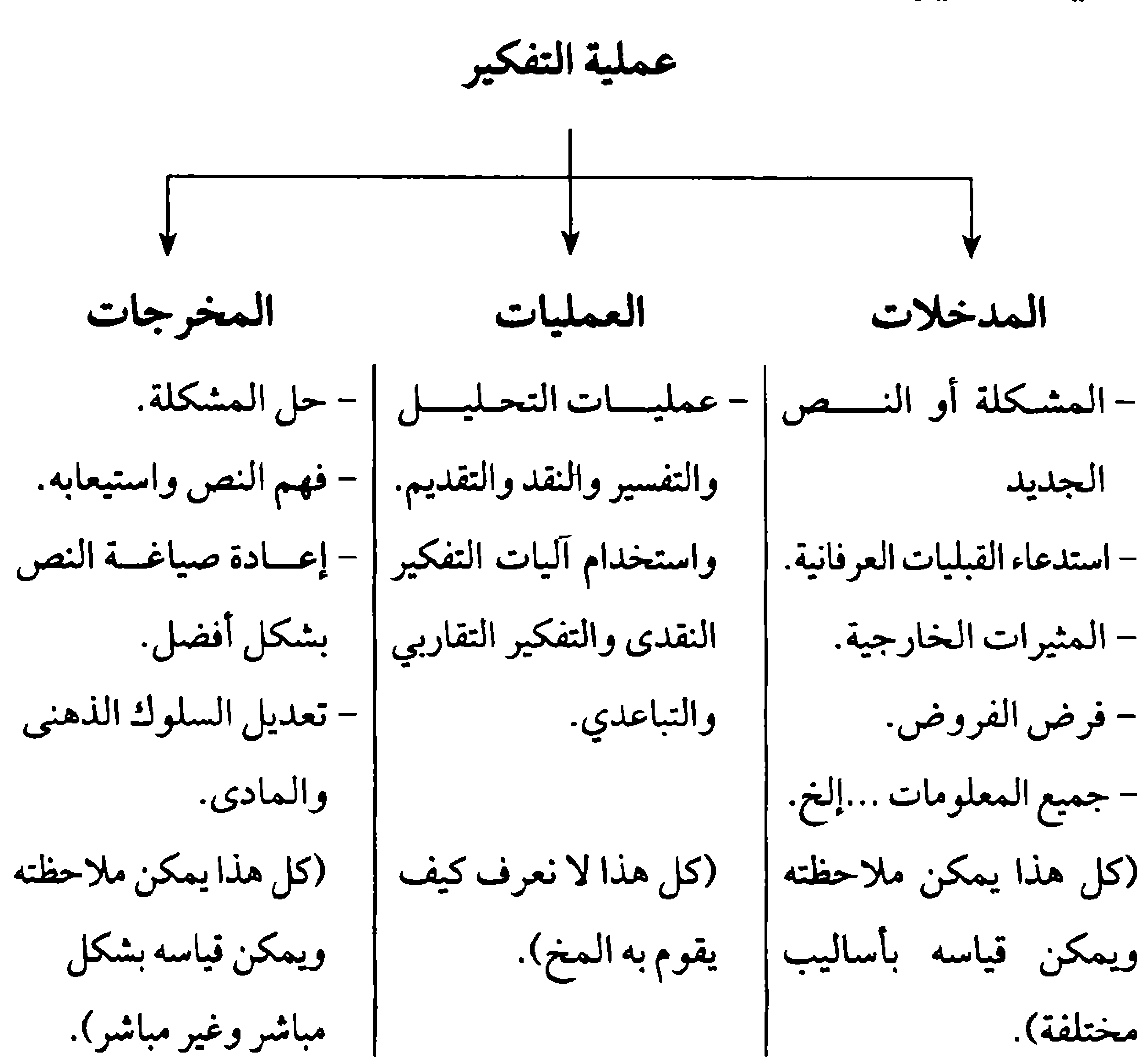
كيـف يقـوم الدماغ بعمليـة التفكير؟ لا توجـد إجابة محـددة حتى الآن. فـإذا وضعنا عملية التفكير في صورة منظومية فإننا نرى أن المدخلات يمكن تحديدهـا ويمكـن قياسـها؛ لأننا وضعناهـا بأنفسـنا؛ فنحن نعرف مـا لدينا مـن قبليات عرفانيـة، ونحن نحـدد المشـكلة، ونفرض الفـروض، ونجمع المعلومات حول كل فرض، وهذه كلها مدخلات، أما كيف «يطبخ الدماغ أو «يعقـل» كل هذه الأمـور «ويولد» منهـا أفكارا جديدة أو معـارف جديـدة أو نظريـات أو سـيناريوهات أو يحل المشـكلات - وهذه هـي المخرجات- فهذا ما لا نعرفه؛ لأننا لا نعرف ماذا يحدث داخل الدماغ.

لذلـك يجـب التفريق بين تعريـف التفكـير، وعملية التفكـير، ومهارات التفكير. فالتفكير نشـاط يقوم به الدماغ الواعي من أجل الوصول إلى المعرفة أو حـل المشـكلة المادية أو الذهنيـة. ومهارات التفكير هـي عمليات يقوم بها المخ لاستدعاء القبليات العرفانية لدى الفرد من أجل تحديد المشكلة، وفرض الفروض، وجمع المعلومات حول كل فرض وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى

استنتاجات جديدة أو حل المشكلة. أما عملية التفكير فهي عملية يقوم بها المخ «لطبخ» أو «سبك» أو إعادة صياغة كل هذه المدخلات في صورة معارف أو أفكار أو رؤى أو نظريات جديدة..... وهذا ما لا نعرف كيف يتم.

إننا في حاجة إلى بحوث كثيرة تتضامن فيها علوم الأحياء «البيولوجي» وعلوم النفس «السيكولوجي» وعلوم الاجتماع «السيسيولوجي» لنعرف ماذا يحدث داخل الدماغ، وكيف تتم عملية التفكير أو العقلنة داخل العمليات.

عملية التفكير



ومن أهم خصائص التفكير أنه سلوك نام مع نمو الفرد وتراكم معارفه وخبراته. وهو سلوك متغير بتغير الزمان والمكان وبيئة الإنسان. لذلك فهو سلوك يمكن أن يكون إيجابيًا أو سلبيًا، وهذا يتوقف - بالإضافة إلى العوامل السابقة - على تحيزات الإنسان وعقيدته ومنظومته المعرفية والقيمية والأخلاقية والسلوكية. وهو سلوك ينمو في كل الأحوال بالتربية والتعليم والتدريب والمران.

أنماط التفكير العلمي:

والتفكير العلمي هو عملية عقلية منهجية منظمة يتم بموجبها توليد الأفكار والنظريات واتخاذ القرارات وحل المشكلات. ومن أهم أنماط التفكير العلمي: التفكير الابتكاري، والتفكير الخطي، والتفكير المنظومي، ولكل منها أساليب ومهارات. ومن أهم أساليب التفكير الابتكاري ما يلي:

التفكير المادي: وهو الذي يتعامل مع الأمور المادية التي تلقيها الحواس إلى المخ انطلاقًا من العالم المادي الواقعي المحيط بنا، وصولًا إلى حل المشكلة الواقعية أو المادية.

والتفكير المجرد: هو نشاط عقلي يقوم به المخ انطلاقًا من أفكار ومفاهيم تبدو أشتاتًا وتفاريق، وصولًا إلى إدراك العلاقات والارتباطات والأفكار الكلية التي تجمع بينها. ومن خلال هذه العملية تتوالد الأفكار والنظريات والسيناريوهات الجديدة لحل مشكلات الحاضر ورسم معالم المستقبل. [وهذا النوع من التفكير يعتمد على قوة الخيال والبصيرة النافذة المتخطية لحجب الواقع المادي وأفكاره الجزئية إلى الرؤى الكلية والتصورات الشاملة

التي ترسم صورة الحاضر ومعالم المستقبل. [وهذا النوع من أعظم أنواع التفكير، ويطلق عليه الخيال العلمي. ويطلق عليه التفكير الإبداعي؛ حيث تتضافر العوامل الذاتية مع العوامل الموضوعية من أجل الوصول إلى شيء جديد وأصيل وذي قيمة باقية في حياة الفرد والجماعة الإنسانية، محلية أو عالمية. والتفكير الإبداعي قد يستخدم الأسلوب التحليلي؛ وهو الذي يقوم فيه الإنسان بتجزئة الموضوع إلى عناصره الفرعية أو الثانوية لإدراك ما بينها من علاقات وارتباطات؛ مما يساعد على فهم بنيتها، والعمل على إعادة تنظيمها على نحو جديد في مرحلة لاحقة.

وقد يستخدم التفكير الإبداعي الأسلوب التركيبي البنائي، الذي يقوم على إعادة تركيب أجزاء الموضوع أو المادة مع بعضها في كل واحد، أو مضمون جديد، بعد إدراك العلاقات والارتباطات فيما بين بعضها وبعض، وفيما بينها وبين الكل أو المضمون الجديد.

وقد يستخدم التفكير الإبداعي الأسلوب التجريبي في التفكير، وهو الأسلوب الذي يعتمد على الملاحظة والتجربة على بعض أجزاء المادة أو كلها. وتعتمد موضوعية هذا الأسلوب على مدى الدقة في تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. ويختلف مدى الدقة في تحديد المتغيرات في العلوم الأساسية عنه في العلوم الإنسانية؛ حيث تكون الدقة في العلوم المادية الأساسية أكبر منها في العلوم الإنسانية التي يصعب فيها فصل المتغيرات عن بعضها إلى حد كبير. وبذلك تكون نتائج البحوث التي تستخدم الأسلوب التجريبي في العلوم الإنسانية هي نتائج تقريبية توجيهية وليست نتائج حاسمة.

أما التفكير النقدي، فهو أسلوب يعتمد على التحليل والتفسير والتركيب وبيـان أوجه القوة ونواحي الضعف في أي نـص أو ادعاء أو معتقد أو توجه أو برنامج بهدف الوصول إلى الحكم عليه واتخاذ قرار بشأنه، قبولا أو رفضا، تطويـرا أو تحسـينا. وقـد يعتمـد عليه التفكـير الابتكاري كوسـيلة وكطريق للوصول إلى الإبداع.

والتفكـير الاسـتقرائي هو عملية اسـتدلال عقلي تسـتهدف الوصول إلى القواعـد والقوانين الكلية من خلال اسـتقراء جزئيات الموضـوع أو النظام. وقد يكون وسيلة لإيجاد حلول جديدة لمشكلات قديمة.

والتفكـير الفعال -عموما- هـو الذي يقوم على منهجية علمية سـليمة، أحـكام مشروعـة، ومسـلمات متفـق عليهـا، وتحديـد دقيـق للمشـكلات، وافتراضـات غير متناقضـة، وأحكام غير متسرعـة. وهو في التحليل الأخير لا يفترض الشر وسوء الظن وراء كل سلوك؛ لذلك فهو تفكير منتج.

ويتوقـف اسـتخدام الإنسـان لأسـلوب أو أكثـر مـن أسـاليب التفكـير الإبداعي السابقة على عدة أمور من أهمها:

1- مـا لديـه من قبليـات عرفانية، من حيـث الكم والكيف؛ فكلما اتسـعت خـبرات الإنسـان وقدراتـه التنظيميـة، ومهاراتـه في التحكـم والضبط، ومعرفتـه بطريقـة تفكـيره، كان أكثـر دقة في اسـتخدام أسـاليب التفكير ومنهجياته بطريقة منتجة وبديعة، والعكس بالعكس.

2- استخدام المنهجية العلمية السليمة لكل أسلوب من أساليب التفكير؛ فلكل أسلوب منهجه وطريقته ومحور ارتكازه على نحو ما رأينا في الصفحات السابقة.

3- التربية والتعليم والتدريب والمران، وكثرة استخدام أساليب التفكير المختلفة في واقع الحياة. ومن هنا يأتي دور الأسرة، والمدرسة، والجامعة في جعل التفكير هدف كل منهج وكل برنامج وكل موقف تعليمي وكل درس.

المهارة هي الدقة والسرعة في أداء عمل ما بأقل جهد. وقد تكون بسيطة وقد تكون مركبة. وتتضمن المهارة: دقة الملاحظة، وتحديد المشكلة، وجمع المعلومات، والتصنيف، والتحليل والتفسير، والمقارنة، والمقاربة، والتقويم.

ومهارة التفكير هي مجموعة من المهارات العقلية والأدائية التي نستخدمها في معالجة المعلومات والبيانات من أجل الوصول إلى استنتاجات ومعارف.

والتركيز على تعليم وتعلم مهارات التفكير هو ضرورة حيوية فضلًا عن كونه ضرورة إيمانية. لاكتشاف نواميس الحياة والأخذ بها سبيلًا للتقدم والرقي وإعمار الحياة. فالتفكير قوة متجددة لبقاء الفرد عاملًا إيجابيًا في بناء المجتمع وتقدمه. وذلك يتطلب بناء الشخصية المستقلة لا الشخصية المعتمدة.

التفكير والتجديد:

قال ﷺ: «**يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها**» (رواه أبو داود).

والتجديد هنا يقصد به عدة أمور من أهمها:

1- الاجتهاد في الفروع وفي الشريعة على ضوء الأصول والمقاصد لمواجهة الحاجات المتجددة للأمة عبر الزمان والمكان ولحل مشكلات الناس في كل زمان ومكان.

2- جلاء الوجه الحقيقي للأصول وتنقيتها من البدع والخرافات والأوشاب والأوشام التي علقت بها خلال مسيرتها التاريخية الطويلة وردها إلى النبع الصافي الذي كانت عليه عندما قال الحق سبحانه: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ (المائدة: 3).

فالتجديد هنا إذن ليس نقيضًا لاكتمال الدين وثباته، بل هو السبيل لامتداد تأثيرات الدين الكامل وثوابته إلى الميادين الجديدة والمتجددة في حياة الناس، وهو الضمان لبقاء الأصول صالحة لكل زمان ومكان؛ بعبارة أخرى إن الاجتهاد بهذا المعنى للتجديد هو السبيل والضمان لبقاء الرسالة الخاتمة خالدة الخلود الذي أراده الله[2].

3- تحرير الفكر من قيد التقليد، وتصحيح فهم الناس للدين، وردهم إلى الطريقة التي كان سلف الأمة يفهمون بها الدين قبل ظهور الخلاف، والرجوع في تعلم معارف الدين إلى ينابيعها الأولى، واستخدام العقل في استنباط الفروع من الأصول، وهو في هذا صديق للعلم والعقل، وباعث على البحث في أسرار الكون، وداع إلى احترام الحقائق الثابتة ومعوِّل عليها في إصلاح النفس والإحسان في العمل.

4- يقودنا ما سبق إلى الإبداع؛ فالإبداع من سنن التجديد وطرائقه. فالإبداع هو إنشاء الشيء على غير مثال سابق، سواء كان ذلك في صناعة الفكر أو في صناعة الأشياء. والاختراع بنفس المعنى تقريبًا. والإبداع في الدين بما يخالف ثوابته ضلالة وكل ضلالة في النار وهذه «بدعة الضلالة» أما «بدعة الهدى» فهي كل ما لا يخالف القرآن والسنة لا نصًّا ولا روحًا، وهذا هو الإبداع الذي تعمر به الدنيا، ويحقق مقاصد الشريعة ويقيم العمران.

من حتمية التفكير الخطي إلى تقانات التعقد والتكامل والمقاربة:

لكن التفكير لم يصل إلى ما سبق قوله بالقفز على المراحل؛ لقد اتسم الفكر لأزمان طويلة بالخطية. ذلك الأسلوب الذي يرى معظم الظواهر الحياتية في هيئة سلاسل متلاحقة، متدرجة، تتحرك من نقطة بداية صوب غايات محددة سلفًا. فالفكر يتطور من المحسوسات إلى المجردات، ومن الأسطورة إلى السحر ثم إلى العلم. وهكذا يأتي التاريخ في شكل سلسلة متعاقبة الأحداث، حسب قوانين العلة والأثر.

وعلى صعيد علاقة التكنولوجيا بالمجتمع، فقد طرحها فكر الحتميات في صورة خطية صارمة، مؤداها: على العلم أن يكتشف، وعلى التكنولوجيا أن تطبق، وعلى المجتمع أن يتكيف!

ويجسد هذا الطابع الخطي تناقضًا جوهريًا مع حقائق الواقع؛ فمعظم ظواهر هذا الواقع ذات طبيعة غير خطية، حيث التنقلات الفجائية، والتغيرات العشوائية، ومسارات التفكير المتوازية والمتداخلة[3].

ويعتقد الكثيرون أن تكنولوجيا المعلومات قادرة على تخليص الفكر الإنساني من ميكانيكية التفكير الخطي وإستاتيته، فتكنولوجيا المعلومات لا تتعامل مع النصوص فقط، بل مع الصور والأشكال التي يمكن من خلالها القفز على خطية النصوص، وتسمح بالتنقل الحر، فهي لا ترى التاريخ من منظور الحاضر فقط، بل تتعامل مع الماضي والحاضر وتحاصر سيناريوهات المستقبل واحتمالاته، مستخدمة في ذلك ما يسمى بمفهوم «الخلط الزمني»، فباستطاعتها اختزال الزمن في وحدات متناهية الصغر.

كما أنه باستطاعتها أن تقضي على الثنائية الخطية للظواهر مثل «ثنائية المادية والمثالية، والذاتية والموضوعية، وثنائية العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والفنية، وثنائية الإنتاج والاستهلاك، والرمز والمدلول، والتعليم والتعلم... إلخ، فهذه الثنائيات ذات قدرة اختزالية خادعة تحصر الفكر بين بديلين لا ثالث لهما، وتطمس الطيف المعرفي الذي يربط بين طرفيهما، ليتعذر بالتالي فهم طبيعة العلاقة الجدلية بينهما[4].

من خطية نيوتن وحتمياتها إلى نسبية أينشتاين:

في بداية القرن العشرين، وتحت تأثير نظريات نيوتن القاطعة لحساب حركة الأجسام وسرعتها، شاعت النظرة بأن العلم يتحرك وَفْقًا لقوانين محكمة، ويعمل كالساعة، بانتظام تام، وبإيقاع ثابت ودائم. ثم أتى أينشتين ليقلب قوانين نيوتن الخطية رأسًا على عقب. فكما أن سرعة الأجسام تتوقف على كتلتها، فالكتلة هي الأخرى تتوقف على سرعتها، جاعلًا من الزمن - والذي طال افتراض ثبوته- متغيرًا هو الآخر. وهكذا ظهرت النسبية

لتنزوى قطعية فيزياء نيوتن، وكل ما جرته وراءها من الحتميات البيولوجية، والتاريخية، والاقتصادية، والتكنولوجية...إلخ

هيزنبرج ومبدأ عدم اليقين واستحالة التنبؤ:

ثم جاء إلينا هيزنبرج بمبدأ «عدم اليقين» لتفسير سلوك الجسيمات شبه الذرية في حركتها المرتعشة التي لا تخضع لقوانين نيوتن الصارمة؛ حيث يستحيل تحديد موضعها وسرعتها بصورة قاطعة.. وأصبح عدم اليقين مدخلًا أساسيًّا لتفسير الظواهر الطبيعية. وهكذا أطاح هيزنبرج بسلاسة واستمرارية الموجات والأطياف، مستبدلًا بالسلاسة والاستمرارية عنصر المفاجأة، والتدفق المتقطع. فليس الضوء في جوهره ذلك الشعاع الموجي الساري، المستمر والمتصل، بل دفقات متعاقبة متقطعة من مزيج الكتلة والطاقة[5].

«لقد ولت إلى الأبد عهود البساطة، والحتميات، وسلاسة المسارات الخطية، وفقدنا رفاهية اقتفاء الآثار انطلاقًا من الأسباب، واستنباط النتائج من المقدمات، وتتبع الأمور في هياكل هرمية ترقى بنا من الفروع إلى الأصول، ومن الأبسط إلى الأعقد، ومن البسيط صوب المركب، ومن الجزئي إلى الكلي. لقد بات علينا أن ندرك أن قانون العلة والأثر، وتلك البِنَى المعرفية من هرميات، وتراتبيات، وأسس منطقية وما شابه، ما هي إلا أمور من صنع عقولنا، اختلطت علينا من فرط استخدامها ورسوخها، حتى تراءت لنا أزلية مطلقة، وما هي بهذه ولا بتلك، وأقرب دليل على ذلك ثورتا تونس ومصر[6].

«إن القرن العشرين جول كوكبنا بأكمله من عالم متناه من الحقائق اليقينية، إلى عالم لا متناه من الشكوك وسيظل هذا العالم قادرًا على أن يفاجئنا دومًا، حيث ستفاجئنا نظمه بأدائها غير الخطي، وجماعاته بأفعالها وردود أفعالها غير المتوقعة، ولغته بمجازها الشارد المتمرد عليها، وبشره بإبداعهم الوثاب الذي لا يمل من القفز في اتجاهات غير متوقعة، حتى لقد حق القول: إن التنبؤ الصادق الوحيد، أمام تقلبات هذا العصر هو استحالة التنبؤ ذاته[7]».

ولقد نتج عن ذلك ما يشبه الانقلاب في نظرتنا الكلية إلى الكون، فلم نعد ننظر إليه على أنه كالآلة التي تعمل في خطية واستمرارية بانتظام كالسلعة، بل هو نظام يعمل في ظل قوانين غير خطية، تجعله دومًا عرضة لعدم الاستقرار والتقلبات، والنقلات النوعية، التي تبدو وكأنها فوضى من كثرة اضطرابها. وعلى الرغم من ذلك تظل طبيعة كوننا مستقرة بفعل نظامها الداخلي، وآليات التصحيح الذاتي التي جعلها الله كامنة بها.

وهنا تبرز التساؤلات التي منها: كيف لعدم اليقين هذا ألا يروعنا، فيحجب عنا رؤية الواقع بصورة صادقة وعميقة؟ وكيف نغض الطرف عن الخصومة المفتعلة لدى البعض بين يقين العقيدة، وديمومة النواميس الطبيعية؟ إن الإجابة تكمن في الإيمان بالله، بإرادته الشاملة، وبقدرته الطليقة القادرة على أن يقول للشيء: كن. فيكون. والإيمان بأن الله قد خلق الكون وأودع فيه قوانينه هذه ليكتشفها العلم، ولتطبقها التكنولوجيا، استجابة لمطالب الحياة المتجددة. قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة:282).

من الفكر المحكوم بالمنطق إلى المنطق المحكوم بالفكر:

لقد هدم مبدأ «عدم اليقين» هذا منظومة الفكر المحكوم بالمنطق[8]، فلم يعد الفكر محكومًا بالمنطق، بل صار المنطق محكومًا بالفكر. وأصبح من الضروري عدم التعامل مع الأنساق المجتمعية على أنها أنساق مغلقة أو شبه مغلقة، فهناك أنساق محلية، وأخرى عالمية تتفاعل معها، تؤثر في مدخلاتها، وتتأثر بمخرجاتها، وإن كان ذلك يحدث بدرجات متفاوتة.

إن النظر إلى منظومة الثقافة باعتبارها الأسلوب الكلي لحياة المجتمع، الشامل للنظرية والتطبيق، والفكر والعمل، والفرد والجماعة، والعقيدة والأخلاق، أو الشامل - باختصار- للرؤية المجتمعية للألوهية، والكون، والإنسان، والحياة، ولطبيعة العلاقات والارتباطات، ولغابة التداخلات بين الفروع المعرفية المختلفة والمتجددة... أقول إن النظر إلى المنظومة الثقافية على هذا النحو قد ضاق ذرعًا بالتخصص الضيق، وبأساليب عزل وتفتيت المعرفة الإنسانية، وما أدت إليه من الانسحاب من القضايا العامة، وعدم الإجابة عن التساؤلات الكبرى: من نحن؟ وماذا نريد أن نكون؟ وما وظيفتنا في الوجود؟ وما مركزنا في هذا الكون الرحيب؟ وما غايتنا؟

لقد أدى التخصص الضيق إلى إيجاد العقليات الضيقة الأفق، وإلى ثقافة الانفصال، غير القادرة على التفاعل والتكيف الإيجابي، وتصحيح الأوضاع ذاتيًا، والتجاوب مع المتغيرات الاجتماعية والعالمية. فقد أدى الانفصال بين النظرية والتطبيق، وبين الفكر والسلوك، وبين التعليم والتعلم، وبين التنمية والمحافظة على البيئة، وبين التقدم الاقتصادي وتحقيق العدالة... لقد أدى

كل هذا إلى انفصال الإنسان عن واقعه، ليفضي في النهاية إلى انفصال الإنسان عن الإنسـان. وكان نتيجة سياسة الفصل والعزل أن انهار الاتحاد السوفيتي، وسـقطت دويلاته كأوراق الخريف وأصبح بعضها يحارب بعضًا.. فاعتبروا يا أولي الأبصار.

عالم أكثر شروره أن تكون صبورًا وعميقًا؛ أي مملًا!!:

لقد أصبح التعقد سمة غالبة من سمات الوجود الإنساني والنظم الاجتماعي - شأنها في ذلك شأن كل النظم المفتوحة - تتحرك دومًا صوب مزيد من التعقد. لقـد جاءت تكنولوجيا المعلومـات لتزيد الأمر صعوبة، فقد صنعت الكثير من الإشـكاليات في أمـور حياتنـا من الترفيـه إلى الإعـلام، ومن اللغـة إلى الهوية، ومـن سـلطة الحكم المطلـق إلى الديمقراطية. وكما أنها مصـدر لزيادة الخيارات والبدائـل، فقـد صارت مصدرًا لتوليد الخلافات، وكـما أنها دفعت الحياة إلى ما وراء الحواجز الطبيعية للزمان والمكان، إلا أنها جعلت الأسر والمجتمعات أقل حميميـة وأكثـر عزلة، وأقـل قراءة، كـما أن السرعة جعلت الإنسـان أقل تركيزًا وأقل صبرًا، وأقل عمقًا، فالمطلوب هو الإيجاز، الجمل القصيرة جدًّا، القفزات بـين القنوات، البهجـة الفورية، الصور السريعة الحركة، الإثـارة الدائمة... إنه عالم أكثر شروره أن تكون صبورًا، عميقًا؛ أي مملًا![9]

الداء والدواء:

إن ما سـبق يعنـي أن تكنولوجيا المعلومـات هي الداء. وأمـا تكنولوجيا المعلومـات التي تسـتحيل إلى المعرفة، ومن المعرفـة إلى الحكمة، فهي الدواء. فهـي أمضى الأسـلحة في مواجهة ظواهـر التعقد، بفضل توفيرهـا للبيانات

والمعلومات التي تستحيل إلى معارف وسيناريوهات للتعامل مع الظواهر المعقدة، وبفضل توفيرها للأساليب الإحصائية والبرامج العلمية، ونماذج المحاكاة التي يمكن من خلالها استخلاص الجوهر، وانتزاع النظام وسط الفوضى، وهدم الحواجز بين فصائل العلوم، طبيعية كانت أو إنسانية، والوعي بالمعرفة الكامنة وراء الخبرة دون ممارستها، واختزال تعقد الواقع حتى يدين لقدراتنا الذهنية وطاقتنا العقلية[10].

أين يقع فكرنا العربي؟

المشكلة أن فكرنا العربي -في مجمله- ينزع إلى الخطية المفرطة، ويتشبث بالثنائيات، ويحتفي بقانون العلة والأثر كأساس لعلانيته، حتى إن فكرنا اللغوي قد نزع في إحدى فتراته إلى أن يجعل لكل قاعدة نحوية سببًا وعلة من خارجها، وهو فكر ذو طابع إستاتي؛ يفتقر إلى الدينامية المطلوبة للتعامل مع الواقع المتغير، ويتكيف معه تكيفا إيجابيًّا.

وربما كان من أهم أسباب ذلك هو القعود الحالي عن اكتساب النهج المنظومي، القادر على التعامل مع تعدد العناصر والعلاقات المعقدة، ومهارات التفكير الشبكي القادر على التعامل مع المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وتعدد المسارات التي تربط بينها.

رغم أن الفكر العربي الإسلامي - في عمومه- فكر موسوعي شبكي، فالسياسي كان عالمًا وفقيهًا، والمربي كان طبيبًا، وفيلسوفًا، ورياضيًّا، ورغم أن المدرسة التي سادت فكرنا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت هي المدرسة الموسوعية الفرنسية، والتي تم إعادة بناء النظام التعليمي

العـام عـلى يد محمد علي على أساسـها - فإن الفكر التخصـصي الضيق الذي ساد المدرسـة الإنجليزية ثـم المدرسـة البراجماتية الأمريكية خـلال النصف الثاني من القرن العشرين، هو الذي استحوذ على العقلية العربية الإسـلامية عمومًا، وحتى الآن.

ما الحل؟

وبعد كل ما سـبق فقد وجب علينا ونحن نتطلع إلى المسـتقبل ونستشرف آفاقه، أن نستخدم المداخل غير الخطية، التي تسمح بالتعبير عن تعقد الأنساق المجتمعية وأنساقها الفرعية، وعن التداعيات المستقبلية، لكل السيناريوهات والاحتمالات، بما يحمله ذلك مـن احتمالات النمـو المؤقـت، وغير المنتظـم، أو المتراجع.

إننا ينبغي أن نعي أن التعامل مع المستقبل هو عمل معرفي، يتطلب التنظير المسـتمر، أو المتطـور، كما يتطلب الإبداع التنظيري، فالدراسـات المسـتقبلية بطبيعتهـا تتعلـق باحتمالات متعـددة، وسـيناريوهات مختلفة، على مسـتوى النسـق المجتمعـي، وعلى مستوى الأنسـاق الفرعية. كما أن السـيناريوهات قابلة للنمو، وقابلـة للتراجع، وقابلة للانهيار، وتحضرني الآن حوادث انهيار النظم العربية المفاجئ، على عكس كل السيناريوهات السابقة، والاحتمالات التي كانت ترجح عدم حدوث ذلك.

إن عـدم اليقـين -إذن- مـن السـمات الأكثـر وضوحًـا في الدراسـات المسـتقبلية. وعدم اليقين يدعم -بالطبع- سـقوط الحتميات، التاريخية منها، والبيولوجيـة، والتكنولوجية...إلـخ. ويقتضي وجود مـدى للاختيارات في

إطار كل مشهد وكل سيناريو من السيناريوهات البديلة، بحيث يوجد حد أعلى وحد أدنى - سقوف وأرضيات - تنحصر بينها الاختيارات في إطار مشهد معين أو سيناريو بعينه[11].

وتتطلب الدراسات المستقبلية إعادة النظر في مفهوم الموضوعية بمعناه الضيق. فالموضوعية لم تعد تعني حجب كل ما هو ذاتي، وذلك بشريطة الإعلان عنه، وعن افتراضات الباحث بشأنه.

وما سبق يعني التسليم «باستحالة الحيادية»، بل وبكونها ضرورة لا غنى عنها في الدراسات المستقبلية، والتي تتطلب الابتعاد عن فرض إطار نظري واحد على كل المشاهد أو السيناريوهات المحتملة، وإتاحة الفرصة للتعبير عن اختيارات القوى الاجتماعية والسياسية المتنوعة. وعلى هذا فالدراسات المستقبلية عليها أن تنفتح على الإرهاصات النظرية الجديدة مهما بدت غير تقليدية أو غير واقعية، فالمفترض أن الدراسات الاستشرافية تتعامل مع أمور جديدة، وكثيرًا ما تكون غير مألوفة.

وعليها أن تضع السيناريوهات والسيناريوهات البديلة، على اعتبار أنه من المتوقع أن ينهار أحد السيناريوهات بعد عجزه عن مواجهة مشكلات التغير، سواء بسبب عدوان خارجي أو داخلي عليه، أو بسبب المشكلات الداخلية المستعصية، وهنا تكون الخطورة إذا لم تكن هناك سيناريوهات بديلة، أو معارضة تقدم البديل وتقوم على تنفيذه[12].

تكنولوجيا الواقع الافتراضي:

وبناء السيناريوهات الأقل عرضة للانهيار أو الفشل قد يتطلب استخدام تكنولوجيا «الواقع الافتراضي» أو الواقع الخائلي الذي نستطيع من خلاله بناء مشاهد أو سيناريوهات أو عوالم افتراضية، وذلك من أجل محاكاة عالم الواقع، أو إقامة عوالم خيالية أو مجازية -كما يقول سليمان العسكري- لا وجود لها في دنيا الواقع. إنها عوالم وهمية تولدها الأرقام والرموز، ينغمس فيها المستخدم بفعل خداع الحواس، ومؤثرات التفاعل الآلية، ليمارس خبرات يصعب عليه ممارستها في عالمه الحقيقي، كأن يتدرب على قيادة الطائرات، أو يجوب الفضاء الخارجي، أو يرحل زمنيًا عبر العصور الجيولوجية، يستحضر عوالمها السحيقة، باعثًا حياة صناعية فيما ولى زمانه وانقرض، كما فعل صاحب فيلم «حديقة الديناصورات»، أو يتخذ من هذه العوالم الافتراضية حضانات معرفية، يتعلم في ظلها من خلال التجربة والخطأ، دونما خوف أو قيد أو رقيب[13].

إن تكنولوجيا الواقع المجازي أو الخائلي هي ثمرة هندسة الخيال التي تجمع بين العلم والفن والتكنولوجيا مستغلة خداع الحواس، من أجل إقامة عوالم واهية من صنع الرموز. وأهمية هذه التكنولوجيا تعود إلى قدرتها على التجريد والتمثيل الرمزي والمحاكاة. ولكن الفارق بين الواقع والمحاكاة عظيم، كالفارق بين أن تزور الأهرامات بنفسك، وأن تراها من خلال تكنولوجيا الواقع الافتراضي الذي إذا اهتزت رأسك أو تحركت عيناك تغير المنظر كله، لكنها تكنولوجيا مفيدة للباحثين في معاملهم، وللمدربين على

قيادة السيارات والطائرات وسفن الفضاء، وللمستثمرين والمصممين... وهلم جرًّا.

ونخلص من ذلك إلى أن الواقع الافتراضي ذو مستويين:

المستوى الأول: هو محاكاة الواقع أو تمثيله إلى درجة يخيل لنا معها أن المثال هو الواقع الحقيقي.

والمستوى الثاني: هو ما يتجاوز هذا الواقع إلى واقع خيالي لا وجود له. لكنه يؤخذ مأخذ الواقع، ويتم التعامل معه كأنه واقع قائم بالفعل.

وعلى ذلك فصورة المرأة، والأفلام الواقعية التي تجسد واقع المجتمع، هي نوع من الواقع الافتراضي من المستوى الأول، واستحضار عوالم الماضي أو تصوير سيناريوهات المستقبل وأحلامه، هذه أمثلة للواقع الافتراضي من المستوى الثاني، ومن أمثلة ذلك فيلم «حديقة الديناصورات» الذي تخيل فيه المؤلف الحياة منذ ملايين السنين وكيف كانت، ومثل فيلم «طائرة الرئيس» الذي استحضر فيه المؤلف المستقبل، والسيناريوهات المحتملة لو اختطفت طائرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأفلام الخيال العلمي...الخ

التغير يسير وَفْقَ السنن الكونية:

أريد التأكيد هنا على عدة حقائق: منها أن التغير بصورتيه الخطية وغير الخطية كان يحدث في الماضي، طوال التاريخ البشري، وحتى وقتنا الحاضر. وأنه يحدث دائما وَفْقا لسنن الله التي فطر الإنسان والكون عليها. وأن هذه السنن الكونية لا تحابي المسلم لإسلامه ولا تعادي الكافر لكفره، فمن سار

على نهجها وصل إلى نتائجها، مع اختلاف بين المسلمين وغير المسلمين في فهم العلاقة بين السبب والنتيجة.

من الحقائق أيضا أن سنن الله في الكون لم تتغير منذ أن خلق الله آدم إلى اليوم، ولن تتغير إلى أن تقوم الساعة. وهنا يبرز السؤال الآتي: **إذا كان التغير: الخطي وغير الخطي، يحدث في الماضي وإلى الآن، وإذا كان التغير بكل صوره يحدث وَفقًا لسنن الله الكونية، وإذا كانت هذه السنن غير متغيرة، فما الذي تغير إذن؟**

والإجابة أن الذي تغير هو ما يأتي:

- الوتيرة المتزايدة للتغير.
- العوامل المؤدية للتغير (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثلا).
- قدرتنا على مواجهة التغيرات.
- تفسيرنا للتغير.

السنن الكونية ←	- سرعة التغير. ↔	التغير
(متغير مستقل) ←	- العوامل المؤدية إلى التغيير. ↔	(المتغير التابع)
	- تفسيرنا للتغير.	
	(العوامل الوسيطة)	

التغير الخطي وغير الخطي يحدث وَفقَ السنن الكونية.

وأتوقف هنا عند النقطة الأخيرة: فلقد ارتقى تفسير العلماء للتغير وَفْقا لنظرية نيوتن لحساب حركة الأجسام وسرعتها؛ فسرعة الأجسام تتوقف

على كتلتها، فوَفْقا لهذا القانون القاطع استنبط العلماء أن العالم يتحرك ويتغير وَفْقا لقوانين محكمة؛ فهو يتغير بإيقاع ثابت، وبانتظام تام، ويعمل كالساعة. فلما جاء أينشتين، وجعل من الزمن الذي افترض نيوتن ثبوته، قال إن سرعة الجسم تتوقف على كتلته، وكتلته أيضا تتوقف على سرعته. وهكذا جعل من الزمن متغيرا، وظهرت النسبية التي أزاحت قطعية نيوتن وما ترتب عليها من حتميات، وهلم جرا...

والواقع هو أن كلا الرجلين لم يغيرا شيئا في سنن التغير، وإنما كل منهما أسهم في وضع فهم للتغير مختلف عن الآخر. ولما طلع علينا هيزنبرج بقانون «عدم اليقين»، نتيجة اكتشافه أن الشعاع الضوئي ليس مستمرا ومتواصلا، بل هو دفقات متعاقبة، وموجات متقطعة، وأيضا تحت ضغط الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها التقانية المتلاحقة، تم العدول عن القول بخطية التغير إلى لا خطيته.. وهذا كله -في التحليل الأخير- لا يضيف جديدا للسنة الكونية للتغير، وإنما يضيف فهما جديدا لما يحدث بالفعل من زمن طويل.

فخطيّة التغير تعني أنه يتبع سُننًا ثابتة، أما التغير غير الخطي فهو يعني أن التغير لا مرجعية له، وأنه مُنفلت، وأنه لا يمكن التنبؤ به، وأنه من تغير إلى تغير آخر مختلف عن الأول... فالسيولة والصيرورة.. وهذا هو أساس مبدأ عدم اليقين.

ما الفرق بين إدراكنا للتغير قديمًا وحديثًا؟

قديما كان التغير بطيئًا، وكان يعيش معنا طويلا حتى نألفه، وكانت العوامل التي تصنع التغير قليلة، ويمكن السيطرة عليها لبعض الوقت على الأقل، فكان التغير يحدث ببطء، وقد أعددنا له العدة، فلا يحدث الفوضى

عند وقوعه، ولا تحدث الاضطرابات، نتيجة للسيطرة على النتائج المترتبة عليه - انظر ما يحدث بعد ثورة 25 يناير في مصر - . باختصار: كان التغير يحدث دون «فوضى» ودون «كوارث»... وَفْقا للسنن الكونية.

أما الآن في العصر الذي تتحول فيه الاتصالات عن طريق التيار الكهربي محدود السعة، المعرض للتشويش والضوضاء والتنصت، إلى الاتصالات التي تستخدم التدفق الضوئي النقي، ذا السعة العالية، التي تتيح نقل 100 ألف صفحة لدائرة معارف - مثلا- في ثانية واحدة، كما توفر معدلات هائلة في تبادل المعلومات عبر القارات، والذي سيجعل المشكلة لا تتمثل في **«شح المعلومات»** بل في **«فيضان المعلومات»** الجارف... في هذا العصر الذي ينهار فيه الاتحاد السوفيتي، وتسقط دويلاته كأوراق الخريف في عدة أشهر، وتنفجر فيه الثورات العربية في كل مكان، هذا العصر الذي يحدث فيه ركود اقتصادي عالمي، وإفلاس لشركات عالمية، وتشريد لمئات الآلاف من العاملين في العالم كله، نتيجة لضربة واحدة لمبنيين فقط في نيويورك... هنا يظهر **«التغير الكارثي»**... هنا تظهر «الفوضى». ولكن لماذا نعتبر هذه التغيرات «كارثة» ونصفها بالفوضى، وقد أخذنا بكل أسبابها ومثيراتها قبل وقوعها؟ أليس هذا التغير الكارثي هو النتيجة المتوقعة للانحراف عن سنن الله في إعمار الكون، والتي منها في هذا السياق:

- عدم الإيمان بالله وبمنهجه في إعمار الحياة، والإيمان بآلهة من البشر وبمناهجهم للحياة.
- الانحراف عن العدالة، والكيل بمكاييل مختلفة وَفْقا للمصالح الخاصة.

- الانحراف عن الأخذ بأسباب الخير، إلى الأخذ بأسباب الشر، وإن جاءت تحت أغطية براقة وخادعة.

- الأخذ بنظرية اقتصادية واحدة، وإرغام العالم عليها، بدلا من التنوع والتكامل... فالرأسمالية نظرية ونظام، عندما ينهار جزء منها، أو قل عقلها المدبر - كما هو حادث الآن في الولايات المتحدة- ينهار النظام أو يصيبه زلزال شديد على أقل تقدير.

- الانحراف عن التعاون، والتكامل، والتكافل، إلى تغليب لغة القوة والبطش، في تحقيق المصالح الخاصة على حساب الآخرين.

- استخدام العلم وتطبيقاته التقانية في الظلم، والإذلال، والسرقة، والابتزاز، وصناعة الأسلحة، وإرغام الآخرين على شرائها، وصناعة الأعداء للاقتتال بها، وتدبير المؤامرات، والشركات عابرة القارات التي تذهب إلى الفقراء لتستغل ما لديهم من مواد خام، وعمالة رخيصة، وأسواق واسعة، والعودة بأرباح طائلة إلى بلاد المنبع... وبذلك يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقرًا!

أليست كل هذه انحرافات عن الفطرة، وعن سنن الله الكونية؟ أليست كل هذه أسبابًا حقيقية ومعروفة لدى الخاصة، بل والعامة، صنعناها بأيدينا، وهي التي أدت إلى التغيرات الكارثية، التي أوقعت الفوضى في حياتنا؟!

إن المشكلة هي عدم الإيمان بأن للكون ربًا يديره وَفْقا للسنن الكونية التي صنعها له، وأن أنصار العولمة والحتمية التكنولوجية يؤمنون بأن الإنسان هو

صانع الأسباب؛ فهو الآخـذ بالأسـباب، والأسـباب هي الصانعة للنتائج! لا شيء قبل ذلك، ولا شيء بعده!

أمـا التغير في التصور الإسـلامي فهو يحـدث - كما سـبق أن رأينا- وَفْقا للقاعـدة المتمثلـة في قـول الله تعـالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعـد:11) فـالله لا يحـدث التغـير بالنـاس إلا إذا أخـذ النـاس بأسـبابه في نفوسـهم وفي نظام حياتهم. وهذا يعني أن الأسـباب ليسـت هي الفاعلـة في النتائج، وإنما الفاعل في النتائج هو الله، وأن الانحراف عن سـنن الله الكونيـة هو الـذي يحدث الكوارث والفوضى في حيـاة الناس قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ (الأنعام:153) صدق الله العظيم.

هنـا يـأتي دور التربيـة، بسياسـاتها واسـتراتيجياتها ومناهجهـا وبرامجهـا ووسائلها، في مناقشـة التصورات والرؤى المختلفة للتغير وأسباب حدوثه، مع التأكيد على الرؤية الإيمانية، التي تربط بين سنن الله الكونية والتغير، بطيئا كان أو سريعا، وعلى العلاقة بين الأسـباب والنتائـج، وهل هي علاقة ثنائية خطيـة، كما يقول أنصـار الحتميـات، أم أن هناك قدر الله الـذي يهيئ النتائج وَفْقا للأسباب، ويكف الأسباب -إن شاء- عن العمل في النتائج.

التدريب على أنماط التفكير ومهاراته:

يتوقع في نهاية هذا الجزء أن يتحقق في الدارس الأهداف الآتية:

- أن يدرك الدارس أنماط التفكير ومهارات كل نمط.

- أن يدرك مفهوم التفكير الخطي وخصائصه وأسلوبه في حل المشكلات.
- أن يفهم مفهوم النظم.
- أن يعرف المدخل المنظومي في التفكير.
- أن يدرك خصائص المدخل المنظومي وطبيعته ومهاراته.
- أن يعرف ألوان التفكير المنظومي وكيفية استخدام كل نوع من حل المشكلات.

مداخل التفكير وتنمية مهاراته

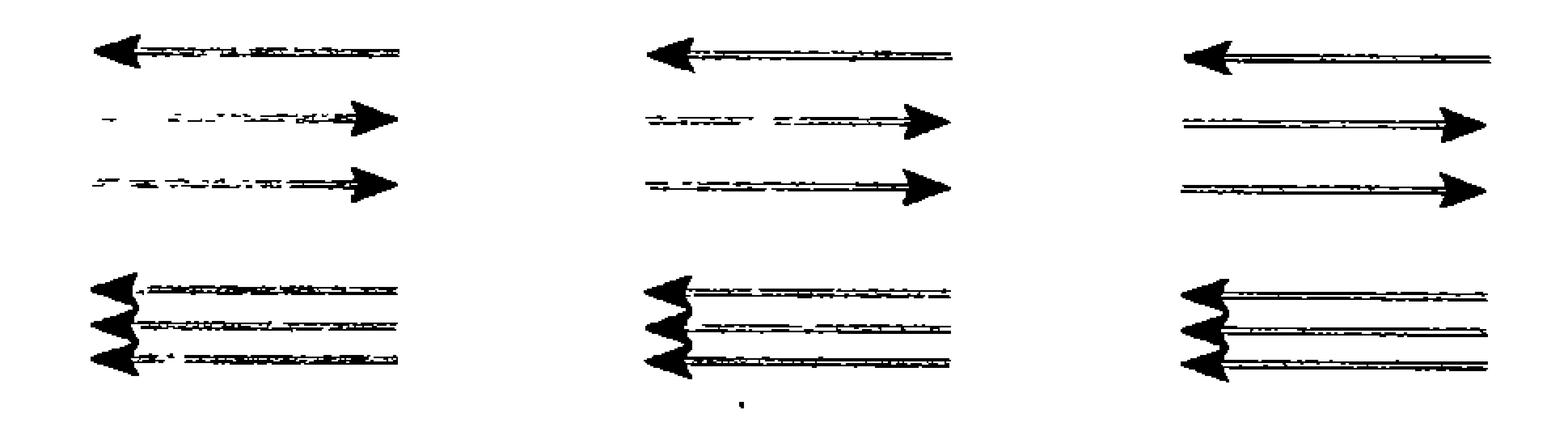
مقدمة:

* كيف نفكر؟ * كيف نواجه مشكلاتنا اليومية؟
* كيف نسهم في بناء المستقبل؟

مداخل التفكير

التفكير الخطي Linear Thinking

هو نمط من التفكير يعتمد على استنتاج علاقات أحادية، وذات اتجاه واحد بين السبب والنتيجة، أو الأسباب والنتائج، أو المثير والاستجابة في خطوط متوازية.



نموذج التفكير الخطي

خصائص التفكير الخطي

- يدرس الظاهرة في الحالة الساكنة.
- يعتمد على عدد من المتغيرات والتفسيرات الظاهرة.
- يعتمد على خطوات مرتبة كل منها يوصل إلى الآخر.
- يعتمد على تنفيذ قواعد معينة يصعب تغيرها.
- يعتمد على قواعد المنطق الصوري.
- يتوقف التفكير عندما يصل الفرد إلى حل واحد محدد سلفًا.

أمثلة للتفكير الخطي:

التدريب على :

- المشكلة السكانية الحل
- المشكلة التعليمية الحل
- المشكلة الاقتصادية الحل
- المشكلة السياسية الحل
- مشكلة البحث العلمي الحل
- عمل تجربة معملية وَفْق خطوات محددة: الحل
- تشغيل جهاز أو تنفيذ برنامج.
- مشكلة الفن الهابط.

- مشكلة الحتمية التكنولوجية.

- مشكلة الفوضى التي تتبع الثورات.

مفهوم النظم:

ما مفهوم النظام؟

التفكير المنظومي Systematic Thinking

هو اتجاه في التفكير مبني على مدخل المنظومات:

في التحليل System Analysis

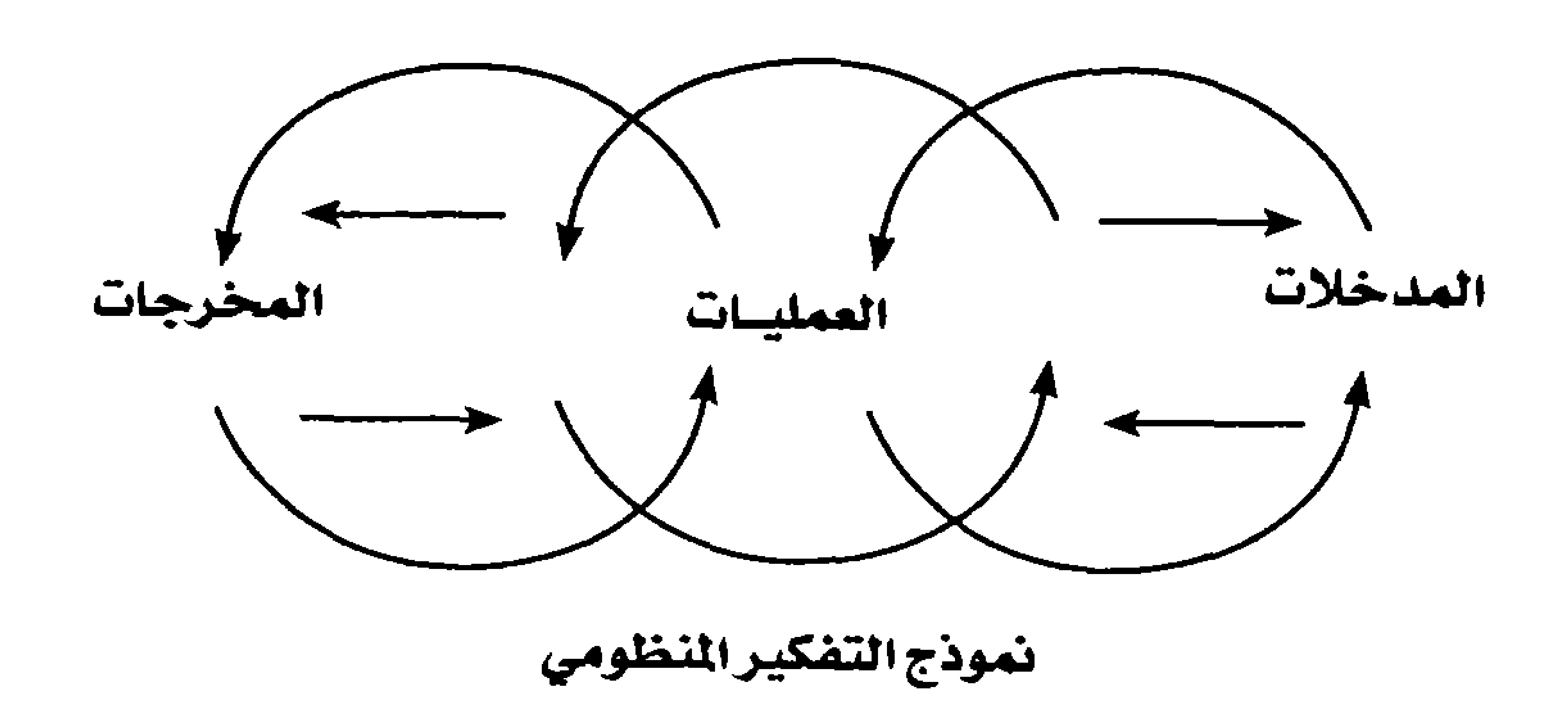
وفي التركيب System Construction

وهذا المدخل في التفكير يمر بثلاث مراحل متفاعلة فيما بينها:

1- **مرحلة المدخلات:** من الفلسفات والحقائق والمعايير والأهداف والمعطيات الإنسانية والمادية.

2- **مرحلة العمليات:** حيث تتفاعل المدخلات مع كل أجزاء النظام ومع البيئة المحيطة من أجل تحقيق أهداف معينة.

3- **مرحلة المخرجات:** وهي مرحلة النتائج والتغيرات الفكرية والإنسانية والمادية التي ينبغي أن تختلف في طبيعتها وأبعادها، وجودتها، وسلوكها، ووظيفتها عن المدخلات.



نموذج التفكير المنظومي

خصائص التفكير المنظومي:

○ نظام ديناميكي، مرن، أكثر تعقيدًا وتركيبًا، حيث تتفاعل فيه الجوانب:

- المعرفية
- الوجدانية أو العاطفية
- الحركية العملية

1- يسمح للإنسان بأن يتفهم طبيعة النُّظم الاجتماعية بشكل مرن وشامل ويعمل على تحسينها.

2- يساعد الإنسان على تحليل الأحداث وتفسيرها، وحسن توقع النتائج المترتبة عليها.

3- تتفاعل فيه الأسباب والنتائج في دورة سببية منتظمة أحيانًا - لدى أصحاب المدرسة المادية السلوكية، وغير منتظمة لدى أصحاب المدرسة الإنسانية الإيمانية.

4- يعمل بنظام النظرة الكلية في التفكير.

5- فهم أية مشكلة يتوقف على فهم الدورة السببية الكلية للمشكلة.

6- لا يعمل هذا النظام إذا عزلنا جزئياته عن بعضها البعض، لأنها وهي مجتمعة تؤدي وظائفها بشكل يختلف عنها عندما تعمل وهي منعزلة.

7- الكل في هذا النظام أكبر من مجموع الأجزاء.

8- دراسة أية مشكلة لا بد أن تتم وهي في حالة تفاعل العوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها.

طبيعة التفكير المنظومي:

1- إنه تفكير شبكي وليس هرميًّا، فالمعنيون بالمشكلة لا بد أن يتحلوا بالمهارات الضرورية للتطوير، كما ينبغي أن يتحلوا بالتفكير المنظومي الذي يربط كل شيء وبكل شيء.

2- ينجح التفكير المنظومي إذا اشترك جميع المعنيين في الإحساس بالمشكلة، وتحديد أبعادها، واقتراح الحلول المناسبة بصورة مرنة ومفتوحة. وليست الحلول واتخاذ القرارات مقصورة على فئة قليلة.

3- التفكير المنظومي ينظر إلى الجزء داخل الكل وهو في حالة تفاعل مع الكل، بعكس التفكير الخطي الذي يعزل الجزء ويدرسه في حالة منفصلة.

4- التفكير المنظومي يركز على كيف (How) يمكن دراسة الأشياء وهي في حالة طبيعية ومتفاعلة مع بقية العناصر، بخلاف التفكير الخطي الذي يركز على ماهية (What) الوظيفة التي يقوم بها كل جزء.

5- التفكير المنظومي يسمح بتبادل المعلومات بين المدخلات، والعمليات والمخرجات، الأمر الذي يؤدي إلى جودة كل مرحلة ونمو كفاءتها.

6- التفكـير المنظومي يعتمد على التغذية الراجعة (Feed Back) من مصادر متعددة، سـواء أكانـت داخلية أم خارجية، الأمر الذي يسـمح بمواجهة المشكلات المعقدة، والمتفاعلة مع أحداث الماضي والحاضر والمستقبل.

التفكير المنظومي يعتمد على التحليل أثناء الحركة والتفاعل:

هذا النوع من التفكير يعتمد على تحليل الظاهر، أو حل المشـكلة وهي في حالـة حركة وتفاعل بين عناصرهـا حيث يقوم المفكر أو المفكرون بملاحظة العنـاصر والمتغيرات ملاحظة دقيقة أثناء تفاعلها معًا؛ وبذلك يمكن وصف العلاقـة المتبادلـة بين هـذه العناصر المختلفة واسـتنتاج التغذيـة الراجعة بين المدخـلات والعمليـات والمخرجـات، وتحديـد دور كل منهـا في حـدوث المشكلة، وكل هذا يساعد على تحديد نوع التفكير المناسب لحل هذه المشكلة.

مثال للتفكير:

الشباب الذين أطلق عليهم جماعة عبدة الشيطان وأمثالهم:

مدخلات ←	عمليـات ←	مخرجـات
- أسر مفككة. - تعليم متدن. - قيم مشوشة. - مخدرات.	- رفض للقيم وللمجتمع. - اتجاهات ضد الثقافة الهُوية. - فقدان القدرة والطموحات.	- ممارسات شاذة. - شرب الخمر. - زواج عرفى. - إدمان

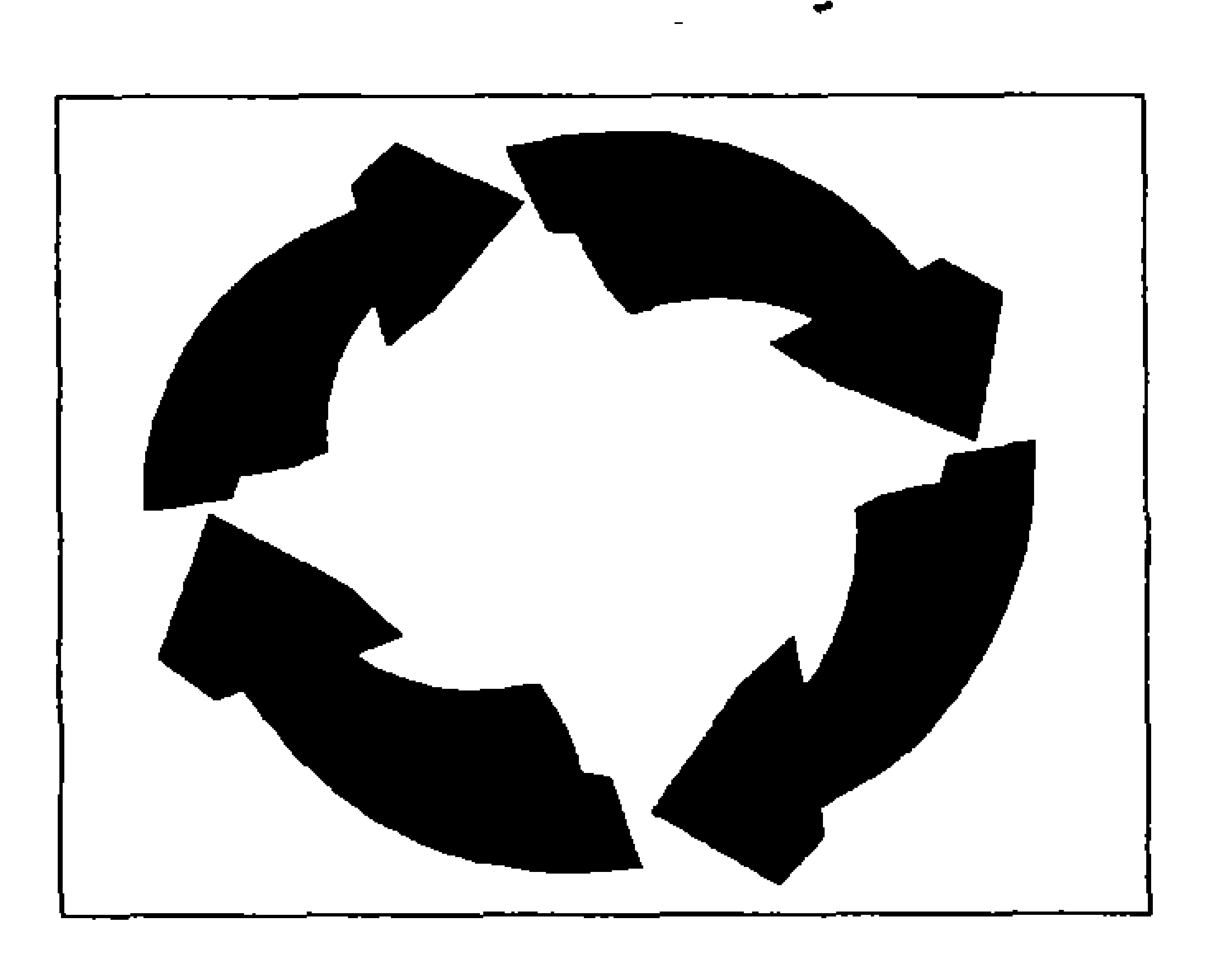
تغذية راجعة   تغذية راجعة

اقتراحات لحل المشكلة:

ألوان التفكير المنظومي:

1- التفكير الدائري:

هو نمط من التفكير يعتمد على أسباب ونتائج، تظهر في شكل مراحل مؤدية إلى بعضها البعض، وتنتهي من حيث بدأت. ومنه تنشط عمليات التفكير لتفسير ظاهرة لا تنتهي أو تتوقف عند حد معين.



التفكير الدائري

أمثلة على ذلك:

دائرة الإنبات

دورة حياة الكائنات الحية

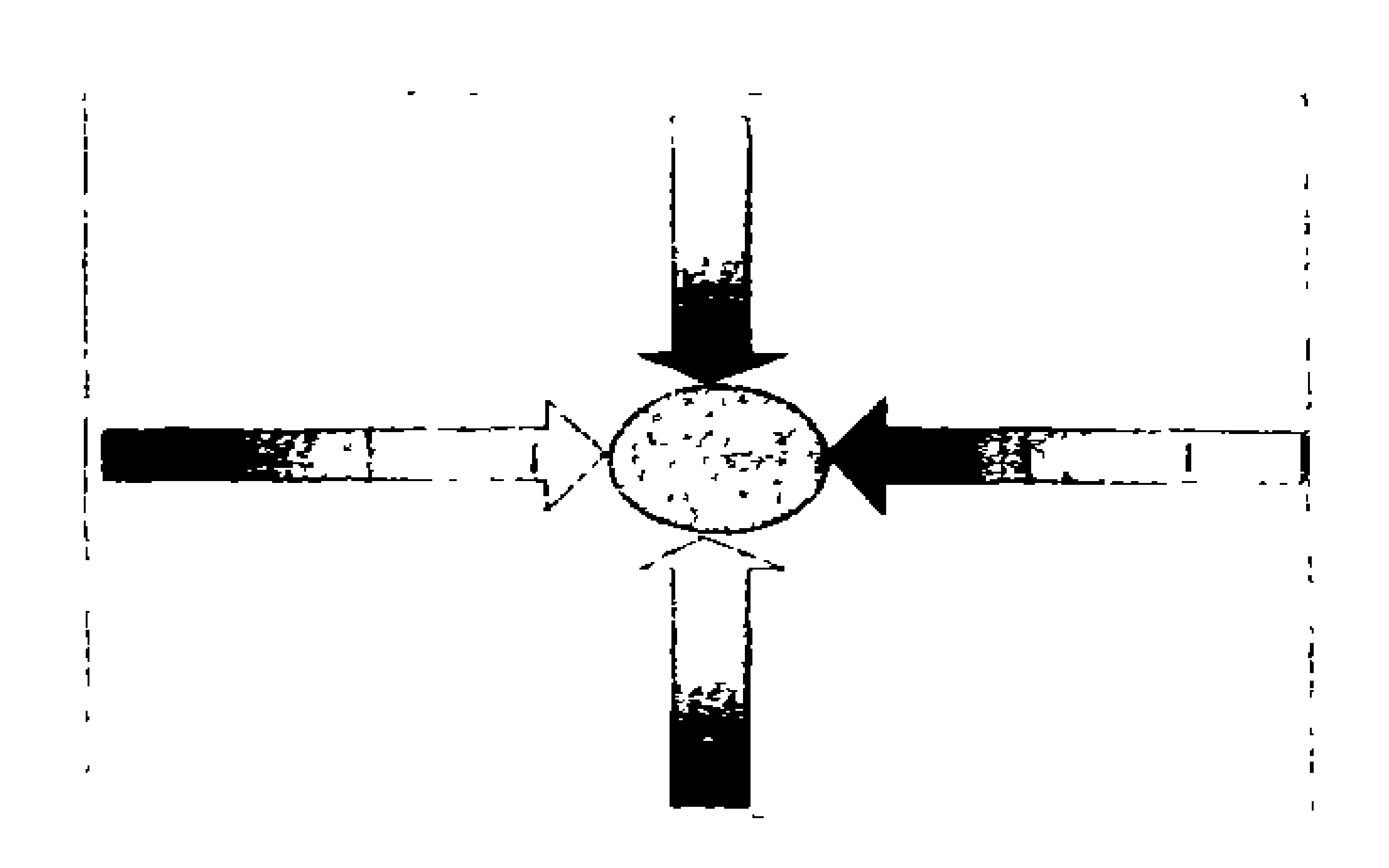
دورة الماء في الطبيعة

أمثلة من الدارسين:

2- التفكير التقاربي:

هو محاولة حل المشكلة بتجميع كل العناصر المحيطة بها وتحليلها وتفسيرها في سرعة ودقة. وهذا النوع من التفكير يعتمد على المهارة في استخدام النظريات والقواعد والمفاهيم المتصلة بالموضوع، وإعمالها في استنتاج علاقات جديدة أو حل المشكلة.

ويتميز هذا النوع من التفكير بالمنطقية والموضوعية في التطبيق الدقيق للمهارات الأساسية مثل: التمييز، والتصنيف والتحليل، والتعميم...إلخ



التفكير التقاربي

أمثلة من الدارسين:

- -

- -

- -

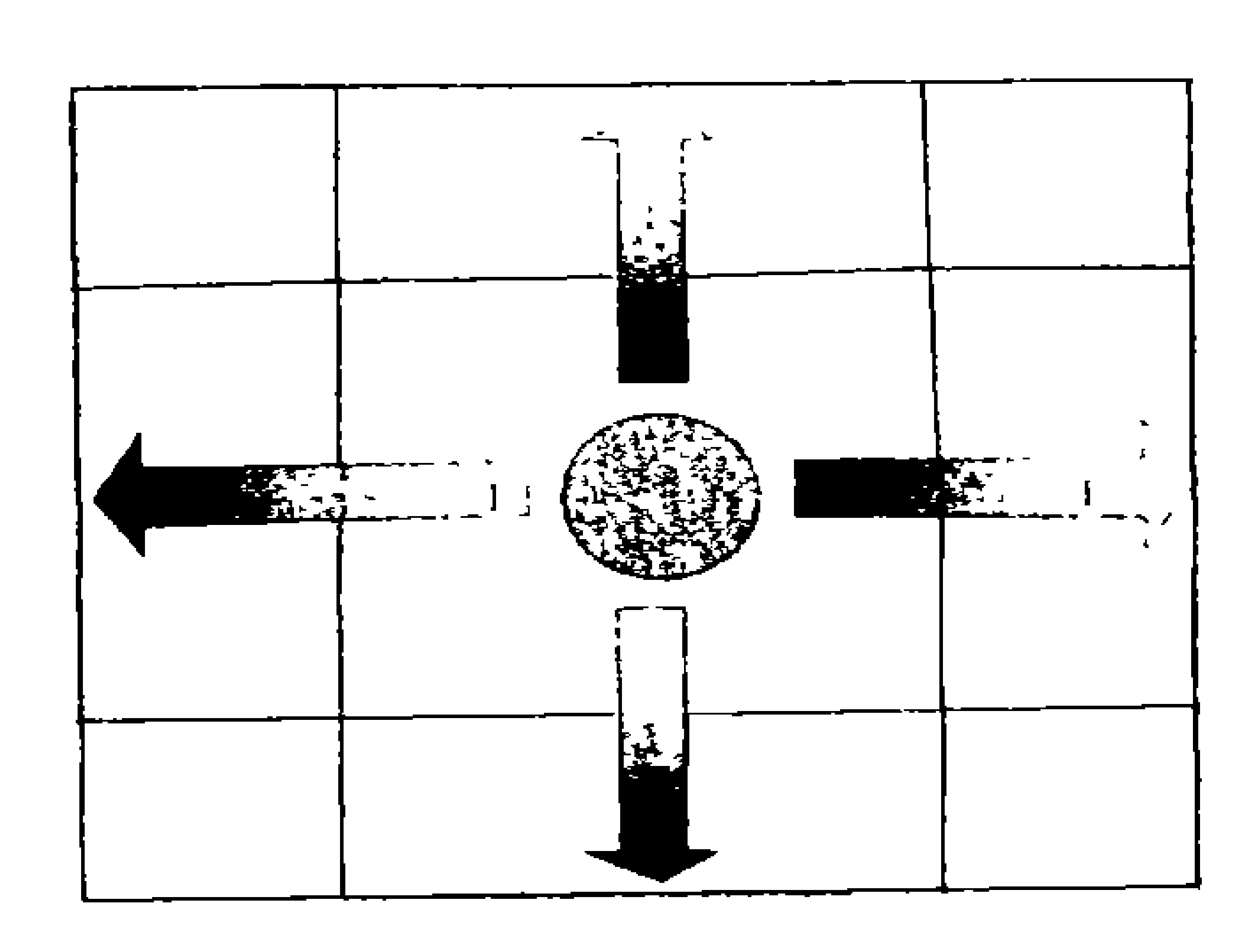
3- التفكير الانتشاري أو التباعدي:

هو نوع من التفكير يعتمد على البحث عن حلول غير تقليدية لمشكلة ما.

وقد تكون الحلول غريبة أو جديدة، أو مبتكرة. وقد تكون الحلول قابلة للتطبيق أو غير قابلة للتطبيق

وهذا النوع من التفكير يعتمد على الخبرة، وعلى كمية المعلومات الكبيرة الموجودة لدى المفكر. كما يعتمد على مدى قدرته على تفسير الظواهر تفسيرًا ابتكاريًّا، وعلى مدى قدرته على النظر للظاهرة من أكثر من زاوية.

وفي هذا النوع من التفكير، قد لا يلتزم المفكر بالقواعد التقليدية المعمول بها عادة، ولا بالأسس المنظمة لهذا العمل في الواقع الحياتي. وقد يطلق على هذا النوع من التفكير ما يسمى بالقدح الذهني



التفكير التباعدي

أمثلة:

- مشكلة التسرب.
- مشكلة الغش في الامتحانات وتسريبها.
- مشكلة العلاقة بين التربية والإعلام والثقافة (اليابان) و(تركيا).

مشكلات للحل بالطريقة المنظومية:

* المشكلة السكانية
* المشكلة التعليمية
* المشكلة الاقتصادية

* المشكلة السياسية
* مشكلة البحث العلمي
* مشكلة الفن الهابط
* مشكلة الحتمية التكنولوجية

مشكلة الفقر في إدارة الموارد:

المشكلة لدينا لا تتمثل في فقر مواردنا الطبيعية، فهذا غير صحيح، كما لا تتمثل في فقر مواردنا البشرية؛ فهذا غير صحيح أيضًا، لكنها تتمثل على وجه التعيين في الفقر في إدارة معطياتنا المادية والبشرية/ وسرقة ما ظهر منها؛ لهذا قامت ثورة 25 يناير.

ومع ذلك نحن في حاجة إلى نوعين من التفكير:

أولًا: التفكير الناقد:

هو قدرة الفرد على تحديد المشكلة، وفرض الفروض، واختبار صحتها، وتحليل وتفسير البيانات، والوصول إلى النتائج.

أو هو تحليل وتفسير العمل، للوقوف على جوانب القوة وعلى جوانب الضعف فيه والوصول إلى الحلول المناسبة.

أمثلة:

كتابة التقارير – الرسائل العلمية – البحوث العلمية.

من أهم مهارات التفكير الناقد

1 - القدرة على تحديد المشكلة.
2 - القدرة على تحديد العوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها.
3 - القدرة على التحليل والتفسير.
4 - القدرة على التمييز بين الحقائق والآراء.
5 - القدرة على تصنيف البيانات والمعلومات والمعارف.
6 - القدرة على تمييز المفيد وغير المفيد فى ضوء معايير موضوعية.
7 - القدرة على إعادة صياغة المعلومات فى صورة معارف.
8 - القدرة على الاستخدام الأمثل للمعارف فى توليد أفكار ومنتجات ونظريات وسيناريوهات صالحة للحاضر والمستقبل.
9 - القدرة على مراقبة الذات؛ ويتطلب هذا وعي الفرد بأداء وظيفته المعرفية.
10 - القدرة على تنظيم الذات: ويتطلب هذا استخدام الفرد لموارده ومصادره المعرفية فى التعليم وحل المشكلات.

ثانيًا: التفكير الابتكاري:

هو قدرة الفرد على حل المشكلات على غير مثال سابق، وهذا النوع من التفكير يمتاز:

بالأصالة والطلاقة والمرونة

سمات الإنسان المبدع والمبتكر:

يمتاز الإنسان المبدع والمبتكر عن غيره بما يلي:

1 - الثقة بالنفس وبالمعلومات والخبرات التي يتمتع بها حتى لو كانت غير عادية.

2- الاستقلال الذاتي وتحمل المسئولية في مرحلة مبكرة من العمر.

3- إرادة قوية طامحة نحو التقدم، واتخاذ السبل الغامضة أو غير المجربة.

4- لديه الجرأة في التعامل مع الحلول الجديدة وترك الأساليب التقليدية.

5- مثابر ومغامر، ولديه رغبة في تحمل مسئولية المهام الصعبة.

6- واثق لا يتخلى عن رأيه بسهولة

7- يتمتع بالقدرة على الدعابة وذو شخصية مرحة.

8- الثبات وعدم الاضطراب عند مواجهة المشكلات.

9- يحتفظ بحلول احتياطية لمواجهة المشكلات.

10- مبادر بالعمل ومستعد لبذل الجهد.

11- متعدد الاهتمامات والخبرات.

12- قادر على المقاربة من خلال فكر منظومي شامل.

13- واسع الأفق، قادر على استيعاب المتناقضات.

14- دائم التساؤل والتفكير والتجريب.

15- غير متعصب أو رافض لآراء الآخرين.

16- لديه اتزان انفعالي، وغير متوتر.

17- حاسته الفنية والذوقية عالية.

18- يكره القيود والأنظمة الصارمة.

19- يميل إلى الحرية الفكرية والوصول إلى غير المتوقع.

20- يميل للعمل بمفرده أكثر من العمل مع الآخرين.

21- لديه قدرة عالية على التأثير في الآخرين.

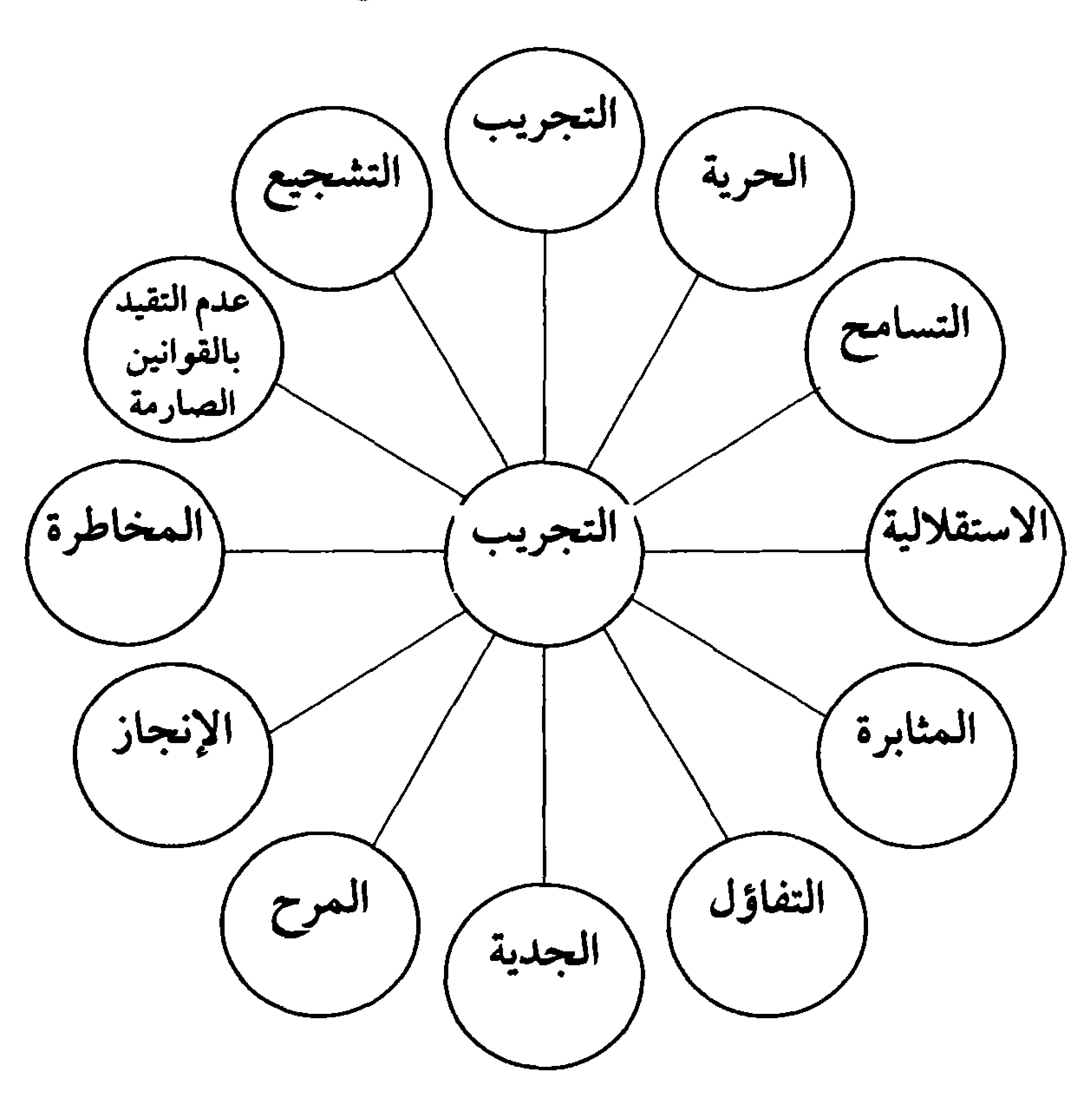
22- لديه قدرة عالية في تنظيم الذات وفي تطبيق النظريات والمبادئ المجردة في التعلم وحل المشكلات.

23- يزود الجماعة بأفكار جديدة لحل المشكلات.

24- يميل إلى الحلول الجِذْرية لا السطحية.

25- يدرك المتغيرات التي لا يراها كثيرون غيره.

26- قادر على مراقبة ذاته وتوجيه معارفه من أجل تحقيق أهدافه.



أنماط الشخصية

نمط الشخصية الإيجابية

1- يفترض أن وراء كل سلوك نية حسنة أو خيرة.

2- يركز على الإيجابيات في الحكم على الأشياء.

3- يبذل أقصى ما في وسعه من أجل تحقيق الهدف.

4- يحترم رؤية الشخص الآخر.

5- يشارك الناس اهتماماتهم بقدر المستطاع.

6- يفصل بين سلوك الناس ونواياهم في بعض الحالات.

7- مرن، عنده أكثر من حل للمشكلة الواحدة.

8- متفائل؛ يعتقد أن كل شيء ممكن بحسن التصرف، ويعتقد أن المرونة هي القوة.

9- يواصل المحاولات إلى أن يصل إلى التفاهم.

10- يستطيع السيطرة على المواقف غالبًا.

11- عنده تقدير سليم للأمور غالبًا.

12- يفرَح بالأخبار السارة ويُفرِح الآخرين..

13- يجدد ثقته بنفسه بالعيش في تجاربه الناجحة من آن لآخر.

14- هو سيد عقله؛ لذلك يعالج المواقف الصعبة بالسيطرة على العقول وعلى عقله؛ (تنظيم الذات ومراقبة الذات).

15- ينام نومًا عميقًا ويستيقظ مبكرًا نشطًا.

نمط الشخصية السلبية

1- يفترض أن وراء كل سلوك مؤامرة أو نية شريرة.

2- يركز على السلبيات في تحليله للأمور.

3- لا يتعب نفسه، ويعتقد أن لا فائدة.

4- يستبد برأيه على اعتبار أنه الأصح.

5- يعتقد أن المشاركة ظلم له لصالح الآخر.

6- لا يفصل بين سلوك الناس ونواياهم.

7- متصلب؛ يكرر نفس أنماط السلوك الفاشلة.

8- متشائم مُحبَط، ومُحبِط، فلا إمكانية لشيء.

9- لا يعتقد في أهمية المحاولات وتعب النفس.

10- يفجر المواقف البسيطة ويحولها إلى معارك.

11- غالبًا ما يجانبه التوفيق في تقدير المواقف.

12- يخاف من الأفكار السارة ويفترض الشر وراءها.

13- يزعم لنفسه تجارب ناجحة أمام الآخرين.

14- يقرر التنازل عن قدراته ويلقي اللوم على الآخرين.

15- ينام كثيرًا ومنامه مليء بالأحلام والكوابيس.

معايير تقويم البحث العلمي

ما معايير إجراء البحث العلمي وتقويمه؟

تهدف الإجابة عن هذا السؤال إلى الإسهام في وضع معايير تتسم بالموضوعية والوضوح؛ لتقويم البحوث العلمية سواء كانت بحوثًا للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، أم كانت بحوثًا للترقية للدرجات العلمية، أو للإسهام في ترقية البحث العلمي في أي مجال من مجالات العلم والمعرفة الإنسانية أو الأساسية.

ترشدنا الخبرة الإنسانية الطويلة في هذا الصدد إلى وجود عشرة معايير عامة، يندرج تحت كل منها مجموعة من المعايير الخاصة هي على النحو التالي:

أولًا- الأهمية والأصالة:

- موضوع البحث لا بد أن يكون مهمًا، ولا بد أن يكون أصيلًا.
- مشكلة البحث لا بد أن تكون مشكلة ميدانية حقيقية، وتستحق ما يُبذل فيها من جهد ووقت.
- صياغة مشكلة البحث بوضوح لا يحتمل اللبس.
- لا بد أن يكون البحث إضافة حقيقية في مجاله.
- لا بد أن يكون للبحث قيم نظرية وعملية معتبرة في مجاله.

ثانيًا- وضوح الأهداف والأسئلة والحدود:

- أهداف البحث لا بد أن تكون واضحة ومرتبطة بمشكلته.
- أسئلة البحث تحتاج إلى بحث للإجابة عنها.

- للبحث حدود واضحة: زمنية ومكانية وموضوعية.
- للبحث مصطلحات لا مشاحة فيها بين أهل العلم.
- للبحث فرضيات مرتبطة بمشكلته وأسئلته.

ثالثًا- وضوح الخلفية النظرية للبحث:

- تتبع الخلفية النظرية للبحث مدخلًا فكريًا واضحًا؛ يتضح فيه شخصية الباحث ونمط البحث.
- تخلو الخلفية النظرية من القص واللصق.
- ترتبط الخلفية النظرية بمشكلة البحث، وتسهم في معالجتها.
- تتسق خلفية البحث النظرية مع أسئلته وفرضياته.
- تتسق خلفية البحث النظرية مع أهداف البحث.
- الدراسات السابقة مناسبة لموضوع البحث.
- يقدر الباحث الدراسات السابقة، ويحللها، ويقومها، ويعلق عليها بموضوعية.

رابعًا- مناسبة المنهج الإحصائي:

- التصميم التجريبي مناسب للبحث.
- العينة ممثلة للمجتمع الأصلي.
- الأدوات صادقة في قياس ما وضعت له.
- إجراءات تطبيق الأدوات ورصد البيانات سليمة.
- تحليل البيانات وتفسيرها وفقًا لمعايير ثابتة.
- الاستنتاج والاستدلال واستخلاص النتائج دقيق دون تزوير أو مبالغة.

خامسًا- الثبات والموضوعية في تحليل البيانات:

- مقروئية الجداول عالية.
- يجيب تحليل البيانات عن كل أسئلة البحث.
- تتسق نتائج البحث مع أسئلته وفرضياته.
- تتسق نتائج البحث مع خطه الفكري وخلفيته النظرية.

سادسًا- الدقة في تحليل النتائج ومناقشتها وتفسيرها:

- الدقة والموضوعية في الاستدلال والاستنتاج للنتائج.
- مناقشة مدى الاتساق الداخلي في نتائج البحث.
- مقارنة نتائج البحث مع نتائج الدراسات السابقة.
- تقدير القيمة النظرية والعملية لنتائج البحث.
- اتساق التوصيات مع النتائج والاستنتاجات.
- اتساق المقترحات مع النتائج والاستنتاجات.

سابعًا- وضوح اللغة:

- اللغة سليمة وواضحة ويمكن قراءتها.
- الأسلوب مستقيم.
- لا يوجد تكرار.
- الجمل والعبارات غير مضللة.

ثامنًا- منطقية العرض:

1- أجزاء البحث معروضة بشكل منطقي:

- المقدمة.
- المشكلة والأسئلة.
- أهداف البحث.
- حدود البحث.
- الخلفية النظرية للبحث.
- العينة.
- الأدوات والإجراءات.
- تحليل البيانات واستخلاص النتائج.
- مناقشة النتائج.
- الاستنتاجات.
- التوصيات والمقترحات.
- المراجع والملاحق.

2- التوازن في عرض أجزاء البحث.

3- وضوح المدخل الفكري في جميع أرجاء البحث.

تاسعًا- دقة التوثيق وكفاية المراجع:

- التوثيق دقيق وعلمي.
- يتبع منهجًا واحدًا طوال البحث.
- المراجع مناسبة لموضوع البحث.
- المراجع كافية وحديثة.
- قائمة المراجع معروضة بطريقة علمية.

عاشرًا: الإخراج المناسب:

- تصميم الغِلاف بما يتسق مع موضوع البحث.
- الاتساق بين العناوين الرئيسية والعناوين الفرعية.
- الاتساق بين أجزاء البحث أو فصوله شكلًا ومضمونًا.
- الكتابة ببنط مناسب يوضح الفوارق بين العناوين الرئيسية والفرعية وبين الفقرات.
- اتساق الصور والرسوم مع موضوع البحث ووضعها في المكان المناسب.

هوامش الفصل السادس

1 - جابر عبد الحميد جابر: أطر التفكير ونظرياته (مُعرَّب) القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1428هـ- 2008، ص21 - 26.

2- محمد عمارة: «الإصلاح والتجديد والإبداع مصبات في نهر التغيير» في مجلة الرسالة، السنة التاسعة، العدد [36]، رجب 1431هـ- يونيو 2010، ص54-60.

3 - فايز مراد مينا: منهجية التعقد واستشراف المستقبل: القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية: كراسات مصر 2020، العدد (4) أكتوبر 2000 ص38 - 54.

4 - نبيل علي : الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص 201- 203.

5 - المرجع السابق، ص 214 - 215.

6 - المرجع السابق، ص 19.

7 - جابر عصفور: التنوع البشري الخلاق، مرجع سابق، ص81.

8 - إبراهيم العيسوي وآخرون: الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر 2020، في «أوراق مصر 2000، رقم (4) القاهرة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، 1999، ص8.

9 - انظر:

Maxwell, N, From Knowledge to Wisdom, a Revolution in the Aims and Methods of Science, New York, Blackwell, 1988

10 - المرجع السابق.

11- إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص14.

12- فايز مراد مينا: مرجع سابق، ص47. .

13 - سليمان إبراهيم العسكري: «الإعلام والقيم»، في مؤتمر الثقافة والقيم، بجامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، من 20 - 23 أكتوبر 2001م.

الفصل السابع

من الإعلام الترفيهي إلى الإعلام التثقيفي التربوي

الفصل السابع

من الإعلام الترفيهي إلى الإعلام التثقيفي التربوي

يشـهد العالم ثورة في تقانات الإعلام، والاتصـال، تكمن وراءها عوامل سياسـية واقتصاديـة بالدرجـة الأولى، فمـن الإذاعـة إلى التليفزيـون، إلى الإنترنـت التـي تشـكل حاليًا وسـيطًا إعلاميًا يطـوي بداخله جميع وسـائل الاتصال الأخرى المطبوعة والمسموعة والمرئية... كل هذا انعكس على طبيعة العلاقات التي تربط بين منتج الرسالة الإعلامية، وموزعها، ومتلقيها.

لقد انكمش العالم زمانا ومكانا، وسـقطت الحواجز بين البعيد والقريب، وتـكاد تكنولوجيـا الواقع الافتراضي تسـقط الحاجز بـين الواقعي والخيالي، وبـين الحاضر والغائب، وبين الاتصـال مع كائنات الواقع الفعلي والكائنات الرمزية التي تقطن فضاء المعلومات[1].

تخمة المعلومات وعسر الهضم والاستيعاب والاستخدام:

إن المشـكلة الآن في «تخمـة المعلومـات» التـي حولـت الواقـع الحالي إلى كابـوس. فأي تحليل متأنٍ لفيضان المعلومات حول العالم، لا بد أن يكتشـف تناقضًـا واضحًـا؛ فالزيادة المذهلـة في القدرة على إنتاج وبـث المعلومات من

مسافات بعيدة، يقابلها تناقص واضح في القدرة على «هضم المعلومات» واستيعابها واستهلاكها، في العالم الغربي وفي العالم العربي والنامي سواء.

إن المعلومات عندما لا تتحول إلى «معرفة» والمعرفة عندما لا تتحول إلى «حكمة» تصبح كقنبلة موقوتة تنتظر لحظة الانفجار المروع. ففي رواية «451 فهرنهيت» التي حولت إلى فيلم سينمائي بعد ظهور التلفزيون والكمبيوتر مباشرة، يتعلق الناس بشدة بالشاشات الإلكترونية، ويكرهون القراءة، ويتهللون فرحًا عندما يحرق رجال الإطفاء الكتب. ويفسر قائد قوات الإطفاء في الفيلم ذلك بقوله: «إن الناس معبئون ببيانات ومعلومات غير قابلة للاحتراق، وممتلئون إلى حد التخمة بالحقائق، الأمر الذي يشعرهم أنهم عباقرة بما يملكون من معلومات، وبالتالي سيشعرون بأنهم يفكرون وسينتابهم الإحساس بالحركة دون أن يتحركوا خطوة واحدة»!

الإنسان حبيس عالمه المجازي:

يقول صاحب تعبير «القرية الكونية»[2] لقد أتاحت الإمكانيات اللامحدودة للموجات القصيرة لبرامج الإذاعة أن تنتقل عبر الدول والقارات. وعندما ظهر التلفزيون تراجعت مساحة الاتصال الإنساني، وانعزل المواطن داخل حدود الدولة التي يعيش فيها. وعندما اكتشف الفيديو تراجع الاتصال الإنساني أكثر لينحصر المواطن داخل بيئته. ومع انتشار الكمبيوتر الشخصي وظهور شبكة الإنترنت، أصبح الإنسان حبيس غرفته. وظهرت إلى الوجود تلك الصورة التي تجسد كل تناقضات عصر

المعلومـات والثورة التكنولوجية؛ أي صورة إنسـان حبيس غرفته، يتواصل مع أقرانه حبيسي الغرف أيضًا، عبر الفضاء الإلكتروني في قرية كونية واحدة.

وعـلى هـذا النحو فإن التكنولوجيا لا تحدث تحولا في السـلوك الإنسـاني والسـلوك الاجتماعي فحسـب، بل إنها تخلق عالمها المجازي أيضا. هذا العالم الجديد تنتجه، وتبثه، وتسـوقه الولايـات المتحدة الأمريكية. ومع ظهور هذا العـالم اختفـى الكثير مـن المظاهر الاجتماعيـة التي تشـيع في المجتمع الدفـء والتواصل.

ومـع اختفاء ثقافة العلاقات الإنسـانية المباشرة، بما فيها من دفـء وحنان وتواصـل، وتعاطف وإنسـانية، وتراجعها، بدأ يحل محلهـا بالتدريج تواصل ضبابي مع الفضاء الافتراضي أو ما يسمى بالعالم الافتراضي الذي يسمح لك بارتيـاد عالم وهمي، والتواجـد فعليًا داخله. ولأن الناس مغتربون، لا يجدون في داخلهـم سـوى القليـل، ولأن أرواحهـم ملأها الجدب، فإنهـم يصنعون عوالمهم الخاصة الحافلة بالشخصيات الافتراضية، بل والحب الافتراضي[3]

أمـا ما يتصل بتأثـير التليفزيون عـلى الأطفال، فالأمر مخيـف حقًا. تقول مـاري وين إن التجربـة التليفزيونية في حياة الطفل الصغـير ما هي إلا عودة واضحة إلى طريقة العمل السلبية [4]. لقد دمر التلفزيون الطابع الخاص الذي يميز أسرة عن الأخرى، بسبب سيطرته على الوقت الذي تقضيه الأسرة معا.

ويقـول المتخصصـون في تكنولوجيـا الاتصـالات: إن تأثـير التلفزيـون في نمـو التلاميـذ ضخم جدًا؛ إنه يـسرق منهم فرصهم الطبيعيـة في الكلام، واللعب، والعمل، ويعوق فرصهم السوية في النمو. وإني أعتقد أن الأطفال

تحت سن الخامسة لا ينبغي أن يشاهدوا التلفزيون إطلاقًا...ولكني أخشى أن يكون من المستحيل تحقيق ذلك[5] إننا -باختصار- لم نعد قادرين على التكهن بما يمكن أن تفعله بنا التكنولوجيا، صنيعة أيدينا وعقولنا!

إن استخدام الشابكة (الإنترنت) سيتطور كما تطور استخدام التلفاز، ولن تكون المشكلة في الدخول إلى الشابكة بقدر ما هي مشكلة السيطرة عليها.

وعلى الرغم من أننا قد نكون مغلولي الأيدي أمام التلفزيون والإنترنت التي صار إليهما المجتمع الحديث، فإنه لا يزال بإمكاننا تأكيد إرادتنا في مواجهة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، ذات الحضور الفاعل في أعمالنا وفي بيوتنا. إن بإمكاننا أن نتعلم السيطرة عليها، وإعادة توجيهها فيما هو مفيد؛ حتى لا تسيطر هي علينا.

التخلي عن الذات لصناعة الاستبداد:

والخطير أن هذا النوع من الثقافة الغازية يدفعنا إلى مزيد من العزلة، ومزيد من العيش في عالم افتراضي، يتم فيه غسل الأدمغة، تحت تأثير ثقافة تافهة جوفاء، تجعل المرء يعيش الحياة لحظة بلحظة، وكل لحظة تنتهي إلى لا شيء، لأنها لا جذور لها، مستقلة عما قبلها وما بعدها!... وبالتدريج نتخلى عن ذواتنا وعن مسئولياتنا الاجتماعية التي هي هدف وجودنا. لكننا إذا مددنا الأمور على استقامتها فسندرك أن هذه الرغبة في التخلي عن الذات وعن المسئولية هي شرط لا غنى عنه لتحقيق الاستبداد؛ أي أننا نحن

أنفسـنا من نصنع طغاتنا، وتحولنا المعلومات العارية من المعرفة والحكمة إلى «قطيع»... قطيع عصر المعلومات والحتميات [6].

المشكلة إذن -من الخارج- هي أن عولمة نظم الإعلام والاتصال هي وسيلة القوى الاقتصادية لعولمة الأسواق وتنمية النزاعات الاستهلاكية من جانب، ووسيلة لتوزيع سلع صناعة الثقافة من موسيقى وأفلام وألعاب وبرامج تلفزيونية من جانب آخر. يضاف إلى ذلك أن القوى السياسية المعولِمة تزيد من سيطرتها على وسائل الإعلام، بغرض إحكام قبضتها على سير الأمور، والمحافظة على استقرار موازين القوى لصالحها، في عالم شديد الاضطراب، زاخر بالصراعات والمشكلات.

أما الإعلام العربي عموما، فهو بعيد عن هذه القضايا المعقدة، ونذر نفسه للترفيه عن الناس! وقد أصبح في معظم الأحوال رهين المحبسين: الدعم الحكومي من جانب، ومراعاة مصالح الدولة من جانب آخر. وهو غالبا سلبي الرسالة؛ فهو يستقبل عن الآخرين تصورهم عن ذواتهم، بل وتصورهم عن ذواتنا نحن أيضا! وبذلك تخلى الإعلام العربي عن مهمته التنموية الأساسية ليسوده طابع الترفيه، والإعلان على حساب المهام الأخرى؛ أي مهام التعليم والتوعية الثقافية، وإعادة إحياء الإرادة الجماعية للمشاركة في العمل الاجتماعي.

الثورات العربية وإعادة بناء الإنسان:

إن ربيع الثورات العربية التي أسقطت نظم الاستبداد والفساد وأشاعت جو الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية - سوف تفتح المجال لمؤسسات

المجتمع المدني، والوسائط التقانية والإعلامية والتربوية الإقليمية والعالمية للقيام بأدوار مؤثرة في إعادة بناء الإنسان وتثقيفه وتعليمه، وبناء اتجاهاته وفكره وذوقه وعاداته وتقاليده؛ فمن المعروف أن المبادرات الفردية ومؤسسات المجتمع المدني لا تنشط أبدًا في المجتمعات ذات النظم المستبدة.

إن التسهيلات التي أحدثتها ثورة الاتصالات قد جعلت باستطاعة المهاجرين من أي مكان أن ينقلوا معهم ثقافتهم، وأن ينشئوا وطنا مصغرا في المهجر يشبه كثيرا موطنهم الأصلي؛ لذلك من المتوقع أن تحل الهويات الأصلية محل المواطنة، وهذا أمر يخافه الكثيرون؛ فقد يحدث كثيرا من التوترات وقلة التسامح بين الثقافات.

لقد ساد في وقت من الأوقات أن العولمة قادرة على جعل العالم قرية صغيرة تسود فيها ثقافة عالمية واحدة. لكن مراكز بحوث العولمة ترى أن الأمور تسير في الاتجاه المعاكس؛ فما فعلته ثورة الاتصالات هو أنها جعلت الناس أكثر وعيًا باختلافاتهم، بل وجعلت هذه الاختلافات تتزايد وتبدو أكثر وضوحًا يوما بعد يوم.

إن استخدام الشابكة (الإنترنت) سيتطور كما تطور استخدام التلفاز، ولن تكون المشكلة في الدخول إلى الشابكة بقدر ما هي مشكلة السيطرة عليها.

ومن المتوقع أن تفرز هذه الطبيعة المستقبلية للإنترنت بعض التطورات المصاحبة، والتي منها: الاقتصاد المعرفي، حيث تكمن التنافسية اليوم في القدرة على معالجة المعلومات وإنتاج المعرفة. والاقتصاد الشبكي الذي

يتمثل في المرونة والقدرة على التكيف داخل الأفراد والمؤسسات، وفي السيطرة على مشكلات تعقد الشبكات. والاقتصاد الشمولي الذي يعتمد على معالجة المعلومات واتخاذ القرارات في إدارة رأس المال في أسواق المال العالمية التي يتم تبادل أكثر من ألفي مليار دولار في أسواقها المالية يوميا، وقد حقق هذا من الأزمات أكثر مما حل من مشكلات.

إن التطور المذهل في شبكة الاتصالات وما ترتب عليها من اقتصاد معرفي، واقتصاد شبكي واقتصاد شمولي قد جعل حوالي خمسمائة شركة متعدية القارات تتحكم في ثلث الناتج الوطني الإجمالي العالمي، وفي ثلاثة أرباع المبادلات التجارية في العالم، وما ترتب على ذلك من زيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء... الفقراء الذين أحصروا ليظلوا مصدرًا للمواد الخام وسوقًا لتصريف المنتجات.

إنه لا مناص من إنشاء عقد اجتماعي جديد، يعترف بوجود الآخر ويحترم حقوق الإنسان أينما كان. ويستثمر في التربية والتعليم، والاكتفاء من الطعام، وتحسين الصحة، وترشيد الطاقة وتحسين البيئة، وعدم الإخلال بتوازنها، وتحسين السلالات الزراعية بدلا من الاستنساخ البشري، والتصميم المسبق للأطفال على غرار تصميم الاختراعات الصناعية!

إن صناعة الإلكترونيات تحتل الآن مركزًا أكبر من صناعة السيارات، والبيولوجيا الجزيئية تُحدث الآن الأثر المزلزل الذي أحدثته من قبل الإلكترونيات في الصناعة. والسؤال المطروح الآن هو : كيف تدخل بلاد

العالم النامي باب ثورة المعلومات الذي لا يزال مقلقًا رغم ما فيها من حاسوبات وخدمات معلوماتية؟

إن تقانة المعلومات تعني وظائف ثلاثًا: تخزين المعلومات، ومعالجتها، ونقلها. وهذا يعني أن في هذا العصر لم يعد هناك متفرجون، بل بحسب مارشال ماكلوهان في «سفينة الفضاء» التي هي الأرض، لم يعد هناك مسافرون، بل الجميع ملاحون، فمن لا يحسن الملاحة ويكتفي بدور المتفرج، لن يصل إلى أي مكان، هذا إذا لم يغرق أو يته في الغمار.

هوامش الفصل السابع

1 - نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص 344

2 – Anthony, Giddens, Runaway World; How Globalization is Reshaping Our lives: An Intellectual Power- house, New Yorker, 2000, p. 150

3 - فيديريكو مايور تارجوثا: نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار، ترجمة الدكتور محمد علي مكي، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1990ن ص 117.

4 – Arnold Pacy., The Cultural Technology, Cambridge. The MIT. Press, Massachusetts, 1991, p. 159.

5 - ماري دين: الأطفال والإدمان التلفزيوني، ترجمة عبد الفتاح الصبحي، الكويت، عالم المعرفة، العدد رقم (247) ربيع الأول 1420هـ- يوليو 1999، ص248.

6 - علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، مرجع سابق، ص 309 - 312.

الفصل الثامن

من ثقافة الصمت والاستبداد
إلى ثقافة الحوار والتواصل

الفصل الثامن

من ثقافة الصمت والاستبداد
إلى ثقافة الحوار والتواصل

العلاقة المريضة بين الاستبداد والإعلام:

في بعض أقطار عالمنا العربي يشيع نوع من الكتابات الصحفية والأدبية ونوع من الصور الإعلامية، تتوسع في عرض الفضائح، ولا تعتمد الدقة والأمانة فيما تنشر من أحداث وقصص وصور خليعة، ولا تضع حدودًا على ما يمثل اجتراء على الأخلاق والآداب، تحت دعوى أن حرية الإبداع لا تكتمل إذا فرضت القيود على ما تجود به أحلامهم ورؤاهم الفنية أو الأدبية أو الإعلامية بصرف النظر عن كونه مخالفًا لقواعد الدين وشئون العقيدة والقيم الباقية، الأمر الذي يفتح الباب للشكوك والشبهات، وكل ما يمكن أن يزلزل العقائد ويولد الفتن لدى عامة الناس وخاصتهم.

إن التصدع الفكري والثقافي الذي تعانيه معظم المجتمعات العربية، وانسحاب الدولة تدريجيًا - تحت دعوى الخصخصة أو الديمقراطية - اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وعدم وضعها للضوابط التي توجه السلوكيات والأذواق والعادات والقيم، في الصحافة والفنون والآداب والإعلام والإعلان - قد فتح الطريق أمام بعض هذه المؤسسات في أن تقيم اتفاق

عدم اعتداء غير معلن مع السلطة الحاكمة، وهو الذي مكنها من أن تختلي بالجماهير، وتملأ الجو الثقافي - أدبيًا وفنيًا، وإعلاميًا، وإعلانيًا - بكل ما هو رخيص وتافه وهابط!

لقد أنتجت هذه العلاقة المريضة المعتلة بين بعض مؤسسات الثقافة والإعلام والإعلان وغيرها، وبين السلطة الحاكمة ضمورًا في الفكر، وهزالًا في الثقافة والإعلام، وازدواجا في الشخصية. كما ضاعت في الزحام معظم الحدود الفاصلة بين الإبداع الحقيقي والإباحية، وبين الابتكار والتجديد وبين التبذل والإثارة، ... وضاعت أصوات المبتكرين والمبدعين الحقيقيين، وسادهم شعور بالخوف لكثرة صياح الباطل المنتفش، فلزموا الصمت الذي أوصى به صلاح عبد الصبور على لسان بشر الحافي:

احرص ألا تتكلم... قف... وتعلق في حبل الصمت المبرم... اللفظ حجر... اللفظ منيّة... فإذا ركبت كلاما فوق كلام... من بينهما استولدت كلام... لرأيت الدنيا مولودًا بشعًا... وتمنيت الموت... أرجوك... أرجوك... الصمت... الصمت...!

ولكنني أقول: الساكت عن الحق شيطان أخرس.

إن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقدر ما هو عون نوعي لتقدم الإنسانية، وإغناء للمعرفة البشرية، - يشكل في الوقت نفسه خطرا متزايدًا على المجتمعات المتلقية، ومنها المجتمعات العربية، فهو يؤدي في المقام الأول إلى عملية إحلال لثقافات أخرى على مستوى القواعد الجماهيرية، ابتداء من العادات والممارسات والسلوك اليومي، إلى سلم القيم

ونمط الحياة، مما يغير شخصية تلك المجتمعات، بإعادة صياغتها على نمط كوني معين، هدفه في نهاية الأمر سياسي واقتصادي[1].

نحن إذن «أمام حالة بدأت تأخذ طابعا كونيا، وتضع لها أهدافًا للسيطرة الثقافية والتخطيط الثقافي الكونيين، ونعني بهذا أمركة العالم ثقافيا، عن طريق فرض الهيمنة بوسائل الاستيعاب والاستقطاب غير المباشر، المتمثلة في الإعلام والإعلان وكل وسائل القوى الناعمة؛ فهذه الوسائل بدأت تحل تدريجيًا محل عمليات التسلط والقهر بالقوة المباشرة، لأنها أوسع انتشارا، وأعمق تغلغلا، وأصعب مقاومة من القمع المباشر[2].

التهجين الإعلامي والتنميط الثقافي ومسخ الهوية:

وإذا كانت عملية تسخير وسائل الإعلام وتوظيفها مرتبطة في جزء كبير منها بالهيمنة الغربية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن التهجين الإعلامي، والتنميط الثقافي، ومسخ الهوية، ما كان ليتشر في الدول النامية والعربية التي كانت قبل الثورة تحكم سيطرتها على وسائل الإعلام والاتصال، إذا لم يكن يلقى استجابة أو يشبع اهتمامات واتجاهات الصفوة داخل هذه الدول النامية، أو يحقق فائدة للنظام السياسي ذاته[3].

إن وسائل الإعلام في الدول النامية يستخدم بعض الشرائح الاجتماعية بمثابة جسر يتم من خلاله تمرير العديد من الخطابات الإعلامية ذات الطابع الترفيهي الرخيص أو العنيف التي تضرب الهوية الوطنية في العمق. وهي رغم الشعارات التي ترفعها للحفاظ على الهوية الثقافية والمصالح القومية والقيم الحضارية، فإنها «تسمح بتسريب أيديولوجية خفية وتغريبية، على

شكل موضات في اللباس والموسيقي والغناء والألعاب الاستهلاكية التي تزكي نماذج وقيما وتوجيهات سلوكية غربية غالبا ما تفلت من الرقابة الرسمية ما دامت لا تتعرض مباشرة لسياسة النظام الاستبدادي!.[4]

الحل في الإعلام التربوي المستند إلى الثقافة العربية الإسلامية:

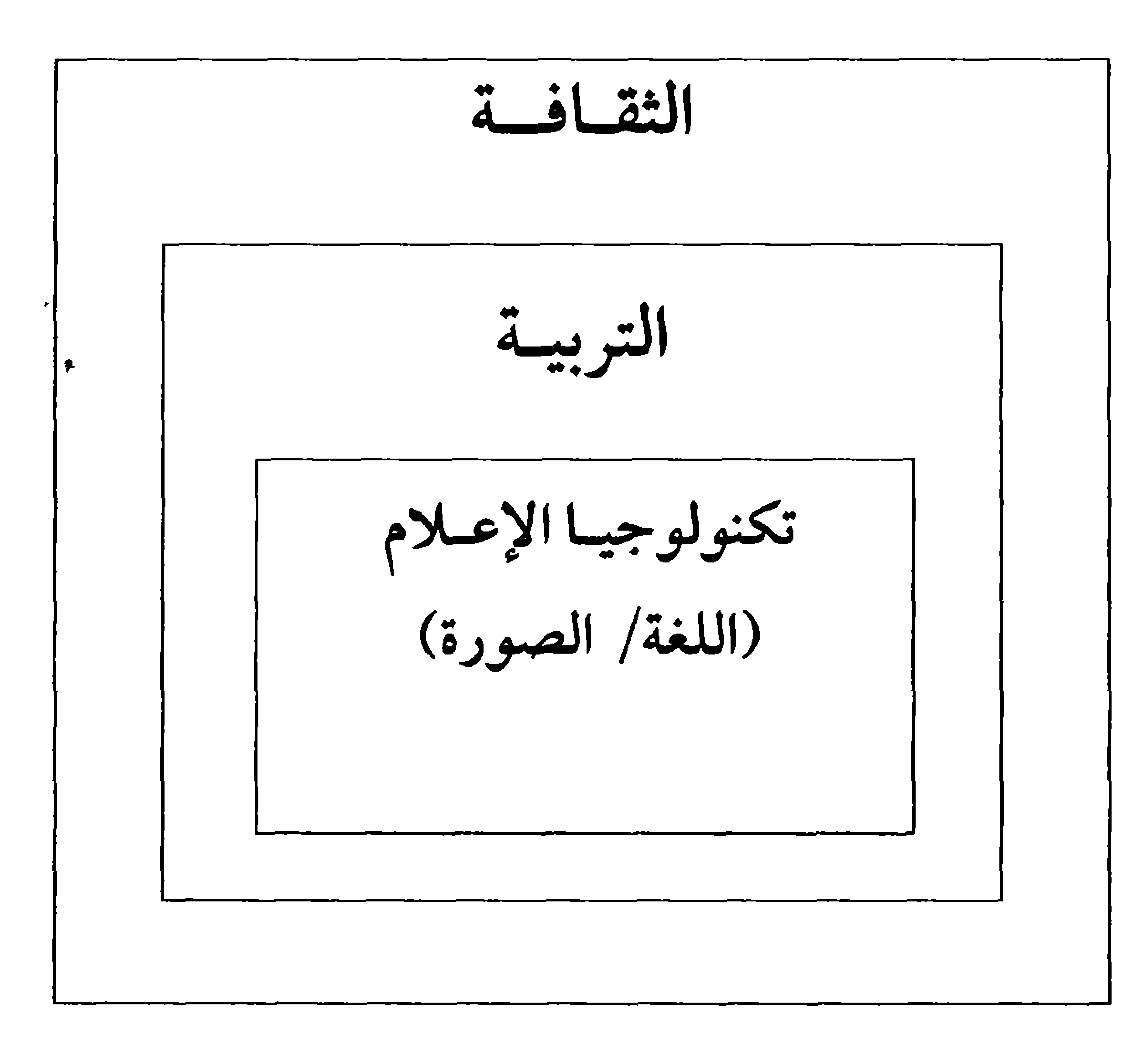
قناعتي أن البداية في «التربية»، والمدخل الأساسي إليها هو «الإعلام»، وركيزة كليهما هي الثقافة. إننا ليس أمامنا خيار غير أن نقيم درجة عالية من التنسيق بين ثلاثية الثقافية، والتربية، والإعلام. فالإعلام هو أداة التربية، والتربية هي محور التنمية من خلال الثقافة.

لم يعد خافيًا أن معظم دول العالم النامي لم تعد قادرة على استيعاب الملزمين في سن المدرسة الابتدائية، في الوقت الذي امتد فيه الاستيعاب إلى أطفال ما قبل المدرسة الابتدائية في الدول الغنية، كما امتدت مرحلة الإلزام إلى نهاية المرحلة الثانوية، في نفس هذه الدول. أما بالنسبة للتعليم العالي، الذي هو الطريق إلى المستقبل في كل دول العالم، وطريق التنمية الشاملة الوحيد بالنسبة للدول النامية، فلا يزال بعيد المنال؛ ففي الوقت الذي وصلت فيه نسبة الاستيعابية فوق 90٪ من الفئة العمرية في بلاد العالم الغنية، فإن هذه النسبة لا تتعدى 20٪ في المتوسط، في أقطار الوطن العربي. والدول والحكومات غير قادرة، وأحيانا غير راغبة في الاستجابة لمطالب الجماهير بالإضافة إلى أسباب كثيرة أخرى أغلبها اقتصادية.

ولا حل على المدى القريب والبعيد إلا استخدام تكنولوجيا الإعلام بشقيه المعلوماتي والاتصالي في التعليم. إن المطلوب هو أن نصل إلى المتعلمين

- خاصة غير القادرين منهم على الذهاب إلى المدارس والجامعات إما بسبب عدم توفرها، وإما بسبب عدم قدرتهم على الالتحاق بها.

إن قناعتي الآن هي أن قناة تلفزيونية واحدة مخططًا لها بشكل جيد تستطيع أن تصل إلى تلاميذ عدة آلاف من المدارس، في حين أن تكلفة بناء مائة مدرسة فقط، تكفي لإنشاء هذه القناة وهنا يمكن للقطاع الخاص ورجال الأعمال أن يسهموا في إنشاء هذه القناة.



العلاقة بين الثقافة والتربية والإعلام

القدرة على إنتاج رسالة إعلامية تربوية جادة:

لقد آن الأوان أن نؤمن – خاصة بعد ثورات الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية– أن نهضة بلادنا ليست في استيراد أحدث المطابع، وإطلاق الأقمار الصناعية، وإقامة القنوات الفضائية التي تبث البرامج التلفزيونية المستوردة، والمواد الترفيهية المسيئة إلى ثقافتنا وقدراتنا. بل إن المهم الآن هو القدرة على إنتاج رسالة إعلامية ثقافية، تربوية، جادة، ومتبلورة، ونافذة. ونحن لدينا الإمكانيات البشرية اللازمة لذلك.

لقد أثبت الواقع أن مصير أي قوة سياسية رهن بوجودها الإعلامي المتوازن، وأن هلاكها قادم لا محالة، إن هي أغفلت هذا الوجود. لقد حل الإعلام القوي المتوازن محل نشر القوات، وحلت الرسائل الجادة المبثوثة عبر الهوائيات والفضائيات محل ترسانات الأسلحة، ومنصات الصواريخ.

لقد أثبتت الحروب – ومنها على سبيل المثال حرب أمريكا مع اليابان وعدوان إسرائيل على فلسطين – أن الشعوب أكثر تقبلا لتصفية الأجساد، ودمار العمران منها للعبث بالعقول وتخريب الوجدان. فقد استسلمت اليابان – مثلا– ولم تستسلم اللغة اليابانية، وقد انهارت كل مظاهر الحياة الاقتصادية الفلسطينية، ولم تستسلم العقيدة ولا العزيمة الفلسطينية. وقد توالت موجات الاستعمار على أقطار أمتنا العربية، لكنها لم تفت في عضد الإسلام ولا اللغة العربية.

إن النموذج التنموي المقترح في الشكل السابق قوامه قوى ثلاثة: الثقافة، والتربية في حضنها، والإعلام – مستخدمًا ثقافة اللغة والصورة – في

قلبهـا. إن التمركز الثقافي حـول التربية هو الأمل الذي يتسـق مع توجهات عـصر المعلومـات، ومجتمع التعلم الذي نصبو إليـه، والذي يقتضي - بحكم طبيعته- تداخل مهام الإعلام والتعليم، وإسـهام المؤسسـات الاقتصادية في إكمال مهمة مؤسسات التعليم الرسمي.

إن مهمـة رجـال الفكـر والصـناعـة والزراعـة والتجـارة أن يطـوروا عملية التربية والتعليم ومؤسساتها؛ كل في محافظته في إطار الإشراف العام للدولة.

الحل في الإعلام الذي يستخدم اللغة العربية الفصيحة:

لا بد من التأكيد هنا على أن الإعلام المقصود، هو الإعلام الذي يستخدم اللغـة العربية الفصيحة. فقد أثبتت العربية جدارتها على مر العصور، بسرعة انتشـارها حتـى أصبحت لغة عالميـة في عصور ازدهار الحضارة الإسـلامية، وفي نقلها للمعرفة التي قامت على أساسـها الحضارة العالمية الحالية، وكانت ذات سمعة عالية حتى قال القائل عجبت لمن يدعي العلم ويجهل العربية.

والعربيـة مـن المنظور العلمـي تحفل بالعديـد من الخصائـص التي تؤكد عالميتهـا. ومـن أهم هـذه الخصائص امتلاكهـا «للقاعدة الذهبيـة» كما يقول نبيل علي «فيما يخص التوسط والتوازن اللغوي؛ فاللغة العربية تجمع بين كثير مـن خصائص اللغـات الأخرى، على مستوى جميع فروعهَـا اللغوية: كتابة وأصواتًا وصرفًا ونحوًا ومعجمًا. وتتسـم منظومة اللغة العربية بتوازن دقيق، وتآخ محسوب بين فروع اللغة المختلفة»[5].

ومـن منظور معالجـة اللغات الإنسـانية آليًا بواسـطة الكمبيوتـر، أثبتت العربيـة أيضا جدارتها كلغة عالمية، فبفضل توسـطها اللغوي، يسـهل تطوير

النماذج البرمجية المصممة للغة العربية لتلبية مطالب اللغات الأخرى، وعلى رأسها الإنجليزية. فقد أثبتت بحوث نبيل علي وغيره كثيرون بما لا يدع مجالا للشك إمكان استخدام نظم الإعراب والصرف الآلية المصممة للغة العربية في مجال الإنجليزية[6].

«بقول آخر فإن العربية لغويًا وحاسوبيًّا يمكن النظر إليها - بلغة الرياضيات الحديثة - على أنها فئة عليا Superset، تندرج في إطارها كثير من اللغات الأخرى، كحالة خاصة من هذه الفئة العليا... إلا أنها تتعرض لحركة تهميش نشطة، بفعل الضغوط الهائلة الناجمة عن طغيان اللغة الإنجليزية على الصعيد السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والمعلوماتي، وتشارك العربية في ذلك معظم لغات العالم، إلا أنها تواجه تحديات إضافية نتيجة للحملة الضارية التي تشنها العولمة ضد الإسلام، وبالتالي ضد اللغة العربية، نظرا لشدة الارتباط بينها[7].

إن هناك قناعة راسخة لدى علماء المعلوماتية أن التكتل الثقافي العربي، تسانده وسائل الإعلام لقادر على التغلب على مشكلة اللهجات العربية المختلفة، ولقادر على إحياء اللغة العربية الفصيحة كرابطة العقد بين اللهجات العربية المختلفة. وبذلك تستطيع أجهزة الإعلام نقل الوعي باللغة من مستوى النخبة إلى مستوى العامة. وقد رأينا شباب الثورات العربية المتأثرين بوسائل الإعلام يتكلمون لغة عربية سليمة في معظم الأحوال.

التكامل بين الإعلام والتعليم:

إن الإعـلام والتعليـم لا بـد أن يتكاملا إلى حد بعيـد. فللإعلام الحديث إسهامه الفعال في التعليم عن بعد. كما أن عليه أن يكون أداة فعالة للإصلاح اللغـوي، وذلك عن طريق استخدام اللغة العربيـة الصحيحة في كل برامجه ورسـالاته الإعلامية. ويتطلب ذلك درجة عالية من التنسيق بين المؤسستين التربوية والإعلامية، باعتبار الأخيرة مؤسسة تربوية للتعليم غير النظامي.

إن عـلى الإعلام أن يقوم بـدور رائد في التربية التراثيـة، بطرح التراث في سـياق تاريخي وحضاري شـامل، مما يعمـق إدراكنا لقيمتـه الثقافية، ومغزاه المعرفي.

إن إعلامنـا يتخـذ من تراثنـا موقف العـارض والزائر، تطـوف كاميراته بصحـون الجوامع، وردهات المعابد، وشـواهد المواقع الأثرية وغيرها، وكل ذلك يتم دون تعميق لمآثر هذا التراث في سـياقه الثقافي الأشـمل الذي يعين المتلقي على اسـتيعابه وتذوقه... لا بد من إعانة المسـتمع والمشاهد على النفاذ إلى المعرفة الكامنة وراء التراث، بحيث يستخلص الحكمة من جوهر نقوشه ونصوصه، وأصواته وأنغامه وأطلاله.

إن علينا أن نعيد اكتشاف تراثنا العربي الإسلامي الذي عجزنا حتى الآن عن تفجير الشـحنة الإبداعية الكامنة في نصوصه، أدبيًا، وعقديًا، واجتماعيًا، وفنيًا وإعلاميًا.

إننـا لا نسـتطيع أن نجـاري الإعـلام العالمـي في اتجاهـه الـذي جعل من الإعـلام سـلاحا في يد القلـة، لا تحكمه الأخـلاق، ولا قوانـين الإبداع، بل

تحكمه قوانين الربح والخسارة. والنتيجة الحتمية لذلك أن تكونت إمبريالية إعلامية، تقود العالم نحو حتمية ثقافية، وفاشستية معلوماتية تفرضها فلسفتها في توجيه العمل الإعلامي، وتحتكر الشبكات، الأمر الذي أدى في النهاية إلى السيطرة على محتوى المعلومات، ومعالجة المعلومات وتوزيع المعلومات، واحتواء الجانب الإبداعي في صناعة المعلومات، وبذلك تم قطع الطريق أمام أقطار العالم النامي، كما تم خلق طبقة اتصالية جديدة من الأغنياء، وإغلاق الخدمات الاتصالية المتقدمة أمام الأغلبية؛ أي الفقراء!

لا شك أن ارتقاء الخدمات الاتصالية الأجنبية الوافدة، والتي تصب في أدمغة الجماهير العربية، سوف تضعف من ولاء المتلقي العربي والمسلم لمؤسساته الإعلامية. وهذا يعني أيضا أن الاتجاه المتنامي نحو تشفير الخدمات الإعلامية العربية وعدم إتاحتها للجماهير العربية، سيضعفها لحساب الخدمات الأجنبية الوافدة... والمثير للحزن إلى حد الإبكاء أنه حتى الخدمات التعليمية يتم الآن تشفيرها في بعض الأقطار العربية التي لا حل للتربية فيها، وبالتالي لا حل للتنمية فيها، إلا عن طريق الاستخدام الرشيد المخطط لوسائل الإعلام.

إن فصل سياسة الإعلام عن سياسة الثقافة وعن سياسة التربية جريمة لا تغتفر، خاصة في عصر أصبحت فيه الثقافة – عن طريق التربية – هي المحور الرئيسي لعملية التنمية، كما أصبح الإعلام من أهم الوسائل لتحقيق هذه التنمية[8] فالإعلام هو الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي والسياسة الثقافية.

فإذا وضعنا هذه الشظايا السلبية بجوار بعضها نجد ما يلي: فصل السياسة الإعلامية عن السياسة الثقافية، وفصل السياسة الثقافية عن السياسة التربوية، وانحسار مجانية التعليم، وقصر التعليم الجيد على من يدفع، وانحسار مجانية الإعلام وتشفيره، كل ذلك يؤدي - في التحليل الأخير - إلى تكريس الطبقية البغيضة، وإلى تحول الجماهير إلى الرسائل الإعلامية الأجنبية الوافدة، وضعف الولاء القومي والعربي والإسلامي... إلخ

تصحيح منهج التلقي من الاتصال إلى التواصل:

إن ذلك يتطلب تصحيح منهج التلقي القائم -حتى الآن- على أساس «الاتصال» وليس على أساس «التواصل»! وقد آن الأوان لهذا المنهج أن يتغير إذا أردنا أن نستفيد من تكنولوجيا الإعلام والتواصل، التي لا تعتمد على مجرد إبلاغ الرسالة، بل تتجاوز ذلك إلى التعليم عن بعد، وإدارة حلقات النقاش، والبريد الإلكتروني، وتدريب المعلمين في مدارسهم أثناء الخدمة، وإعداد المواد التعليمية والتعلم التعاوني... وهلم جرا... وكل ذلك لا يمكن أن يتم من خلال التلقي السلبي، والتلقين الخالي من التفاعل. فالأمل معقود على أن تحرر[9] تكنولوجيا المعلومات «المتلقين» من قبضة «المرسلين»، بحيث تكون للأولين فرصة في اختيار الرسائل الإعلامية والتعليمية من حيث المحتوى، والشكل، والجهة المرسلة، ووقت الاستقبال.

إن التدفق المتزايد للمعلومات يدفع في اتجاه ما يمكن تسميته بـ «الوكالة الذكية» فكما يتوقع الكثيرون «سيصل توجه ترك الخيار للمتلقي إلى حد أن تصبح لكل شخص - في زمن ليس ببعيد - وكالة الأنباء الخاصة به، وذلك

من خلال الوكيل الإعلامي الذكي الذي يمسح الإنترنت طولًا وعرضًا، ويستعرض قنوات التلفزيون، ومحطات الإذاعة، ويطالع الصحف اليومية، والمجلات الدورية، ويتابع وكالات الأنباء بحثًا عما يلبي رغبات من ينوب عنه (أي موكله)، ويتفق مع بروفيله الإعلامي! [١٥] وبالتدريج ستتحول المؤسسات الإعلامية إلى «مستودعات للمعلومات»، تعمل بأسلوب أقرب ما يكون إلى أسلوب «البوفيه المفتوح»، ينتقي منه المستقبل ما يفضله أو يحتاج إليه[١٦]؛ لذلك فقد آن الأوان لوسائل الإعلام أن تعطي مزيدًا من الاهتمام لمتلقيها وإشراكه في السياسات الإعلامية، والتعرف على ميوله وأذواقه، وإعطائه خيارات أوسع وتفاعلًا أعمق.

إننا في حاجة إلى إعادة النظر في رسالة الإذاعة، فلا تزال رسالة الإذاعة مهمة، ورخيصة، وفعالة، ولا تزال هي الأقدر على الانتقال إلى المناطق النائية، والقرى والنجوع. ويجب أن نستخدمها استخدامًا رشيدًا في محو الأمية، وكبديل للدروس الخصوصية، ولخدمة أغراض الإرشاد الزراعي والصحي، وحل مشكلات البيئة.

إن إنسان العصر يقضي أمام التلفزيون والشابكة وقتا أطول من ذلك الذي يقضيه في المدرسة، وعليه أصبح من اللازم دراسة العلاقة بين المتلقي ورسالة التلفزيون، وتأثير الرسالة التلفزيونية في سلوكه، وفي قدراته الذهنية، وفي نظرته إلى الآخرين. وكذلك دراسة الكيفية التي تستوعب بها الشرائح الاجتماعية المختلفة الرسالة الإعلامية نفسها، من أجل تحسين وتجويد هذه الرسالة، وإشراك المتلقي في إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها وتدريبه على السيطرة على الشابكة؛ أي الإنترنت.

إن الإنترنت سوف تظل غير متاحة لنسبة غير قليلة من جماهيرنا العربية لفترة طويلة، على عكس ما هو حادث مع الإذاعة والتلفزيون، فلا بأس من نقل بعض المعلومات والمعارف ذات الطابع البنَّاء من الإنترنت إلى الإذاعة والتلفزيون، وذلك بعد ترشيحها وتقطيرها وتعزيزها بموارد معلوماتية أخرى. وربطها بالأحداث الجارية، والمشكلات المحلية، وذلك يمكن أن يتيح فرصًا جديدة لإنتاج وسائل إعلامية مفيدة ومتجددة.

ماذا نفعل مع الأطفال؟

نحن في حاجة ماسة إلى إعادة برمجة المتلقي العربي، لتخليصه من عادات التلقي السلبي المزمنة، والراسخة في أعماقه، وهذه مهمة أهل الإعلام، وأهل التربية، وأهل الدعوة، وأهل الفكر، والمثقفين عموما.

وإذا كنا في حاجة إلى تصحيح منهج التلقي عمومًا، فإننا في حاجة إلى وضع أسس لبناء ثقافة خاصة بالتلقي لدى الأطفال، وإشاعتها في جو البيت، وفي مناهج المدرسة، وذلك لتلافي التأثير السلبي للبرامج عند الأطفال.

ولكي نقلل من الآثار السلبية للتلفزيون -مثلا- فإن على الآباء حماية أبنائهم، وذلك بتحديد ساعات المشاهدة، فإن تحديد الوقت الذي تقضيه أمام التلفزيون شيء ضروري، لكن يجب أن يكون اختيار البرامج التي يشاهدها الأطفال رهنا بالمفهوم التربوي والأخلاقي الذي يحمله كل منها.

والمقترح المحدد هنا هو ضرورة مصاحبة الأطفال أثناء المشاهدة، وضرورة تقديم الدعم للأطفال من طرف الآباء في البيت، ومن طرف المدرسين في المدرسة، وخاصة مدرسي الأدب، واللغة، والدراسات الاجتماعية، والمواد

الفنية، فكل هذه بيئة خصبة ومناسبة، لمناقشة ما يشاهدونه من برامج ومواد ثقافية، وأفلام، ومسلسلات، ولمناقشة الأسئلة التي يطرحها الأطفال والشباب.

إن مناقشة الآباء والمعلمين للأطفال والشباب، والرد على الأسئلة التي يطرحونها، ستسهم في تكوين الاتجاهات والمواقف التحليلية والنقدية الأولية لديهم. إن إعطاء بعض الشروحات البسيطة للأطفال والشباب حول آليات الخطاب التليفزيوني -مثلا- مثل إنتاج الرسالة الإعلامية، وبثها، وتلقيها «سوف يسهم في منحهم مسافة ضرورية كي لا يسقطوا في التعبئة الكلية بعواطفهم، وفي إمكانية التمييز وحسن الاختبار. كما يقتضي الأمر منا أيضًا إعطاءهم بعض المعلومات التقانية، لإزالة الغشاوة السحرية لوضعية المشاهدة، والتحلل من عوامل الإثارة والتبعية؛ لأن استجابة الطفل للشاشة ترتبط بالوضعية التي يوجد فيها، أكثر من مضامين البرامج»[12].

بالنسبة للتلفزيون الأكثر ذيوعًا وانتشارًا، فقد أعطى أحد العلماء بعض القواعد التي يسهل اتباعها من طرف أولياء الأمور، بشأن مشاهدة الأطفال للبرامج، وتقليل الجوانب السلبية لها. ومن أهم هذه القواعد ما يأتي[13]:

1- كونوا متأكدين دومًا بأن لدى أطفالكم سببًا جيدًا ومحددًا لمشاهدة ما يرغبون في مشاهدته. وإذا لم يكن لديهم ذلك... فبادروا إلى إغلاق الجهاز.

2- ينبغي أن تصروا على أن يشاهد أطفالكم برنامجا واحدا في الجلسة الواحدة.

3- تدخلوا للحد من المشاهدة التلقائية... وخططوا لجلسات المشاهدة لكل أفراد العائلة مسبقًا.

4- ينبغي أن يكون هناك واحد على الأقل من أولياء الأمور ليصحب أطفاله أثناء المشاهدة...وهذه القاعدة وحدها تمثل ثورة في عالم مشاهدة الأطفال للتلفزيون.

5- راقبوا جيدًا ما يشاهده أبناؤكم... وكونوا إيجابيين بالتدخل إذا لزم الأمر ذلك.

6- لا تستعملوا مشاهدة التلفزيون عقابا أو ثوابا.

7- كونوا قدوة حسنة لأبنائكم... وراقبوا أنفسكم فيما تشاهدون.

8- شجعوا مصممي المناهج ومعلمي المدارس على فكرة تدريس بعض مواد الإعلام وبعض برامج التلفزيون من خلال بعض المواد الدراسية، والأنشطة المدرسية، والتعبير الشفوي والكتابي.

هوامش الفصل الثامن

1 - محي الدين صابر، قضايا الثقافة العربية المعاصرة، تونس، الدار العربية المعاصرة للكتاب، 1983، ص35.

2 - مصطفى حجازي: ثقافة الطفل العربي وسياسة التغريب، في سلسلة ثقافتنا القومية، رقم (4) الرباط، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، 1990م، ص 86.

3 - محمد سليم العوا: القيم والتربية، في مؤتمر الثقافة والقيم، جامعة السلطان قابوس، من 21 - 23 أكتوبر 2001م، مسقط، سلطنة عمان، ص 130-131.

4 - مصطفى حجازي: «إعداد الطالب الجامعي من أجل شراكة عالمية مستقبلية»، في وقائع المؤتمر العلمي الثاني لقسم أصول التربية، بكلية التربية جامعة الكويت، من 17 - 20 أبريل، 1994، ص79 - 80.

5 - نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص832.

6 - المرجع السابق. ص263.

7 - المرجع السابق، ص238.

8 - المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم، المحور الأول للسياسـات الثقافية والاتصالية في الوطن العربي، تونس، 1999، ص59.

9 - علي محمد شـمو: الاتصـال الدولي والتكنولوجيا الحديثـة، القاهرة، دار القومية العربية للثقافة والنشر، 1998، ص26.

10- نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص370.

11- فرانـك كويلـش: ثـورة الإنفوميديـا، الكويـت، عـالم المعرفـة، العدد (253)، 2000، ص67.

12- عبد الرحمن الغريب: «إشكالية الهوية بين الإعلام والتليفزيون والتنشئة الأسريـة للطفل العـربي» في مجلـة الطفولـة والتنمية، القاهـرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد (2)، 2001، ص144.

13- ديفيـد إنجلانـد: التلفزيون وتربيـة الأطفال، ترجمة محمـد عبد العليم مرسي، الرياض، مكتبة العبيكان، سلسلة المشكلات السلوكية للأطفال، ط1، ص153.

الفصل التاسع

من الفن للفن إلى الفن للتربية والتذوق والإبداع

الفصل التاسع

من الفن للفن إلى الفن للتربية والتذوق والإبداع

يبدو أن علينا أن نعيد طرح السـؤال القديـم: ما الفن؟ وما وظيفته؟ وما المعرفة التي تكمن وراءه؟

إن القـرن الواحد والعشرين سـيكون قرن إبداع الفكر الثقافي. ولا شـك أن اللغة سـيكون لهـا دور مهم في إشـعال جذوة الإبداع الفكـري كما كانت دائماً [1].

ما الفن؟ وما وظيفته؟

إن الفن رحيق يقطره العقل الإنسـاني. وهو لا يعتمد على اللغة وحدها، بـل يأخذ أيضا من الدين قيمه وأخلاقه، ومن الفلسـفة حكمتها وشـمولها، ومن الهندسـة نظامها ودقتها، ومـن الطبيعة جمالها وتكاملها، ومن الإنسـان تصـوره الكلي للألوهية والكون والحيـاة. لذلك فالفن مرآة الثقافة، والمدافع عنها، والمتحدث باسـمها في مؤتمرات العولمة وحـوار الثقافات، والمبشر لها، والمنذر بما يحمله واقعهـا الافتراضي في المسـتقبل مـن احتمالات، أو مخاطر، أو إبداعات.

إن الفن فكر وإبداع. ونحن نعيش في عصر صار فيه مصير الشعوب رهنا بإبداع أبنائها. لذلك يجب أن يكون الفن مطورًا أوليًا للثقافة، وقوة إلهام أساسية للحركة الفكرية والحراك الاجتماعي. كما يجب ألا تقتصر وظيفة الفن على تنمية الإحساس بالذوق، وترقية النزعة الجمالية، بل يجب أن تمتد وظيفته إلى تنمية الفكر ذاته؛ فلا إبداع في مجال العلوم - الطبيعية والإنسانية - دون إبداع في مجال الفنون[2].

رؤية ما بعد الحداثة للفن:

لكن هذه الوظيفة الفطرية الشاملة للفن لا تتسق مع رؤية ما بعد الحداثة الشائعة الانتشار الآن؛ فقد تخلص الفن من نظرته هذه، فلم يعد يرى أن الفن هو إبراز عناصر الجمال في كل ما هو جميل، أو رسم كل ما اتفق على أنه جميل ومتسق وسام، بل صار من وظائف الفن إبراز القبح وتجسيده، وأصبح للقبح، أو ما يعتقد أنه قبيح نصيبه الموفور من جدران المتاحف والمعارض!

فهذا فرويد - الذي يتحكم في مفهوم النفس لدى كثير من العاملين في مجالات الفكر في بلادنا - يرى الفن نوعا من المرض النفسي؛ لا يخرج عن كونه تعبيرا عن نزعات، يحاول المجتمع استبعادها من الوعي، أو تنفيسا عن رغبات نفسية مكبوتة لم يسمح للمبدع الفني بتلبيتها[3].

وهذا نيتشه - زعيم مدرسة ما بعد الحداثة - يعلن أنه لن يعادي القبح. وهذا بيكاسو - عبقري الفن التشكيلي - يجعل من القبح غاية ترتجى، فيقول: «إن كنت بصدد إنجاز عمل فني جليل، فعليك أن تخطط من البداية بحيث يكون مآله في النهاية إلى القبح»![4]

وهـم يبررون هذه الغاية عن طريق إلبـاس القبح لباس الواقعية البغيضة التي يجب التخلص منها. فجماليات ما بعد الحداثة لا تقوم أساسا على تقديم النمـوذج الجميل، بل على أسـاس تقديم النموذج «المروع والمقزز والمسـتفز بحجة اسـتنفار المتلقي كي يعيد النظر في الواقع من حوله»[5].. لكن الغريب أن هذه المدرسة ليس لها مثال تطمح في الوصول إليه وليس لها معنى تنشده؛ فالمعنى في نظرها مرجأ دائمًا. وكما قال أدونيس – ممثل ما بعد الحداثة العربية – إن قصائـدي لا تحمـل أي معنى... إنها تنشـد المعنـى دائما... المعنى الذي لا يأتي أبدًا!

وهكـذا تدعي مدرسـة مـا بعـد الحداثة – التي أشـاعت تعبـيرات مثل: مسرح اللامعقول ومسرح العبث، والفن ضد الفن، وموت الرواية، وموت المؤلف...إلخ رفض الأدب في تصورها لواقع العصر، وإلحاحه على ضرورة تغييره، فعلى الأدب أن يرفض النظام المفروض والمكتشـف. والفن لا يصبح فنًّا إلا في كونه ضد الفن ذاته. والفن هو أن نسـتمر نسـأل بإلحاح: ما الفن؟ حيث لا توجد إجابة، ولا مقال ننشده، ولا معنى نرنو إليه!

هل يقوم الفن على فلسفة أو رؤية للكون والإنسان والحياة؟

1- إننـا في حاجـة إلى فلسـفة جديدة تقيـم توازنا بين ثلاثيـة الحق، والخير، والجمـال؛ أي بـين العلـم والأخـلاق والفـن. ففـي عـصر تكنولوجيـا المعلومـات، والتكنولوجيا الحيوية يشـغل العـالم الآن الكثير من القضايا الأخلاقيـة، وعلى رأسـها إيمان الإنسـان، وأمنه، وأمانـه، وقضايا البيئة، وقضايا الترف، والجشع، المجاورين جنبا إلى جنب للفقر والظلم.

2. الفن تعبير عن فلسفة، وعن رؤية للكون والإنسان والحياة. ولكن هناك من لا يعجبهم هذا القول، ويرون أننا نبدع أولا ونفلسف ثانيا. والحقيقة أن الذين يريدون أن يجعلوا الفن منفلتا من كل قيد، هم الذين يقولون: نبدع أولا، ونتفلسف ثانيا. أما الآخرون فهم الذين يرون الفن تعبيرا عن فلسفة موجودة بالفعل لدى الفنان. ويشهد الواقع أن المدرسة الثانية، هذه هي التي تعبر عن واقع المجتمعات. وهي التي تجعل الفنون مختلفة ومتنوعة بتنوع الثقافات، وبتنوع العقائد الفلسفية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يتحدث الفن باسم الثقافة، وكيف يدافع عنها في حوار الحضارات، وكيف يبشرها أو ينذرها من احتمالات المستقبل، بينما هو يعمل منفردا غير متأثرٍ بها من البداية؟!

3. إن إدراكنا للفلسفات والنظريات الكامنة وراء الفنون هو المدخل الأساسي لتحديد ملامح خريطتنا المعرفية والفنية بصورة شاملة. وهو بالإضافة إلى تنمية التذوق الفني، يسهم في التنظير الثقافي الحديث، كما يسهم في إزالة الخصومة المفتعلة بين الدين والفن.

4. إن البعض يفتعل الخصومة بين الدين والفنون مثل التصوير، والنحت، والموسيقى، والغناء، والشعر، والتمثيل. لكن القول الفصل في هذا ما قاله الشيخ محمد الغزالي -رحمه الله- إن الفنون والآداب، أقوال وأفعال، حسنها حسن وقبيحها قبيح. ومعايير الحسن والقبح معروفة للجميع. والذين يصنعون القبح يعرفون أنهم يصنعون القبح، ولكن هذا لا بأس به لديهم مادام يجلب المال الوفير!».

وظيفة الفن في إعمار الحياة:

هـل يمكـن للفـن أن يتجـاوز حـدود التـذوق الجـمالي، وتنمية الشـعور الوجـداني، ليشـمل توليد الفكـر والمعرفـة، والتكامل مع العلـوم الأخرى، وبذلك يعيد التواصل بين التقانة والتنمية.

إن الفـن بمفهومـه الجديـد هو وسـيلتنا إلى جماليـات جديـدة قائمة على أسـاس الوحـدة والتكامل بين الفنون، والفلسـفة، والعلم، والهندسـة. علنا بذلك نستطيع مواجهة التطبيق الأعمى للتكنولوجيا ذات الغاية الاقتصادية والضغوط الاجتماعية.

إن الفـن في عـصر المعلومـات يجـب أن يسـاعد الإنسـان على فهـم عالمه واللحـاق به. وأن يـردم الهوة التي تفصل بين الممارسـات العملية والمضمون المعـرفي الكامن خلفها. وأن يتصدى لثقافة الفصل بين الوسـائل والغايات؛ ليعيـد بذلـك الحلقات المفقـودة في علاقـة الثقافـة بالتنمية، وعلاقـة التقدم التكنولوجي بسعادة الإنسان وتوفير الحياة الكريمة له.

ولكي يقوم الفن بذلك، لا بد من أن ينزل من علياته، ولا ينحاز للنخبة. وأن يلتحم بالجماهير لمسـاعدتها على المشـاركة في صنـع مصيرها، وعدم ترك هـذا المصير في يد المعولمين وأنصار الحتميـات وأصحاب رءوس الأموال... وهـذا يقتـضي إعادة النظـر في طريقة تعليـم الفنـون والآداب، وفي المحتوى الفني الذي يعلم، بل وفي فلسفة الفن ذاتها.

إننـا نريـد فنًّـا يتصدى لآفـة التلقي السـلبي، ويخفف من عبـث الإعلام بالعقـول، ويقيم الجسـور المنهـارة بين نظافة المسـكن والملبـس ونظافة اليد،

وبين فوضى الشوارع والمكاتب وفساد المؤسسات، واختلال العلاقات ما بين القوى والإفراد والفئات الاجتماعية.

إن الفنون ليست - كما يظن البعض - مجرد شطحات وانفعالات. فهذه النظرة سببها عدم إدراك المعرفة وراء الفنون، وعدم فهم النظريات والفلسفات التي تتبناها المدارس الفنية الغربية والشرقية التي يقلدها البعض دون وعي.

إن الفن إبداع. والإبداع من الإلهام. لكن ذلك لا يتنافى مع كون الفن عملية عقلية واعية، وليست مجرد انفعال محض. فبقدر الوعي العقلي وتقوى الله في الفن، يأتي الإلهام، لأن الإلهام من الله. فالفن الساعي إلى اكتشاف الحقائق النهائية والمعارف الكلية، يستخدم الوعي العقلي، وتقوى الله، وبقدر الإخلاص في هذين يكون الإلهام.

علاقة الفن بالتكنولوجيا:

وعلاقة الفن بالتكنولوجيا علاقة ممتدة عبر العصور، من رسوم الكهوف ونقوش المعابد، وكتابات ألواح الخشب والخزف، إلى رسوم الكمبيوتر وفنونه الذهنية وعوالمه الخائلية.

لقد دخلت التكنولوجيا عالم الفن من أوسع أبوابه، فنجدها حاليا شريكة لكل الفنون، تحرك المنحوتات، وتمزج الأنغام الموسيقية، وتشارك في صنع الديكور، وتتحكم في الإضاءة المسرحية، وتنتج الخدع السينمائية، وترمم اللوحات، وتقوم بأرشفة التراث الفني، وتحيل خيال المصمم المعماري إلى واقع ملموس، وهلم جرا... [6].

إن الهندسة فن التحكم في النظم المعقدة. وكذلك الفنون ألوان من الهندسة؛ فالموسيقى هندسة أنغام، والنحت هندسة أشكال، والرسوم هندسة ألوان. وليس من هذا قبيل تكبيل الفنون بأحكام الهندسة، لأن نظم التحكم في الهندسة هي ذاتها فنون.

إن القارئ لكتاب «دلائل الإعجاز» للإمام عبد القاهر الجرجاني، أو «في ظلال القرآن» للأستاذ سيد قطب يدرك أن النص القرآني الكريم مثال فريد للاتساق الرمزي، والصوتي، والإيقاعي، والقصصي. ومنذ قرون نجحت فنون الزخرفة الإسلامية، بصورة مدهشة في الجمع بين جماليات الشكل، وروعة المضمون، مستخدمة آليات كثيرة لعل من أروعها الحرف العربي. وفي النصف الأخير من القرن العشرين نجح المسرح كما نجحت السينما في تقديم روائع من التراث العربي الإسلامي.

كما أنها حررت الفنان من القيود التي كانت تقيد حركته، فحررت الفنان التشكيلي من ثنائية أبعاد اللوحة. وحررت الموسيقي من شروط العازفين والآلاتيين فأصبح قادرا على تصميم ألحانه وتسجيلها مباشرة. وحررت الأديب من خطية السرد إلى عالم لا متناه من التشعيب وإعادة البناء. وكذلك فعلت مع السينمائي والمسرحي[7] وهكذا استخدمت التكنولوجيا الهندسة وأسلوب «تجميع الشظايا» في معالجة المعرفة، وترشيحها، واستخلاص جوهرها من فوضى المعلومات المتزايدة.

ولم تؤازر تكنولوجيا المعلومات المبدع فقط، بل وقفت أيضا بشدة بجانب المتلقي. فمن أهداف تكنولوجيا المعلومات تحويل المتلقي من مستقبل سلبي

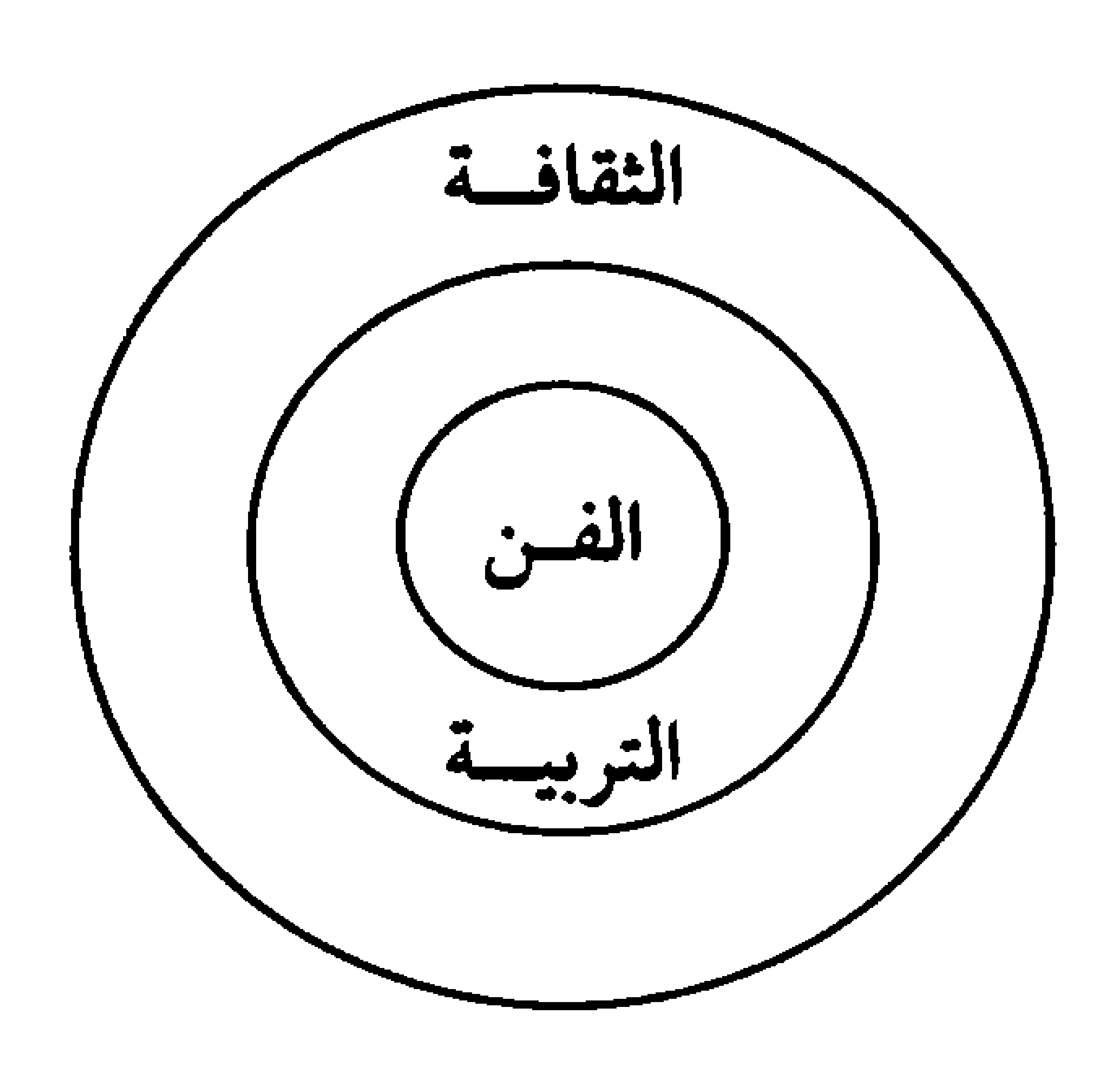
إلى مستقبل مشارك إيجابي، باستطاعته أن ينفذ إلى أعماق العمل الفني، وأن يسهم في صنعه وتطويره.

إن الإنترنت في طريقها لكي تصبح أكبر متحف لعرض الفنون، وأكبر قاعة لسماع الموسيقى، وأكبر سوق لتبادل منتجات الفنون، وأكبر أرشيف لتراث الإبداع الفني.

العلاقة بين الثقافة والتربية والفن:

ومع كل الإنجازات السابقة واللاحقة لتكنولوجيا المعلومات في الفن، فلن يتحقق الوفاق الدائم بين التكنولوجيا والفن، إلا إذا تحقق الوفاق بين التكنولوجيا وبيئة الإنسان من جانب، وبين الآلات والمنتجات التكنولوجية والإنسان من جانب آخر. فإذا لم يتحقق هذا الوفاق فسوف تحيط التكنولوجيا الإنسان بواقع مرير، تجعل حنينه للماضي يتزايد، ورغبته في التقوقع أو الهروب إلى العوالم الافتراضية أمرا لا مفر منه وهذا ما ينبغي أن نتلافاه من خلال التربية وثقافة التكنولوجيا. إن التكنولوجيا التي أتت لقهر الطبيعة، قد قهرت الإنسان، ولوثت بيئته، وأحالت حياته إلى جحيم.

إن الفن يتحرك من خلال فلسفته وثقافته، ووسيلته في الحركة والتطور هي التربية. إن علينا أن نشيع تعليم الفنون في كل الكليات. لا في كليات الفنون الجميلة والتطبيقية وحدها. فاللمسة الفنية والجمالية يجب أن تكون الطابع الذي يتسم به الأداء الإنساني، فضلا عن الإنتاج الإنساني. لا بد من إخراج الفنون من معابدها وقلاعها التقليدية إلى مجالات أوسع وأرحب. عل ذلك يزيل العتمة من البيئة، ويرد البسمة إلى الوجوه.



العلاقة بين الفن والتربية والثقافة

إبداع المتلقي وإبداع الفنان:

إننـا بحاجـة إلى تغيير علاقـة «الاتصال» بـين المبدع والمتلقـي، إلى علاقة «تواصل». لقد أنتج أسلوب التعليم بطريقة المرسل والمستقبل شرورا كثيرة. لعـل من أهمها إعاقة العبقريـة، وقتل الإبداع. وهذا بعض ما عبر عنه ألبرت أينشـتين قائلا: «لقد كان على المرء أن يحشو عقله بكل هذه المواد، سواء أكان يحبهـا أم لا، وكان لهـذا الإجبار أثر بلغ من سـوئه عليَّ أننـي وجدت، عندما اجتزت الامتحان النهائي، أن النظر في أية مشكلة علمية أمر بغيض لمدة عام كامل»[8].

لقد سبق أن قلنا في الفصل الرابع إن المتلقي المتذوق، ليس مجرد مستقبل، وإنـما هو «مبـدع» بالمعنى الحقيقـي للإبداع. وهـذه الفكرة قد تمهـد الطريق لوضع نظرية للفن تقوم على «إبداع المتلقي» لا إبداع الفنان فقط.

هنـاك علاقة قوية بين اللغة والفن. فاللغـة في كثير من جوانبها أقرب إلى الفـن منها إلى العلم. واللغة هي الأمل في إحياء الإبداع الفني العربي. كما أن الإبداع هو الأمل أيضا في انتشال اللغة من أزمتها الحالية. فالشعر -مثلا- من خلال اللغة، لا يقص علينا ما حدث فقط، بل ما كان يمكن أن يحدث. وهو مـن خلال اللغة أيضا يولد الممكن. ويمتد صوب اللانهائي. كما أن شـاعرية الشـاعر إنما تقـاس بقدرته على تجـاوز الأنـماط النحْوية التي يمكـن لقواعد اللغـة أن تولدهـا، وتجاوز معـاني الكلمات الواردة في المعاجم. كما أن الشـعر على اسـتعداد للالتقاء مـع تكنولوجيا المعلومات وعوالمها الخائلية. فالشـعر شـكل من أشـكال التمثيل الرمزي الذي يمكن أن يتحول إلى عوالم خائلية، فمن الممكن استخدام عوالم الواقع الخائلي في تجسيد عوالم الشعر الخائلية.

تعلم الفنون والآداب:

وتعليـم الفنـون للوصول بالمتعلم إلى درجة التـذوق لا تتحقق في الأدب -مثـلا- إلا من خلال ممارسـة النطق على نهـج كلام العرب. ويكون ذلك بالخـبرة، والممارسـة والمعايشـة، والدربة، وكثـرة تكرار الكلام على اللسـان، وطـول سـماع الأدب لـه. فـإذا اجتمعـت كل هـذه الأمور، رسـخت الملكة واستقرت[9].

إن الأدب بمعنـاه العام هو الفن الشـامل لجميع العلـوم. فالعلاقة وثيقة بين الفكـر والأدب. وهو من الوسـائل الهامة لتحليل الخطـاب الاجتماعي، وفهـم أداء المجتمـع ككل. كما أنه وسـيلة لتنمية التذوق الـذي يعني في رأي ابن خلدون «حصول ملكة البلاغة للسـان»[10] وبأنه يقع من خلال ممارسـة

كلام العـرب وتكـراره على المسـامع والتفطـن لخواص تراكيبـه. ولا يحدث التـذوق بمجرد معرفة القوانين العلمية التي اسـتنبطها أهل صناعة اللسـان - أي النحْويون- حيث هذه القوانين تفيد علما بذلك اللسان، ولا تقيد في الحصول على الملكة بالفعل. وبذلك فإن بناء الملكة اللسانية إنما يحدث في رأيه عن طريق مخالطة النصوص الجميلة من كلام العرب شعره ونثره[11].

وقـد تحدث الإمام عبد القاهر عن تعلم التذوق قبل ابن خلدون بقرون. وفطن إلى أهمية بناء التذوق عن طريق التكرار، وإعادة النظر لحصول الإدراك الجمالي والتفصيلي الـذي عن طريقـه يكـون التفاضل في السـمع وغيره من الحـواس. فيقول بشـأن ذلك:»ترى التفصيل في إعـادة النظر، ولذلك قالوا: النظـرة الأولى حمقـاء. وقالـوا: لم يمعن النظـر، ولم يسـتقص التأمل. وهكذا الحكم في السـمع وغـيره من الحواس، فإنـك تتبين من تفاصيـل الصوت - بـأن يعاد عليك حتى تسـمعه مرة ثانية - ما لم تتبينه بالسـماع الأول. وتُدرك مـن تفاصيـل طعم الذوق - بـأن تعيده إلى اللسـان - ما لم تعرفـه في الذوقة الأولى، وبإدراك التفاصيل، يقع التفاضل بين راءٍ وراءٍ، وسـامع وسـامع... وهكذا[12].

لكن دعوتنا إلى إشاعة تعليم الفن، لا تعني أن كل المتعلمين سيصلون إلى مرحلة التذوق الذي سـبق أن تحدثنا عنـه؛ لأن حصول التذوق لدى المتعلم يعنـي أن لديه اسـتعدادا فطريًّـا لذلك. فوصـول المتعلم إلى مرحلـة التذوق يحتـاج إلى استعداد خاص. فعملية الاسـتعداد مسـألة ضروريـة، والتذوق ليـس في غنى عن الاسـتعداد، وصفـاء القريحـة، وأصالة الطبع. وقد أشـار عبـد القاهر الجرجاني إلى التذوق من ناحية أنه اسـتعداد خاص يهيئ صاحبه

لتقدير الجمال، وفهم أسرار الحسن في الكلام. فجعل الاستعداد شرطا لتذوق الجمال في الأدب. وكأنه يرى التعليم والتثقيف الأدبي من غير هذا الاستعداد لا يجدي شيئا. ويكون صاحبه كمن يروي أرضا لا بذور فيها. فالاستعداد في نظره فطري، وهو قليل في الناس.

وإذا كان الذوق فطريًّا لا يصل إليه معظم الناس، فإن الوصول إلى مراحل أقل من مرحلة التذوق يظل غاية ترتجي لتعليم الجماهير. ويبقى الوصول إلى مرحلة التذوق لمن لديه الاستعداد، ولديه الصبر على مداومة الممارسة والدربة والمران، ومخالطة الجميل من النصوص العربية شعرًا ونثرًا، ومداومة قراءة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وتعلم ما فيهما من دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

هوامش الفصل التاسع

1- علي أحمد مدكور: معلم المستقبل: القاهرة، دار الفكر العربي، 1427هـ- 2006م.ص170.

2- علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، القاهرة، ط3، 1427هـ- 2006م، ص 321.

3- المرجع السابق، ص322.

4- المرجع السابق، ص324.

5- عبد الوهاب المسيري: اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، القاهرة، دار الشروق، ط الثالثة، 2010، ص79.

6- المرجع السابق، ص174.

7- علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، مرجع سابق، ص325.

8- المرجع السابق، ص327.

9- المرجع السابق، ص328.

10- ابن خلدون: المقدمة، بيروت، مكتبة الجيل، بدون تاريخ، ص 564.

11- المرجع السابق.

12- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، جدة، مطبعة المدني، 1991.

الفصل العاشر

تكنولوجيا التعليم وتطوير بيئة التعلم

الفصل العاشر

تكنولوجيا التعليم وتطوير بيئة التعلم

ما المقصود بتكنولوجيا التربية والتعليم؟

هل المقصود هو استخدام الأدوات التكنولوجية كالحاسوب والإنترنت وخلافه في التعليم؟ الإجابة بالتأكيد: لا؛ فالأمر ليس كذلك.

تكنولوجيا التربية والتعليم هي الاستخدام الأمثل للمصادر المعرفية والبشرية والمادية في تصميم العملية التعليمية وتنفيذها، وتقويمها، وتطويرها لتكون أكثر فاعلية في تأثيرها وفي تحقيق أهدافها.

هي طريقة منهجية أو نظامية لتصميم العملية التربوية وتنفيذها، وتقويمها، وتطويرها، استنادًا إلى المصادر المعرفية والبشرية والمادية المناسبة لتكون أكثر تأثيرًا وفاعلية في تحقيق أهدافها المنشودة.

إن تكنولوجيا التربية والتعليم هي - باختصار - التعامل مع الموقف التربوي بشكل منهجي منظم، مع الأخذ في الاعتبار كل معطيات الزمان والمكان والبشر والأشياء.

تكنولوجيا التربية والتعليم عملية اتصالية:

وتعتمد تكنولوجيا التربية والتعليم على عملية الاتصال والتواصل والتفاعل. وهي عملية متكاملة يتم فيها استخدام كل الوسائل والإمكانيات البشرية والمادية المناسبة لتحقيق التفاهم والمشاركة والتفاعل بين إنسان وآخر، أو بين المعلم وتلاميذه، أو بين مجموعة بشرية وأخرى.

ولعملية الاتصال عدة عناصر من أهمها ما يلي:

أولًا- مصادر المعرفة المتنوعة: كالمواد السمعية والبصرية والمصورة والمتحركة، والخبرات المباشرة وغير المباشرة، وطرائق التعليم والتعلم... إلخ.

ثانيًا- الرسالة: وهي محتوى معرفي يشمل الحقائق والمعلومات والخبرات والمهارات والأخبار والبيانات... إلى آخره. ولا بد أن تتسم بالدقة، والمناسبة، والوضوح، والإثارة والتشويق... إلخ.

ثالثًا- الجمهور المستهدف: شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو المتعلمين، أو الزبائن، أو الرواد، أو المستمعين أو القراء، أو المثقفين، أو التجار، أو رجال الأعمال... إلخ.

رابعًا- قنوات الاتصال: كاللغة المنطوقة أو المكتوبة أو الصور، والمعارض، والأفلام، والصحف، والإذاعة والإنترنت... إلخ، ولا بد أن تكون من قنوات الاتصال مناسبة لنوع الرسالة ولنوع الجمهور المستهدف، وإلا فقدت تأثيرها وفاعليتها.

خامسًا- المخرجات أو الآثار الناتجة: أي مدى تأثر الفئة المستهدفة أو الجمهور المستهدف بالرسالة، أو مدى تأثير الرسالة على الشخص أو المتعلم أو الجمهور المستهدف، ومدى فعالية قنوات الاتصال في توصيل الرسالة؛ هل تأثر الشخص أو انفعل بالرسالة؟ هل جذب المعرض أو الفيلم كثيرًا من الرواد أو فشل في ذلك؟ وما الأسباب في كل حالة؟ (تغذية راجعة) وهل استمتع الطلاب بالمحاضرة؟ هل أصيب رواد الفيلم بالخوف والفزع، أم استمتعوا وضحكوا... إلخ.

تكنولوجيا التربية والتعليم عملية معرفية:

تقوم التنمية الحديثة حاليًا ومستقبلًا على المعرفة فقد أصبحت النظريات والأفكار والسيناريوهات والتصورات والمعلومات تشكل الأساس الأهم في نمو وتطور المجتمعات الحديثة.

فالمعرفة أشبه بالنور الكهربائي؛ فهي بلا وزن، ولا ملمس، ولكنها تستطيع الانتقال بسرعة وسهولة لتضيء حياة الشعوب، وهكذا لم تعد الآلات والمواد الخام، والمداخن والصناعات الثقيلة. والعقارات والأسهم والسندات تمثل أساس التنمية كما كان الأمر قبل عدة عقود من الزمان.

ويتوقف تطور اقتصاد المعرفة بمفهومه الشامل على تربية العقل الإنساني تربية متكاملة. فالعقل أساس تكريم الله للإنسان وتفضيله على غيره من المخلوقات. فهو أساس التكليف، وهو شرف الإنسان وامتيازه، وبغياب العقل ينتفي التكليف وتنتهي المسئولية الاجتماعية، والقانونية، كما تتوقف القدرة على التعلم والاختيار والاستخدام الأمثل للمعرفة.

وكما تحوَّل الاقتصاد من اقتصاد الآلات والعقارات والمصانع والمواد الخام إلى اقتصاد المعرفة، فقد تحول من التركيز على المهارة اليدوية والعضلية إلى التركيز على المهارة العقلية، فالذي يملك العقل المتعلم، المفكر المتكامل، هو الذي يملك الثروة والغنى.

وقد تنبهت اليابان إلى ذلك منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، فيقال إنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبعد هزيمة اليابان، استدعى رئيس وزراء الهند الشهير، جواهر لاي نهرو عام 1948، السفير الياباني من نيودلهي، وقال له مواسيًا ومعزيًّا: يبدو أنه لكي نكون دولة عظمى اليوم لا بد أن تتوافر لنا ثلاث مقومات: مئات الملايين من البشر: ومساحات شاسعة من الأراضي، ورصيد هائل من الموارد الطبيعية. وكأن لسان حال نهرو يقول: إنه يستحيل على اليابان أن تصبح دولة عظمى؛ فرد السفير اليابانى قائلًا: أشكركم يا سيدي، ولكننا نعتقد أن الحل تحت القبعة[1].

ويشاء الله أن يثبت خطأ نهرو وصحة مقولة السفير اليابانى، فإذا بثلاث دول مهزومة، ولا يتوافر لها أي من المقومات الثلاثة التي ذكرها نهرو، تصل إلى قمة الهرم في التنمية بعد أقل من ثلاثين عامًا من ذلك التاريخ، وتمثل معجزة في التقدم والتنمية الشاملة، وهي اليابان وألمانيا وسنغافورة، وأصبحت اليابان وحدها تسيطر على حوالى 44٪ من صادرات العالم!.

أما المؤكد فهو أن الذي صنع هذه المعجزة، وهذا التقدم لهذه الدول، هو ذلك الكنز الكامن تحت القبعة؛ أي العقل البشري المكتشف للمعرفة، والمبدع لها، والموظف لها في حل مشكلات الحياة ودفع عجلة التنمية.

إذا أردت أن تنتزع سلاح أمة فانزع سلاح تعليمها:

فـإذا نظرنا إلى هذه الدول نجد أنها تتميـز بأنظمة تعليمية متطورة، تعمل على إعداد قوى عاملة مرنة متكاملة الإعداد، فائقة المهارات، قابلة للتوظيف، وللتعليم المسـتمر، والتعلم الذاتي، والتدريب، وإعادة التدريب، وقادرة على البحث والتطوير، واكتشـاف المعرفة وإثرائها، واستخدامها في توليد معارف جديدة ومنتجات جديدة.

ولقـد أدركت الولايات المتحدة أن المعجزة اليابانية في التعليم قد تقودها إلى التفـوق عليها ومحاربتها مرة أخرى كما حدث في بيرل هاربر، فألفت لجنة قوميـة لتقويم العملية التعليمية فيها وأصـدرت اللجنة تقريرها عام 1983 الذي عنوانه «أمة في خطر» والذي أكدت فيه بأشكال مختلفة أن قوة الأمة في نظامها التعليمي، وأنه «إذا أردت أن تنزع سلاح أمة فانزع سلاح تعليمها»!! وهذا ما قامت به أمريكا معنا منذ الحادي عشر من سبتمبر.

من الاستخدام الكثيف لرأس المال إلى الاستخدام الكثيف للمعرفة والحكمة:

نحـن نعيش إذن في عـالم تعتمد التنمية الشـاملة فيه عـلى المعرفة، بعد أن كانت تعتمد على الاسـتخدام الكثيف لـرأس المال والعمالة، عالم يعيش ثورة المعلومـات والاتصالات والتقانة متعددة الوسـائط، عالم يمثل الإنسـان فيه أهم مكون في معادلة التنمية، كما تمثل المعرفة القوة والاقتدار، فالأمة العارفة هي الأمة القوية القادرة.

وأصبحت قوة الأمم تقاس بما لديها من عقول مبدعة، قادرة على الاختيار والانتقاء والهضم، واكتشاف المعارف الجديدة وإثرائها وتحويلها إلى نظريات

وسيناريوهات وأساليب تكنولوجية، توجه بها حركة الحياة والأحياء، بل وترهب بها -إن شاءت- أصحاب الأراضي الشاسعة، والثروات الطبيعية، ومئات الملايين من البشر!.

وتأسيسًا على ذلك يمكن القول إن الاستسلام لاستيراد الآلات والأدوات التكنولوجية من الخارج من أهم أساليب التخلف؛ فكل شيء يمكن استيراده إلا المعرفة والتكنولوجيا، فلا بد من صناعتهما محليًّا، فالذين لا يصنعون المعرفة والتكنولوجيا متخلفون، وسيظلون متخلفين مهما كانت قدراتهم الاستيرادية من الخارج.

كما يجب التأكيد على أنه ليس كل تكنولوجيا تصنع في الخارج حتمية لنا: وعلينا أن نلهث وراءها، بل يجب أن نقدر حاجاتنا في ضوء ظروفنا، وفي ضوء رؤيتنا للسيناريوهات أو المشاهد المحتملة لمستقبلنا، وأن نبدعها بأنفسنا، فالحكمة تقتضي أن نأخذ بمدخل «الخيار التكنولوجي» لا بمدخل «الحتمية التكنولوجية».

إن المبدعين الذين ينالون تعليمًا جيدًا في بلادنا هم قاطرة التقدم والتنمية الإنسانية الشاملة، فيجب ألا نجتهد في التخلص منهم وتصديرهم إلى الخارج، بل على العكس، يجب أن نوفر لهم الحياة الكريمة والإمكانيات التي تعينهم على الإبداع كما فعلت الصين مع الأذكياء من أبنائها، كما يجب أن نعود إلى نظام «مدارس المتفوقين» التي كانت تحظى برعاية خاصة. والتي خرَّجت جيلًا هم عماد الثقافة والاقتصاد والتربية، ولولاهم لانهارت الحياة في بلادنا حاليًّا.

إن الذيـن يحتكـرون المعرفـة والتقانـة - وهـم قلـة في عـالم اليـوم - هم المعولمـون (بكـسر الـلام)، وهـم الذيـن يشـكلون النظـام العالمـي الجديد، ويفرضـون ثقافة العولمة على المعولمـين (بفتح اللام)، كما يفرضون وصاياتهم وحلولهم للمشكلات وللنزاعات الدولية، وهم أنفسهم أصحاب الشركات العملاقة، عابرة القارات التي تسـتفيد من الأسـواق الواسـعة، والمواد الخام المتوفرة، والأيدي العاملة الرخيصة في البلاد المعولمة، وتحول حصيلة كل هذا إلى بلاد المنبع الغنية.. المعولمة!!.

إن القـوة المعرفيـة والتكنولوجيـة الهائلـة والطاقـة الذاتية المولّـدة لهما في البلاد العولمة، واسـتخدام هذه البلاد لمنهجيات التعقد، والمقارنة، والتكامل في التعلـم والتفكـير وفي بناء السـيناريوهات المحتملة للواقـع الافتراضي في المسـتقبل، كل هـذا قـد أدى إلى اتسـاع الفجوة بـين المعولمين (بكـسر اللامْ) والمعولمين (بفتح اللام)، فانهار الاتحاد السـوفيتي، وسقطت دويلاته كأوراق الخريـف، وتهشـمت دول عدم الانحيـاز، وازداد الفقـر في دول العالم الفقير أصلًا!!

لا بد من الاهتمام بالدراسات المستقبلية:

وقـد دفع هـذا التغير السريـع والمتلاحق في عـالم المعرفـة وفي تكنولوجيا المعلومـات والاتصـالات إلى عدم القدرة عـلى ملاحقة التغـير، وإلى انعدام اليقين، وعدم القدرة على تصور «الواقع الافتراضي» للمسـتقبل! لقد نسفت التحولات المتسارعة وغير المحسـوبة كل الإسقاطات المستقبلية التي تنطلق

من وضعية محددة معتادة، وأدخلتنا في عالم من السيناريوهات المرنة، المفتوحة على الكثير من الاحتمالات؛ بعضها معروف، ومعظمها غير معروف!

لقد دفع هذا بعض العلماء إلى التحول من النظريات التي كانت تتعامل مع التغير على أنه خطى، سلس، متصل، كمي، إلى منهجيات التعقد والمقارنة والتكامل؛ أي تلك التي ترى أن كل العوامل مهمة، وأن كل شيء متصل بكل شيء ومتأثر به ومؤثر فيه، وظهرت نظريات جديدة مثل «نظرية الكارثة» و«نظرية الفوضى» التي تقوم إجمالًا على أن جميع الأنساق الاجتماعية يمكن أن توصف بأنها أنساق معقدة، وديناميبة، ومفتوحة، وأن كثيرًا من التغيرات قد تأتي بصورة فجائية وغير محسوبة، فنظرية «الكارثة» تصنف التغير الفجائي في سلوك النسق، وفي مسلك الأحداث، بما يؤدي إلى كارثة، مثل انهيار إمبراطورية، أو اختفاء دول، كما أن نظرية «الفوضى» تساعد في تحليل وفهم التغيرات غير الخطية، وغير المنطقية من وجهة نظرنا في أحداث الكون.

وهكذا فإن التغير التكنولوجي السريع والمتلاحق، وما أدى إليه من أن الشيء الوحيد المؤكد هو عدم اليقين، وعدم القدرة على الانطلاق إلى المستقبل من وضعية معتادة محددة المعالم، كل هذا قد أدى بدوره إلى اهتزاز البرهان المنطقي، وعدم القابلية للحسم في تحليل وتفسير التغيرات ووضع السيناريوهات، كما أدى في التحليل الأخير إلى أن الفكر لم يعد محكومًا بالمنطق، ولكن المنطق قد أصبح محكومًا بالفكر.

إن الهجوم العنصري الحاد ضد العرب والمسلمين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م في الغرب عامة وفي أمريكا على وجه الخصوص،

وكذلك ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة المعادية للأجانب عامة في أوروبا، وللعرب المسلمين خاصة، ربما أدت إلى كبح جماح الراغبين إلى الهجرة للخارج من البلاد العربية، لقد خرج من مصر وحدها عشرة آلاف مبرمج عام 2000 فقط!

وقناعتي الأكيدة أنه لا بد من توافر أجواء الحرية، والديمقراطية والشورى والرغبة في استخدام العلم والتكنولوجيا في حل مشكلات الحياة، وكذلك الرغبة في أن تكون لنا تكنولوجيا خاصة بنا، هي من صنع أيدينا، وأن نكتفي بها.

إن العالم لن يقف مكتوف الأيدي أمام العولمة المتوحشة وأساليب الضغط والابتزاز التي تستخدمها الدول الغنية مع الدول النامية والضعيفة، وأتوقع أن تتقوقع كثير من الأمم وأن تنكفئ على ذاتها مستقبلًا، رغبة في إدارة حياتها بنفسها، وفي الحفاظ على شخصيتها، وفي التخلص من سيطرة الآخرين على مقدراتها.

التربية هي المشكلة وهي الحل:

إن كل ما سبق يعني ضرورة أن تُعنى نظم التربية العربية بمنهجيات المقاربة، والتكامل، والمرونة، وتصميم المشاهد القائمة على تصور الاحتمالات الأقرب حدوثًا في المستقبل وهذا يتطلب ضرورة الاهتمام بمقررات وبرامج الدراسات المستقبلة، على مستوى التعليم العام عمومًا، وعلى مستوى التعليم العالي والجامعي على وجه الخصوص.

فإذا أردنا أن نخرج من دائرة التهميش، وأن يكون لنا مكان في الأرض، فضلًا عن مكانتنا، فإن علينا أن نعيد النظر في نظمنا التعليمية؛ فمصيرنا مرهون بمستقبل التعليم في بلادنا، فلن نستطيع أن نشارك في صناعة المستقبل إلا إذا كان لدينا نظام للتعليم يخرّج الشخصية المرنة المتكاملة، القادرة على التفكير والتأمل والتخيل، وصنع المعرفة الجديدة، والاستخدام الأمثل لها في بناء المجتمع وإعمار الحياة.

إن التحول في مفهوم رأس المال من الموارد الطبيعية إلى المعرفة، يرفض مقولة أن التربية متغير تابع للتحول الاجتماعي.

فإذا كان الهدف النهائي للتربية هو بناء البشر القادرين على إنتاج المعرفة وتوظيفها في بناء القوة والقدرة والتقدم الاجتماعي، إذًا فالتربية متغير مستقل، ومحرك أولي للتغير والتطور والتقدم الاجتماعي الذي يعتبر متغيرًا تابعًا لا محالة، هذا هو منطق العلم والفكر في هذا العصر.

إن الدول التي تلهث وراء المتغيرات دون اختيار وانتقاء في ضوء معايير محددة، أو رؤية معينة للكون والإنسان والحياة، هي دول متخلفة، وستضعفها الموجات التكنولوجية المتلاحقة، وستنزلزل منظومتها الاجتماعية والتربوية بشدة. ابتداء بفلسفتها وسياستها ومؤسساتها، ومناهجها وشتى أساليب حياتها، وستقف دائمًا على حافَة التغير، فتفقد توازنها وتلاقي حتفها، أو تفقد شخصيتها على أقل تقدير.

إن التربية هي المشكلة، وهي الحل، إن التقدم الهائل الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كثير من أقطار العالم الغربي والشرقي،

ما هو في جوهره إلا تقدم تربوي في المقام الأول، فقد استطاعت النظم التربوية في هذه البلاد أن تخرج شرائح متزايدة من البشر المبدعين القادرين على قيادة التغير وتوجيهه على النحو الذي يحقق لهم مطالبهم، ويحفظ لهم توازنهم الداخلي والخارجي.

فإذا عجزت التربية عن أن تبني بشرًا قادرًا على الاختيار والانتقاء، وعلى إنتاج المعرفة وتوظيفها، وعلى مواجهة التحديات، وتصور الاحتمالات، ورسم السيناريوهات المحتملة للمستقبل المنظور منه وغير المنظور، فمآل كل جهود التنمية إلى الفشل المحتوم، مهما توافرت الموارد الطبيعية من أرض وبشر وخامات وصناعات.

التربية ذات طابع معلوماتي معرفي:

إن التربية علم صناعة الإنسانية، أو علم بناء البشر، وصناعة الإنسانية أهم صناعات عصر المعلومات والمعرفة على الإطلاق، ومصير الإنسانية معلق بما يتخذه المُنتج التربوي من خيارات إزاء ما تطرحه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إشكاليات وبدائل واحتمالات وفرص هائلة غير مسبوقة لإعمار الأرض وترقية الحياة على ظهورها، أو لتدميرها.

لذلك فالتربية في جوهرها ذات طابع معلوماتي معرفي، والتعلم فن دراسة المعلومات والمعارف، وتطويرها وتوظيفها، فوظيفة التعليم في عصر المعرفة ليست مجرد التنشئة الاجتماعية وترسيخ الهوية فحسب، وإنما أيضًا إعداد الأجيال الواعية، القادرة على التصدي لسلبيات المجتمع وتغيير واقعه في سبيل حياة أفضل، وليس معنى ذلك أن التعليم ليس إلا وسيلة لتلبية

مطالب المجتمع ورغبات أفراده عن طريق المعرفة، وإنما يجب النظر إليه على أنه نزعة إنسانية أصيلة، وهدف في حد ذاته، لكونه تحقيقًا لوجود الإنسان، والمدخل إلى حياة أكثر ثراء، وعمقًا وحيوية وأملًا....[2]

وهناك إشكالية في علاقة التربية بمجتمع المعلومات والمعرفة، ومصدر الإشكالية هو الإيقاع السريع والمتزايد السرعة لمجتمع المعلومات والمعرفة، مقارنة بالإيقاع البطيء نسبيًا الذي تتسم به عمليات التطور التربوي، المحكوم بدوره بقوانين التغير الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فجوة زمنية بين مطالب التغير الاجتماعي المحكوم بالتدفق المعرفي، وأداء المؤسسات التربوية واستجابتها لتلك المطالب، ويمكن التغلب على ذلك بأن تهتم التربية بالدراسات المستقبلية، ودراسة الواقع الافتراضي للمستقبل، ودراسة مشاهده المحتملة، ومشكلاته المتوقعة، ومنهجيات التعامل معها، والبدائل المطروحة في كل حال.

بطء عمليات التطوير في العالم العربي وأسبابه:

وربما كان من أهم أسباب بطء عمليات التطوير التربوي في العالم العربي ما يأتي:

1- ازدواجية نظم التربية العربية:

والصراع القائم داخلها بين نظام تقليدي قديم، تم هجره بدلًا من تطويره، وكمثال على ذلك ما فعله محمد علي مع نظام التعليم الأزهري الذي كان سائدًا قبل مجيئه، ونظام حديث تم استنساخه من نظم التعليم الغربية عمومًا، أو من فرنسا على وجه الخصوص، وتم تطويره جزئيًا بإضافة

رقـع منتزعة من النظام القديم تارة، ومـن النظم الغربية الحديثة تارة أخرى، فأصبح كثوب قديم بالٍ، يكاد ينهار من كثرة الرقع المتنافرة المتباينة الأحجام والألوان.

إضافة إلى ما سبق ظهرت هناك ازدواجية أخرى خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بين تعليم أبناء النخبة في المدارس الخاصة الأجنبية التي تعلم غالبًـا باللغات الأجنبية، وتعليم أبناء العامة في المدارس الحكومية التي تعلم باللغة العربية، وفي المدارس الحكومية - كما في مصر - ازدواجية أخرى على مسـتوى التعليم الثانوي، بين مدارس الثانوية العامة - التي تستوعب 30٪ فقـط مـن الناجحين من المرحلـة الإعداديـة - المفتوحة على التعليـم العالي، ومـدارس التعليـم الثانـوي الفني الفقـيرة التي تسـتوعب 70٪ من طلاب المرحلـة الإعدادية، والتي يتخرج طلابها إلى البطالة، وعدم القدرة على عمل أي شيء، وعدم القدرة على الالتحاق بالتعليم العالي، وتمثل هذه إحدى أكبر فجوات العدالة في التعليم، حسب تعبير محسن خضر[3].

وهـذه الازدواجيـات سـتؤدي - في نظر نبيل علي - إلى تعـدد الثقافات، و «بلقنة» المجتمعات العربية بصورة يسـهل معها اختراقها، في الوقت الذي يتطلب التحدي المعلوماتي والمعرفي حشـد الإمكانـات، وتوحيد المجتمع في كيان واحد متماسـك من أجـل التصدي إلى حملات الغـزو الثقافي الهادفة إلى تفتيـت ثقافة المجتمعـات العربية، وبالتـالي عدم قدرة هـذه المجتمعات على الوقـوف في صف التكتلات الاقتصادية والتكنولوجية، كما أن «ميل النخبة» القـادرة في المجتمعات العربية إلى تعليم أولادهـا في المدارس الأجنبية، يحرم

حملة «تعريب العلوم» الأكثر أهمية في عصر المعلومات من جماعات الضغط المؤثرة التي عادة ما تمثلها هذه النخبة[4].

2- تبني مدخل الحتمية التكنولوجية وليس الخيار التكنولوجي:

في محاولة إحداث التغير الاجتماعي، فالمجتمعات العربية تجري، بل تلهث وراء كل جديد لاقتناء منتجاته دون التعرف على الكثير من أسراره وأفكاره، وعلى التكنولوجيا الكامنة خلفه، فتزداد متطلبات وحاجات العمل والإنتاج من الكوادر والمهارات، فتلجأ إلى الخبراء الأجانب في الصيانة والتشغيل؛ بينما النظم التعليمية عاجزة عن التطور والملاحقة، فضلًا عن القيادة والتوجيه، وفي هذا الجو - للأسف - تزداد إيجابية المعلمين مع الحتمية التكنولوجية المفروضة، بينما تظهر سلبيتهم مع تبني الخيار التكنولوجي وتطوير بيئة التعلم المناسبة له.

3- غياب العقيدة والفلسفة والبصيرة النافذة إلى المستقبل:

لا بد من الاعتراف بأننا في حاجة إلى فلسفة تربوية عربية، تقوم - بجانب التمسك بهويتنا وتراثنا - على أساس تفاعل واقعنا مع ما يجري حولنا، خاصة وقد انسلت من بين أصابعنا - قهرًا أو برضانا - كثير من خيوط سيطرتنا على خياراتنا ومصائر شعوبنا.

إن الثورة التكنولوجية المتعاظمة جعلت العالم كله يشعر بأنه يقف دائمًا على حافَة التغير، وأن هناك «غيابًا للهدف»، ونقصًا في الاهتمام بالمدى الطويل، وبالتراث الذي نورِّثه للأجيال الجديدة. ولم يعد الشعور بغياب الهدف مسألة فردية أو حالة طائرة، بل أصبح مشكلة اجتماعية عربية[5].

إن غياب الفلسفة الشاملة، والفلسفة التربوية النابعة منها، وتبني الحتمية التكنولوجيـة بدلًا من الخيـار التكنولوجي، كل ذلك قـد ضاعف الضغوط التي تتعرض لها المؤسسـات التعليمية، من أجل التكيف مع الأنماط الجديدة لاقتصاديات السوق، ومحاولة إجبار هذه المؤسسات على التعامل مع الأبعاد الفكرية والاجتماعية والشـخصية المصاحبة لها! فليس من المفيد - من وجهة نظر اقتصاديات السوق - أن يكون لدينا مجتمع إنتاجي، بل المطلوب إطلاق العنـان لضغوط قـوى الطرد المركـزي للاقتصاد العالمي، التـي تمزق العقائد والأفكار والقيم التي تربط المواطنين معًا[6].

إنـه لا أمـل في نهضة عربية حقيقية دون ثورة تربوية شـاملة، يقبل ثوارها التحدي المزدوج لتنشـئة الأجيال القادمة على أسـس تربوية جديدة، وعلاج الإنتاج الرديء للأجيال الراهنة.

إن الـبُرْء مـن «مجاعتـي الغـذاء والمعرفـة» في عالمنا العربي لـن يحدث عن طريـق تكنولوجيـا الكمبيوتر التعليمـي والإنترنت فحسـب، بل عن طريق تطويـر نظمنا التربوية في إطار خطة متكاملة للتنمية الاجتماعية، والتي تأخذ في الاعتبـار ضرورة الانطـلاق مما هـو قائـم بالفعـل، وضرورة التوفيق بين ثوابت الثقافة وضرورات المستقبل.

«إن الطاقات الحقيقية لأمتنا العربية الإسـلامية تكمن في إيمانها بالله، وفي رؤيتهـا الحضارية للكون والإنسـان والحياة، وفي إمكانيـة أبنائها ومهاراتهم المتكاملة، وفي بناء أسـاس مشـترك لدى المتعلمين فيها، وفي تنمية إحساسهم بالالتـزام الشـخصي والاجتماعـي نحـو التطـور المسـتمر، بهـذا يسـمون في

اكتشاف العالم من جديد، ويولدون الإبداع من الفوضى، ويبنون مجتمعًا متجانسًا، ومنتجًا، وسعيدًا(7).

4- غياب البيئة الصحية العلمية والمدرسية:

إن غياب البيئة الصحية العلمية والمدرسية يمثل أكبر العوائق حدة أمام دخولنا إلى عصر المعلومات والمعرفة، فلا يزال حوالي 20٪ من أطفال مصر – على سبيل المثال – لا تتوافر لهم أماكن في المدارس، الأمر الذي يضيف حشودًا جديدة إلى الأمية الهجائية، ناهيك عن الأمية التقانية والحضارية.

يضاف إلى ذلك تخلف المناهج وطرائق التدريس المتبعة، والتي تعتمد على التلقين، بينما المنظور المعلوماتي يتطلب تنمية مهارات الاعتماد على الذات في اختيار المعارف من مصادر المعلومات المتعددة كالمراجع، ودوائر المعارف، وبنوك المعلومات، وإعادة هضمها، وتوليد المعارف الجديدة، وتوظيفها في دراسة الحاضر، وفي بناء السيناريوهات لاحتمالات المستقبل، وتنمية ملكة التفكير النقدي التي تمكن صاحبها من مواجهة حملات الاختراق الثقافي والغزو الحضاري الذي هو أحد خواص عملية العولمة، فمواجهة العولمة لن تتم بقرارات سياسية، بل تتم ببناء وعي الفرد القادر على الفرز والانتقاء والاختيار من كل ما يتلقاه من بيانات ومعلومات ومعارف.

تقانة المعلومات والمعرفة في كليات التربية:

إن ما سبق لا يمكن تحقيقه في ظل الأعداد الغفيرة من التلاميذ في المدارس وحجرات الدراسة، الأمر الذي صار المتعلم معه مجرد ظاهرة إحصائية؛ فليس هناك لا المعلم، ولا الوسائل: ولا الوقت اللازم لرعاية مواهبه وتنمية

قدراته الشخصية، وطبعًا لا يمكن أن تغير التربية الوطن العربي بفلسفتها الباهتة والمترددة بين يوم وليلة، وأرجو ألا يمضي وقت طويل قبل أن تتجذر الديمقراطية في تربيتنا الصخرية المتصحرة، وتعمل على ترسيخ فلسفة عربية إسلامية تحفظ لنا شخصيتنا ومكاننا في الأرض فضلًا عن مكانتنا، ويقيني أننا لن نتقدم نحو هذه الفلسفة إلا عن طريق الديمقراطية وبها.

لقد أصبح تعلم الكمبيوتر في كثير من مدارسنا مقصورًا على القائمين بتدريسه كمادة، والمطلوب هو إعادة تصميم المناهج المدرسية مستعينين بتقانة المعلومات والمعرفة، ولا يمكن للمعلم العربي أن يتقن مهنة التعليم باستخدام تقانة المعلومات، إلا إذا دمجت هذه التقانة في جميع مناهج كلية التربية من السنة الأولى بها.

إن المعلم يجب أن يتعلم هو نفسه استخدام تقانة المعلومات، قبل أن نطالبه بالتعليم بها، إن تعليم المعلم باستخدام التقانة سيكسر رهبة استخدامه لها أثناء عملية التدريس، ولن يصبح تحت رحمة الفنيين المتخصصين بتشغيل الأجهزة إذا أمكن الحصول عليهم.

إننا لا بد أن نهدف إلى الوصول بالمتعلم من خلال مادة مختارة بعناية إلى فهم أعمق، والوصول بالمعلم إلى عبء تدريسي أقل، وتدريب أكثر، ولاشك أن تقانة المعلومات، وشبكة الإنترنت ستتيح فرصًا أفضل لتدريب المعلمين في مدارسهم أثناء الخدمة، بما توفره من مناهج مبرمجة، ومراكز تدريب خائلية، ونظم لتصميم المناهج، وفرص لتبادل الخبرات بين أقرانهم

في الداخل والخارج عبر حلقات النقاش والندوات، وجماعات الاهتمام المشترك التي تموج بها شبكة الإنترنت[8].

إننا بحاجة إلى بحوث تربوية تتناول أثر تكنولوجيا التعليم والإنترنت على منهجيات التعلم، وكيفية تطويعها للثقافة العربية الإسلامية، وللبيئات التربوية، ولقدرات المعلم وقدرات المتعلم.

فإذا ما تركنا التعليم العام إلى التعليم العالي، وجدنا التركيز على التعليم النظري أكثر من العملي، ووجدنا الاعتماد على التلقين والمحاضرات أكثر من الحوار والمناقشة وحل المشكلات؛ ووجدنا البحث العلمي - والذي ينبغي أن يركز على الإبداع والابتكار وإنتاج المعارف الجديدة، واستخدامها في حل مشكلات الحياة وبناء السيناريوهات المحتملة للواقع الافتراضي للمستقبل - منفصلًا عن مشكلات الحياة؛ ووجدنا التركيز على التدريس أكثر من البحث، ووجدنا البعثات تركز على المجالات التقليدية أكثر من هندسة المعلومات، ومعالجة اللغة العربية آليًّا، وتعريب نظم المعلومات... إلخ، ووجدنا الكثيرين يعترضون على التدريس في الكليات العملية باللغة العربية، متعللين بعلل واهية غير علمية، وغير واقعية، ناسين أن المبدعين لا يبدعون غالبًا بغير لغاتهم الأم، وأن استخدام الكمبيوتر بكفاءة في حل مشكلات الحياة العربية يتطلب تعريب، ذاكرته ومعالجة اللغة العربية آليًّا.

فإذا ما انتقلنا إلى الإدارة التربوية وجدناها ضعيفة، لأن المديرين يأتون من قدامى المدرسين، ومن أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين الذين لم يتم تأهيلهم غالبًا في مجال الإدارة التربوية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود

بيروقراطية متجذرة في إدارتنا التربوية، في حين أن عصر المعلومات والمعارف يتطلب إدارة علمية مرنة، قادرة على حسن استغلال الموارد المحدودة، وبعث الحوافز لدى القائمين على عملية التطوير التربوي، ولاشك أن تكنولوجيا المعلومات توفر فرصًا هائلة لتدريب الكوادر الإدارية وزيادة فاعليتها الإدارية والحد من المركزية والبيروقراطية المقيتتين.

تكنولوجيا المعلومات وأسئلة تحتاج إلى إجابات:

ويرى بيل جيتس - صاحب شركة ميكروسوفت - أن تكنولوجيا المعلومات يمكنها أن «تؤنسن» بيئة التعلم، وتجعلها أكثر عملية أو أكثر متعة، وأن من يرى التلاميذ الصغار وهم يعملون معًا حول كمبيوتر، أو يراقب الحوارات التي تدور بين طلاب في حجرات دراسية تفصل بينها المحيطات، سوف يتأكد أن تكنولوجيا المعلومات سوف تجعل التعلم أكثر إنسانية وأكثر متعة وبهجة[9].

لاشك أن وسائط تكنولوجيا المعلومات هي وسائل رمزية، سوف تضخم ذكاء مستخدميها بدلًا من عضلاتهم، كما أنها ستزيد من فهم الناس للثقافات الأخرى من حيث العمق واتساع المدى.

لكن تغيرًا بهذا الحجم من حيث المدى والعمق قد جعل الناس يتساءلون عن النتائج المترتبة عليه؛ فماذا سيحدث لأعمالهم؟ وهل سينسحب الناس من عالمهم الواقعي ويعيشون بصورة توكيلية من خلال أجهزة الكمبيوتر التي لديهم؟! وهل ستتسع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون على نحو يتعذر إصلاحه؟ وهل سيصبح بإمكان الكمبيوتر مساعدة المحرومين

من حق التصويت أو التعليم في الأماكن الريفية؟ هل سيفقد بعض الناس ذاكراتهم بسبب اعتمادهم الزائد على أجهزة الحاسوب؟ وهل ستؤدي الأجهزة إلى تقليص استخدام العقل في حل المشكلات؟ وهل ستصيب عمليات التحميل الزائدة للمعلومات إلى جعل العقل غير قادر على التمييز بين المعلومات المهمة وغير المهمة؟ أو غير قادر على استيعاب معلومات جديدة، أو إلى عدم استخدام العقل بشكل كاف في استرجاع المعلومات؟ فالصين – مثلًا – قد بدأت في إنشاء جامعات خالية من الأجهزة تمامًا!

الدراسات كثيرة وجامعات الغرب تبحث من أجل الإجابة عن هذه التساؤلات، وأنا ممن يؤمنون أن تطور استخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات قادم لا ريب فيه، حتى إنه سوف يصبح مجانيًا، وأن علينا أن نبذل غاية الجهد ليكون أكثر نفعًا وأقل ضررًا، وهنا نصل مرة أخرى إلى ضرورة تبني منهجيات الخيار التكنولوجي.

تكنولوجيا المعلومات وتطوير بيئة التعلم:

مع التقدم التكنولوجي على مستوى المعلومات. ستظل المدرسة من حيث الشكل كما هي تقريبًا، وستظل الأنماط الأساسية للتعليم كما هي: فالطلاب سيواصلون الذهاب إلى الفصول، والإنصات إلى المدرسين، وإلى بعضهم البعض، وطرح الأسئلة، والمشاركة في الأنشطة الفردية والجماعية، وأداء الواجبات المنزلية، وبرغم ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات ستغير كثيرًا من التفاصيل؛ فالتعليم داخل حجرة الدراسة سوف يتضمن عروضًا متعددة

الوسائط، كما ستتضمن الواجبات المنزلية استكشاف وثائق إلكترونية ونصوصًا دراسية، وأفكارًا جديدة... إلخ[10].

على أن تكنولوجيا المعلومات لن تحل وحدها المشكلات الخطيرة التي تواجه التعليم في عالمنا العربي، مثل ازدحام الفصول الدراسية، وعدم كفاية المعلمين الأَكْفاء المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات بكفاءة، وانشغال المعلمين بالدروس الخصوصية، وبتدبير أسباب العيش، وعدم كفاءة المباني المدرسية، وعدم كفاية الميزانية الحكومية، وعدم القدرة على استيعاب التلاميذ في سن الإلزام في المدارس الحكومية، وتسرب التلاميذ من المدرسة.. فالأمر يتطلب – في التحليل الأخير – أن يتعاون المجتمع في حل هذه المشكلات الأساسية، مستخدمين في كل ذلك تكنولوجيا المعلومات.

ورغم كل المخاوف والشكوك فإن تكنولوجيا المعلومات لا تحل محل المدرسين؛ فذلك لن يحدث، فالكمبيوتر والإنترنت لن تحل محل المدرسين، لن تحجّم من أهمية الكفاءات التعليمية الإنسانية التي نحتاج إليها من أجل تحديات الغد؛ كالمدربين الأَكْفاء، والإداريين المبدعين، والفنيين المهرة، وسوف تثبت الأيام أن المدارس الأكثر نجاحًا هي تلك التي يكون المعلم فيها متاحًا بدرجة أكبر، وهذا كله سوف يؤكد التصور القائل إن التكنولوجيا الجديدة ليست كافية وحدها لتحسين عملية التعلم[11].

على الرغم من أن كل إنسان يفهم العالم بطريقة مختلفة، وأن التلاميذ المختلفين يجب تعليمهم بطريقة مختلفة، فإنه ليس بإمكان التعليم الذي يقدم على نطاق واسع أن يأخذ بعين الاعتبار الأساليب المختلفة للتلاميذ في

النظر إلى الكون والإنسان والحياة، لكن تكنولوجيا المعلومات سوف تسهم في تقديم التنوع داخل إطار الوحدة، وتفريد التعلم داخل جماعة واحدة، فسوف تمكن الوثائق متعددة الوسائط المنهَّجين من تصميم المنهج المدرسي الجماعي وَفْقًا للوصفات الفردية داخل جماعة التلاميذ، وبذلك فإن التعلم الجماعي وَفْقًا للخصائص الفردية للمتعلمين سيصبح ممكنًا.

وسوف تتيح أجهزة الكمبيوتر لدى التلاميذ فرصة إدخال تعديلات على المادة التعليمية، بحيث تتيح للطلاب اتباع مسارات متباينة نوعًا، والتعلم وَفْقًا لمعدلات أدائهم الخاصة، وسيكون بإمكان كل تلميذ أن يحصل على تعليم مفصل وَفْقًا لمقاييسه، وطبيعة قدراته، كما سيصبح بإمكان المعلمين والفنيين في مجال معين من مجالات العمل متابعة المستجدات في التقنيات في مجالات عملهم من وقت لآخر، بل إن التدفق المتزايد للمعلومات. سوف يحفز قدرات الاختيار والانتقاء لدى المتعلمين. وسيصبح العلم بالتدريج ذاتيًّا، وفرديًّا ومستمرًّا.

سوف توفر أجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت أفضل ما كتبه التربويون والمنهّجون وعلماء النفس، وسيكون بإمكان المعلمين الاعتماد على هذه المادة، كما ستتوافر الفرص أمام الطلاب لاستكشاف المواد التعليمية الجديدة على نحو تفاعلي وفي الوقت المناسب، وسيساعد الوصول إلى هذه الوفرة المعلوماتية على توفير الفرص التعليمية للأفراد الذين لم يتوفر لهم الالتحاق بالمدارس، كما أنها ستشجع الأطفال على الاستفادة من مواهبهم الفطرية والخاصة.

إن مـن المرجح أن نرى أجهزة الكمبيوتـر تُركَّب في كل فصل من فصول الدراسـة في العالم كله، كما أن المشـاهد أن هذه الأجهـزة، وكذلك البرمجيات التعليميـة، يتزايـد رخصهـا يومًـا بعد يـوم، وسـوف تصبح أثمانهـا معقولة عندمـا يتم شراؤها بكميات كبيرة، ومن الجدير بالذكر هنا ضرورة تشـجيع شركات التليفونـات، وشركات الهاتف المحمـول، وشركات الكابلات على تركيـب وصلات (شـبكات) مخفضة السـعر أو مجانية للمـدارس والمكتبات والجامعات؛ إسهامًا من هذه الشركات في تعليم أبناء الأمة(12).

إن عـلى شركات الهاتـف المحمـول «الموبايل» التي تسـتنزف نسـبة عالية مـن الدخـل القومي عـن طريق أجهزتهـا المنتشرة في كل مـكان، والتي ليس لها عائد اجتماعي حقيقي أن تسهم في بناء البنية الأساسية لشبكات الاتصال العنكبوتيـة، التـي لا بد منها في اسـتخدام تكنولوجيا المعلومـات في التعليم والتعلم.

إن عمل الطلاب على أجهزة الكمبيوتر داخل حجرات الدراسة، سيمكن المـدرس من تقليل درجة اعتماده على المحـاضرة والتلقين، ومن التركيز أكثر فأكثـر على الحوار والمناقشـة وحل المشـكلات، والاعتـماد في التقويم على ما يسـميه أنتـوني نيتكـو بالتقويم البديـل؛ أي تقويم الطلاب مـن خلال مجمل نشاطهم خلال دراسة المقرر(13).

كـما أن انتشـار أجهـزة الكمبيوتـر سـيؤدي إلى الاسـتفادة القصـوى من المدرسـين المتميزين والمشـهود لهم بالكفاءة، فالشـبكة سوف تمكن المدرسين من التعاون والتشاور مهما بعدت مواقعهم، وبواسطتها يمكن بث الدروس

النموذجية للمدرسين المتميزين على نطاق واسع، فالاستماع إلى درس جيد لمعلم متميز يعوض أحيانًا التفاعلية المفتقدة بعدم وجود المعلم مباشرة في حجرة الدراسة، وعليه فسوف يزدهر المربون والمعلمون الذين يضفون الحيوية والإبداعية والبهجة على فصول الدراسة، وهؤلاء الذين يقيمون علاقات جيدة مع التلاميذ، وسوف تزدهر مهنة التدريس، ويشرق مستقبلها من جديد، خلافًا لبعض المهن الأخرى.

إن المؤكد أن أجهزة تكنولوجيا المعلومات ستساعد المعلمين في تقويم ومتابعة وتوجيه طلابهم، وإحالتهم أحيانًا إلى مادة مرجعية إلكترونية كما سيكون بإمكان المدرسين الاحتفاظ بسجل تراكمي لكل تلميذ من تلاميذه، وسيتمكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من الإشراف الأكاديمي الجيد على طلابهم باستخدام السجل التراكمي لكل طالب، ومتابعة خط سيره، والوقوف على فترات الصعود والهبوط في خطته الدراسية، والوقوف على أسبابها، ومساعدته في تخطي العقبات، والتشاور مع زملائه الآخرين في التشخيص والعلاج، وهو ما يسمى بالبورتفوليو أو التقويم الشامل؛ أي التقويم من خلال ما يقوم به الطلاب فعلًا من نشاط خلال الفصل الدراسي أو العام الدراسي[14].

وكل هذا سوف يساعد في النهاية في اكتشاف الاستعدادات والمواهب والقدرات الفردية، وتوجيه الطلاب وَفْقًا لاستعداداتهم، وتمكين أولياء الأمور من مساعدة أبنائهم.

إن المؤكد أن عددًا غير محدود من شركات البرمجيات سـوف تنشـأ، وأنها ستتعاون مـع المعلمين من أجل إنتاج مـواد تفاعلية جديـدة، كما تفعل الآن محلات الوسـائل التعليمية، كما أنها سوف تنتج مواد تعليمية للتعلم من بُعد، بذلك سوف يصبح التعلم المنزلي أكثر سهولة، كما سيساعد المتعلمين من بُعد على الاختيـار الأفضل للبرامج التعليمية التي يريدون دراسـتها، وسـتكون هذه نقطة انطلاق جديدة للتعلم الذاتي والتعلم المستمر.

المناهج والمواد التعليمية:

لا ريـب أن تكنولوجيـا المعلومـات ستسـهم في تسـهيل عمليـة تصميم المناهـج التعليميـة، وتجريبها، وقياس درجة كفاءتها، وتطويرها، وستسـاعد المعلمين في اكتشاف ألوان متنوعة لأساليب التدريس، وستساعد التلاميذ في الحصول على المواد التعليمية المناسبة لقدراتهم ومواهبهم المتنوعة والمختلفة.

سـوف تسـهل تكنولوجيا المعلومات عملية تفريد التعلـم داخل الجماعة الواحـدة، أو التنـوع داخل الوحدة، فالمُنَهِّجُون سـوف يتمكنون من تصميم المناهج المدرسـية الجماعية وَفْقًا للمواصفات الفردية داخل مجموعة الطلاب فسـوف يتمكـن كل تلميذ من إدخـال تعديلات معينة عـلى البرنامج بحيث تتناسب مع معدلات أدائه الخاص.

وسـوف يتمكـن المعلمـون في مختلـف أرجـاء العـالم مـن الحصـول على محـاضرات الأسـاتذة المتميزيـن في أي مكان، ويسـتخدمونها كما وردت عبر طريـق المعلومـات السريـع دون تعديل، وقـد يدخل بعـض المعلمين بعض التعديـلات أو الإضافـات أو يقومـون بعملية تغذية مرتدة، بما يساعد على

تجويد الدرس، وخلال فترة قصيرة يمكن أن تصبح المادة المحسنة في آلاف الفصول في جميع أرجاء العالم، إذا لقيت إقبالًا على نطاق واسع، وسيكون بوسع المعلمين في أرجاء كثيرة في العالم أن يجروا استطلاعًا إلكترونيًا حول فكرة أو طريقة أو أسلوب معين من أساليب التدريس، أو لدعم مبدأ مِهْني معين، وهكذا تضيف تكنولوجيا المعلومات لمسة من التجربة التفاعلية، أما عن إمكانيات «الشبكة عالمية النطاق» «World Wide Web». في مجالات التعليم والتعلم فحدث عنها بلا حرج؛: فسوف تقدم خدمات تعليمية متجددة ومستمرة بلا توقف، فنصوص ملايين الكتب سوف تصبح متاحة للجميع، وسيكون بإمكان أي قارئ أن يطرح الأسئلة ويتلقى الإجابة مطبوعة، أو مقروءة على شاشته، أو مسموعة بأي صوت يختاره، فالكمبيوتر سيكون معلمًا، وسيتعرف على نوع مستخدمه، ويوفر له ما يريد حسب اهتماماته، وسيعرف الكمبيوتر أي معلومات قرأها الطالب أو شاهدها، وسيقوم بتوضيح الصلات أو الروابط المتبادلة، وسيوفر الوصلات المناسبة.

تعاون شركات البرمجيات مع الأساتذة ومع الممثلين:

ومع ذلك فالجهاز - كأي مدرس إنساني كفء - لن يستسلم للاهتمامات والحاجات العارضة أو غير المتوازنة للتلميذ، وإنما سيستخدم بدلًا من ذلك الميول والاهتمامات المستقرة لدى التلميذ ليقدم له منهاجًا واسعًا، وإثراء في المحتوى المنهجي.

إننا نتوقع أن يتحول جزء كبير من ميزانيات تأليف وطباعة الكتب المدرسية، وميزانيات الدروس الخصوصية لشراء البرامج التعليمية والمواد

التفاعلية، ونتوقع أن تنشأ المئات من شركات البرمجيات المتعاونة مع أساتذة الجامعات ومع التربويين ذوي الكفاءة، ومع المدرسين، ومع وزارات التربية والتعليم، ومع المسئولين في المناطق التعليمية المختلفة.

ونتوقع أن تتعاون شركات البرمجيات مع الممثلين والمسرحيين والاستوديوهات؛ لإنتاج برامج تعتمد على الأداء التمثيلي الحي والرسوم المتحركة، ومسرحة المناهج المدرسية، وذلك من أجل تحويل المفاهيم الأساسية المجردة إلى مواقف، وألعاب، وتطبيق عملي، وتمثيليات، وأفلام... كل ذلك من أجل تشويق التلاميذ وتشجيعهم على قضاء أطول أوقاتهم في التعليم، وربط التعليم بالحياة وللحياة.

ونتوقع أن يصبح التلفزيون التفاعلي متاحًا على نطاق واسع، وأن تقدم البرامج التعليمية على شاشاته في المنازل، والمراكز الاجتماعية، والنوادي، وقصور الثقافة، فضلًا عن المدارس، وحجرات الدراسة، وأن يصبح تدريب المعلمين أثناء الخدمة في مدارسهم، والتخلص من مشكلات الانتقال والمواصلات والسكن والتجمع في مراكز التدريب التي يختلط فيها الحابل بالنابل؛ وأن يدرب المدرس حيث يعمل، ويعمل على الفور وَفْقَ ما درب عليه.

المدخل اللغوي لتكنولوجيا المعلومات:

إن تطبيق كل ما سبق في بيئتنا العربية ممكن بشرط الدخول إلى ميدان تكنولوجيا المعلومات والمشاركة في صناعتها، وذلك ممكن جدًّا بشرطين:

الأول: إحياء الروح الإيجابية نحو المشاركة والتصدي والتحدي، وذلك يتطلب منا التخلص من شعورنا بأننا مجرد أشياء خامدة، معدة للفحص المجهري بواسطة الآخرين، والرقي لمستوى عقيدتنا وتراثنا الحضاري العظيم، وتقويم ذاتيتنا من خلال رؤيتنا لأنفسنا ورؤية الآخرين لنا[15].

الثاني: الإسهام في عالم البرمجيات من المدخل الأساسي لها، ألا وهو المدخل اللغوي، إن البلاد الغنية تريد أن تجعل من البرمجة صنعة للأغنياء "وتتبع الشركات العملاقة من أجل سيطرتها على سوق البرمجيات العالمية طرقًا عديدة، تتراوح ما بين تشجيع قرصنة البرامج لفترة محدودة لقتل الدافع على التطوير الأصيل، إلى حرمان المطورين في الدول النامية من الحصول على المعلومات الفنية الكافية لتطوير برامج جادة قادرة على المنافسة[16].

ومع ذلك، فإن نظم التشغيل قد بدأت تتجه - تحت ضغط اليابان وفرنسا وغيرهما - إلى التعدد اللغوي، بحيث تصبح قادرة على التعامل بجانب الحروف الهجائية الإنجليزية، مع الحروف الهجائية للغات الأخرى، ومنها العربية بالطبع، لكن شركات البرمجيات العملاقة من الصعوبة بمكان أن تتجاوز جهودها مستوى الحرف لتشمل الكلمة والجملة، حيث يتطلب ذلك جهودًا خارقة لفهم اللغة العربية، كما أن استثمار هذه الشركات في صناعة عربية للبرمجيات يعتبر مخاطرة كبيرة. «فكيف يتصور أحد إقدام المستثمرين الأجانب على المخاطرة بأموالهم لتطور منتجات تكون عرضة للسرقة بمجرد طرحها في الأسواق»؟[17].

وتعـد هـذه فرصة حقيقية لإسـهام العرب في عالم البرمجيـات من مدخل أسـاسي لهـا، ألا وهـو المدخل اللغوي، والأمـر يحتاج إلى التحـرك على ثلاثة مستويات [18]:

- تعريب نظم التشغيل.
- تصميم لغات برمجة عربية.
- التجهيز لاستخدام اللغة العربية المعاصرة كلغة برمجة مباشرة.

وهنـاك جهود رائعة قـام بها بعض المخلصين مـن العارفين بسر الصنعة، لكنهـا لا تزال في معظمها فردية، وغير كافية، وتحتاج إلى جهود جماعية، وإلى تمويل.

دراسة السيناريوهات المحتملة للواقع الافتراضي للمستقبل:

لاشـك أن عملية التعلم بمسـاعدة الكمبيوتر سـتغير الجو العام السـائد حاليًا في طرائق وأسـاليب التدريس، فسـيعمل المدرسـون الأَكْفاء بوصفهم جسـور اتصـال التلاميذ بالعـالم، وبوصفهـم منافذ خلاقة، وسيسـتخدمون التكنولوجيا كنقطة بداية، أو كوسيلة مساعدة لتيسير عملية التعلم.

سـوف يسـاعد المعلمـون التلاميـذ عـلى اسـتخدام الكمبيوتـر في عملية «النمذجة»؛ أي محاكاة العالم، أو الواقع الاجتماعي الحالي وتفسيره، واستخدام النماذج التي تحاكي «الواقع الافتراضي» للمستقبل، وتحديد متطلباته.

فالنمذجة عن طريق الكمبيوتر عملية تعليمية عظيمة فهي تتيح للتلاميذ إمكانيـة المشـاهدة التجريبيـة لأي موقـف أو ظاهـرة، بدلًا من مجـرد معرفة

الحقائق عنها، فهذه طريقة سريعة ومتميزة لاكتشاف الكيفية التي يجري بها شئون العالم الواقعي، فالتلميذ بواسطة النمذجة الكمبيوترية يستطيع أن يضع مخططًا لمدينة في «واقع اجتماعي» معين، ويدرس كل الاحتمالات والسيناريوهات للعلاقات والارتباطات بين المصانع، والبيوت، والمدارس، والمستشفيات والجسور، والأنفاق والسيارات، ويدرس التغيرات التي يمكن أن تنطوي على حادث غير متنبأ به أو غير متوقع على المجتمع المحاكي... وهكذا نكون قد دخلنا عن طريق المحاكاة أو النمذجة «للواقع الحالي» إلى ميدان «الواقع الافتراضي» واكتشاف مجاهيله [19].

سيساعد التعلم عن طريق الكمبيوتر في توفير معدلات تعلم مختلفة؛ إذ إن الكمبيوتر سيكون بإمكانه تخصيص اهتمام الفرد؛ فتلبية الاهتمامات الفردية للمتعلمين، حيث سيكون بإمكان كل طالب أن يعمل وَفْقَ إيقاعه الخاص.

ومن الفوائد الأخرى للتعلم بمساعدة الكمبيوتر إزالة الخوف والرهبة من الاختبارات والاستعداد لها، فالواقع أن عمليات التقويم والاختبارات - بوضعها الحالي - يمكن أن تولد لدى الطالب موقفًا سلبيًا تجاه عملية التعلم كلها، لكن «الشبكة» أو «الشابكة» التفاعلية سوف تتيح للتلاميذ أن يختبروا أنفسهم في أي وقت، في جو خالٍ من أية مخاطرة، وسوف تصبح عملية الاختبار إيجابية من عملية التعلم، بل ستساعد الطالب على التغلب على سوء فهمه، وعلى التغلب على خوفه من مفاجآت الاختبار.

التعلم من بُعد، والتعلم المستمر:

سـوف يمثل التعلم باستخدام الكمبيوتر نقطة الانطلاق نحو التعلم من بُعد، والتعلم المسـتمر مدى الحياة، وستكون الإمكانات التعليمية عن طريق شبكة المعلومات الدولية متاحة أمام الدارسين غير المنتظمين في مختلف أنحاء العـالم، وسـيكون بإمكان الناس في أي مكان الحصـول على أفضل الدورات الدراسـية التي يقوم بها مدرسون أَكْفاء وسـيجعل طريق المعلومات السريع تعليـم الكبـار بما في ذلـك دورات التدريب المِهْني، والتدريـب أثناء الخدمة، ودورات التطوير المِهْني، متاحًا بطريقة أكثر فعالية وأكثر سهولة.

وسيكون باستطاعة المدارس والجامعات - عن طريق شبكة المعلومات- أن تختبر مدى صلاحية المدرسـين أو الأسـاتذة الجدد للعمل، أو أن تسـتفيد من خدماتهم من بُعد، من خلاله الشابكة»[20].

لقد أصبح طلاب الجامعات في كثير من بلدان العالم يدركون الآن بالفعل متعة استخدام البريد الإلكتروني، فكل طالب في جامعة السلطان قابوس - مثلًا - لديه رقـم بريـد إلكـتروني، يسـتخدمه في أي وقـت من ليـل أو نهار في معامـل الجامعة، ويسـتطيع استخدامه في المشاركة في النقاشـات والمحاورات الإلكترونية، كما لقيت البحوث الأكاديمية مساعدة هائلة من الإنترنت التي يسرت كثيرًا قيام التعاون فيما بين المؤسسات التعليمية والأفراد الموجودين في أماكن متباعدة في العالم.

كما وفرت شـبكة المعلومات - ومن خلال التعلم من بُعد - لطلاب من ثقافات مختلفة فرصة المشـاركة في مناقشـات عبر العالم على اتساعه، وتتجمع الآن فصول دراسية عديدة من مختلف البلدان والأقطار في العالم، فيما يسمى

بـ «دوائر التعلم»، وتمثل أغلب دوائر التعلم في جعل الدارسين أو المشاركين يدرسون موضوعًا ما، بالتعاون مع نظراء موجودين على مسافات نائية[21].

لاشك أن شبكة المعلومات سوف تتيح فرصًا أكبر للقيادات السياسية والاجتماعية - التي ليس لديها وقت كبير - للمشاركة في العملية التدريسية في المدارس أو الجامعات، حتى ولو في حدود ساعة يوميًا أو أسبوعيًا، بين حين وآخر، وسوف يثير الاتصال المباشر للدارسين بهؤلاء المسئولين كثيرًا من القضايا الخاصة بالمجتمع والتعليم وغير ذلك من الأمور التي تهم الجميع، كما حدث أن اتصل شباب العالم بالرئيس شيراك وسألوه: إذا كنت رئيسًا لإحدى أفقر دول العالم وأردت أن تنهض بها، فماذا تفعل؟ فقال: سأنهض بها بالتعليم والديمقراطية.

ونختم هذا الجزء بما قاله بيل جيتس إن طريق المعلومات السريع سوف يحول ركيزة العملية التعليمية من المؤسسة إلى الفرد، كذلك سيتغير الهدف النهائي للتعليم من «الحصول على شهادة» إلى «الاستمتاع بالتعلم على مدى سنوات العمر» [22].

التعلم المستمر يطيل العمر:

في هذا العصر الذي تتهالك فيه الخبرات بمعدل يفوق سرعة اكتسابها، لا بد من المرونة وقبول التغير، لقد اتضح أن الاحتفاظ بالمهارات الذهنية يكون أفضل بين المتعلمين الذين يداومون على التعلم، كذلك يكون الأمر بين من كان تناولهم لأمور الحياة مرنًا، وكذلك قبولهم للتغير، لذلك علينا أن نقبل حقيقة أن العالم بتغير، وبذلك فعلينا أن نعالج الأمور بشكل مختلف،

فرفض ذلك يعني فقدان المهارة العقلية، وهنا أتذكر مقولة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، «علموا أولادكم غير ما تعلمتم، فإنهم سيعيشون عصرًا غير عصركم».

لا بد من استخدام المخ وإلا ضاع، فالمخ هو الإنسان، وهو يتغير إيجابيًا مع تجارب الحياة، وهذا التغير الإيجابي ضروري إذا كان للإنسان أن يتقدم نحو الشيخوخة بنجاح، لذلك يجب ألا يفقد الإنسان اهتمامه بالعالم من حوله، كما لا يجوز أن يهمل رغبته في التعلم، فالإثارة ضرورية كما يقول «علم الشيخوخة». إن الاستمرار في طرح الأسئلة، والتطلع إلى التعلم طول العمر، في غاية الأهمية لتجديد شباب المخ، إن إدراك الإنسان بأن مخه يتغير تغيرًا إيجابيًا يساعده كثيرًا في نموه الفكري[23].

لقد أثبتت البحوث أن طويلي العمر الذين ظلوا يحافظون على حالتهم الذهنية والجسدية كانوا يتميزون بصفات أربع: ارتفاع المستوى التعليمي والنشاط الجسدي، وارتفاع كفاءة عمل الرئتين، والرضا عن الذات.

إن الطريق إلى الشيخوخة السليمة يمر خلال حياة إيمانية مطمئنة، وحياة ذهنية نشطة، وعيشة صحية، والكثير من التريض، وتجنب الضغوط الحياتية طويلة الأمد. والتفاؤل، فأنت تنتصر على الشيخوخة إذا أنت أبقيت قلبك بلا تجاعيد، وظللت مفعمًا بالأمل، عطوفًا، مبتهجًا[24].

لذلك من الخطأ القول: التعلم في الصغر كالنقش على الحجر، والتعلم في الكبر كالنقش على الماء، والصحيح هو الحفظ في الصغر كالنقش على الحجر، والحفظ في الكبر كالنقش على الماء، فالمداومة على التعلم، والذهن المتوقد هو

الـذي يخلصك من فوضى المعلومات المتدفقة، ويرشـحها لك في صورة فكر جديـد، وهو الذي يوصلـك إلى الحكمة التي هي أصفـى رحيق يقطره عقل الإنسان.

أسئلة للمناقشة

س1 : ناقش موضوع تكنولوجيا التعليم من حيث:

1) مفهوم تكنولوجيا التعليم.

2) علاقة تكنولوجيا التعليم بمفهوم النُّظم.

3) علاقة تكنولوجيا التعليم بالطريقة العلمية في التفكير.

س2 : ناقش مفهوم الاتصال من حيث:

1) دور اللغة في عملية الاتصال.

2) عناصر عملية الاتصال.

3) رسم نموذج لموقف الاتصال التعليمي.

س3 : ناقش قنوات الاتصال الآتية من حيث:

- المصدر، والرسالة، والوسيلة، والجمهور المستهدف والمخرجات أو الآثار الناتجة عن عملية الاتصال:

1) المحاضرات. 2) التلفزيون.

3) الصور. 4) المعارض.

5) الإنترنت.

هوامش الفصل العاشر

1- محمد عزت عبد الموجود: «التعليم والمستقبل»، في المؤتمر التاسع والعشرين، الجمعية التعليمية، الكويتية، الكويت، أبريل 2000م، ص 10.

2- علي أحمد مدكور: التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، القاهرة، دار الفكر العربي، 1421هـ - 2000م، ص 21، 42.

3- محسن خضر: من فجوات العدالة في التعليم، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000م، ص 41.

4- نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (184) شوال 1414هـ - أبريل 1994م، ص 189.

5- المرجع السابق، ص 386.

6- علي أحمد مدكور: التعليم العالي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 17.

7- نبيل علي: مرجع سابق، ص 386.

8- علي أحمد مدكور: مرجع سابق، ص 18.

9- نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (265)، يناير 2001م، ص 340 - 341.

10- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت: طريق المستقبل، ترجمة عبد السلام رضوان، الكويت، عالم المعرفة، العدد رقم (231)، ذو القعدة 1418هـ - 1998م، ص 399.

11- المرجع السابق، ص 301.

12- المرجع السابق، ص 303.

13- Antony, Nitko, Educational Assessment of Student. U.S.A, New Jersey, Prentice Hall. Inc. 3rd. Ed, 2001, p. 24.

14- المرجع السابق، ص 266.

15- علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، مرجع سابق، ص315 - 316.

16- نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص 114.

17- المرجع السابق، ص 131.

18- المرجع السابق، ص 132.

19- المرجع السابق، ص 135.

20- بيل جيتس، مرجع سابق، ص 364 - 380.

21- المرجع السابق، ص 312 - 323.

22- المرجع السابق، ص 329.

23- أحمد مستجير: الجينوم: «قراءة في سفر الإنسان» في مجلة الكتب وجهات نظر، القاهرة، دار الشروق، العدد 18، يوليو 2000.

24- أحمد مستجير: «علم اسمه الشيخوخة»، في مجلة الكتب وجهات نظر، القاهرة، دار الشروق، العدد (32)، سبتمبر 2001م.

الفصل الحادي عشر

متطلبات التطوير

الفصل الحادي عشر

متطلبات التطوير

ماذا نفعل لمواجهة الانهيار العظيم للقيم والأخلاق والاستنزاف الحاد للطاقات المادية والبشرية، والهجوم الكبير على الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وعلى التَربية والثقافة؟ إن الثورات العربية – وفي مقدمتها ثورة 25 يناير في مصر تقوم بالدور المطلوب. ومن أهم مطالبها للتغيير ولتصحيح هذه الأوضاع ما يلي:

ترسيخ الإيمان بالله وبلقاء الله، وبالأمل في الله:

في عصر العولمة المتوحشة التي تهدف إلى انتزاع أصحاب الدين من قيمهم وتقاليدهم وثقافتهم، إلى حيث يكونون مسخًا مشوهًا، لا إلى هؤلاء، ولا إلى هؤلاء، والتي تعنِي أيضًا إطلاق العنان بلا قيود لنوازع الجنس، والحس الغليظ، والتحلل الأخلاقي، وتدمير القيم الإنسانية الباقية، وتدمير الأسرة، وإشاعة الشذوذ... إلخ ... في عصر هذه صفاته لا بد من ترسيخ عقيدة الإيمان بالله، والأخوة في الله، والأخوة في الإنسانية، وترسيخ ثقافة العدل والسلام في عقول البشر... وهذا كله يتطلب إعادة النظر في سياسة التهميش المتعمدة للتربية الإسلامية، والثقافة العربية الإسلامية، إن هذا من شأنه أن يرسخ قيم الكد والكدح والصبر من أجل البقاء في الأوطان والعمل على

إنهاضها وتقدمها، باعتبار أن وظيفة الإنسان في التصور الإسلامي إعمار الأرض وترقية الحياة.

إحياء المشروع النهضوي العربي الإسلامي:

إن العقول تهرب إذا لم تجد ما يستوعب تفكيرها في مشروع ذي آفاق عالية. وهذا يتطلب إحياء المشروع النهضوي العربي الإسلامي بمكوناته الكبرى المعروفة:

- التحول إلى الشورى والديمقراطية.
- التحرر والاستقلال الوطني والقومي.
- الوحدة العربية الإسلامية.
- التنمية الإنسانية والاجتماعية الشاملة والمستدامة والمستقلة.
- العدالة الاجتماعية والاقتصادية بكل أنواعها وآلياتها.
- التجدد الحضاري، بآلياته الإسلامية التربوية، ونتائجه الثقافية والمعرفية والقيمية والسلوكية.
- تعمير سيناء باعتبارها ضمن أهم مقومات الأمن القومي لمصر.
- الاعتماد على الزراعة في توفير الغذاء الكامل للسكان، ثم التصدير.

إن هذا المشروع النهضوي الكبير المطلوب إقامته في عصر العولمة المتوحشة وحتمياتها التكنولوجية الجارفة، يتطلب تحولات سياسية واقتصادية

واجتماعيـة وتربويـة كبيرة. إننا نحتاج إلى ثورة عارمـة في جميع أرجاء الوطن العربي.

فنحـن نحتـاج إلى التحـول مـن الاسـتبداد إلى الديمقراطية، والمشـاركة الشعبية ومن الاعتماد على الحكومات فقط إلى الاعتماد على الذات ومؤسسات المجتمع المدني.

نريـد التحول مـن التمركز الجغرافي إلى الانتشـار، ومن التخطيط الجزئي المعتمد على التفكير الخطي، إلى التخطيط الكلي المعتمد على التفكير المنظومي الذي يعمل حسابًا لكل عناصر الموقف أو النظام.

في عصر يعتبر التعليم كنزًا كامنًا نريد تعليماً يبني قناعات التغير من الجمود إلى المرونة، ويؤدي إلى تنوع البشر وتمايزهم وإقدارهم على اختيار المعلومات، وإعادة صياغتها في نسق معرفي علمي وموضوعي، واستخدامها الاستخدام الأمثل في توليـد الأفكار الجديـدة، والنظريـات الجديدة، والسـيناريوهات المحتملة للمستقبل.

في عـصر التحـول مـن المعلومـات إلى المعرفة، نريـد تعليماً ينتقـل بالأمة مـن العمالة العضليـة إلى العمالة العقليـة، ومن التخصص الضيـق إلى المرونة والمعرفـة الشـاملة، ومـن المركزيـة إلى اللامركزيـة، ومن التنظيـم الهرمي إلى التنظيم الشـبكي، ومن الاقتصـاد المتأثر بعوامل داخلية فقـط، إلى الاقتصاد المتأثر بعوامل داخلية وخارجية، ومن النمطية إلى التمايز، ومن الخيار الواحد إلى الخيارات المتعددة[1].

إن ثقافة عصر العولمة وحتمياتها التكنولوجية التي تقوم على مبدأ «اللحاق أو الانسحاق»، توجب علينا أن نفتح نوافذنا لتهب عليها الرياح من كل جانب، ولكن يجب ألا نسمح لها أن تقتلعنا من جذورنا، أو أن تطمس معالم شخصيتنا.

إننا في حاجة إلى « أسلمةٍ «و «عوربة»، لا إلى «عولمة». ولا يعني هذا نفي الآخر أو عدم التعامل معه، وإنما يعني أن نختار مما لديه، ما نحن في حاجة حقيقية إليه، ولسنا بقادرين عليه.

إننا بحاجة إلى عالمٍ يعاد بناؤه على أسس إيمانية ربانية، وسلوكيات أخلاقية مغايرة لما هو عليه الآن، عالمٍ يرفض الوضعيةَ العلميةَ وصلفها الفكري، ويرفض البراجماتيةَ ونفعيتَها قصيرة النظر، ويرفض ذاتيةَ ما بعد الحداثة، وقد اقتربت من حد الفوضى، التي يمكن أن تورد الحضارة الحديثة مورد الهلاك.

إننا بحاجة إلى التحول من ثقافة الحتمية التكنولوجية إلى ثقافة الخيار التكنولوجي، والتكنولوجيا البديلة، والتكنولوجيا من أجل الإنسانية، وبحاجة إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات بحيث تستحيل إلى تكنولوجيا المعرفة والحكمة، التي تردُ العلم إلى أخلاقيات الدين، وتبحث عن الحق دون أن تضحي بالخير، وتفعل الخير دون أن تغفل الجمال.

إن في قول الحق سبحانه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ (البقرة: من الآية 223) معنى يشيع في القرآن كله، كما يقول

الشيخ محمد الغزالي. هذا المعني هو: «تقوى الله، والإعداد ليوم اللقاء، وانتظار بشريات سارة بعد دنيا لم تخل من الكدر والقلق».

هذا المعني الشريف يصحح للإنسان هدفه، ويضبط خطاه، ويقيه الزيغ والعثار. وقد كان أئمة التربية عندنا يعتمدون على هذا المعنى عندما يعجزون عن إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية؛ لا لأنه يغني عن سلامتها؛ بل لأنه يخفف من ضُرَّها، ويقلل من خللها.

إن ضغوط العولمة، وفوضى الإعلام، والضغوط الثقافية الوافدة قد غَبَّشَتْ رؤية كثير من الناس للإسلام، ومع ذلك فقد جعلت ثُلَّةً قليلة منهم يفيقون لما يراد بهم، فعكفوا على تصويب رؤيتهم، وإقامة العقائد التي تربط الناس بالله عز وجل، وتجعل تَعامُلَهم مَعَه، وخوْفَهُم مِنْه، وأمَلَهُم فَيه.

إن المؤكد -كما يقول الشيخ محمد الغزالي- «أنه عند فساد الفطرة لا يوجد دين، وعند اختلال العقل أو نقصانه لا يُفْهَمُ وَحْي، ولأن الأوامر الجُزئية المتناثرة المنفصلة عن رُوح جامع لا تُكَوِّن سُلوكًا، كما أن اللَّبناتِ المركومة، وأسياخ الحديد الملقاة لا تُنْشئ بيتًا».

«إن تعِليمات المرور لا تُفيدُ من أصيب بانفصال الشبكية، أو من أصيب في صمامات القلب»[2].

«ولقد أقام نبينا ﷺ حضارة حققت الغاية العليا من الوجود الإنساني، وكانت عُدَّته في ذلك ما تَلقَّى من وحي، وما أُلهم من هُدًى».

إن تصحيح المسار الإنساني كان ولا يزال سيظل محكومًا بضبط الأجهزة الرئيسية في الكيان الإنساني. وهي العقل، والقلب، والفؤاد، والسمع،

والبصر. ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل: 78).

ثالثًا: التحول إلى الحرية أو الديمقراطية:

إن العلماء وأصحاب العقول الفذة لا يستطيعون العيش في أجواء الخوف والاستبداد، والمركزية، والبيروقراطية المقيتة، لذلك يهربون حيث الانطلاق والحرية واحترام العلم وأهله.

فإذا أردنا الاحتفاظ بهؤلاء، وإذا أردنا تحقيق أي من التحولات السابقة، فلا بد أن نتحول إلى الشورى والديمقراطية الحقيقية التي لا تعتدي، ولا تظلم، ولا تحلل الحرام، ولا تحرم الحلال.

والديمقراطية التي ننشدها هنا يجب أن تفهم على أنها آلية لتحقيق العدل الاجتماعي، وليست دينًا أو أيديولوجية كما يتخذها البعض. ولكي تتحقق ديمقراطية العدل الاجتماعي يجب أن يتوافر في آلياتها - أيًا كان نوعها - ما يلي:

- أن يختار الناس الحكام.
- أن يعدل الحكام بين الناس.
- أن يطيع الناس الحكام إذا أقاموا العدل بينهم.
- أن يتشاور الحكام والمحكومون.

والشورى الإيجابية الفاعلة لها ثلاثة مقومات:

الأول: أن يشارك الناس في صناعة القرار.

الثاني: أن يشارك الناس في تنفيذ القرار.

الثالث: أن يشارك الناس في الثمار الناتجة عن القرار.

فليس المهم - إذن- شكل التنظيم الديمقراطي وآلياته، وإنما المهم في المشاركة، وفي توزيع ثمار المشاركة على الناس بالعدل. ولن يتحقق لنا ذلك إلا إذا تعلم أبناؤنا الديمقراطية، على مستوى الفكر والممارسة في المدارس والجامعات.

إنه بدون حرية وبدون ديمقراطية حقيقية لن تتحقق السيادة الشعبية، وبالتالي لن تتحقق المشاركة الشعبية، ولن تستطيع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني عمل شيء؛ لأنها ستكون مكبلة بقوانين الطوارئ والإرهاب وآلياتها المركزية المستحكمة، وبكل طبائع الاستبداد ومتغيراته الثقافية المقيتة.

إن المجتمعات التي تتسم بعدم الشفافية، فَتُزَوَّر الأرقام، وتُزَيَّف إرادة الجماهير في الانتخابات لن تكون قادرة على الدخول إلى مجتمع المعلومات فضلًا عن مجتمع المعرفة.. وهي فوق كل هذا تضعف الهمم والعزائم، وتقتل الإرادة، وتشيع التنازع والفرقة والفشل بين الشعوب.

الثورة ضد الاستبداد السياسي والاقتصادي والمعرفي:

المواطنة مشاركة في الحياة الاجتماعية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية. كما أنها ممارسة للسلطة في حدود مسئوليات الفرد في إطار مهنته. والثورة إعادة تمكين المواطن من المشاركة في الحياة الاجتماعية بعد أن تكون

أسس المواطنة ومقوماتها من الحرية والعدالة والمساواة والعمل والتكافل الاجتماعي قد تم الاعتداء عليها بانتزاع حق المواطن في ممارستها.

لذلك قامت الثورات العظيمة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والحبل على الجرار...

ولنضرب مثالًا للثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011؛ حيث خرج شعب مصر في مشهد تاريخي مهيب، لا ليغير خريطة مصر السياسية وحدها، بل ليغير خريطة العالم العربي كله، ويضع مصر على قمة العالم كله؛ وَحدةً ونظامًا وحماسًا وفكرًا وانضباطًا وجدية. لقد رفع المتظاهرون شعار «الشعب يريد تغيير النظام». وتغيير النظام لا يعني مجرد تغيير الأشخاص، وإنما تغيير كل طبائع الاستبداد وإرساء قواعد الحرية والديمقراطية والوحدة والإحسان في العمل. وهذا يعني اقتلاع قيم الاستبداد ومؤسساته كلها.

لقد أقام المسيحيون قُدَّاسهم في حماية المسلمين، وأقام المسلمون صلواتهم في حماية المسيحيين، وشارك بعضهم البعض الطعام والشراب والمكان والمشاعر والوطنية.

لقد رسم الشعب مع جيشه العظيم ملحمة إنسانية وحضارية عظيمة، ستظل معلماً من معالم التاريخ المصري والعربي والإنساني على مدى التاريخ الإنساني.

لقد شهد العالم صورة بديعة للنظام والتعاون والتكافل الاجتماعي بين جميع المصريين على اختلاف أطيافهم الثقافية ومستوياتهم الاجتماعية، الأمر

الـذي جعـل الرئيس الأمريكي باراك أوباما يقـول: «إن على أمريكا أن تعلم أبناءهـا ليكونوا مثل شـباب مصر». وجعل أحد الـوزراء البريطانيين يقترح «تدريـس الثورة المصرية في المـدارس البريطانية. وجعل الجارديان البريطانية تقول: «إن ما شهدته مصر هو أحد أكثر الثورات على مدى التاريخ نموذجية وتحضرًا».

لقـد كان الحدث عظيمًا إلى حد جعل «روجر كوبين» في مقال له بصحيفة نيويـورك تايمـز يقول: «على الرغم من عدم وجـود رئيس أو نائب للرئيس، ولا دسـتور، ولا برلمـان ، ولا شرطـة، فـإن لديهـا التقـاء الأجيـال، ولديهـا إحساس وطني جديد، تشكل عبر عمليات اكتشاف لتكسير الحواجز خلال ثمانية عشر يومًا من المشاركة الثورية بين الشعب والجيش.

لقد أثبت المتظاهرون أنهم ورثة حضارات امتدت لسبعة قرون، امتزجت فيهـا القيـم الحضاريـة المصرية التـي هضمت حضـارات اليونـان والرومان والحضـارة القبطيـة والحضارة العربية الإسـلامية، وأخرجت للدنيا نسـيجًا حضاريًّا يزخر بالقيم الإنسانية الباقية.

لقـد أراد المواطن المصري أن يكون جـزءًا من عملية صنع القرار الخاص بحياته اليومية ومسـتقبل أولاده. وأن يكون مشاركًا قادرًا على التعبير بحرية عن آرائه، وأن يكون على ثقة بأن هذه الآراء سـتكون موضع الاهتمام، وهذا هو ما تعنيه الوطنية والديمقراطية.

إن الحياة في وطننا العربي لن تسـتقر إلا عبر عملية طويلة المدى جوهرها إعادة البناء والإصلاح المؤسسي على نحو يسمح بقيام حكم القانون، ويضمن

التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويطبق باتساق مبادئ الرقابة والمساءلة والمحاسبة القانونية والسياسية على المسئولين، ويحمي حقوق المواطن وحرية المواطنة.

يستدعي ذلك المتابعة الجادة لآليات وإجراءات إعادة البناء، والإصلاح المؤسسي، والامتناع عن المبالغة في نشوة الانتصار، والاستمرار في الاعتصام كل يوم جمعة؛ لمتابعة الإنجازات، ومتابعة الإنجازات الثورية، حتى تتحقق كل الأهداف ونضمن عدم الانقلاب على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لا بد من الشروع في تشكيل مؤسسة للحوار الوطني تمثل جميع القوى الوطنية والنقابات العمالية والمِهْنية والحركات الشبابية والمجتمع المدني، كي تساعد في إدارة شئون المرحلة الانتقالية التي يجب أن تحدد بدقة آليات وإجراءات وتوقعات عملية التحول الديمقراطي وأن تحدد وجهة النظام السياسي الجديد: هل هو جمهوري رئاسي أم جمهوري برلماني أم رئاسي برلماني.

أنا منحاز للنظام الجمهوري الرئاسي البرلماني الذي يضمن حياة حزبية متطورة، تحد من تغول الرئاسة والسلطة التنفيذية، مقابل الجمهورية الرئاسية التي قد تتيح الفرصة للرئيس أثناء توليه الرئاسة أن يغير ويعدل في الدستور بما يسمح له بسلطات مطلقة والخلط بين السلطات!

بناء الاقتدار المعرفي:

إن أقطار الوطن العربي أمام فرصة نادرة؛ لكي تُعد نفسها للدخول إلى عالم المعرفة، وعالم التقانة؛ التقانة التي تُعدُّ وتتكون ولا تُشترى؛ « حيث شراء الخبرة لا يغني عن بناء القدرة[3].

لكـن التراجـع المفجع للتعليم في بعـض أقطار الوطن العـربي، والانهيار الكبـير في بعـض الأقطـار الأخرى، وما ترتـب على ذلك مـن تراجع مذهل في مسـتوى المعرفة والكفاءة لدى القطاعات الأوسع في المجتمعات العربية، لا بـد أن يدفعنا إلى مراجعة نظمنـا التعليمية عامة، ومناهجها خاصة. إننا في حاجة إلى ثورة في التعليم؛ من حيث سياساته، وهياكله ومناهجه.

« لقـد تحولـت العملية التعليمية في بلادنا إلى آليـة يتم من خلالها التعامل مـع الطـلاب وكأنهم شـاحنات يتم تحميلهـا طوال العـام بالمعلومـات التي يتـم تفريغها عـلى أوراق الامتحان في نهايته؛ وذلك بزعـم الإعداد لمتطلبات السـوق»[4]. وهذا اتجاه تعيس لا يجوز أن يكون مدخلًا لعملية التعليم، لأن أهـداف التعليم العربي لا بـد أن ترتبط بمتطلبات النهضة، وشروط الاقتدار المعرفي والصحة النفسية، لا بمجرد متطلبات السوق المتغيرة باستمرار.

إن حضـارة القرن الواحـد والعشرين هي حضـارة المعرفة؛ فالمجتمعات القويـة في هـذا القـرن هـي المجتمعـات التي تسـتوعب المعرفـة، وتنمو على أساسـها؛ حيـث الأدمغة العارفـة هي الطاقـة المسـتقبلية، والثروة البديلة. والضرورة الملحة في مجتمعاتنا الآن «هي ضرورة التحول من مستوى التعامل مع البيانات والمعلومات إلى مسـتوى بناء المعرفة، وصولًا إلى مستوى القدرة عـلى اتخاذ المواقف في مختلف القضايا. فالشـائع عندنا هو التعامل مع مرحلة البيانـات الخام والشـغل عليها لتحويلهـا إلى معلومات - فذلـك ما يتوقف عنـده البحث الوصفي في جامعاتنا ـ فتبقى المعلومات مكدسـة دون تشـييد لنظم معرفية ذات معنى وقابلية للاستخدام الوظيفي والنمو»[5].

إن بناء الاقتدار المعرفي هو المدخل الوحيد الذي لا يمكن أن تحل إمكانات شراء الخبرة محله، ولا قيمة للموارد المالية مهما عظمت، في ضمان التنمية وحق الشراكة العالمية، إلا بمقدار ما توظف في بناء الاقتدار المعرفي.

إن العقول المستنزفة هي العقول المفكرة والمبدعة، أما دون هؤلاء فهم يعودون من الموانئ أو يغرقون في البحر قبل الوصول إلى بلاد المهجر. إننا نصدر العقول القادرة على بناء المعرفة، وفي ذات الوقت نستورد الخبرة من الخارج!!!

متطلبات بناء الاقتدار المعرفي:

1- **التحول في التعليم من أساليب التفكير الخطي إلي أساليب التفكير المنظومي وخرائط المعرفة؛ ومن تعلم المعلومات والمهارات مرة واحدة إلى منهجيات التعليم الذاتي وتعلم كيف نتعلم**، والتعلم المستمر، والتعلم مدى الحياة. فالتدفق المعلوماتي المتزايد والتغيرات المتسارعة في الخريطة المِهْنية تتطلب ذلك.

أما إذا استمر الوضع القائم لعقد آخر، فإن الخسارة الجسيمة التي ستكبدها بلد مثل مصر - كما يذكر تقرير التنمية البشرية 2005-، ستتمثل في تدمير رأسمالها البشري، وفي تدهور مواردها الطبيعية التي لا يمكن تعويضها[6].

2- **الاهتمام بالثقافة العربية الإسلامية. لقد كانت الثقافة دائمًا المرجع الأساسي لفهم سلوكيات الشعوب حاضرًا ومستقبلًا.**

وإن الثقافة العربية الإسلامية بكل ما تحمله من فرص إثراء غير مسبوقة في التاريخ البشري، تمثل جهدًا متكاملًا لبناء الناشئة والشباب، وتنميطهم كونيًّا من خلال توحيد المرجعيات، والرموز، والأبطال، وتشكيل الأذواق، وبناء الرؤى الشاملة للكون والإنسان والحياة.

لقد ازدادت اليوم أهمية الثقافة في نظر المعولمين (بكسر اللام)؛ فلم يعد الاستهداف الثقافي وسيلة إلى غاية بل أصبح غاية في ذاته. لقد ارتقت الثقافة من كونها وسيلة لتحقيق الغايات لتكون هي الغايات ذاتها.

إن المنطق المقبول عالميًّا الآن، هو أن التنمية الذاتية تحتم تشجيع الهوية الثقافية؛ إذ لا يمكن أن تقوم تنمية ذاتية على أنماط ثقافية، وأساليب حياة مستمدة من ثقافة خارجية. وبالتالي فإن نظم التربية والتعليم العربية والإسلامية ينبغي أن تعمل على تشجيع الهوية العربية الإسلامية. وهذه الهوية الثقافية سوف تساعد بدورها على نمو وتطور السمات الثقافية العالمية بجزء عربي وإسلامي بحت.

إن إشاعة المدارس والجامعات الأجنبية، والتقصير في حسن تعليم أبنائنا للغة العربية، واللجوء إلى التعليم باللغات الأجنبية يعطل مفاتيح الفكر، ويغلق أبواب الإبداع، ويعرض مشاعر الارتباط القومي للوهن، ويغلق أمام أبناء الأمة باب التفاعل الحي الأصيل مع العلوم والتقانة، وكثيرًا ما يوقع في تبعية ذميمة، وفي انسلاخ أبناء الأمة عن جلدتهم، وتعرضهم لشتى أنواع النهب التكنولوجي والاغتيال الثقافي، والعدوان السياسي والعسكري[7].

إن الصراع الحضاري الذي يجتهد أطرافه في تقديم تفسير للماضي، وتأويل للحاضر وتشريع للمستقبل، في ضوء رؤى معينة للكون والإنسان والحياة، يستخدم الآن «الاختراق الثقافي» الذي يستهدف الإرادة، والنفس والعقل، كأسلوب للسيطرة على الإدراك، ووسيلة لإعادة تشكيل الوعي أو تزييفه[8].

3- **تجاوز الاقتصار على التذكر والاسترجاع والاستيعاب إلى العمليات العقلية العليا؛ كالتفكير المنطقي، والتفكير النقدي، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، وبناء العقلية العلمية القادرة على المقاربة العقلانية والمنهجية لقضايا العلم، والعمل والحياة.**

4- **التحول من أساليب العزل والفصل، وتفتيت المعلومات، وإقامة الحدود بين المعارف، إلى التكامل، وتنظيم المعلومات في نظم معرفية دينامية مفتوحة ونامية.** إن الغاية الكبرى للتعلم في القرن الواحد والعشرين هي التكامل وإدراك علاقة كل شيء بكل شيء؛ علاقة العلوم الطبيعية بالعلوم الإنسانية، وبالعلوم الأدبية والفنية. إن الانفصام الثقافي بين التخصصات العلمية، والأدبية، والإنسانية يؤدي إلى تعذر إقامة الحوار بينها في إطار الدراسات متعددة التخصصات[9]. وباختصار لا بد من التحول من الاختزال والتبسيط، إلى الشمولية القائمة على التعقيد؛ فليس هناك إمكانية للسيطرة على ظاهرة ما واستيعابها فعليًا بدون مقاربة معقدة ومتكاملة، مهما بلغت متانة البرهان المنهجي الوصفي أو الإحصائي.

5- **التحول من مجرد كوننا رواة لتاريخ العلم وإنجازاته إلى صناعة العلم والابتكار والإبداع فيه.** وهذا يتطلب التحول النوعي من تربية التبعية والتلقين، وعقلية التكرار وإعادة الإنتاج، إلى تربية الإبداع، ومحو الأمية الإبداعية كشرط لازم لولوج حلبة التنافس الإبداعي في الحال والاستقبال؛ فالمبدعون وحدهم هم الذين يصنعون الحاضر والمستقبل.

6- **تقديم الدراسات المستقبلية في الجامعات وجعلها متطلبًا جامعيًا يدرسه جميع الطلاب ويدربون فيه على منهجيات البحث في المستقبل** مثل: فرض الفروض، وتحليل السيناريوهات والمفاضلة بين البدائل والاحتمالات...إلخ وتدريب الطلاب على استشعار الأزمات قبل حصولها والتدريب على احتوائها واتخاذ القرارات بشأنها مثل: أزمة البطالة، والانفجار السكاني، وهجرة العقول، والانهيار المفاجئ لأسواق المال، والبطالة، وتلوث البيئة، وعدم استقرار الأسعار في الأسواق .. إلخ. فلو كنا مدربين على منهج التفكير العلمي، وأسلوب حل المشكلات والتنبؤ بحدوث الأزمات قبل وقوعها، لتلافينا كثيرًا من الأزمات الحادة مثل نكسة 1967، والحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج، واحتلال العراق، ومشكلة المياه المتفاقمة حاليًا وتعمير سيناء... إلخ.

7- **هدم الحواجز المصطنعة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية؛** فهذه الحواجز تحول دون تواصل المعرفة وتكاملها، كما تحول دون الأخذ بمنهجية الدراسات البينية التي تعتمد عليها الدراسات المستقبلية.

8- **تدريب الطلاب على حسن قراءة التاريخ قراءة واعية، وتدريبهم على التخيل وتصور الواقع الافتراضي للمستقبل، والاجتهاد في صنع معرفة جديدة عن المستقبل والاستعداد له**[10].

9- **التحول من التعليم باللغات الأجنبية في المدارس والجامعات، إلى تعريب العلوم والتدريس باللغة العربية.** فلا يزال كثير من الأساتذة في الجامعات العربية يعترضون على التدريس في الكليات العملية كالطب والهندسة والعلوم باللغة العربية!!![11]

فمن المنظور المعلوماتي - كما يقول نبيل علي إنه «يصعب تصور إمكان لحاقنا، بعصر المعلومات، عصر اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا، دون ترسيخ العلم في وجدان الإنسان العربي وعقله بلغته الأم[12].

وهو هدف دون تحقيقه تقاعسنا في تعريب العلوم. «إن الحجة القائلة إن تعريب العلوم سيقطع صلتنا بالمراجع الأصلية لهذه العلوم تتعارض مع تعدد مصادر المعرفة في عصر المعلومات، مما لن يجد الطالب معه مفرًّا من اللجوء إلى هذه المصادر، بالإضافة إلى ذلك ما تتيحه حاليًّا، وستتيحه مستقبلًا تكنولوجيا المعلومات من وسائل عملية لدعم جهود العمل المصطلحي وترجمة النصوص العلمية آليًّا»[13].

10- **الانفتاح على العالم من خلال التربية الكونية التي تزود الطالب بثقافة عالمية، تتعلق بقضايا العالم ذات العلاقات المتشابكة، والتحديات المتبادلة** مثل قضايا البيئة، والسكان، والتلوث، والعولمة، والتكنولوجيا، والموارد العالمية، والمصير المشترك، والتعاون الدولي،

والسلام العالمي، والعلاقات بين الشمال والجنوب، ومشاكل الديون، وهجرة العقول من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة ... إلخ.

تحقيق الصحة النفسية:

إن العالم العربي والإسلامي مستهدف ماديًا وثقافيًا. وهذا يتطلب درجة عالية من الصحة النفسية بجانبيها الشعوري والجسدي، وذلك لتتحمل الأزمات بالصمود ومواجهة التحديات.

إن الصحة النفسية بشقيها: الشعوري والجسدي، من أهم مقومات القوة والقدرة لمجتمع اليوم الذي يريد أن يكون له مكان في الأرض فضلًا عن مكانة. «إن المستقبل يتطلب أشخاصًا قادرين على الانفتاح، والتواصل، والتفاعل، والمشاركة، والتسامح، وإقامة علاقات التكافؤ والندية، والتعامل الديمقراطي الذي يضمن الاعتراف بالذات وبالآخر ككائن شبيه. وكلها تقوم على الصحة النفسية التي تحدد الآن عينة القدرة القيادية، ذات الوزن الحاسم في التعامل مع تحديات التحولات المتسارعة»[14].

إن إنسان هذا العصر يعاني اعتلال الصحة النفسية؛ لأنه يعاني الفقر الشديد في السلام مع النفس، وفقرًا مماثلًا في السلام مع الكون من حوله. ومن أوضح مظاهر الفقر في السلام مع النفس، انتشار الأمراض النفسية والعقلية والعصبية، نتيجة عدم الإيمان بالله، وعدم وضوح المنهج والهدف، وكثرة الإضلال والتضليل، وما يترتب على ذلك من شيوع الحروب، والدمار، وشيوع الإدمان والانتحار، وشيوع الاغتصاب والشذوذ والإيدز - رغم الإباحية الجنسية - وشيوع التلوث والمحرمات ... إلى آخره.

إن الصحة النفسية لا تتحقق إلا إذا أقمنا العدل والسلام في عقول أبنائنا وضمائرهم. وهذا يقتضي: السلام مع الله، والسلام مع النفس، والسلام مع الناس، ومع مفردات الكون من حولنا، وهذا لا يمكن أن يتم من خلال مناهج التربية المنحرفة، التي تدرس الطبيعة على أنها خالقة، وأنها الجوهر الأول، وأصل كل شيء، ومصدر كل شيء - كما يعتقد أنصار المدرسة المادية- كما لا يمكن أن يحدث من خلال الدراسات النفسية التي تنكر الغيب، وتتنكر لمنهج الله، ولا تعترف بغير القوى المادية المحسوسة وفصل الدين عن الحياة!

إن منهج الله الذي أنزله لتوجيه حياة البشر، هو نظام كوني، متصل بناموس الكون العام، ومتناسق معه. ومن ثم فإن الالتزام بهذا المنهج ناشئ عن ضرورة تحقيق التناسق بين حركة الإنسان وحركة الكون الذي يعيش فيه. وبذلك فإن العمل بهذا المنهج ضروري لتحقيق هذا التناسق، وبالتالي تحقيق الصحة النفسية للإنسان والمجتمع(15).

إن هذا التناسق يحقق للإنسان السلام مع نفسه، كما يحقق له السلام مع الكون المحيط به. أما السلام مع النفس فينشأ من توافق حركة الإنسان مع دوافع فطرته الصحيحة، وبذلك تنتظم حركة الإنسان الظاهرة مع دوافع فطرته المضمرة، وبذلك تتحقق الصحة النفسية للإنسان.

وأما السلام مع الكون فينشأ من تطابق حركة الإنسان مع حركة الكون المحيط به في الاتجاه والغاية. وبذلك يتحقق الخير للبشرية عن طريق هدايتها وتعرفها في يسر إلى أسرار هذا الكون، والطاقات المكنونة فيه، والكنوز

المذخورة في أطوائه، واستخدام هذا كله وَفْقَ منهج الله لتحقيق الخير البشري العام، بلا تعارض ولا اصطدام.

وبذلك تتحقق الصحة النفسية للإنسان أيضًا. والعكس بالعكس؛ فإنه عندما يحيد الإنسان عن منهج الله فإن ذلك يحدث نوعًا من الشقاق الذي يؤدي حتمًا إلى كوارث نفسية وكونية. فالحياد عن منهج الله يحدث الشقاق بين الإنسان وفطرته السليمة التي فطره الله عليها، فيصاب بأبشع الأمراض النفسية والجسمية.

كما أن الحياد عن منهج الله يحدث الشقاق بين الإنسان من جانب، وبين الكون من حوله، الخاضع لله بفطرته من جانب آخر، فتحدث الكوارث الطبيعية التي تدمر الإنسان؛ حيث تنقلب طاقات الكون وذخائره وقواه من وسائل لتعمير الحياة وترقيتها إلى عوامل تدمير وخراب وشقاء للإنسان والبيئة والأرض جميعًا [16].

لا شك أن الصحة الجسدية هي الأخرى شرط القوة والاقتدار. فالمعروف أن المستقبل يقوم أساسًا على القدرة من خلال تعظيم الطاقات الحيوية. فالمستقبل « يتطلب نخبًا أكْثَرَ ذكاءً للتعامل مع تكنولوجيا أكثر ذكاءً بدورها. ويتطلب مستوى أكثرَ تقدمًا في نشاط العمليات العقلية العليا للإحاطة بقضاياه المتزايدة في شموليتها وتعقيدها. كما يتطلب التكامل بين الدماغ الأيسر؛ حيث تسود عمليات التحليل والمنطق والتسلسل، والتنظيم والرياضيات ، والدماغ الأيمن؛ حيث تنشط عمليات الخيال المبدع ، والعاطفة، والقدرات المكانية ، والحساسية للتجارب المعيشة»[17].

وتجدر الإشارة إلى أن التكامل بين الجانب الشعوري في النفس والجانب الجسدي أمر متفق عليه. فصحة المشاعر والضمائر والعواطف والعقول تتكامل مع الصحة الجسدية فتتيح نمو الطاقات الحيوية، واستخدامها بفاعلية، عن طريق تحريرها من الأزمات النفسية ، والصراعات الانفعالية التي تستنزف طاقاتها وتبددها.

إن هذا التكامل بين الجانبين الشعوري والجسدي في النفس هو أساس المرونة والتكامل في النشاط الذهني، وإطلاق طاقاته المبدعة. كما أن هذا التكامل هو الذي يحدد الخصائص الشخصية والسلوكية للإنسان؛ كالمرونة في المواقف، والاتجاهات والأحكام. والمتانة الشخصية، والثقة بالنفس، والقبول الإيجابي لمفهوم الذات كمدخل للثقة بالعالم، والانفتاح على الآخرين، والشعور بالأمن والطمأنينة.

وهكذا فإن الطابع الكوني الشمولي للمستقبل يتطلب صحة نفسية فردية واجتماعية على درجة عالية من التكامل، قادرة على إثبات ذاتها، وتعظيم فرصها، واستيعاب التحولات والمفاجآت، من خلال مرونتها وقدرتها على إدارة التغيرات في ضوء ثوابتها ورؤيتها للكون والإنسان والحياة.

إن إعطاء الأهمية لبرامج علم النفس والصحة النفسية والإرشاد النفسي والتربوي ابتداء من الحمل، فالميلاد، فمراحل المهد، فالحضانة، فمراحل التعليم العام حتى نهاية الدراسة الجامعية، لم تعد ترفًا، بل استثمارًا أساسيًا في أصول التربية، من أجل إعمار الأرض وترقية الحياة.

والخلاصة أن الصحة النفسية للفرد والمجتمع إنما تتحقق من خلال منهج للتربية يبدأ بسلام الإنسان مع الله، وسلامه مع نفسه، ومع المحيطين به.. وصولًا للسلام مع مفردات البيئة والطبيعة والعالم كله من حوله. فإذا اكتملت تربية الإنسان واكتمل تأهيله وَفْق هذا المنهج، فإنه لن يكون قادرًا على المشاركة في صناعة المستقبل فقط بل إن الاستقامة على العدل والسلام تصبح طابعه الحضاري.

الاهتمام بالعلوم الأساسية والعلوم الاجتماعية سواء:

إن معظم تقارير اليونسكو الأخيرة تؤكد أن معركة البشرية في القرن الحادي والعشرين ستدور حول القيم والأخلاقيات وحماية إنسانية الإنسان وحماية البيئة. وترى أن دور التربية هو ترسيخ قيم العدل والسلام، وصناعة الحياة ذات المغزى والغاية، وترسيخ القيم الروحية وقيم التعاون والإحساس بالمصير المشترك، وتعلم قيم أن نعيش معًا، بدلًا من أن أملك كل وسائل العيش وحدي[18].

إن بلاد الغرب التي كانت تمجد العلوم الأساسية والتطبيقية والتكنولوجية فقط، قد بدأت تدرك اليوم -بشكل متزايد- أهمية علوم التربية والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتدرك دور هذه العلوم في تقويم الاكتشافات العلمية والتقانية، لقد بدأ الغرب يدرك اليوم بشدة الدور الخطير للتربية والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية في عالم اليوم.

هناك اتجاه عام الآن يعود تاريخه لعدة عقود مضت يميل إلى تمويل الأبحاث في فروع التخصصات العلمية على حساب الفنون والآداب

والعلوم الاجتماعية والإنسانية. ولكن في الفترة الأخيرة تحولت نظرة «التعليم من أجل العمل» إلى «التعليم من أجل أن يعيش الإنسان حياة كريمة». وهي نظرة تشير إلى إعادة بناء الدور الذي تلعبه فروع المعرفة غير التطبيقية في مجتمع تسوده التقنيات. وهذه ليست مجرد نظرة إيثار من جانبنا؛ لأنه حتى في المجال المحدود للتقانة، تلعب الفنون والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية دورًا مزدوجًا، ولذلك مبررات:

فأولًا: هناك إسهام ينبغي القيام به للتنسيق بين المدخلات الاجتماعية والحضارية المختلفة في وضع السياسات.

وثانيًا: إن الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية تؤثر تأثيرًا هامًّا في عملية تهدئة وتلطيف المسيرة الهائجة للعلوم التقانية، وذلك عن طريق تعريف وتفسير العناصر الأخلاقية والمعنوية الإضافية التي يجب استيفاؤها من أجل أن يتقبل المجتمع بأكمله تلك التقنيات. فالتطور التقاني يصبح عقيماً وغير ذي فائدة إذا لم يستفد منه المجتمع في نهاية الأمر، أو إذا ما رفضه رفضًا باتًّا.

ونجد في سياسات الاتحاد الأوربي الآن نقاشًا جادًّا لضرورة تقويم الجوانب الاجتماعية والأخلاقية المرتبطة بالتطور التقاني، كما أن تشجيع الشعوب على قبول العلم والتقانة صار هدفًا في حد ذاته. كذلك حازت القضايا التي تتعلق «بنوعية الحياة» التي نحياها على الاعتراف، وصارت معلماً من معالم السياسات. فلم يعد الهدف المادي هو المطلب الوحيد، بل أصبحت «نوعية الحياة السوية» مطلبًا ملحًّا.

وتظل الإشكالية الأساسية في الحضارة الصناعية اليوم وغدًا تطرح التشاؤم الكبير - كما يقول الدكتور/ حامد عمار: هل يسخر الإنسان الآلة، أم

أنها تسخره وتشكل مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى حياته الخاصة والعائلية؟! فعلى مناهجنا ومدارسنا وجامعاتنا أن تستمر في مواجهة هذه الإشكالية في إطار حضاري متميز في خصوصيته، واع وناقد في تفاعلاته مع الثقافات الأخرى ومنجزاتها التكنولوجية، يستوعب الآلة ويشغلها، بل ويسعى إلى إنتاجها على هدى من قيمه الروحية وتراثه، وسعيه للتكافؤ والندية في تعامله مع الحضارات الإنسانية الأخرى[19].

تجديد منهجيات التعليم والتعلم:

كل ما سبق يتطلب أن تتطور وظيفة التعليم العام والتعليم العالي، فلم يعد صالحًا أن تقتصر هذه الوظيفة على تقديم المعرفة واستيعابها، والتدريس، والبحث، بل لا بد من إضافة التعلم الذاتي، والتربية المستمرة، والتعلم مدى الحياة. وهناك وظيفة تتنامى أهميتها بالنسبة للتعليم العالي خاصة وهي إعْلاء جهود التعاون الدولي، وإقامة الحوار بين الدول الصناعية والدول النامية، وإقامة قواعد العدل، وقيم السلام في عقول البشر[20].

- إن الجامعة لا بد أن تتصدى لعملية بناء وإنتاج المعرفة الجديدة التي تقود التنمية المستمرة الشاملة في المجتمع، وتقود إلى تربية قادة الفكر، وقادة السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، ورؤساء الشركات اللازمين للمستقبل، والمعلمين الأَكْفاء، والفلاسفة الذين يثرون حركة الفكر الحر بالحوار والنقاش الذي يؤدي إلى الحفاظ على ثوابت المجتمع التي تحفظ له شخصيته من جانب، وإلى إنتاج المتغيرات التي تحفظ له تكامله،

وتدفعه إلى التنمية الشاملة في جميع المجالات في ذات الوقت من جانب آخر.

- إن وظيفة مناهج التعليم العام والعالي والجامعي الأكثر إلحاحًا في الدول العربية والدول النامية عمومًا هي الحفاظ على التوازن بين تحقيق الهوية والشخصية الذاتية، وتحقيق التنمية طويلة المدى، وتحقيق الفرص الجديدة للشباب والراشدين، والتجاوب مع الاهتمامات الاجتماعية ذات الصفة المستمرة، والتي تقود إلى مزيد من التنمية، عن طريق تقديم البرامج التي تصوغ سياستها، وتدرب الطاقات البشرية في المستويين العالي والمتوسط اللازمين لها.

- ومن أهم مسئوليات التعليم العالي والجامعات إصلاح النظام التعليمي العام وتطويره، بحيث يسهم في تحقيق أمرين في غاية الأهمية:

الأول: التنمية طويلة المدى للمجتمع.

الثاني: إنتاج المعرفة التي تخدم مصالح الإنتاج المباشر، بالإضافة إلى - ما هو اليوم موضع رهان شامل وعالمي وهو- خدمة العلم ذاته، وهذا أمر طويل الأمد[21].

- إن من التوصيات عظيمة الأهمية في السياسة الجديدة لمنهجيات التعليم والتعلم هي عدم التدريب على مهارات مِهْنية محددة، وإنما تربية الاستعداد المِهْني العام، والتدريب على الاستعداد للمهن، وعلى الاستعداد للتعبير المِهْني. ولا يعني هذا أن ندرس العلوم الأساسية - مثلًا- بالطريقة الأكاديمية البعيدة عن مجالات العمل والإنتاج وخاصة

في بلادنــا العربيــة، وفي البلاد النامية التي تحتــاج على وجه الخصوص إلى تحقيق التقدم في الميادين التقانية.

إن التركيــز في السياســة الجديــدة لمنهجيــات التعليم والتعلــم هو التركيز عــلى تنمية طاقات الفرد الشــاملة والمبدعة لتقويــة الذاكرة، والتذوق الجمالي، ومهــارات الاتصــال، ومنطقيــة العرض، والقــدرة على الانتقــاء والاختيار، والقــدرة عــلى إعــادة بناء المعارف في أنســاق علميــة ومنطقيــة، والقدرة على الاســتخدام الأمثل للمعــارف في إنتاج الأفكار الجديدة، وفي إنتاج الأشــياء الجديدة، والقدرة على تعلم العيش مع الآخرين، مع الحفاظ على الشخصية، واحــترام التعدديــة، والقــدرة عــلى تحمــل المســئولية الاجتماعيــة بعناصرهــا الرئيسية وهي: الاهتمام، والفهم، والمشاركة في الأعمال الوطنية والعالمية[22].

إن منهجيــات التعلــم هنــا - باختصــار - ذات أبعــاد فلســفية، وثقافيــة وأخلاقية، وعلميــة وتكنولوجية، واجتماعية، واقتصادية. وهي عملية تؤكد تأمــين الجســور، وتعدد نقــاط العبور، ووحــدة المعرفة الإنســانية وتكاملها. والغــرض النهائي لها هو: «إزاحة الســتار عن الكنــز الكامن داخل كل منا». وتنمية الإنسان المتوازن، والمتكامل، والمرن [22].

التعلم الفعَّال:

كل ما سبق يتطلب التحول إلى التعلم البنائي والتدريس الفعَّال. ويمكن وصــف عمليــة التعلم البنائي بأنها قيــام المتعلم ببناء بنيتــه المعرفية من خلال تفاعلــه المباشر مع مادة التعلم الجديــد وربطها بقبلياته العرفانية؛ الأمر الذي يتولد عنه معرفة جديدة تصبح جزءًا من البنية المعرفية للمتعلم.

النموذج البنائي والتعلم الفعال:

فعملية التعلم من المنظور البنائي هي عملية شخصية، وتأملية، وتحويلية؛ تتكامل فيها المعارف الجديدة مع المعارف السابقة عن طريق البناء عليها بعد الحذف أو التعديل أو الإضافة، بحيث تصبح المعارف الجديدة جزءًا من البنية المعرفية للمتعلم.

وقد أسس لهذا النموذج العلامة ابن خلدون في نظريته لتنمية الملكة اللسانية. فقد رأي ابن خلدون أن المتعلم يتفاعل أولًا مع المعارف الجديدة فيتكون لديه «حال»، ثم يباشر التعلم مرة ثانية فتتحول «الحال» إلى «صفة» غير لازمة، ثم يباشر التعلم مرة ثالثة فتتحول «الصفة» غير اللازمة إلى «صفة لازمة» أي ملكة.

وقد تناول عملية البناء المعرفي لدى المتعلم كل من «جان بياجيه» و«أوزابو» فيما سمي بعد ذلك بالتعلم ذي المعنى الذي يقوم على أساس أن المتعلم يقوم ببناء بنيته المعرفية وليس نقلها. وأن عملية التعلم عملية نشطة، فردية، تتيح لكل متعلم أن يكوِّن بصمته المعرفية واللغوية والصوتية والسمعية التي تميزه عن غيره من المتعلمين؛ لأن كل متعلم يبني بصمته على ما لديه من قبليات عرفانية تختلف عن غيره.

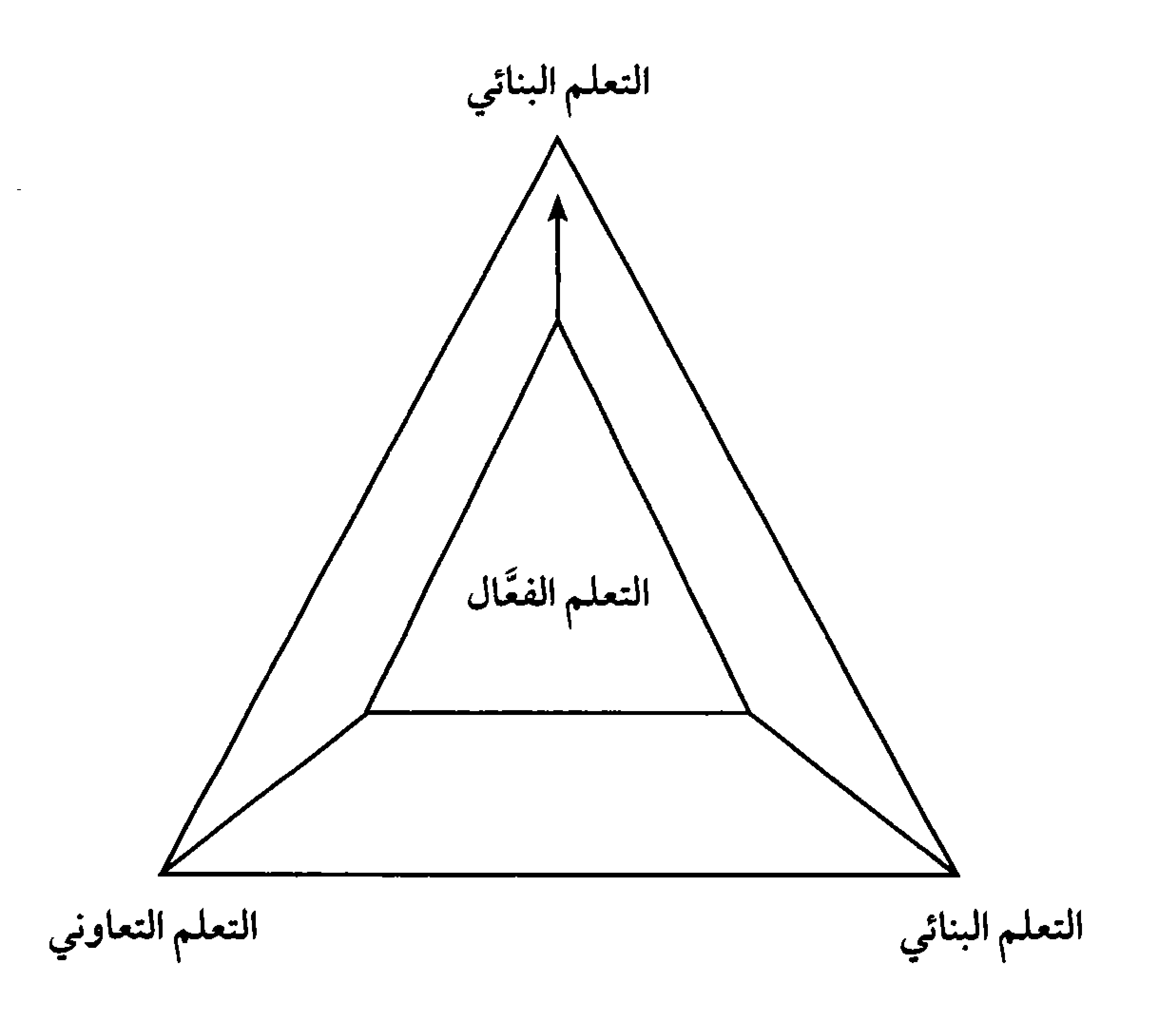
ويقوم التعليم الفعَّال المبني على النموذج البنائي على مجموعة من المبادئ من أهمها:

1 - **بناء المناهج والبرامج حول المفاهيم الأساسية.**

ويتطلب هذا البَدْء بالكليات؛ فالجزئيات، فإعادة تشكيل الكليات على نحو جديد. فهو لا يبدأ بمناقشة الجزئيات وكأنها جزر منعزلة يصعب ربطها بالكليات، وإنما باعتبارها جزئيات مترابطة داخل الكل.

2 - ارتبـاط مواقـف التعلـم بالخبرات السـابقة وحاجـات واهتمامات الطلاب وقبلياتهم العرفانية. فالطلاب لا يدخلون إلى المواقف الجديدة بدون رصيد سابق.

إن المواقـف التـي يتعرض لها المتعلم لا بد أن تلبـي حاجاتهم واهتماماتهم الحاضرة وتبني رؤيتهم للمسـتقبل أيضًا، لذلك فإن المواقف التعليمية لا بد أن تثير الخيال والتأمل لدى المتعلمين، ولا بد أن تسهم في سعة الأفق، وتعدد الرؤى وربط ما يتم تعلمه بعالمه الواقعي الفعلي وحل مشكلاته.



يعتمد التعلم الفعّال على منظومة متكاملة من أنشطة التعلم البنائي، والتعلم النشط، والتعلم التعاوني.

3- **تشجيع التميز وتعدد الرؤى**؛ لا بد أن تبنى مواقف التعلم بحيث تشجع التفرد والتميز، وعدم القولبة، واكتشاف الاستعدادات والقدرات والمهارات التي تثري مواقف التعلم والحياة المدرسية والحياة الاجتماعية.

4- **دمج التقويم في التعليم**: التقويم في النموذج البنائي هو للوقوف على مدى فهم المتعلم لعالمه، ومدى تمكنه من تعديل بنيته المعرفية، وتطوير قبلياته العرفانية، ونمو بنيته المعرفية.

5- **المتعلم هو محور العملية التعليمية**، فهو الذي يقوم بالبحث عن المعرفة، والوصول إلى حلول للمشكلات مستخدمًا قدراته الخاصة: مثل الخبرات السابقة، وأسلوبه في التعلم، وتحكمه الذاتي، وقدرته على التقويم والحكم وإصدار القرارات.

6- **المعلم في التعليم البنائي**، منسق، وميسر، ومستشار، ومدرب، ومساعد في تحويل الأطر النظرية إلى تطبيق عملي، إن المعلم مرشد، والمتعلم بانٍ للمعنى.

خطوات التعلم في النموذج البنائي:

تمر عملية التعليم والتعلم في النموذج البنائي بخطوات رئيسية أهمها:

أولًا: إثارة الانتباه وعرض المشكلة أو المشكلات المراد الوصول إلى حلول لها. وللعلم أن يقوم بهذه المرحلة بالشكل الذي يراه مناسبًا. وقد يكون ذلك

عن طريق طولي؛ بعض الأسئلة أو المشكلات التي قد تبدو محيرة أو مربكة للطلاب.

ثانيًا: البحث في مصادر المعرفة. يقوم الطلاب بالبحث في مصادر المعرفة عن إجابات للأسئلة، أو عن حل التناقضات بين بعض القضايا. وقد يقوم الطلاب أثناء ذلك بالملاحظة أو التجريب أو جمع المعلومات، قد يكون العمل في مجموعات أو في مجموعة واحدة.

ثالثًا: مناقشة الحلول والتفسيرات لما توصل إليه الطلاب من معارف ومقترحات. هنا يقوم المعلم بإدارة الحوار وتنظيم عملية العرض والتحليل والتفسير والاستماع الجيد لما يلقى من مقترحات وتفسيرات.

على المعلم أن يستمع وألا يسخر من أي شيء يقدمه الطلاب وألا يهزأ من إنجازاتهم. وإذا لم يصلوا إلى حلول صحيحة فعليه أن يعيدهم إلى مصادر التعلم مرة ثانية وثالثة إذا لزم الأمر؛ فالمحاولة الأولى تُبقي في النفس حالة، والثانية تحوِّل الحال إلى صفة غير لازمة - كما قال ابن خلدون - والثالثة تحولها إلى «صفة لازمة» أو ملكة، وتكون البنية المعرفية قد تعدلت بإضافة المعرفة الجديدة إليها.

وعلى المعلم أن يناقش الطلاب فيما توصلوا إليه من حلول سواء كانت سليمة أو غير سليمة بالشكل الذي يجعل الطلاب الذين قدموا حلولًا غير سليمة يقفون على نقاط الضعف لديهم ويعالجونها في المحاولة التالية.

وخلال هذه المرحلة سيتعرف المعلم بالطبع على نقاط القوة ونقاط الضعف لدى طلابه أفرادًا وجماعات، ويقوِّم أداءهم بطريقة بنائية.

رابعًا: مرحلة اتخاذ القرار والحكم على النتائج. في هذه المرحلة يتم التعرف بصورة نهائية على المعالجات السليمة، والحلول الصحيحة للمشكلات. ويقومون بتطبيق ما توصلوا إليه على مشكلات أخرى. وفي هذه المرحلة والمرحلة السابقة يقوم الطلاب بتقويم أدائهم بأنفسهم والتعرف على إمكانياتهم، وأساليب كل منهم في التعليم، والتحكم الذاتي، والحكم على الأشياء.

وهكذا نرى أن التعلم البنائي والتعلم النشط وجهان لعملة واحدة، وكلاهما يستخدم أساليب التعلم التعاوني في تحقيق أهدافه، وفي بناء البنية المعرفية للمتعلم.

والأنماط السابقة للتعلم جميعها تستخدم مصادر التعلم. ومصادر التعلم هي الأدوات والوسائل والكتب والأجهزة التي يستخدمها المعلم، أو يطلب من المتعلمين استخدامها، أو البحث عنها، أو البحث فيها، بغرض تحسين عملية التعليم والتعلم، وتوضيح الأفكار والمعاني، والتدريب على المهارات، أو ممارسة التفكير وتنمية الأخلاقيات والسلوكيات المعرفية المنشودة.

وهكذا يعتمد التعلم الفعال على حسن إدارة بيئة التعلم عن طريق التخطيط والتنفيذ والمتابعة؛ بحيث تكون مرنة، وملبية لحاجات المتعلمين المعرفية والنفسية والحركية واللغوية، ومنظمة لوقت التعلم بما يحقق أهدافه.

التعلم النشط:

والتعلم النشط نموذج تعليمي يعتمد على أنشطة الطالب وأعماله التي تتطلب منه التفكير والتأمل. فهو يعتمد على:

1 – اشتراك الطلاب في تحديد أهدافهم التعليمية، وتحديد مصادر التعلم.

2 – إيجابية الطالب في الموقف التعليمي.

3 – اشتراك الطلاب في تحديد نظام العمل وقواعده.

4 – تفعيل دور المتعلم وتعظيمه من خلال العمل والبحث والتجريب.

5 – اعتماد المتعلم على ذاته في الحصول على المعلومات وتحويلها إلى معارف، واكتساب المهارات، وتكوين القيم والاتجاهات.

6 – تفاعل المتعلم مع أقرانه، وتفاعله مع أهله وأفراد مجتمعه.

7 – قدرات الطالب واستعداداته وسرعة نموه، وإيقاع تعلمه الخاص به.

8 – مساعدة الطالب على فهم ذاته واستعداداته، واكتشاف نواحي القوة والضعف لديه، وإدراك الذكاءات التي يتمتع بها.

9 – الإدارة الذاتية، وتحمل المسئولية، والعمل الجماعي.

10 – تقويم الطالب لنفسه ولزملائه

11 – الأهداف الخاصة ليست محددة سلفًا وإنما يقوم الطلاب بتحديدها.

12 – مرونة الوقت، بحيث يستطيع الطلاب الحصول على الوقت الذي يحتاجونه لتعلم كل واحد منهم.

13 – المكان متغير حسب طبيعة مصادر التعلم وحسب الاستراتيجية المحددة للتدريس.

14 – يقوم الطلاب باختيار المواد التعليمية التي تساعد على تحقيق الأهداف.

15- المعلم مرشد وموجه لنشاط الطلاب، وميسر لعملية التعلم، ومهيئ للبيئة التعليمة، ومقوم لأداء الطلاب.

استراتيجيات التعلم النشط:

يعتمد التعلم النشط على استراتيجيات: حل المشكلات، والقيام بالمشروعات، والحوار والمناقشة، والقدح الذهني، والتعلم بالاكتشاف والاستقصاء... إلخ.

وفي مناهجنا المصممة سلفًا، يستطيع المعلم الرشيد تحين الفرص التي تتيح له ممارسة التعلم النشط من خلال سلوكه مع طلابه، واختيار استراتيجيات التعلم المناسبة، واستغلال الأنشطة المنهجية والأنشطة الإثرائية في جعل تعليمه فعَّالًا.

التعلم التعاوني:

لا يبتعد كثيرًا التعلم التعاوني عن التعلم النشط؛ فالتعلم التعاوني هو أحد نماذج التعلم النشط.

ويقوم التعلم التعاوني على استراتيجية يتم فيها تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة غير متجانسة من حيث مستوياتها التحصيلية وخبراتها السابقة. وتعمل كل مجموعة معًا لإنجاز مهمات ومهارات تعليمية محددة. حيث كل طالب في المجموعة عليه أن يتعلم ويساعد أفراد مجموعته على التعلم وعلى إنجاز المهام المطلوبة وحل المشكلات.

أما المعلم – فكما سبق أن قلنا – هو موجه ومرشد وميسر للتعلم، ومُهيئ للبيئـة التعليمية، ومراقـب لأداء الطلاب، ومعزز للسـلوك الإيجابي، ومحدد لحجم المجموعات، وتزويد الطلاب بالمهام والمشكلات، وتحديد الأدوار مع تبادلها من درس لآخر.

وهنـاك مجموعة مهمة من العناصر الأساسـية لا بد مـن توافرها في التعلم التعاوني من أهمها ما يلي:

1 - **الاعتماد الإيجابي المتبادل:**

لأن نجاح كل طالب في مهمته يعتمد على نجاح المجموعة والعكس، فلا بد أن يكون كل فرد مسـئولًا عن عمله كفرد، ومسـئولا عن عمل زملائه في مجموعته. فنجاح كل طالب في مهمته يعتمد على نجاح المجموعة، والعكس. وهذا الأمر يسـاعد في توفـير الألفة والترابط بين الطـلاب، ويدعم الاعتماد الإيجابي المتبادل.

2- **التفاعل الإيجابي:**

إن تقـارب الـرءوس والوجـوه والنظـر في العيون يسـاعد عـلى التفاعل الإيجابي، والفهـم، وتحفيز النجاح والتفوق، وتحقيق أهداف التعلم.

3- **الإحساس بالمسئولية الذاتية عن الجماعة:**

عـن طريق التفاعل والمشـاركة يتـم الفهم وينمـو بالمسئولية الذاتية عن الجماعـة، وتتشـكل المهارات الاجتماعيـة، مثل الثقة بالنفـس، والاعتماد على الذات، والقدرة على الاتصال والتفاهـم، وممارسـة القيادة، وحل الخلافات،

وتوزيع الأدوار، والقدرة على التعبير، والمشاركة بالمثابرة والصوت الهادئ، ومراعاة الوقت، وتنمية التفكير الإبداعي عن طريق المناقشة الموجهة، وتبادل الأفكار.

4 - المحاسبة الفردية والجماعية:

تخضع أعمال المجموعات للملاحظة الدقيقة، والمتابعة، والتغذية الراجعة، وتحسب درجات الطالب في ضوء معيارين:

1) متوسط درجته في مجموعته، 2) مدى تحقيقه للمهام الفردية والجماعية وتحقيق الأهداف في الوقت المتاح، وتعتبر المحاسبة والمساءلة من طرائق التقويم البنائي.

5- المتابعة والتطوير:

تتم محاسبة كل طالب في ضوء مدى تحقيقه لمهمته، ومدى تفاعله مع جماعته، ومشاركته في تحقيق أهداف المجموعة، كما تتم متابعة أداء المجموعة في ضوء المهام المكلفة بها، ومتابعتها، وتشجيعها، وإمدادها بالمحفزات التي تعينها على الإنجاز وحل المشكلات، والتعرف على الطريقة التي اتبعتها في الوصول إلى الهدف المشترك. وتتم متابعة ذلك عن طريق قائد المجموعة والأفراد المشتركين فيها.

عملية التدريس:

والتدريس عملية إنسانية، وعلمية، وفنية معقدة. أو بعبارة أخرى: هي نظام أو نسق متكامل من الأنشطة المتنوعة التي يقوم بها المعلم والطلاب بقصد تحقيق أهداف معرفية، ونفسية، واجتماعية ولغوية محددة.

وعملية التدريس بهذا المفهوم تمر بمراحل ثلاث:

1- مرحة التخطيط أو ما قبل التفاعل.

2- مرحلة· التنفيذ أو التفاعل.

3- مرحلة التقويم والتطوير والمتابعة.

والمراحل الثلاث متكاملة؛ فالتخطيط للتنفيذ كالرسم المعماري والإنشائي لعملية البناء ذاتها. كما أن التقويم يعطي التنفيذ خطًّا مستمرًّا من التعزيز ومراقبة أثر التدريس وفاعليته.

أولًا: متطلبات مرحلة التخطيط: Pre-Active stage

1 - تحديد الجمهور المستهدف.

2 - تحديد الأهداف.

3 - اختيار المحتوى التعليمي وتنظيمه، والأنشطة المنهجية والإثرائية.

4 - تحديد طرائق وأساليب التدريس المناسبة.

5 - تحديد المصادر الإنسانية.

6 - تحديد المصادر المادية مثل:

- جهاز عرض الشفافيات.
- أجهزة العرض الحاسوبية Data Show.
- أوراق وأقلام مناسبة.
- سبورة وأفلام.
- المواد المساعدة للطلاب Hard ware.
- استعد بملابس مناسبة.

7 - قم بالتدريب على العرض قبل الأداء الفعلي.

ثانيًا: متطلبات مرحلة التنفيذ والتفاعل: Interactive Stage

- قف، وكن على سجيتك، وكن مبتسماً.
- تحدث بتأنٍ، وثبات، وتنفس بعمق.
- تغلَّب على الخوف من مواجهة الطلاب.
- استخدم وسائل التعلم في السياق المناسب والوقت المناسب.
- تحرك في المكان ببطء.
- تحدث بصوت مرتفع وواضح، ونوّع في طبقة صوتك.
- حافظ على الاتصال بالعين مع الطلاب Eye Contact
- ادخل إلى الموضوع من أبوابه الرئيسية (الكليات فالجزئيات فالكليات)

- ابدأ العـرض بتحديد الأهداف المنشـودة: What a student should know and be able to do on the completion of the course?

- ناقش الطلاب واهتم بملاحظاتهم، واستجب لاحتياجاتهم.

- كن مسـليًا وممتعًا، واسـتخدم الفكاهة والدعابـة، والقصص والنوادر الملهمة، ولكن في السياق المناسب.

- ركز في عرضك على الرسالة ولا تنجرف وراء القضايا الجانبية.

- قدِّم الموضوع في نقاط قبل تناوله بالتفصيل.

- دعم عرضك بقوة اللغة والاستشهاد والاقتباس.

- لا تسر على قضبان، ولكن لا تضيع الطريق.

- التعليم يجب أن يكون متعة، والمتعة يجب أن تكون تعلماً.

- لا تقرأ؛ فالقراءة تبعث على الملل والنعاس.

- لا تتكلم أكثر من خمس دقائق، واجعل الطلاب يشاركون في الموقف.

- استمع إلى السؤال كاملًا قبل أن تبدأ الإجابة.

- توقف واسمح لنفسـك أن تقيِّم السؤال، وكرر السؤال بحيث يسمعه الطلاب جميعًا.

- اشكر صاحب السؤال، وقل له: «هذا سؤال جيد»، أو «أنا سعيد لأنك سألت هذا السؤال.

- أجب عن السؤال بأمانة. وإذا كنت لا تعرف فقل: لا أعرف... وسأحاول الوصول إلى الإجابة.
- قبل الانتقال إلى السؤال التالي، اسأل الطلاب: هل ما قلته يجيب عن سؤالكم؟ هل هذا ما تبحثون عنه؟
- اطلب من الشخص الذي يسأل أن يقف حتى يراه ويسمعه الجميع.
- اسمح للطلاب أن يرسلوا أسئلتهم مكتوبة أو شفوية.
- احتفظ معك بورقة وقلم حتى تسجل الأسئلة ولا تنس الإجابة عن بعضها.
- ركِّز على تنمية التفكير، واجعل أهم هدف في كل موقف هو تنمية التفكير المنظومي والتفكير التباعدي والتفكير الشجري.
- استخدم الشبكة التلفزيونية المغلقة عند اللزوم.
- استخدم الفيديو كونفرانس في تقديم ندوات المتحاورين عن بعد.
- لا تقدم عرضًا محفوظًا بطريقة السرد؛ فهذا العرض «معلب» وهو أكثر ما يثير الملل وعدم القناعة.
- اشكر طلابك في نهاية العرض، وافتح أبواب التواصل معهم.

احذف من العرض:

- الجداول والأرقام الكثيرة.
- الهجوم على نزاهة الطلاب.

- انتقاد أصحاب الرأي الآخر بالاسم.
- السخرية من الآخرين.
- السخرية من الخبرات والمعلومات التي لدى الطلاب.
- المواد غير المهمة والأدلة غير المؤكدة.
- المفاهيم المعقدة.
- النكات الطويلة.
- الإطناب والمبالغة.
- الملاحظات العنصرية.
- المراجع المجهولة والتي لا يمكن الحصول عليها.

ثالثًا: مرحلة التقويم والتطوير والمتابعة:

- استخدم التقويم المبدئي في البداية؛ فعلى أساسه يقوم تحديد الأهداف.
- استخدم التقويم البنائي أثناء عملية التنفيذ والتفاعل.
- استخدم التقويم الختامي في النهاية للتعرف على مدى ما تحقق من الأهداف.
- اهتم بقياس المستويات المعرفية والوجدانية والمهارية، وبالتوازن بين هذه المستويات.
- **الاختبارات:**
  - المثالية.

- والاختيار من متعدد
- والتكملة والتتمة
- والمزاوجة
- والشفوية
- والعملية الإجرائية

كل هذه الاختبارات موضوعية بشروط أن تكون دقيقة الصياغة، وصادقة في قياس ما وضعت لقياسه، والعكس بالعكس.

- لا يوجد أسلوب أمثل للتقويم عامة، وإنما هناك أسلوب مفضل في بعض المواقف، ومفضول عليه غيره في مواقف أخرى.
- تفسر نتائج التقويم إما في ضوء مستوى الجماعة، وإما في ضوء محكات الأداء وهي الأهداف، والخيار الثاني أفضل من الأول.

أسئلة:

1) يعتمد التعليم الفعال على:

1 - أسلوب التعلم البنائي

2 - أسلوب التعلم النشط

3 - أسلوب التعلم التعاوني

4 - كل ما سبق.

2) المعلم الكفء هو الذي:

1) يولد باستعدادات مناسبة للتعليم.

2) يُعد ويُصنع ويُدرب بصرف النظر عن الاستعدادات.

3) لا بد من توافر الأمرين السابقين.

3) أهم أهداف الموقف التعليمي الفعَّال:

1) تنمية القدرة على التحصيل.

2) تنمية القدرة على التفكير.

3) تنمية الإحساس بالذات.

4) ما العلاقة بين الاستبداد والتلقين؟

5) ما العلاقة بين الديمقراطية والتعلم النشط؟

تحقيق متطلبات التنمية الإنسانية الراقية:

- إن الاتجاه العام في سياسة منهجيات التعلم الجديدة، ألا تركز فقط على الوفاء بمطالب العمل وحاجات السوق المباشر، بل لا بد أيضًا من تعليم العلم كغاية، وتعليمه من أجل التنمية البشرية الباقية والراقية. فمن شأن ذلك أن يجود نوعية حياة الإنسان في عالم سريع التغير، وأن يجعله قادرًا على استشراف آفاق التغير الأساسية وتكييفها أو التكيف لها، وأن يضفي على حياته معنى، ويجعل لها غاية.

- إن القضية هنا هي قضية تربية الإنسان القادر على الاستمتاع بالحياة الجيدة، الحياة التي يشعر فيها الإنسان بالقدرة على حسن قراءتها وحسن إدارتها، والقدرة على استشراف آفاقها المستقبلية، والتحكم فيها، واتخاذ القرارات المناسبة للتغيرات الحاضرة والمحتملة.

- هنا لا بد أن تركز منهجيات التعلم على العناصر المحورية المشتركة، وفي مقدمتها الدين، والأدب والفنون، واللغات والعلوم، والمعرفة العامة، التي تبني المرونة، وسعة الأفق، والإيمان بالله، وفهم منهجه في توجيه الحياة، وفي إدارة التفاهم بين الشعوب والثقافات.

- في عصر العولمة ومتغيراتها المتسارعة، يجب أن تميل السياسات الخاصة بمنهجيات التعليم على نحو متزايد نحو توفير من نوع من التعليم الأساسي في اللغة الأم واللغة القومية، ونحو توفير لغة دولية واحدة على الأقل. فاكتساب اللغة الأم أو القومية ضرورة للحفاظ على تميز الشخصية، وتعلم لغة دولية واحدة على الأقل ضرورة لفهم العالم، والوقوف على المعرفة المتجددة فيه، والقدرة على العيش بسلام في عالم واحد.

- وتميل السياسات أيضًا إلى التأكيد على ضرورة تعلم العلم، ومتابعة آخر تطورات تكنولوجيا المعلومات، وإلى أن يكون ذلك جزءًا لا يتجزأ من تعليم كل فرد وإلى التأكيد على استخدام الحاسوب لتحقيق الأغراض التربوية المتنوعة.

وهنا ينبغي التنبيه على أن هذه التغيرات التقانية المطلوبة لن تحدث فجأة، ولن تكون سريعة بالدرجة التي تحدث صدمة؛ فالمؤسسات التعليمية محافظة بطبيعتها، فتلاميذ الدول الصناعية الذين يستخدمون الحاسوب الشخصي والهاتف (النقال) مثلًا، في البيوت والشوارع، كثيرًا ما يجدون أنفسهم في المدرسة أمام السبورة والطباشير وجهاز عرض الشفافيات. لكن هذا التغير يكتسب سرعة متزايدة كل يوم، وتختلف نسبة سرعته وانتشاره من بلد إلى آخر[23].

- لقد تغيرت هياكل العمالة مع التقدم التقاني وإحلال الآلات محل القوى العاملة. ففي الوقت الذي تتناقص فيه العمالة اليدوية على نحو مطرد، تتزايد المهام الإشرافية، والإدارية والتنظيمية. ويتسع قطاع الخدمات على نحو مطرد أيضًا، وخاصة في البلاد المتقدمة صناعيًا.
- وتنعقد المشكلات البيئية في هذه البلاد أكثر من غيرها كل يوم. ماذا يتطلب كل هذا من التعليم العام والعالي والجامعي؟ إنه يتطلب بالتأكيد ما يلي:

1- زيادة التأهيل والتدريب المستمر للحصول على ذوي القدرات الفكرية العالية على جميع المستويات.

2- الحصول على الكوادر القادرة على فهم التكنولوجيا الحديثة، ومعالجتها في جميع قطاعات الإنتاج والخدمات كالزراعة والصناعة والصحة والاتصالات والتعليم... إلخ.

3- الحصول على ذوي القدرة على حل المشكلات المتجددة، واتخاذ المبادرات التي تتلافى المتخيل منها وغير المتخيل.

4- الحصول على ذوي القدرة على فهم البيئة الطبيعية والإنسانية ومقتضياتها من التعليم ومن مؤسسات الإنتاج والخدمات.

5- الحصول على ذوي البصيرة النافذة والخيال الواسع القادرين على التعامل مع الأشكال المتجددة للتنمية، والأشكال المستحدثة من التكنولوجيا.

كل ذلك يتطلب تطوير المناهج والبرامج الدراسية، واستحداث برامج ومساقات جديدة، ومعالجتها من خلال المنهجيات التي تعتمد على البحث وحل المشكلات.

التحول إلى مبدأ وحدة المعرفة:

إننا في حاجة إلى سياسة جديدة توجه الأنظار إلى العودة إلى مبدأ «وحدة المعرفة» الذي هو الأصل في المعرفة الإنسانية، وإلى ضرورة تطوير أشكال مرنة وتعاونية من البرامج والمناهج والمقررات، قوامها التعليم عبر الموارد والمقررات المختلفة، فذلك من شأنه أن يجعل المتعلمين يدركون العلاقات والارتباطات بين المعارف المختلفة، ويؤدي - بالتالي - إلى المرونة وسعة الأفق، ونفاذ البصيرة، وحسن التوقع لما يمكن أن يحدث مستقبلًا، وحساب الاحتمالات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية والعلاج.

الاهتمام بالبحث العلمي:

قد يكون من الضروري أن يوجد في التعليم العالي باحثون لا يعملون بغير البحث، ويوجد أيضًا - إلى جوارهم - باحثون يشتغلون بالبحث والتعليم معًا بحيث يكون الباحثون المختصون والمعلمون الباحثون معًا داخل عملية التعليم والتعلم؛ فالتعليم يجب أن تصمم منهجياته على أساس نتائج البحوث العلمية.

لا بد من مساعدة المتعلمين على انتقاء المعرفة، وتنظيمها، وإدارتها، وتوظيفها. وهذا يتطلب الانتقال من تلقين المعرفة وحفظها، إلى مساعدة الطلاب في البحث عن المعرفة، وإعادة صياغتها في أنساق علمية وموضوعية، وممارسة أحكامهم الناقدة عليها. فالمنهجيات الجديدة تقوم على أساس بحوث المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس، وبحوث المتعلمين أنفسهم. إننا في حاجة إلى ثورة بحثية وتعليمية شاملة.

التعاون بين مناهج التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج:

لا بد من سياسة لإيجاد مصادر لعملية التعلم: التعليم العام والعالي من جانب، ومؤسسات الإنتاج من جانب آخر. حيث يتم التنسيق بينهما ليقضي الشباب جزءًا من وقتهم في الشركات والمنشآت للتدريب، وذلك لضمان أن يكمل التعليم العملي التعليم النظري، وحيث يتم تحديد المقررات الدراسية بالتعاون مع القائمين على المؤسسات الإنتاجية، واتحادات العمال ونقابات المهندسين والمِهْنيين وغيرها، ويتم تطوير برامج ومقررات دراسية مشطرة، تحقق تناوبًا بين الدراسة والعمل.

التعاون مع وسائل الإعلام:

وفي هذا السياق لا بد من التعاون مع وسائل الإعلام، وتقليل الخصومة بينها وبين مؤسسات التعليم عمومًا والتعليم العالي على وجه الخصوص. فوسائل الإعلام جزء لا يتجزأ من بيئتنا الثقافية بأوسع معانيها. ومن شأن هذا التعاون أن يحقق معظم أهدافها التربوية.

إن وسائل الإعلام والاتصالات هي - في معظم الأحوال - وسائلنا المستقبلية في التربية والتعليم. وتكمن قوتها الحقيقية في جاذبيتها وقدرتها على لفت الانتباه. فلا بد من أخذ هذه القوة في الاعتبار في منهجيات التعلم الجديدة وسياساتها.

إعادة النظر في نوعيات المتعلمين وفي مكان التعلم وتوقيتاته:

ويتصل بهذا الأمر ضرورة رسم سياسة جديدة لإعادة التفكير في نوعيات المتعلمين وفي مكان التعلم، وتوقيتاته. فلن يصير مقبولًا قصر الدراسة على الحاصلين على الدراسة الثانوية، ولا حصرها داخل المدرجات وقاعات الدرس المغلقة. لا بد أن تقود الجامعات ومؤسساته التعليم العالي مسيرة فتح الأبواب على مصراعيها للشباب من الطبقات الاجتماعية المختلفة، مهما كان تعليمهم السابق، وأن تجرب طرائق جديدة لإتاحة الفرص لنوعيات جديدة من المتعلمين، وأن تعترف بالمعارف والخبرات والمهارات المكتسبة خارج نظام التعليم الرسمي وتقدرها، وأن تركز على هذه الطرائق الجديدة في برامج إعداد المعلمين، ومعلمي المعلمين.

إن هـذا هو السـبيل للتحـرك نحو المجتمـع المتعلم، المعلـم، ونحو الفرد القـادر عـلى أن يتعلـم طـوال حياتـه. وإن الاحتـمالات تشـير إلى أن المهـن التعليميـة وغير التعليمية سـوف تكون أقل خطية وأكثـر منظومية؛ ففترات الدراسـة سـوف تتخللها فترات من العمل بعضها مدفـوع. وهذه التنقلات جيئة وذهابًا بين العمل ومؤسسات التعليم العالي سوف تتزايد، وسوف يتم اعتراف مؤسسـات التعليم العالي بالمعارف والمهارات والخبرات المكتسبة في مجـالات أخـرى، وسـوف يتزايد المرور بيسر مـن نمط من التعليـم إلى آخر، ومـن مسـتوى إلى آخـر. وسـوف تقـل الفواصـل الصارمة بين مؤسسـات التعليم ومؤسسـات الإنتاج التي سـوف تقدم أنماطًا مـن التعليم والتدريب داخلها[24].

التحرك نحو التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة:

إن تحـرك منهجيـات التعليم والتعلـم نحو التعلم المسـتمر والتعلم مدى الحياة يتطلب - إذن - من التعليم العالي ما يلي:

- إعـادة النظر في تنظيم التعليم العالي بحيث يسـمح بالتناوب بين الدراسـة والعمل، والانتقال من النظام الخطي إلى النظام الشبكي والمنظومي.
- تذويـب الحـدود الصارمـة بين التعليـم النظامـي والتعليم غـير النظامي، والاعتراف بالتالي بالمعارف والخبرات المكتسبة في المواقع الأخرى.
- تنويـع المناهج، والبرامج والمسـاقات والمقررات، والبرامج المشـطرة التي توفـر الفرص المتنوعة لمختلف الجماعات الطلابية، وتسـمح لهم بالخروج للعمل والعودة.

- تحسين الجودة والنوعية، واستثمار تكنولوجيا التعليم والمعلومات والاتصالات في ذلك [25].

المرونة وسعة الخيال:

إن تحرك منهجيات التعليم والتعلم نحو التعلم مدى الحياة يتطلب أيضًا التوفيق بين هدفين متباعدين هما: الإعداد للإيفاء بمتطلبات العمل في الوقت الحاضر، وتحقيق القدرة على التكيف مع متطلبات العمل المتخيلة وغير المتخيلة مستقبلًا. وفي بلاد شرق آسيا تم التوصل إلى حلول تستند إلى سعة الخيال. ففي هونج كونج وسنغافورة وتايلاند، تم التوصل إلى برامج غير عالية التكلفة نسبيًا، وقابلة للتطبيق على التقانة الوسيطة المناسبة لمثل البلاد العربية والدول النامية، وقد يستغرق البرنامج الجديد سنوات طويلة لكي يحدث تأثيرًا في سوق العمل، لكنه - بالتأكيد - سوف يحسن الإنتاجية الاقتصادية في الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات.

التحول تجاه التعليم عن بُعد والتعليم المفتوح:

لقد آن الأوان للتحرك نحو أن تكون الجامعات والمعاهد العليا مفتوحة، وأن توفر برامج ومساقات للتعليم عن بعد في كل كلية وفي كل معهد. وذلك للتعلم في فترات زمنية غير متعاقبة. فقد أظهرت الخبرة العالمية في التعليم عن بعد في التعليم العالي ضرورة توافر مقررات وبرامج ومساقات متنوعة، يتم بثها من خلال وسائل الإعلام، ومن خلال عمليات المراسلة، ومن خلال تكنولوجيا الاتصال بالكمبيوتر [26]. فكل هذا يوسع البدائل المتاحة أمام

الطـلاب، ويسـهم في زيادة نسـبة الملتحقـين بالتعليم العـالي، ويزيد الفرص التعليمية المتاحة، ويقلل تكلفة التعليم نسبيًّا.

إن القيمـة الحقيقيـة لأن تتحـول الجامعات إلى جامعـات مفتوحة - هي الإسـهام في تعزيز فكرة التعليم مدى الحياة، وصولًا إلى الهدف النهائي وهو بنـاء المجتمع المتعلم المعلم في نفس الوقت، وذلك عن طريق الاسـتفادة من الشـخصيات المتخصصة من غير أعضاء هيئـة التدريس؛ وعن طريق العمل بالفريـق، والتعاون مع المجتمع المحلي، وخدمات الطـلاب التي تقدم للبيئة المحلية. وبهذا الأسـلوب - أيضًا - يمكن بناء المواطن المثقف الذي يستطيع أن يشارك في الحوار والنقاش المتصل بحاضر المجتمع والتصورات المستقبلية لـه. وكل هـذا يتطلـب تطويـرًا في الأهـداف والمحتـوى وطرائـق التدريس والتقويم والتطوير.

وهناك جانب لا يقل أهمية عما سبق، وهو أن التعلم عن بعد وتكنولوجيا المعرفـة والاتصالات الحديثة يمكن أن تسـهم في إثراء الحوار بين الشـعوب والثقافات. فالمؤكد أن الشـعوب الغربية بدأت تفهم الإسـلام الآن - برغم كل محـاولات التشـويه - أفضـل من أي وقت مضى. كما يمكن أن تسـهم في سـد الفجوات المعرفيـة بين الشـعوب المتقدمـة صناعيًّا والشـعوب النامية. وقـد يسـاعد هذا - بالتـالي - على بناء قـدرات بحثية في قيـادة حركة التنمية في الأقطـار الناميـة، ونحن منها. وقد تكون عاملًا مسـاعدًا في عودة العقول المهاجـرة إلى أوطانهـا الأصلية وقد بـدأ الدكتور أحمد زويـل - بعد الثورة - محاولته في بناء صرح علمي من أجل تحقيق هذه الأهداف.

إن فكرة التعلم مدى الحياة -لا كوسيلة لغاية فحسب، بل كغاية في ذاتها - سوف تلقى اهتمامًا وتقديرًا من معظم دول العالم في القرن الحادي والعشرين. وسوف يكون هناك تشجيع للأفراد والجماعات على انتهاز فرص التعلم طوال الحياة، لكي يواجهوا المستقبل بثقة، ويجددوا لحياتهم معنى وغاية، ويحافظوا على القيم الباقية للحياة الراقية. وهذا يتطلب تطوير الأهداف العامة لمناهج التربية ومضامينها سواء.

الاستخدام الرشيد للتكنولوجيا:

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحدث ثورة حقيقية في كل جوانب الحياة، كما أنها سوف تحدث ثورة أخرى - بصفة خاصة - في مجال التعليم والتدريب. فاستخدام التكنولوجيا في التعليم والتدريب والتعلم من بعد سوف يسمح بتوظيف تكنولوجيا المعلومات في تقديم معارف جديدة، وتدريس مهارات جديدة، وتقويم مدى تقدم المتعلمين بشكل أدق، وهناك إمكانيات أخرى لم تتخيل بعد![27].

ويكفي أن نعرف أن الاتصال السريع عبر الفيس بوك واليوتيوب والتويتر هو الذي قدح زناد الثورات في تونس ومصر واليمن وليبيا وغيرها من الأقطار العربية.

إن استخدام تكنولوجيا الاتصالات بطريقة سليمة سوف يجعل التعليم أكثر فاعلية، ويوافر طرائق جذابة لاكتساب المعرفة وجعلها أكثر تأثيرًا، ويُكسب مهارات غير متوفرة محليًّا، ويَصل بالمعلمين والمتعلمين مستويات من المعرفة والمهارات ما كانوا ليبلغوها بدون تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. وكل ما سبق من تغيرات سوف يُحقق مجموعة من الأهداف من أهمها:[28]

- توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم العالي، وتغيير هياكل الدراسة ومداها.
- تجويد التعليم العالي كمًا وكيفًا.
- خفض نفقات التعليم العالي.
- تغيير أدوات المعلم والمتعلم، وتغيير البيئة المحيطة بهما، واتساع بيئة المتعلم، وتطوير طرائق وأساليب التدريس.
- اتساع مفهوم التقنيات التربوية، بحيث تشمل «التقنيات العقلية المنطقية» وسائر طرائق التحليل الإجرائي والتقويم الشامل.
- الدفع في اتجاه تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التربية، ولاسيما تقانة الحاسوب[29].
- ردم الفجوات الفاصلة بين التعليم والعمل.

إننا نعيش اليوم مجتمع المعرفة الذي صنعته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات، والفضاء، وسبر أغوار المحيطات، والتكنولوجيا البيولوجية، والهندسة الوراثية. إلخ. وهذا المجتمع يعيش في بيئة ثقافية وتعليمية قادرة على تنوع مصادر المعرفة ومصادر التعلم. ولديه قدرات تخزينية هائلة ومتزايدة للمعلومات. والبلاد العربية يمكن أن تستفيد من ذلك عن طريق البث عبر الأقمار الصناعية، والإذاعات التعليمية والشبكات التعليمية الإذاعية، والتعليم بالتليفزيون، والتعليم بالمراسلات،

وتعليم الكبار في أماكن عملهم، وتدريب المعلمين في مدارسهم.. وإلى مدى لا ندري له آخر[30].

العناية بالدراسات العليا والحفاظ على النخب وإيقاف هجرة التكنولوجيا:

إن الدراسات العليا بحاجة إلى عناية شديدة، حتى نستطيع الحفاظ على النخب المتميزة التي تتخرج منها، عناية قد تدفع الطيور المهاجرة إلى العودة إلى أوطانها.

إننا في أشد الحاجة إلى إنجازات الأَكْفاء من العقول العربية المهاجرة فمن غير المعقول أن تكون بلادنا في أشد الحاجة إلى التكنولوجيا الحديثة من أجل التنمية والتقدم، ونحن ندفع بها إلى الهجرة إلى الخارج بعد أن تكون جاهزة ومعدة للإثمار والقطاف![31]

إن هجرة التكنولوجيا العربية لم تكن استجابة للقصور الذاتي في أقطارها فقط، ولكنها أيضًا كانت استجابة لتشريعات خارجية وانتقائية من أجل استقطابها واستنزافها. وهي على طول الخط تنبع من أنهار الدول الموصومة بالتخلف وتصب في محيطات الدول الموصومة بالتقدم. فهل من تشريعات تتصدى لإيقاف نزيف التكنولوجيا من بلادنا إلى بلاد العالم المتقدم التي تبيع لنا المنتجات التكنولوجية – والتي هي أحيانًا من صنع أبنائنا – بأثمان باهظة، في حين أنها تحتفظ بأسرار التكنولوجيا لنفسها ولا تفرط فيها أبدًا؛ لأنها تعرف أن امتلاك السلع التكنولوجية لا يعني امتلاك التكنولوجيا نفسها، ولا يعني حتى القدرة على الاستخدام الأمثل لها!

إن تنمية الموارد البشرية لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الاهتمام بالموهوبين والمعاقين، وعن طريق تدريب القادة والفنيين والكوادر عالية التخصص ومتوسطة التخصص، ومدربي المتدربين، وتهيئة الظروف لحفز المتخصصين على البقاء في أرض الوطن للمشاركة في قيادة التنمية. ولا بد من إتاحة فرص أوسع لهم للعمل في مواقع قيادية فعلية في مجالات الإنتاج والخدمات وإدارة المجتمع. وبذلك تتاح لهم الفرص لتطبيق ما يتوصلون إليه من أفكار ومبتكرات في مجالات الحياة المختلفة.

التأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس:

إن المعلم الجامعي في هذه المنهجية الجديدة لا بد أن يعد كي يكون قدوة فكرية، وقدوة نفسية، وقدوة اجتماعية، فضلًا عن كونه قدوة تربوية. فهذه حقيقة من حقائق الوجود التربوي، بل والوجود الاجتماعي كله. فإذا لم نعدّ المعلم القادر على القيام بهذه الأدوار، فلا أمل في التعليم، ولا قيمة للتكنولوجيا، ولا سبيل إلى بناء العدل والسلام في عقول البشر وفي حياتهم.

إنه يجب التأكيد في عملية إعداد المعلم الجامعي وتدريبه على منهجيات تصميم المناهج والبرامج الجامعية وتنفيذها وتقويمها وتطويرها، وعلى منهجيات التعليم الفعال. لا بد من تهيئته كي يكون قادرًا على التكيف مع التحولات المنهجية والمعرفية، ومتوافقًا مع ذاته ومع المحيط الخارجي المحيط به، قادرًا على إعادة النظر فيما يقدمه لطلابه وفي الطريقة التي يقدمه بها، وزيادة تفاعلاته مع طلابه من ناحية، ومع المجتمع ومؤسساته من ناحية أخرى[32].

إن الجامعات المصرية قد سنت سنة حسنة عندما أضافت مادة في قانون تنظيم الجامعات المصرية خاصة بتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس. وبمقتضى هذه المادة لا يعين عضو هيئة التدريس في وظيفة أستاذ مساعد أو أستاذ مشارك إلا إذا كان قد حضر «الدورات التربوية» التي تنظمها كليات التربية، في الجامعة التي تتبعها. حيث تركز هذه الدورات على تدريب الدارسين فيها على كيفية تصميم المناهج والبرامج الجامعية، وكيفية التدريس وتقويم الأداء.

وبالرغم من أهمية هذه الدورات فإن هناك شكوى عامة من ناحية الدارسين بسبب قصور هذه الدورات وضعفها. وهذه الشكوى ذات شقين[33]:

الأول: أن هذه الدورات قصيرة جدًّا، فلا يكاد الدارسون ينخرطون في الدراسة ويتذوقونها إلا وتكون قد انتهت.. وبما أنها غير متكررة للجماعة الواحدة، ومع ضغوط الحياة ومشكلات العمل والبحث لا يكاد يبقي من أثرها شيئًا.

الثاني: أن هذه الدورات تأتي متأخرة .. فهي تأتي عند التعيين في وظيفة أستاذ مساعد أو قبل ذلك بقليل؛ أي قبيل الحصول على درجة الدكتوراه.. أو بعدها وبعد أن يكون الدارس قد مضى على تعيينه معيدًا ما يقرب من عشر سنوات، وبذلك يكون قد ثبت على أنماط تربوية ومنهجية وتدريسية من الصعب اقتلاع منها أو زحزحته عنها.. وحتى إذا تم تغييرها بفعل الدورة – وهذا ما يحدث عادة – فإنهم ما يلبثون أن يعودوا إليها تحت وطأة الزحام وثبات العادة القديمة.

هوامش الفصل الحادي عشر

1- علي أحمد مدكور: الشجرة التعليمية: رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1420هـ- 2000م، ص42-43.

2- محمد الغزالي: عقيدة المسلم، دمشق، دار القلم، 2001، ص 7.

3- مصطفى حجازي «إعداد الطالب الجامعي من أجل شراكة عالمية مستقبلية» في وقائع المؤتمر العلمي الثاني لقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت، 17-20 أبريل، 1994م، ص475.

4- WWW.alwasatparty.comhtmltonuke.p1/13.

5- مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 476.

6- انظر: تقرير التنمية البشرية الإنمائي لعامي 1992و 2005م، القاهرة U.N.D.P، 2005م.

7- علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا: القاهرة، دار الفكر العربي، مرجع سابق، ط2، 1427هـ- 2006م.

8- مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 475.

9- المرجع السابق، ص 476.

10- محمد عزت عبد الموجود: "التعليم والمستقبل" في المؤتمر التاسع والعشرين، الجمعية التعليمية الكويتية، الكويت، أبريل 2000م. ص49.

11- محمد حسن عبد العزيز: التعريب في القديم والحديث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1990م ص278.

12- نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (184)، شوال عام 1414هـ- أبريل 1994م، ص278.

13- محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص78.

14- مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 475.

15- سيد قطب: المستقبل لهذا الدين، القاهرة، دار الشروق، 1383هـ- 1983م، ص 52.

16- المرجع السابق، ص53.

17- مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 476.

18- جاك ديلور وآخرون: التعلم ذلك الكنز الكامن، تعريب جابر عبد الحميد جابر، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1997م.

19- حامد عمار: في وقائع المؤتمر العلمي الثاني لقسم أصول التربية بكلية التربية بالكويت، 17-20 أبريل، 1994، ص 370.

20- علي أحمد مدكور: نحو الخلاص النهائي، مرجع سابق، ص 78-79.

21- مصطفى حجازي: مرجع سابق، ص477.

22- جاك ديلور: التعلم ذلك الكنز الكامن، مرجع سابق، ص27.

23- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت: طريق المستقبل، ترجمة عبدالسلام رضوان، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم(231) ذو القعدة 1418هـ- 1998م.

24- انظر: علي أحمد مدكور: التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، القاهرة، مرجع سابق، دار الفكر العربي، 1421-هـ 2000م.

25- محمد عزت عبد الموجود: مرجع سابق، ص 22.

26- انظر: علي أحمد مدكور: الاستثمار في التعليم، القاهرة، دار الفكر العربي، 1430هـ- 2009م، ص 39.

27- انظر: علي أحمد مدكور: معلم المستقبل، القاهرة، دار الفكر العربي، 1426هـ- 2005م، ص54.

28- محمد عزت عبد الموجود: مرجع سابق، ص 57.

29- علي أحمد مدكور: نحو الخلاص النهائي، مرجع سابق، ص 78-79.

30- علي أحمد مدكور: التعلم المستمر مدى الحياة، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1435هـ/ 2014م، ص1.

31- المرجع السابق، ص45.

32- المرجع السابق، ص27.

33- على أحمد مدكور: معلم المستقبل، مرجع سابق، ص 221.

الفصل الثاني عشر

رؤية متكاملة لتطوير منظومة التربية والتعليم في ضوء ثورة 25 يناير 2011

الفصل الثاني عشر

رؤية متكاملة لتطوير منظومة التربية والتعليم في ضوء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

ثورة 25 يناير 2011:

الثورة عمل استثنائي في حياة الأمم والشعوب، ولحظة تاريخية فارقة بين ما كان من حال وما تريده الإرادة الثورية من طموح ومآل.

وتقاس قوة الثورة بمدى ما تحدثه من تطور في البنية الفكرية والمؤسسية للمجتمعات، فالثورة الحقيقية هي التي تطور الفكر وترقى بواقع الإنسان والحياة.

إن ثورة 25 يناير 2011 هي ثورة بهذا المعنى، حيث وصلت قوة تأثيرها إلى عمق المجتمع وحياة الناس وأفكارهم، كما تأكد تأثيرها على النطاقين الإقليمي والدولي، ووصل تأثيرها إلى وجدان الأطفال الذين هم صناع المستقبل.

لقد أصبحت الثورة منبرًا للتثقيف الثوري السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبابًا للولوج إلى المجتمع الشبكي The Networking Society، ومنفذًا للتحول من مجتمع «الرعية»؛ أي الميراث الذي يرثه

الحاكم، ثم يقوم بتوريثه لأبنائه، إلى مجتمع «المواطنة»؛ أي مجتمع العيش، والحرية، والكرامة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.

أهداف التعليم:

في ضوء المبادئ والقيم السابقة:

- نريد تعليماً ينبثق من التصور العربي الإسلامي للألوهية، والكون، والإنسان والحياة.
- نريد تعليماً يبنى عقيدة الإيمان بالله، والأخوة في الله، والأخوة في الوطن، والأخوة في الإنسانية، ويرسخ قيم العلم، والعدل، والحرية، والوحدة، والإحسان في العمل، ويقيم مشاعر العدل والسلام في عقول البشر.
- نريد تعليماً يحفظ للأمة هويتها وتميزها وخبرتها، ويحفظ لها مكانتها في الأرض ومنزلتها في السماء.
- نريد تعليماً يحافظ على اللغة العربية، ويعلم كل العلوم والمقررات بها في كل مؤسسات التعليم العام والعالي الحكومي والخاص والأهلي وغيرها؛ باعتبار أن التعليم بغير اللغة الأم يُضيع مفاتيح الفكر ويغلق أبواب الإبداع.
- نريد تعليماً يحقق الارتباط الأكيد بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

- نريد تعليمًا يستفيد من تجارب الآخرين، ولا يقلدهم؛ حتى لا يصبح مسخًا مشوهًا لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، بل يسهم في حاضر الإنسانية وصناعة مستقبلها بجزء عربي وإسلامي بحت.
- نريد تعليمًا يبنى قناعات التغيير والتطوير:
  - من التزامن المحكم إلى الزمن المرن،
  - ومن ديمقراطية التمثيل الشمولي إلى ديمقراطية المشاركة الشعبية،
  - ومن التخطيط الجزئي إلى التخطيط الكلي الذي يعمل حسابًا لكل عناصر النظام،
  - ومن التركيز الجغرافي إلى الانتشار،
  - ومن الاعتماد على الحكومات إلى الاعتماد على الذات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني،
  - ومن النظام الهرمي إلى النظام الشبكي،
  - ومن المركزية المفرطة إلى نوع من اللامركزية الوسطية.
- في عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نريد تعليمًا يؤدي إلى تنوع البشر وتمايزهم وتميزهم، تعليمًا يقدرهم على تلقي المعلومات وإعادة تنظيمها وصياغتها في نسق علمي ومعرفي، تعليمًا يقدرهم على حسن استخدام المعرفة - بحكمة - في التفكير، والتعبير، والاتصال، والإنتاج، وحل المشكلات، ورسم السيناريوهات، وبناء العلاقات، وتصميم الأجندات وتحديد الأولويات، وتنظيم الوقت، وإدارة الأزمات.

- **في عصر تناقص الموارد من طاقات وخامات نريد تعليمًا:**

- ينتقل بالأمة من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المعرفية،
- ويعتمد على التكنولوجيا في استنباط طاقات وخامات جديدة،
- وينتقل بالأمة من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية،
- ومن التخصص الضيق إلى المرونة، والتخصصات البينية، والمعرفة الشاملة.
- ومن اقتصاد الرأسمالية المنفلتة من كل قيد إلى اقتصاد الحرية المنضبطة بقيم العدالة الاجتماعية.
- ومن سياسة التبعية إلى سياسة العزة والكرامة واحترام الذات.
- ومن النمطية إلى التمايز والتميز والخيارات المتعددة،
- من التفكير الخطى إلى التفكير المنظومي والتفكير الابتكاري.
- ومن الضغوط الخارجية إلى التأكيد على الطابع الوطني والعربي والإسلامي والعالمي.

كيف تحقق التربية هذه الأهداف؟

إذا كانت أهداف الثورة قد تم تكثيفها في مبادئ: العيش، والحرية، والكرامة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية التي تقوم على المساواة والتكامل والمشاركة، فكيف تعكس التربية والتعليم في مصر هذه المبادئ في الفلسفة والأهداف، وفي الهياكل والتنظيمات، وفي المناهج وطرائق التعليم،

وفي الإدارة والتمويل، وفي إعداد المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، وفي الدراسات العليا والتعليم المستمر مدى الحياة؟

إن هذه الأهداف وغيرها مما تتطلبه الأحوال المتجددة للبلاد والعباد هي مناط العمل لكل من:

- السياسة التعليمية؛
- الخطط والاستراتيجيات؛
- المناهج وطرائق التعليم على جميع المستويات؛
- اختيار المعلمين وأعضاء هيئة التدريس وإعدادهم وتدريبهم.
- الإدارة والتمويل؛
- الدراسات العليا والبحث العلمي؛
- التطوير المستمر للتربية والتعليم.

ديمقراطية الدولة وديمقراطية التعليم:

- الديمقراطية ليست فلسفة ولا أيديولوجية، ولكنها نظام وآلية لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية.
- الدولة الديمقراطية أصغر حجماً، وأقل ترهلًا، وأفضل أداء، لأنها تقوم على التكامل والمشاركة.
- فالديمقراطية في التعريف الإجرائي لها هي:

- المشاركة في اتخاذ القرارات؛
- والمشاركة في تنفيذ القرارات؛
- والمشاركة في الثمار الناتجة عن القرارات.

- الديمقراطية والمركزية لا يجتمعان؛ وهذا يتطلب تغيير البنية الذهنية والتشريعية.
- الديمقراطية لا يمكن أن تقوم حقيقة في واقع المجتمع قبل أن تقوم في واقع الحياة المدرسية والجامعية.
- إن المعلمين الملقنين الذين يفرضون «ثقافة الصمت» على طلبتهم يسهمون في إشاعة الاستبداد والفساد في الأرض.
- حرية الفكر مكفولة دون قيود داخل المؤسسات التعليمية عامة والجامعية خاصة، باعتبارها مصدرًا للإشعاع الفكري والحضاري، مع اعتبار أن الحرية والمسئولية وجهان لعملة واحدة.
- الحرية الأكاديمية مكفولة لمؤسسات التعليم العالي في اختيار مجالات التعليم والبحث العلمي بها، بما يحقق أهدافها ويبرز تميزها في إطار الأولويات الاستراتيجية للمجتمع حاضرًا ومستقبلًا.

الحرية والديمقراطية والإدارة التعليمية:

- ديمقراطية التعليم لا تتحقق مع المركزية، فالمركزية المفرطة والديمقراطية لا يجتمعان؛ لذلك يجب تقليص مركزية الإدارة في التعليم، وذلك

لتخفيف العبء عن الحكومة، ولتشجيع المواطنين على المشاركة في تحمل أعباء التعليم إدارة وتمويلًا.

- لا يمكن استقلال التعليم مع مركزية الإدارة، فالإدارة المركزية تقضي على الاستقلال والمبادرات الفردية.
- النظام المركزي عقبة أمام التطوير، لما يترتب عليه من قيود تعوق الحركة، وتضعف المبادرة، وتبعد مشاركة القدرات المحلية ومؤسسات الإنتاج عن الاهتمام بقضايا التعليم والتعاون في حلها.
- لذلك يجب تقليص دور وزارة التربية والتعليم في الإشراف العام على المستوى التعليمي والحفاظ على شخصية المجتمع وعقيدته وقيمه وأخلاقه، وسلوكياته.
- وزير التربية والتعليم واحد للتعليم العام والتعليم العالي، مهمته الرئيسية توزيع ميزانية التعليم كل عام على المحافظات، والمحافظة على مستويات معيارية للتعليم في كل الجمهورية، ومراقبة هذه المستويات من خلال المجلس الأعلى للتعليم والهيئة القومية للجودة والمجالس القومية المتخصصة.
- لا بد من وضع أسس واضحة لاختيار القيادات ولجذب أقدر العناصر على الإدارة، بحيث تكون صاحبة رؤية واضحة وقادرة على تقديم برامج بأهداف تسأل عن تنفيذها بنجاح ومع التفرغ الكامل لمهام المنصب.

- تشكل لجان الاختيار داخل الكليات بالانتخاب من جميع أعضاء هيئة التدريس، كما تشكل لجان الاختيار على مستوى الجامعة من اللجان المنتخبة بالكليات.
- ينبغي ترك شأن التعليم للمحافظات - من خلال مجلس للتعليم في كل محافظة - تديره بما يتفق مع طبيعتها الجغرافية والاقتصادية، ونوعية التنمية البشرية التي تحتاجها، مع وجود مواد محورية يلتزم بها الجميع، ومواد اختيارية لتنمية المواهب والاستعدادات والقدرات الخاصة.
- الاقتراح المحدد في هذا الصدد أن يتكون هذا المجلس من المحافظ، ومدير التربية والتعليم في المحافظة، ورجال العلم والفكر والشخصيات العامة، ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الإنتاجية والخدمية في المحافظة... إلخ.
- يجب أن تتاح الحرية الإدارية لمؤسسات التعليم العالي في اختيار النظم والآليات التي تكفل المرونة والفاعلية في تحقيق الرسالة والهدف وأداء المهام في ظل الأعراف والأخلاقيات المِهْنية والوطنية.

تمويل التعليم بين الحكومة والمجتمع المدني:

- لا بد من إرادة سياسية تؤمن بأن التعليم والبحث العلمي قضية أمن قومي، وأن له الأولوية الأولى في ميزانية الدولة.
- تمويل التعليم في الدولة الديمقراطية يجب أن يكون همًّا مجتمعيًّا وشأنًا مشتركًا بين الحكومة والشعب.

- لا بد أن تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تنويع مصادر التمويل بتنفيذ وتسويق أبحاث تطبيقية وإنشاء حاضنات تكنولوجية، والمشاركة في إنشاء كيانات تعليمية وتكنولوجية.
- النظام الاستبدادي والمجتمع المدني المشارك بإيجابية ونشاط لا يجتمعان وهذا يقتضي تغيير البنية الذهنية والتشريعية في المجتمع عن طريق التربية والتعليم والإعلام.
- يجب أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته غير الحكومية نصيبًا متزايدًا من مسئوليات التعليم إدارة وتمويلًا وتنظيمًا، بحيث تصبح مسئولية الحكومة توفير التعلم الأساسي للجميع، وتوفير التعليم فيما بعد هذه المرحلة للقادرين المؤهلين ذهنيًّا وغير القادرين اقتصاديًّا بالإضافة إلى الإشراف العام على سير العملية التعليمية برمتها لضمان المستوى التعليمي العام المطلوب لأبناء الأمة.
- ينبغي أن تسهم كل محافظة في تمويل التعليم فيها بطريقتها الخاصة من خلال التبرعات المالية والعينية، والأوقاف والمبادرات الفردية والجماعية بالإضافة إلى حصيلتها من الأوقاف والميزانية السنوية للدولة.
- ينبغي أن تخصص مؤسسات المجتمع المدني الهادفة للربح جزءًا من أرباحها للاستثمار في تنمية الطاقة البشرية وتنمية المصادر المادية والمصادر الإنسانية، لأن ذلك يحقق لها كفاءة المخرجات التعليمية التي تعمل لمصلحتها.

- لا بد من الحرية المالية في تحديد بنود الصرف وأساليبه من الموازنة الخاصة بالمؤسسة، وفي إطار السياسة العامة والأهداف الموضوعة، مع خضوعها للمحاسبة المالية من الجهات الرقابية، وضرورة إعادة النظر في قواعد النظام المحاسبي لتتلاءم مع المرونة الواجب توافرها لمؤسسات التعليم العالي الحكومية باعتبارها هيئات مستقلة لها الحرية في إدارة مواردها المالية وتنميتها بمختلف الأساليب.

نظام التعليم وضوابطه:

لكي تتحقق الأهداف الثورية السابقة لا بد أن يقام نظام التعليم على هيكلية متعددة التنظيمات، تكون قادرة على انتزاع الأمة من سيناريو التدهور الذي نحن فيه، إلى سيناريو التماسك والصمود، وصولًا إلى سيناريو الانطلاق والتقدم، ويتطلب ذلك وجود التنظيمات والضوابط التالية:

- تعليم أساسي إلزامي ومجاني للجميع يمتد إلى نهاية المرحلة الثانوية.
- جامعات حكومية مجانية: للمتفوقين غير القادرين اقتصاديًا.
- جامعات أهلية (غير ربحية): للقادرين وغير القادرين المتفوقين.
- جامعات خاصة (ربحية): للقادرين على دفع كل التكاليف والأرباح.
- الجامعات المفتوحة: لمن لم يستطع مواصلة التعليم النظامي.
- الجامعات الافتراضية: سواء أكانت قائمة بذاتها أم ملحقة بالجامعات الأخرى.
- معاهد عليا فنية:

- لمدة عامين لتخريج الفنيين في مختلف التخصصات.

- ولمـدة أربـع أو خمـس سـنوات لتخريـج المهندسـين والمتخصصـين في مختلف المهن ... وعادة ما تكون هذه المعاهد ملحقة بوزارات الصناعة والزراعة ومؤسسات الإنتاج المختلفة.

وهذا النظام يقوم على ضوابط من أهمها:

- مد الجذع الثقافي للتعليم الأسـاسي إلى نهايـة المرحلة الثانوية للجميع من أجل الوصول إلى المرونة العقلية.

- يسـتقي التعليـم العـالي طلابـه مـن الحاصلـين عـلى الشـهادة الثانويـة، القادرين على مواصلة التعليم به ووَفْقًا لاختبارات لقياس الاستعدادات والقدرات الخاصة.

- ينطـوي عـلى مرونة تسـمح بالامتـداد والنمـو الأفقي مع تشـعب ونمو المعارف والمهارات والعلوم والفنون، ويسـمح بالدخـول إليه عند نقاط عدة، ثم الخروج منه وإعادة الدخول إليه طبقًا لرغبة الطالب وإمكانياته.

- ينطـوي عـلى فـرص الارتفـاع الـرأسي الدائـم إلى أعـلى فـروع النظـام: الدراسات العليا والتعلم المستمر، والتعلم مدى الحياة.

- أنـه نظـام يخضـع لمفهـوم «الشـجرة» ذات الفـروع والأغصـان المتعددة والمتقاطعـة، والناميـة بـلا حدود قصـوى، وليـس لمفهوم «السـلم» ذي النهايات الطرفية.

- أن هذا النظام يخضع في إنشائه، وتسييره، ومستوى خريجيه لمعايير الجودة والاعتماد ذات الطابع القومي والعالمي.
- أنه نظام يخضع للتطوير المستمر وتشجيع البحث العلمي بما يخدم المعرفة والتنمية الإنسانية الشاملة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات الإنتاج.
- أنه لا يركز على المهارة العضلية بل على المهارة العقلية، ولا يدرب على مهارات بعينها بل على المرونة وسعة الأفق، والتفكير المنظومي، والتفكير التباعدي، والتفكير الابتكاري.
- يشجع التعليم الفني والتكنولوجي ويضعه في مكانه الصحيح على خريطة النظام التعليمي.

التعليم والتعلم:

إن مهمة التعليم الأساسية هي تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالتدريس والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم وإدارة المجتمع والدولة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، ولكي يتم ذلك بإيجابية وفاعلية فإن على التعليم العالي والجامعي:

- إعادة النظر في طريقة قبول الطلاب وزيادة نسبة المقبولين منهم.
- إعادة النظر في المناهج الجامعية عامة وعمليات التعليم والتقويم خاصة.
- إعادة النظر في اختيار طلاب الدراسات العليا.
- إعادة النظر في اختيار المعيدين، وأعضاء هيئة التدريس.

- إعادة النظر في البرامج المِهْنية لأعضاء هيئة التدريس.
- إثـراء البيئة الأكاديمية المصرية عن طريـق التنوع الثقافي وجلب الخبرات الثقافيـة والأكاديميـة الإقليميـة والعالميـة بـما في ذلك العلـماء المصريون المقيمون بالخارج.
- تشـجيع الأنشـطة المشـتركة بين الجامعات المصريـة وبينها وبـين قريناتها بالمنطقة العربية والإسـلامية والدولية مع إيـلاء عناية خاصة بالجامعات الإفريقية والطلاب الأفارقة.
- تطوير نظـم التقويم والامتحانات؛ للتحول مـن ثقافة «التعليم من أجل الامتحان» إلى ثقافة «التعليم من أجل العلم والمعرفة والتقدم» والتخلص من «الثقافة البوليسية» المرتبطة به.

أعضاء هيئة التدريس والطلاب:

إن كل ذلـك يتطلب إعداد الأسـتاذ القادر على بناء الشـخصية المسـتقلة القادرة على التعلم الذاتي، والبحث عن المعلومات في مصادرها، وعلى انتقاء المعلومـات وتحليلها ونقدها، وعلى الاسـتخدام الأمثل لها وتوظيفها في حل المشكلات، ورسم السيناريوهات المحتملة للمستقبل.

وللحصول على هذه النوعية من الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس:

- لا بد من الاهتمام بمهنة التعليم والتعلم باعتبارها مهنة صناعة الإنسانية، والأساس في رقي الإنسان وتقدم المجتمع.
- تعزيز مكانة الأستاذ وعضو هيئة التدريس المادية والأدبية والاجتماعية.

- الارتقاء بالمؤسسات الجامعية والتربوية وحفز العناصر المتميزة على الانخراط في هذه المهنة المقدسة.
- يحق للمؤسسة التعليمية منح مميزات مادية بناء على التميز، ويعرف التميز هنا في العديد من المجالات مثل التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتسويق الخدمات الجامعية والعلاقات الدولية... إلخ، وأن يعامل أعضاء هيئة التدريس في الكليات والمعاهد والجامعات التي حصلت على شهادة الاعتماد المحلية أو الدولية معاملة مادية مناسبة.
- يعتبر تفرغ أعضاء هيئة التدريس هو الأساس، حيث إن تفرغهم يتيح لهم القيام بالمهام المطلوبة منهم في التدريس والبحث العلمي وتطوير البرامج والمقررات، وتحديث المعامل والورش، ومتابعة الطلاب ومشاركتهم في النشاط الجامعي، وجميع الأعمال الإدارية التي توكل إليهم.
- يجوز لكل عضو هيئة تدريس الحصول على مهمة علمية كل أربع سنوات على الأقل - بمرتب أو بدون مرتب - للالتحاق بمؤسسة علمية أكاديمية أو بحثية مرتبطة بمجال تخصصه، لرفع قدراته العلمية والبحثية وذلك لمدة عام على الأقل قابل للتجديد لعام آخر.
- يستمر عضو هيئة التدريس الذي يؤدي واجبه بشكل متميز في عمله بغض النظر عن السن ما دام أنه قادر على ذلك، من غير أن يتقلد مناصب إدارية بعد سن السبعين ميلادية.

- يطبـق التقويـم المسـتمر لأداء أعضـاء هيئـة التدريس في مجـال التدريس والبحـث العلمي وخدمـة المجتمع، وجميع الأنشـطة الجامعية، وذلك في إطار مجموعة من الضوابط التي تتناسب ومكانتهم الجامعية.
- للطالب الحق في الحصول على تعليم ذي جودة يسهم في تكوين شخصيته المتكاملـة، باعتبـاره محـور العمليـة التعليميـة، وعليـه الالتـزام بالتقاليد والأعراف الجامعية، والمشـاركة الفعالة في الأنشـطة الطلابية، وأن يكون إيجابيًّا، باعتباره عضوًا في الأسرة الجامعية التي ينتسب إليها.
- للطالب ممارسـة جميع حقوقه الأساسـية في المؤسسة التعليمية، فضلًا عن حقه في الترشـح، واختيار ممثليه في المجالس والاتحادات الطلابية، وعليه الالتزام بجميع واجباته ومسئولياته تجاهها.
- الطلبـة المتفوقون وذوو الاحتياجات الخاصة لا بد أن تكون لهم ترتيبات خاصة داخل النظام التعليمي تلائم قدراتهم واحتياجاتهم.

تطوير المنظومة أو الهيكل:

لكي يتم تنفيذ ما سبق فإنه من الضروري تطوير منظومة التعليم وهيكلته على النحو التالي:

أولًا: التعليم الأساسي:

إن نظامنـا قـد أصبح كالثوب المهترئ، فلا بد من إعـادة النظر فيه بحيث يكون على النحو التالي:

1- تبدأ مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي من سن الرابعة (4) وتمتد إلى سن الثامنة عشرة (18) وتتكون هذه المرحلة الأساسية الإلزامية من أربع حلقات:

الأولى: رياض الأطفال (4 – 6)

ويتم تفعيل هذه المرحلة عندما تكون الدولة قادرة على ذلك، ويترك أمرها الآن للأسرة؛ أولياء الأمور كل حسب ظروفه الزمانية والمكانية والاقتصادية والاجتماعية.

الثانية: التعليم الابتدائي (6 – 12).

الثالثة: التعليم الإعدادي (13 – 15).

الرابعة: التعليم الثانوي (16 – 18).

2- وفي الحلقة الرابعة – التعليم الثانوي – لا بد من ضم المدارس العامة والفنية بجميع أطيافها في مدرسة واحدة، تسمى المدرسة الثانوية الشاملة أو المتكاملة، بحيث تتكامل فيها العلوم الأدبية والفنية والاجتماعية مع العلوم الأساسية والتكنولوجية.

3- تسير الدراسة في هذه المدرسة بأسلوب المنهج المحوري؛ معظم المواد محورية وإجبارية بالإضافة إلى مادتين اختياريتين مؤهلتين للتعليم العالي.

4- ترتفع درجات مادة اللغة العربية إلى (120) درجة كما كانت من قبل، أو إلى (100) درجة على الأقل.

5- تخصيص (50) درجة لمادة التربية الدينية (الإسلامية والمسيحية)؛ للاهتمام بها ورفع شأنها في المنهج الدراسي، ولترسيخ الوسطية الدينية وعدم التطرف.

6- تهدف الدراسة في مادة التربية القومية إلى تربية المواطنة من خلال دراسة الدستور الجديد للبلاد ليتعرف الطلاب على حقوقهم وواجباتهم، ومعايير الاختيار والانتقاء في انتخابات المجالس المحلية والبرلمانية والرئاسية والنقابية... إلخ، وحتى لا تصير هذه المادة مجالًا للنفاق للرئاسات والمسئولين والحكومات... إلخ.

7- تنتهي الدراسة في التعليم الأساسي بنهاية المرحلة الثانوية المؤهلة لسوق العمل وللتعليم العالي لمن يرغب.

8- تؤهل الشهادة الثانوية صاحبها للتقدم للتعليم العالي خلال عشر سنوات من تاريخ الحصول عليها.

9- امتحان الشهادة الثانوية يكون في نهاية السنة الثالثة، مع إعطاء فرصة للراسبين في بعض المواد للامتحان فيها في نهاية أغسطس، ومن يرسب يعيد مرة واحدة فقط.

10- يكون التعليم الحرفي في مراكز متنوعة تابعة للمجالات الصناعية والزراعية والتجارية لمن لم يستطع مواصلة الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي، أو لأي سبب آخر.

ثانيًا- التعليم الفني:

1- يكون التعليم الفني للحاصلين على الشهادة الثانوية ويكون في مراكز ومعاهد متنوعة وملحقة بالوزارات والمصانع والمزارع، وتتراوح مدتها بين عام وعامين وأربعة أعوام.

2- يقبل التعليم العالي بجميع أطيافه الحاصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، أو الثانوية + شهادة المعاهد الفنية وذلك وَفْقَ معايير ثلاثة:

(أ) المجموع العام في الثانوية العامة، على أن يوضع حد أدنى فقط للقبول في كل قطاع من قطاعات الدراسة في التعليم الجامعي والعالي.

(ب) مجموعات الدرجات في المادتين أو المواد المؤهلة في المرحلة الثانوية.

(جـ) النجاح في الاختبارات المقننة التي تقيس الاستعدادات والاتجاهات والقدرات التي لا بد أن يتمتع بها الطالب المتقدم للدراسة في الكلية أو المعهد الذي يريد الالتحاق به.

3- من حق كل كلية أو مؤسسة أن تقبل الأعداد التي تحددها لنفسها، والتي تستطيع أن تعلمها وتدربها، وتحقق فيها معدلات الجودة والاعتماد المطلوبة.

ثالثًا- التعليم العالي:

- يجب مضاعفة فرص التعليم العالي للمواطنين خلال منظومة متنوعة من الجامعات والمعاهد والمراكز للوصول بنسبة القيد للفئة العمرية (18 – 23) سنة إلى 50٪ خلال عشر سنوات من الآن.

- الاهتمام بتعظيم فرص الخريجين المصريين في المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي.
- الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، مؤسسات مستقلة ومحكومة بما يلي:

(أ) قانون تنظيم الجامعات.

(ب) معايير الجودة والاعتماد الموضوعة على المستوى القومي والعالمي.

(جـ) مشاركة المجتمع المدني في رسم سياسة التعليم العالي والإسهام في تنفيذها.

يتكون التعليم من:

1- الجامعات والمعاهد والمؤسسات الحكومية: ويجب أن تؤسس في كل محافظة جامعة حكومية واحدة على الأقل.

2- الجامعات والمعاهد الأهلية: ومعنى أنها أهلية أنها غير ربحية، وهي جامعات تسهم في ميزانياتها الحكومة، والقطاع الخاص، ومؤسسات الإنتاج والأوقاف الخيرية والتبرعات... إلخ وهي تستثمر هذه الأموال في الإنفاق على طلابها، ورغم أن الطلاب قد يدفعون مصروفات تزيد وتنقص وَفْقًا لمدى تفوقهم الدراسي فإن الجامعة الأهلية تتحمل القدر الأكبر من تكاليف الطالب، فجامعة هارفارد - مثلًا - تنفق على الطالب تسعة أعشار تكاليفه، أما التكاليف التي يدفعها الطالب فهي تمثل العشر

فقط. يجب أن تكون في كل محافظة من محافظات مصر جامعة أهلية أو أكثر حسب احتياجاتها.

3- الجامعات والمعاهد الخاصة: هذه مؤسسات ربحية بالطبع، يدخل إليها من الطلاب من لم يجد الفرصة التي يريدها في الجامعات الحكومية أو الأهلية.

4- لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم الحق في وضع لائحتها الداخلية التي تعبر عن شخصيتها (رؤيتها ورسالتها وتميزها) مع إيضاح تفاصيل القواعد والأسس التي تدار بها العملية التعليمية والبحثية.

5- توفير المزيد من الاستقلال للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بما يسمح لها أن تعبر عن نفسها، وتعلن رؤيتها وأهدافها، والمعايير الأكاديمية التي يتم اعتمادها على أساسها وتوحيد الأسس التي تبنى عليها إدارة وتنفيذ العملية التعليمية في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية والخاصة، مع احتفاظ كل منها بطبيعتها الخاصة.

6- بعد الثورة يجب أن تكون مهمة تطوير عملية التربية والتعليم ومؤسساتها - في جميع المراحل - هي مهمة رجال الفكر والصناعة والزراعة والتجارة في كل محافظة، وأن تكون مهمة الدولة الديمقراطية الجديدة هي الإسهام بالبنية الأساسية وبنسبة من الميزانية والإشراف العام.

7- الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي عامة، الحكومية والأهلية والخاصة لا بد أن تخضع لمعايير الجودة والاعتماد في خمس حالات:

(1) في الترخيص لها بالإنشاء.

(ب) في تقويم الأداء أثناء العمل.

(جـ) في تقويم الخريجين.

(د) في إيقافها عن العمل إذا لم تتوفر المعايير.

(هـ) في إعادتها إلى العمل إذا استكملت جوانب النقص فيها.

8- مؤسسة الجودة والاعتماد يجب أن تراعي أن تكون معاييرها مشتقة من:

(ا) طبيعة المعرفة في هذا العصر.

(ب) الأسس النفسية لطلاب التعليم العالي.

(جـ) الأسس الاجتماعية للمجتمع المصري من حيث فلسفته وحاجاته ومطالبه وتطلعاته المستقبلية، وعاداته وتقاليده وحاجات السوق فيه.

9- يجب أن تكون مؤسسة الجودة والاعتماد مستقلة تمامًا عن وزير التربية والتعليم، ويجوز للوزير أن يكون عضوًا فيها، ولكنه لا يترأسها، وليس له سلطان عليها، ورئيسها يعين من قبل مجلسي الشعب والشورى.

10- يمتد عمل هذه المؤسسة ليشمل تقويم الأداء في جميع مراحل التعليم العام والعالي.

11- تنشر تقريرًا عن التعليم سنويًا، وتقدم نسخة منه إلى مجلسي الشعب والشورى التي تحيله إلى لجان المجالس النيابية للمناقشة، ثم الوزارات المختصة للتنفيذ.

12- يقوم المجلس الأعلى للتعليم العالي بتحديد السياسات والاستراتيجيات، ويليه مجلس الجامعة فمجلس الكلية فمجلس القسم، وينبغي أن تمثل

بعض قيادات المجتمع المدني ومؤسسات الإنتاج والخدمات في هذه المجالس.

رابعًا- المعلمون في التعليم الأساسي:

يستحيل تطوير نظام التعليم الأساسي دون تطوير الأحوال المادية والفنية للمعلمين:

1- الأحوال المادية لا بد أن تعدل بحيث تضمن للمعلم حياة كريمة.. وبدون هذا علينا أن ننسى كل ما سبق أن ذكرناه.

2- أداء المعلم لا يمكن أن يتطور إلا إذا تم تخفيض العبء التدريسي إلى 15 حصة بحد أقصى أسبوعيًّا، أي بمعدل 3 حصص في اليوم الدراسي، والباقي يترك للنشاط الرياضي والثقافي وتصويب أداء التلاميذ وكراساتهم.

3- خفض عدد التلاميذ في حجرة الدراسة الواحدة إلى 20 أو 25 تلميذًا بحد أقصى.

4- تدريب المعلمين أثناء الخدمة في مدارسهم، واعتبار المدرسة هي الوحدة التدريبية الأساسية.

5- استخدام تكنولوجيا الاتصالات كالبرامج المتلفزة، والدوائر التلفزيونية المغلقة، والندوات التلفزيونية، والفيديو كونفرانس في تدريب المعلمين حيث هم، فهم يتدربون حيث يعملون، ويعملون حيث يتدربون.

6- حث شركات تكنولوجيا الاتصالات على تشجيع التعليم بتوصيل الكابلات اللازمة لتكنولوجيا التعليم إلى المدارس والجامعات ومراكز التأهيل والتدريب.

7- ترقية المعلمين يخضع لمدى ما حصل عليه من دورات تدريبية، ودبلومات تربوية ومهنية، ودراسات عليا على مستوى الماجستير والدكتوراه.

8- لا بد من الترخيص لمزاولة مهنة التدريس بحيث لا تصبح مهنة من لا مهنة له، وبحيث يخضع كل معلم يزاول المهنة إلى اختبار الكفاءة كل خمس سنوات على الأقل، أو يقدم ما يفيد الحصول على دورات أو شهادات معادلة، بحيث يظل في المهنة من تثبت جدارته، ويخرج منها من أصيب بالقدم المعنوي والفكري والمهاري.

9- إعداد المعلمين يكون في كليات التربية ومن يريد أن يلتحق بمهنة التعليم من خريجي الكليات الأخرى عليه أن يحصل على دبلوم التأهيل التربوي (الدبلوم العام) من كليات التربية قبل مزاولة المهنة.

10- يتم اختيار طلاب كليات التربية بواسطة اختبارات مقننة لقياس الاستعدادات والقدرات الخاصة بأعضاء هذه المهنة.

خامسًا- أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والتعليم العالي:

كل ما سبق ذكره عن التعليم العالي يستحيل تنفيذه ما لم تتوافر الشروط الآتية:

1- رفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس إلى مستوى يحقق لهم الحياة الكريمة، بحيث يتفرغون للبحث والتعليم وخدمة المجتمع.

2- عندئذ يلتزم عضو هيئة التدريس بالتواجد أربعة أيام أسبوعيًّا على الأقل في مقر عمله، بحيث يؤدي عبئه التدريسي وساعاته المكتبية وَفْقًا للجداول المعتمدة من الكلية أو الجامعة.

3- يقوم أداء عضو هيئة التدريس بواسطة الطلاب ورئيس القسم وعميد الكلية أو المعهد المختص، ورئيس الجامعة، ويحاسب وَفْقَ قانون تنظيم الجامعات، ووَفْقَ معايير الجودة والاعتماد التي تقرها مؤسسة الجودة.

4- ترقية أعضاء هيئة التدريس يكون من اختصاص لجان الترقيات العامة الموجودة حاليًّا، ويجب تطوير لوائح الترقيات بما يؤكد المتانة العلمية والمِهْنية، وأن تكون ترجمة البحوث والكتب الحديثة في التخصص من ضمن متطلبات الترقيات في إنتاج أعضاء هيئة التدريس.

5- تخضع عملية مراقبة الأداء، وجودة التعليم العالي والترخيص لإقامة مؤسساته، والاستمرار في الأداء، وتجديد الترخيص لها بالعمل لمعايير الجودة والاعتماد التي تضعها مؤسسة الجودة والاعتماد على المستوى القومي والعالمي.

سادسًا- البحث العلمي:

1- البحث العلمي قرين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي باعتبارها بيوت الخبرة ومحاضن الإبداع والابتكار بالإضافة إلى المراكز المتخصصة.

2- يجب تخصيص 3٪ من الدخل القومي على الأقل للبحث العلمي، فالتقدم لا يمكن أن ينهض إلا به، كما يجب أن يتبرع له الأغنياء وأن تسهم في ميزانيته مؤسسات الإنتاج المختلفة ورجال الأعمال.

3- ربط البحث العلمي بالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث وربط كل ذلك بالخطة القومية للبحث العلمي.

4- تطوير مناهج الدراسات العليا والإشراف على الرسائل العلمية ووضعها ضمن معايير تقويم الأداء لأعضاء هيئة التدريس.

5- تعظيم الاستفادة من العلماء المصريين بالخارج في تطوير برامج الدراسات العليا، والمشاركة في الإشراف على الرسائل ولجان التحكيم والمناقشة.

سابعًا- اللغة العربية:

اللغة قدر الإنسان، وهي عالمه؛ فحدود لغة الإنسان هي حدود عالمه؛ فهي ولاء وانتماء، وثقافة وهوية، ووطن وشخصية. واللغة نظام صنع المجتمع، فثقافة كل مجتمع كامنة في لغته؛ في أصواتها ونحوها وصرفها ومعجمها، وفي نصوصها وفنها وأدبها، فلا حضارة إنسانية بدون نهضة لغوية... من هذا المنطلق يتوجب على النظام التعليمي ما يلي:

1- تشجيع أنشطة التعريب للعلوم والآداب وتطوير تصميم المناهج الجامعية والتكنولوجية وتدريسها باللغة العربية.

2- إقامة المؤسسات المتخصصة في ترجمة وتعريب العلوم، وإلزام الأقسام العلمية بالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث بأن يكون التعريب

والترجمة شرطًا أساسيًّا من شروط ترقيات أعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة البحثية.

3- لا يجوز تخريج الطلاب دون أن يسيطروا على لغة أجنبية واحدة على الأقل.

4- تكليف مجمع اللغة العربية برسم سياسة لغوية تلزم مؤسسات الدولة عامة، ووزارات الإعلام والإعلان والتربية والتعليم والثقافة خاصة باستخدام اللغة العربية في كل شئونها والتعليم بها، وإنشاء تشريع خاص بذلك من مجلسي النواب والشيوخ.

ثامنًا- التعليم في مؤسسة التعليم العالي الحكومي مجاني:

1- للناجحين في اختبار القبول الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية بمجاميع عالية، على نحو ما هو متبع في الجامعات الأمريكية بالقاهرة (85٪ فما فوق).

2- بالنسبة للناجحين في اختبارات القبول ومن تتحقق فيه الشروط التي حددتها المؤسسة لكنهم من ذوي المجاميع المتوسطة (من 70٪ إلى 85٪ مثلًا) يدفعون نصف التكلفة.

3- بالنسبة لمن تتوافر فيهم الشروط وينجحون في اختبارات القبول من ذوي المجاميع المنخفضة (50٪ - 70٪) يدفع تكاليف تعليمه كاملًا.

4- يستطيع الطالب أن يتحول من فئة من الفئات السابقة إلى الفئة التي فوقها أو التي أسفل منها تبعًا لاجتهاده والتقديرات التي يحصل عليها خلال أعوام الدراسة.

5- مؤسسات التعليم العالي الخاصة تخضع لمعايير الجودة والاعتماد في الترخيص لها بالعمل وفي السماح لها بالاستقرار في العمل، وفي تجديد الترخيص.

تاسعًا- الدراسات العليا:

1- الدراسات العليا على جميع المستويات متاحة للجميع بالشروط التي تضعها الأقسام المختصة في كليات ومعاهد التعليم العالي.

2- تعليم الكبار والتعلم المستمر مدى الحياة متاح للجميع بلا شروط.

3- التدريب المستمر لتجديد المعارف والمهارات ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة، حتى لا يصاب الإنسان بالقدم الفكري والمعنوي، ويصبح خارج إطار الحياة المعاصرة.

عوائق التطوير:

إن عملية التطوير تعتمد على مدى قدرة هذا المجتمع أو ذلك على التكيف مع المتغيرات الجديدة. وعلى مدى نشاطه في تكييفها بما يناسبه.

وعلى كل حال فإن النظام الاجتماعي المتكيف النشط هو الذي عندما تقع بعض التغيرات المقبولة في بعض أفكاره وقيمه وأنماطه المعيارية فإنه يكيِّف الأفكار والقيم والأنماط المعيارية الباقية للأولى. وعندما تقع بعض التغيرات

المقبولة في بعض مؤسساته فإنه يستجيب لذلك بتكييف المؤسسات الأخرى لمتطلبات التغيرات الجديدة. فتبني نظامًا اقتصاديًا يقوم على العرض والطلب، مثلًا يتطلب تغيرات معينة في نظام التعليم ومناهجه، كما أن الاقتناع بنظام اقتصادي يقوم على التخطيط يتطلب إجراء تغييرات معينة في النظام والمناهج. والتغير في الكوادر العمالية ونظم العمالة في المجتمع لا بد أن يصاحبه تغيير في النظام التربوي.

إن تطوير المنهج يشتمل أولًا على تطوير الأفراد. و تطوير الأفراد يتضمن نوعين من التطورات. النوع الأول هو تطوير النظرة التي يرى الفرد بها العالم من حوله، ماذا يدرك وماذا يتوقع. وهذه هي المظاهر المعرفية. النوع الثاني هو تطوير الأنماط المعيارية، فما الأشياء التي يشعر الفرد بأنها مهمة، وما دوافعه لفعلها؟ فالمدرس قد يشعر بأهمية التطوير وضرورته ولكنه لا يسلك سلوكًا يؤدي إلى التطوير أو يتدخل بإرادته لإحداث هذا التغير وجعله واقعًا [1].

على أن هناك مجموعة من العوامل التي قد تقف عائقًا أمام عملية تطوير المنهج منها:

1- القصور الذاتي، وقد يكون القصور بين المدرسين أو الموجهين أو المهتمين بالعملية التربوية، وقد يكون أيضًا بين الإداريين، أو بين أعضاء المجتمع أو بين هؤلاء جميعًا، فعندما يشعر هؤلاء أنهم راضون عن الأشياء كما هي، فيجب ألا يتوقع أحد أي تغيير.

2- الشعور بالخوف وعدم الاطمئنان؛ فكثيرًا ما يُصاحَب التطوير بالخوف وعدم الشعور بالأمن ورهبة المجهول. وقد يتجسد ذلك في صورة الشعور بعدم مناسبة الجديد أو عدم أهميته. وقد يشعر بعض الناس بأن الجديد هذا اعتداء على خبراته التي مارسها لفترة طويلة، أو نتيجة شعوره بعدم قدرته على التعامل مع الخبرات الجديدة أو مع المشروعات الجديدة التي لم يُعد لها.

3- القصور في القيادة؛ إن عملية التطوير تحتاج إلى قيادة مؤمنة بضرورة التطوير ولديها المهارات التي تمكنها من إحداثه. وهذا يتطلب من القيادة أن تكون على وعي بكل النتائج التي سوف تترتب على اتخاذ قرار ما أو إحداث تغير ما، وهذا يتطلب بدوره قيادة ملهمة، ذات بصيرة نافذة، وقوة تخيل، فلو وجدت هذه القيادة، فإن التطوير سوف يأخذ مكانه على جميع المستويات.

4- إن تطوير المناهج يقتضي أموالًا للإنفاق على تدريب المدرسين والموجهين. كما أن المواد التعليمية والكتب والوسائل، والمعامل والمباني والتجهيزات كل هذا يتطلب أموالًا. ولذلك فإن تعذر الحصول على الأموال يعرقل التطوير.

5- الوقت؛ إن الوقت قد يكون أيضًا حجر عثرة في سبيل عملية التطوير. إن المدرس بعد يوم طويل من العمل الشاق قد يجد مشقة في أن يواصل

يومه في التدريب على مشروعات جديدة، وكذلك الأمر بالنسبة لأغلب المهتمين بأمور التعليم.

6- غياب النظرة الكلية والرؤى المستقبلية لدى الكثير من القيادات المسئولة عن إدارة قطاع التعليم، وكثير من دولنا لا توجد بها سياسات تعليمية مكتوبة، وإن وجدت فهى بيانات طنانة مليئة بالينبغيات. وأقرب إلى فن المستحيل منها إلى فن الممكن. ويرجع ذلك إلى غياب منهجيات التخطيط الاستراتيجي طويل المدى والمعتمد على الرؤى العقلانية والأهداف الاستراتيجية، والخطط التشغيلية التي تقدم حلولاً للقضايا والمشكلات الاستراتيجية القائمة.

إن مؤسسة التعليم اليوم -كما يقول: محمد عزت عبدالموجود- لا تحتاج إلى إدارة تسييرية تصرف أمورها، إنما تحتاج إلى إدارة استراتيجية تكون لديها توجهات مستقبلية، ولديها الجرأة على اقتحام المشكلات، وليس اللف حولها.. نحن نريد سياسات تتمتع بالحداثة والمرونة والدينامية المجتمعية، وتحكم حركة اتخاذ القرار واتجاهه. أما ما يحدث في كثير من الأحيان فهو تسييس لقضية التعليم. فالمؤكد أن التعليم إذا تسيس فسوف يتسوس ويتآكل بل تتلاشى مؤسساته التعليمية، وينعدم تأثيرها في المجتمع[2].

7- تسيد الطرق القهرية في التدريس والنظر إلى المعلم على أنه سلطة وحامل كنوز المعرفة، ودوره أن يحشو ذهن المتعلم بالمعلومات والمعارف، لأن

هذا المتعلم- في إطار هذه النظرة- يأتي إلى المدرسة وعقله صفحة بيضاء، وأن على المدرسة أن تملأ هذا العقل وتنقش عليه صنوف العلوم والفنون. ويصف ماجد الكيلاني هذه الظاهرة بأنها: «قولبة عقلية وإرادية هدفها إبقاء العقل والإدارة أسيرين للتربية الكلامية والإطناب في اللغة والبعد عن الحياة.

8- تربية تفتقر إلى الأصالة والمعاصرة معًا، فهي لا تأخذ من الموروث أقواه ومن التاريخ أنصعه، وهي لا تنفتح على العالم وتجاربه الرائدة في تطوير التعليم، ولا تدرب طلابها على البحث والاستكشاف والاقتراع، وهذه أمور لا تحدث في ظل مؤسسات تعليمية تشجع الحوار والنقاش والجدال والمناظرة، وقرع الحجة بالحجة. وإنما تُعنى بإلقاء الخطب والمحاضرات وحفظ قصائد المديح والهجاء، وتكرس في الفرد قيم الفردية وعدم العمل بروح الفريق، كما تكرس فيه الخنوع والانصياع الاجتماعي.

9- القصور الكلي والكيفي في الإمكانات المتاحة للتعليم ولعل هذا يفسر لنا لماذا يدخل الوطن العربي للقرن الواحد والعشرين وبه أكثر من 100 مليون أمي وأكثر من عشرة ملايين طفل لا يجدون مكانًا في التعليم الأساسي لتعلم الأبجدة والحسابية، وعندما تبنى المدارس فهي لا تعدو أن تكون مراكز إيواء، حيث لا تتمتع بمواصفات المبنى المدرسي معماريًّا وهندسيًّا، كما تفتقر إلى التجهيزات المطلوبة.

وأبرز مثال على ذلك أن مصر -مثلًا- تنفق 129 دولارًا على تعليم الفرد الواحد بينما تنفق تونس 290 دولارًا، وتنفق الولايات المتحدة 4763,4 دولار، وتنفق السعودية 1337.6 دولار.

10- معاملة النص اللغوي في كتب الدراسة سواء في العلوم أو الرياضيات أو الآداب معاملة النص الديني، فيتجه المدرس إلى التلقين ويتجه ذهن التلميذ إلى الحفظ والاسترجاع، وتأتي أساليب التقويم داعمة لهذا الاتجاه، ومن ثم لا نعلم طلابنا كيف يدركون الأساس المعرفي للمادة، وكيف يفكرون فيما يتعلمون. إن تعليم المستقبل يتطلب كما ذكرنا أن ننقل بؤرة الارتكاز في العملية التعليمية إلى المتعلم، وعلى المدرسة أن تساعده في تحقيق أهدافه فتوفر له فرص التعلم، وتمكنه من التعلم الذاتي، والتعلم بالإتقان والتعلم المستمر مدى الحياة، وتدعوه للتفكير والتحليل، والنقد والتأمل، ولا يسأل فقط لماذا، إنما يسأل أيضًا لماذا لا، وعندئذ سوف يتخرج في مدارسنا وجامعاتنا باحثون مفكرون، يصنعون المعرفة ويوظفونها، ويثرون الحضارة ويطورونها.

11- لا تزال التربية شأنًا بيداجوجيًا، بينما هي شأن مجتمعي، وعلى المؤسسات الإنتاجية في المجتمع كله أن تشارك في صياغتها وتحديد أهدافها ومراميها، وعليها أيضًا أن تحمل كلفة تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة؛ لأن المعرفة تنمو بصفة مستمرة، وإذا بقي التعليم شأنًا بيداجوجيًا، أفرغت التربية من مضمونها الاجتماعي والاقتصادي وأصبح تأثيرها في أنشطة التنمية تأثيرًا هامشيًا، بل ويصبح الاستثمار فيها عبئًا على الإنفاق العام.

12- ضعف البِنَى المؤسسية اللازمة لتطوير التعليم مثل التخطيط الاستراتيجي والبحوث المؤسسية، واستيعاب التقانة الحديثة في الإدارة والتمويل، ولا بد من توفير فرص التدريب المكثف في أثناء الخدمة لجميع العاملين في قطاع التعليم من معلمين ومديرين وإداريين وفنيين، ولا بد من التحرك نحو تطبيق معايير الأداء وقواعد المساءلة.

13- جماعات الضغط المنظمة التي تقاوم التطوير وتعارض التحديث وترى في التطوير إما تهديدًا مباشرًا لمصالحها الشخصية وإمَّا هزًّا للعروش القديمة. وتوجد هذه الجماعات الضاغطة داخل النظام التعليمي وخارجه ولها أقلامها الصحفية وساحاتها الإعلامية. وهي عادة تتسلح بذرائع واهية كالقول إن هذا التطوير مستورد ولا يحترم القيم والتقاليد، وأنه ليس في الإمكان أفضل مما كان، والتطوير يحتاج إلى مال قارون، وهذا ما وجدنا عليه آباءنا، والتفكير في المستقبل رجم بالغيب، وانعدام اليقين في المستقبل..إلخ.

14- المركزية الشديدة في الإدارة والتمويل معًا مما يجعل تطوير التعليم يأتي من أعلى، وهو أشبه بالمنح والهبات. ولكن التطوير عكس ذلك تمامًا، فهو يبدأ من القاعدة ومن المدرسة، ويشرق من عيون التلاميذ، ولا بد أن يكون شاملًا للمؤسسة والمنتسبين إليها معًا، فالطلاب والمعلمون والمديرون والموجهون والآباء والجمعيات المِهْنية والمنظمات غير الحكومية كلها مدعوَّة لأن تدلي بدلوها وتعبر عن رأيها في قضايا التعليم وشئون تطويره، فمصير الأمة مرهون بمصير التعليم، وأمن الأمة مرهون بتأمين التعليم[3].

15- باختصار: إن البيئة التعليمية قد أصبحت بيئة طاردة؛ فلا المعلم يعلم، ولا المتعلم يتعلم، ولا الموجه يوجه ويشرف، ولا زمن التمدرس يسمح بالتطوير، ولا الدولة لديها إرادة التطوير في التعليم. ويكفي أن نعلم أن ميزانية الأمن في بلد مثل مصر- نصف مليون رجل أمن في مواجهة 18 مليون طالب علم- كانت قبل الثورة تساوي خمسة أضعاف ميزانية التعليم، والمفروض أن العكس هو الصحيح؛ فإذا كانت إرادة التمويل والتطوير ضعيفة فقل على التعليم السلام! إننا نحتاج إلى ثورة في التعليم.

من المعرفة إلى الحكمة:

إن العلم الذي لا يحكم زمامه العدل يتحول إلى وسيلة للخراب والدمار، ويحول دون تحقيق الإنسان للغاية من خلقه، وهي إعمار الأرض وترقية الحياة.

وإن المعرفة بدون حكمة قد حولت من يملكون المعرفة إلى غيلان وحولت العالم إلى غابة يستبد فيها القوي بالضعيف، وتستخدم فيها المعرفة في القتل والهدم والتآمر، وإشاعة الحروب، والاستيلاء على الأوطان والأموال، وخراب الديار، والاعتداء على النساء والأطفال، وكل كائن حي!

لذلك لن يسود السلام في العالم بمجرد الحصول على المعرفة، بل لا بد من سياسة المعرفة بالحكمة... الحكمة التي قال الله فيها: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ (البقرة: من الآية 269).

الحكمة التي هي أمل المستقبل، وعلمه الشامل، الحكمة التي هي أصفى رحيق يقطره عقل الإنسان.

لقد أقمنا العقبات في نفوسنا:

إن العقبات أمام دخولنا إلى مجتمع المعرفة والحكمة لا توجد على أرضنا ولا في سمائنا، ولكننا أقمناها في نفوسنا. أو كما يسميها التقرير الياباني عن أهداف اليابان في القرن الحادي والعشرين –تخوم الداخل– The Frontier Within فقد تخفى على الكثيرين حقيقة أن الحدود التي تحد من حركتنا وتطلعاتنا وقدرتنا على الفعل والإنجاز هي في أغلب الأحيان حدود قائمة بالداخل، وليست نتيجة وجود عوائق أو قيود غريبة عنا. وكما أن السياج الذي يحوطنا ويحد من حركتنا قائم في الذات؛ فقد أقمناه بأنفسنا لأنفسنا، فكذلك تكون القدرة على تخطي الحدود، وكسر القيود كامنة بالداخل أيضًا[4].

الاتجاه صوب النفس لرفع الحواجز وفتح حدود المعرفة والإنجاز:

فإذا اتجهنا صوب أنفسنا، وقمنا بتحليل قدراتنا وقوانا الكامنة، فسيمكننا رفع الحواجز، وفتح حدود المعرفة والإنجاز، صوب آفاق لا نهائية، حيث لا يكون لقدراتنا على الفعل والإنجاز حدود قصوى.

والخلاصة أننا إذا أردنا تطوير مناهج التعليم عندنا، فإن هذا لا بد أن يعتمد على إحداث تغييرين متزامنين أساسيين: الأول هو تغيير الأفكار وتصحيح المفاهيم المتصلة بالتعليم ومناهجه، والثاني هو تغيير الحركة الإنسانية والقوى البشرية في الاتجاه الذي يساعد على التطوير، ولن يكون هذا إلا بترسيخ الإيمان بالله، والاهتمام بالثقافة العربية الإسلامية لمواجهة الانهيار العظيم للقيم والأخلاق، والتحول إلى الشورى أو الديمقراطية، وإعادة بناء

نظامنا التعليمي من حيث هياكله ومناهجه، وإحياء المشروع النهضوي العربي الإسلامي، وبناء الاقتدار المعرفي، وتحقيق درجة عالية من الصحة النفسية، بجانبيها الشعوري والجسدي، وبناء الجسور بين المعرفة والحكمة، والتي بدونها يصعب -بل يستحيل- بناء العدل والسلام في عقول البشر.

أرجو الله أن يتقبل هذا العمل خالصًا لوجهه، وأن يرزقنا سلامة النهج، وإخلاص النية، والإحسان في العمل، إنه وليُّ ذلكَ والقادرُ عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ٣﴾ (العصر 1 :3).

صدق الله العظيم.

الأنشطة الإثرائية

أجب عن الأسئلة:

- ميز بين «التغير» و«التغيير» و«التحسن» و«التحسين» و«التطور» و«التطوير» مع التطبيق على التربية ومناهجها؟
- ما معنى أن التطوير عملية شاملة لكل أسس المنهج ومكوناته؟
- ما مراحل التطوير، وما خصوصية كل مرحلة، مع التطبيق على مناهج التربية؟
- اكتب بحثًا صغيرًا عن «العولمة والخصخصة وسيطرة اقتصاديات السوق» وآثارها في تطوير مناهج التعليم العام والعالي؟
- ناقش أثر تدهور «رأس المال الاجتماعي» وتراجع أهميته، في تطوير المناهج في التعليم العام والعالي، واكتب بحثًا في ذلك؟
- ميز بين المعلومات، والمعرفة، والحكمة، وكيفية تطوير المناهج في ضوئها؟
- ما معنى عبارات: «مجتمعات فقدان المغزى» و«تخريب بنية الكون» و«شراء الخبرة لا يغني عن بناء القدرة» و«تكامل العلوم الاجتماعية والإنسانية مع العلوم الأساسية» مع التطبيق على مناهج التعليم العام والعالي، و«تجديد منهجيات التعليم والتعلم»؟

- كيف يكون التعاون بين التعليم ومؤسسات الإنتاج ووسائل الإعلام في تطوير المناهج؟
- ما قيمة فتح النوافذ بين التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي؟
- ما قيمة التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة لهذا العصر، وكيف نطور المناهج في ضوء ذلك؟
- ما متطلبات «التنمية الإنسانية الراقية» في تطوير مناهج التعليم العام والعالي؟
- ما متطلبات «وحدة المعرفة» و«تكامل المعرفة» في تطوير مناهج التعليم العام والعالي؟
- ما متطلبات «التعليم عن بعد» و«التعليم المفتوح» في تطوير مناهج التعليم العام والعالي؟
- كيف تُطوِّر مناهج التعليم العام والتعليم العالي في ضوء «الاستخدام الرشيد للتكنولوجيا»؟
- ما متطلبات «العناية بالتعليم العالي» و«الحفاظ على النخب» في تطوير التعليم العالي؟
- التأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس ضرورة مِهْنية، فكيف نطور ذلك؟ وما معوقات التطوير، وما أبعادها، وكيف نزيل هذه المعوقات؟

هوامش الفصل الثاني عشر

1- علي أحمد مدكور: نحو الخلاص النهائي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1429هـ - 2008م، ص 70 - 81.

2- علي أحمد مدكور: مناهج التربية: أسسها وتطبيقاتها، القاهرة، دار الفكر العربي، ط5، 1432هـ-2010م، ص 295 - 300.

3- محمد عزت عبد الموجود، مرجع سابق، ص 67.

4- لجنة رئيس وزراء اليابان: تخوم الداخل: أهداف اليابان في القرن الحادي والعشرين، مكتب التربية العربي لدول الخليج، العدد الأول، الرياض، 1421هـ - 2001م، ص11-12.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- إبراهيم العيسوي وآخرون: الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر 2020م في أوراق مصر 2000م، رقم 4، القاهرة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط 1999م.

2- أحمد فؤاد باشا: القيم في عصر المعلومات في مؤتمر الثقافة والقيم بجامعة السلطان قابوس، مسقط سلطنة عمان 20-22 أكتوبر 2001م.

3- أحمد كمال أبو المجد: حول ندوة الحوار القومي الديني في الحوار القومي الديني، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1989م.

4- أحمد مستجير: «الجينوم قراءة في سفر الإنسان» في مجلة الكتب وجهات نظر، القاهرة، دار الشروق، العدد 18 يوليو 2000م.

5- أحمد مستجير: «علم اسمه الشيخوخة»: في مجلة الكتب وجهات نظر القاهرة - دار الشروق، العدد (32) سبتمبر 2001م.

6- ألكسندر كينج برتراند سيندرز، «من أجل مجتمع عالمي جديد» في تقرير نادي روما الذي عنوانه الثورة العالمية الثالثة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992م.

7- أنيس منصور: جريدة الأهرام اليومية «مواقف» 24 شعبان 1422هـ - 14 نوفمبر 2001م.

8- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت: طريق المستقبل، ترجمة عبدالسلام رضوان، الكويت، عالم المعرفة، العدد رقم (231)، ذو القعدة 1418هـ 1998م.

9- تمام حسان: اللغة مبناها ومعناها، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، بدون تاريخ.

10- جابر عبد الحميد جابر: أطر التفكير ونظرياته «معرب»، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م.

11- جاك ديلور وآخرون: التعليم ذلك الكنز الكامن، تعريب جابر عبدالحميد جابر، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1997م.

12- جمال البنا: «دين العالمية لا العولمة» في الإسلام والعولمة، القاهرة الدار القومية العربية 1999م.

13- جون جراي: الفجر الكاذب، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة 2000م.

14- حامد عمار: في وقائع المؤتمر العلمي الثاني لقسم أصول التربية بكلية التربية بالكويت 17-20 إبريل 1994م.

15- حلمي أحمد الوكيل، تطوير المناهج، القاهرة، الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى 1977.

16- خلدون حسن النقيب: العولمة: «تلصيقات على مجتمع مهشم» القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1998م.

17- الدمرداش سرحان ومنير كامل، المناهج، القاهرة، دار العلوم للطباعة، ط3، 1997م.

18- ديفيد إنجلاند: التليفزيون وتربية الأطفال، ترجمة محمد عبدالعليم 71، الرياض، مكتبة العبيكان، سلسلة المشكلات السلوكية للأطفال، ط1.

19- رانيلا. أ. ل الماضي المشترك بين العرب والغرب: أصول الآداب الغربية الشعبية الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (241) رمضان 1419هـ 1999م.

20- روبرتو كارنيرو (Roberto Carneiro) إحياء روح المجتمع، في جاك ديلور وآخرون بدون تاريخ.

21- سليمان إبراهيم العسكري: الإعلام والقيم في مؤتمر الثقافة والقيم بجامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان من 20-23 أكتوبر 2001م.

22- سيد أحمد عثمان: المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، القاهرة، عالم الكتب 1979.

23- سيد قطب: المستقبل لهذا الدين، القاهرة، دار الشروق، 1383هـ - 1983م.

24- عبد الرحمن الغريب: «إشكالية الهوية بين الإعلام والتليفزيون والتنشئة الأسرية للطفل العربي»، في مجلة الطفولة والتنمية، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد(2) 2001م.

25- عبد السلام المسدي: العربي، العدد 587 رمضان 1428هـ أكتوبر- 2007م.

26- عبد العزيز بلقيز: «العولمة والهوية الثقافية» في مجلة المستقبل العربي، مارس 1988م.

27- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ.

28- علي أحمد مدكور: الاستثمار في التعليم، القاهرة، دار الفكر العربي 1430هـ، 2009م.

29- علي أحمد مدكور: التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل، القاهرة، دار الفكر العربي، 1421هـ، 2000م.

30- علي أحمد مدكور: التربية وثقافة التكنولوجيا، القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 1427هـ 2006م.

31- علي أحمد مدكور: الشجرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، القاهرة، دار الفكر العربي 1420هـ - 2000م.

32- علي أحمد مدكور: التعليم المستمر مدى الحياة، القاهرة، لونجمان، بيروت: مكتبة لبنان، ناشرون، 1435هـ - 2014م.

33- علي أحمد مدكـور: النظريات اللغوية وتطبيقاتهـا التربوية، القاهرة: لونجمان، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1435هـ - 2014م.

34- علي أحمد مدكور: الهوية الثقافية، القاهرة: لونجمان، بيروت: مكتبة لبنان، ناشرون، 1435هـ - 2014م.

35- علـي أحمـد مدكـور: أصـول الفكـر التربـوي، القاهـرة، لونجمان، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1435هـ - 2014م.

36- علـي أحمد مدكور: تطور مناهج التربية، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1435هـ - 2014م.

37- علي أحمد مدكور: فلسـفة التربية، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1435هـ - 2014م.

38- علي أحمد مدكور: فنون الحياة الأسرية، القاهرة: لونجمان، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1435هـ - 2014م.

39- علـي أحمـد مدكـور: مداخـل تعليـم التربيـة الإسـلامية، القاهـرة: لونجمان، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1435هـ - 2014م.

40- علـي أحمد مدكور، معلم المسـتقبل، دار الفكـر العربي، 1426هـ، 2006م.

41- علـي أحمد مدكور: مناهج التربية، أسسـها، تطبيقاتهـا، القاهرة، دار الفكر العربي 1431هـ - 2010م.

42- علي أحمد مدكور: نحو الخلاص النهائي، القاهرة ط1، دار الفكر العربي 1429هـ - 2008م.

43- علي القاسمي، استخدام الحاسبات الإلكترونية في المجالات اللسانية، ندوة المعلوماتية والتربية التي نظمتها كلية علوم التربية المغربية بالتعاون مع الإيسيسكو 1986م.

44- علي محمد شمو: الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة، القاهرة - دار القومية العربية للثقافة والنشر 1998م.

45- فايز مراد مينا: منهجية التعقد واستشراف المستقبل: القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية - كراسات مصر 2020م. العدد 4 أكتوبر 2000م.

46- فرانك كويلش: ثورة الإنفوميديا، الكويت، عالم المعرفة، العدد (253)، 2000م.

47- فيديريكو مايور تارجوتا رجوثا: نظرة في مستقبل البشرية قضايا لا تحتمل الانتظار، ترجمة للدكتور محمد علي مكي - القاهرة - الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية 1990م.

48- قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، 1993م، مادة 51.

49- ماجد الكيلاني: التربية والتجديد وتربية الفاعلية عند المسلم المعاصر، بيروت، مؤسسة الريان، 1998.

50- مادو ندوي، العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعلم في إفريقيا مجلة مستقبليات بدون تاريخ.

51- ماري دين: الأطفال والإدمان التليفزيوني - ترجمة عبدالفتاح الصبحي الكويت عالم المعرفة - العدد (247) ربيع الأول 1420هـ - يوليو 1999م.

52- محسن خضر: من فجوات العدالة في التعليم، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000م.

53- محمد إبراهيم مبروك: «الصراع الأيديولوجي الكامن وراء العولمة» في الإسلام والعولمة، القاهرة، الدار القومية العربية، 1999م.

54- محمد حسن عبدالعزيز: التعريب في القديم والحديث - القاهرة - دار الفكر العربي، 1990م.

55- محمد سليم العوا: «القيم والتربية» في مؤتمر الثقافة والقيم، جامعة السلطان قابوس، من 21 - 23 أكتوبر 2001م. مسقط - سلطنة عمان.

56- محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت، عالم المعرفة، عدد 158، فبراير 1992م.

57- محمد عابد الجابري: حول الحوار القومي الديني في الحوار القومي الديني، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 47 - 1989م.

58- محمد عزت عبدالموجود: «التعليم والمستقبل» في المؤتمر التاسع والعشرين، الجمعية التعليمية الكويتية، الكويت، إبريل 2000م.

59- محمد عمارة: الإصلاح والتجديد والإبداع مصبات في نهر التغيير، في مجلة الرسالة، السنة التاسعة، العدد (36) رجب 1431هـ يونيو 2010م.

60- محمد الغزالي: عقيدة المسلم، دمشق، دار القلم، ط4، 1403هـ - 1983م.

61- محمود عبدالفضيل: «جائزة نوبل في الاقتصاد بين الفقر والجوع والمضاربات المالية» في الجديد في الاقتصاد، القاهرة، دار الهلال، 1999م.

62- محيي الدين صابر، قضايا الثقافة العربية المعاصرة، تونس - الدار العربية المعاصرة، للكتاب 1983م.

63- مصطفى حجازي: «إعداد الطالب الجامعي من أجل شراكة عالمية مستقبلية»، في وقائع المؤتمر العلمي الثاني لقسم أصول التربية، كلية التربية جامعة الكويت من 17-20 إبريل 1994م.

64- مصطفى حجازي: «ثقافة الطفل العربي وسياسة التغريب» في سلسلة ثقافتنا القومية، رقم (4) الرباط، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية 1990م.

65- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (يسيسكو) الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي، المغرب، الرباط، 1997م.

66- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الثقافة العربية وثقافة العالم، حوار الأنداد، تونس، 1999م.

67- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - المحور الأول للسياسات الثقافية والاتصالية في الوطن العربي - تونس 1999م.

68- نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة - العدد (265) يناير 2001م.

69- نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (184) شوال 1414هـ - إبريل 1994م.

70- هانز بيتر مارتن وهارولد شومان: فخ العولمة.. الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، رقم 238/ 1419هـ1998م.

71- وزارة التربية والتعليم: كتاب التعليم في دول جنوب شرق آسيا: مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التربية والتعليم بدولة البحرين، إعداد وترجمة فائقة سعيد الصالح، سلسلة نظم التعليم في العالم (2) البحرين 1999م.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

1- Anthony Giddens, Runaway World: How Globalization is Recharging Our lives: An Intellectual Power-house, New Yorker, 2000, p. 150.
2- Antony, Nitko, Educational Assessment of Student. U.S.A, New Jersey, Prentice Hall. Inc. 3rd. Ed, 2001, p. 24.
3- Arnold Pacy., The Cultural Technology, Cambridge. The MIT. Press. Massachusetts, 1991, p. 159.
4- Bakar, Eva L. Effects on Student Achievement of Behavioral and non-behavioral objectives jocund of experimental education 37, No.4.
5- Bakar, Eva, l: Establishing Performance Standards in popham, j. et. al (eds) Establishing Instructional Gods Englewood cliffs, N.J. prentice.
6- Dighton, I., C., (ed) , the Encyclopedia of Education, vol. 2., U.S.A the macmilan company and the free press, 1971.
- Bill Gates; et al., The Road Ahead, Penguin Book, Ltd, 1995.
7- England, PH D. the ses, university of London, Institute of Education 1979.
8- Gagne. R.M. " Analysis of instructional objectives" in Glaser R. (ed) teaching Machines and programmed learning data and directions, vol.2 Washington, DC. N.E.A
9- Holland J.C, and Skinner, BF., the Analysis of Behavior: A program for self-instruction. New York McGraw. Hill, 1961.

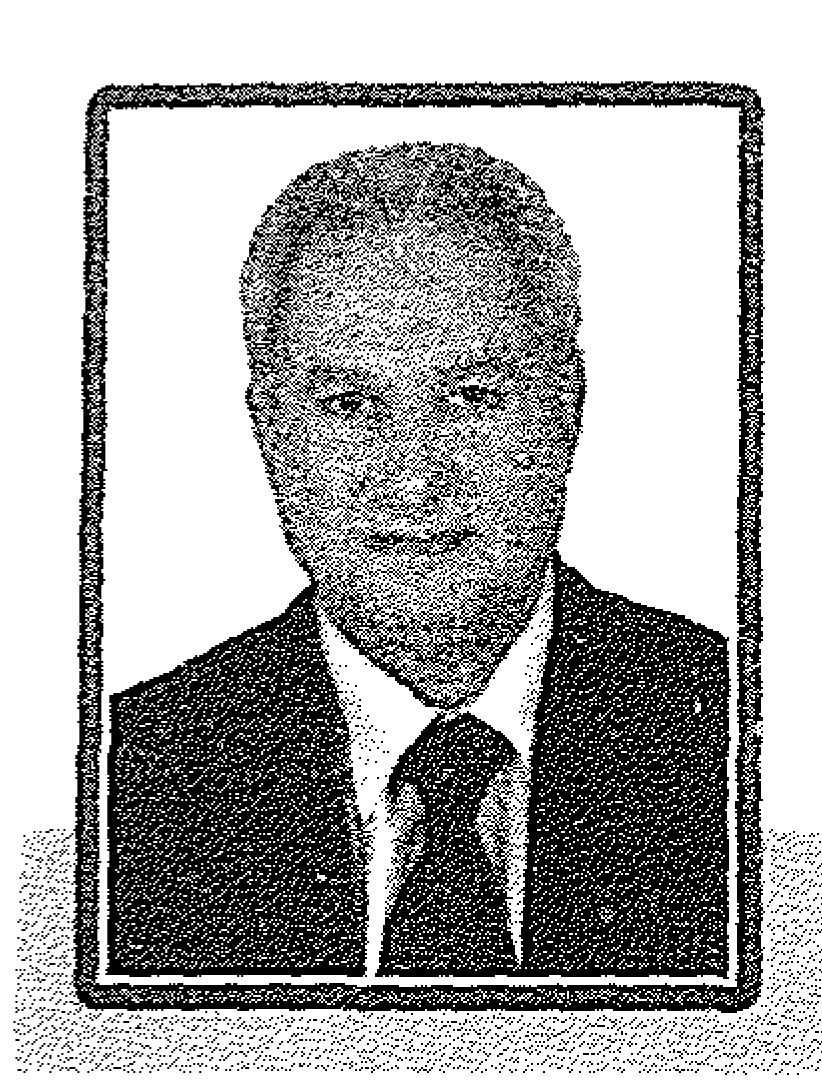
10- Madkour, AA.. Curriculum Development in the General secandary school in America and the Grammar school in

11- Merton, R.K. Social the out and social structure, New York, free press, 1957, as referred to by taba.

12- Taba. H. Carriculum Development: Theory and practice, New York. Harcourt. Brace and word, INC 1962.

13- Tyler, R.W Basic Principles of Curriculum and Instruction, University of Chicago press, 1950.

14- Max well, N, From Knowledge to Wisdom: a Revolution in the Aims and Methods oseie, New York Black will 1988.



الكـــاتـب في سـطــور

الدكتور: علي أحمد مدكور

- دكتوراه الفلسفة في التربية من جامعة لندن.
- العميد الأسبق لمعهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة.
- العميد الأسبق لكلية التربية جامعة السلطان قابوس بسلطنة عُمان.
- له أكثر من خمسة وعشرين مؤلفًا، وأكثر من مائة بحث في مجالات التربية المختلفة عامة، ومجالات المناهج وطرائق تدريس اللغة العربية وإعداد المعلمين وتعليم الكبار خاصة.
- شارك في مئات المؤتمرات والندوات العلمية في مصر وخارجها.
- له خبرات كثيرة في العمل مع البنك الدولي واليونسكو، والمنظمة العربية، والمنظمة.

قائمة الإصدارات

(1) تدريس فنون اللغة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي.

(2) منهجية تدريس العلوم الشرعية، القاهرة، دار الفكر العربي.

(3) نظريات المناهج التربوية، القاهرة، دار الفكر العربي.

(4) منهج التربية في التصور الإسلامي، القاهرة، دار الفكر العربي.

(5) معلم المستقبل، القاهرة، دار الفكر العربي.

(6) التعليم العالي في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي.

(7) المرجع في مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، القاهرة، دار الفكر العربي.

(8) الشجرة التعليمية، القاهرة، دار الفكر العربي.

(9) مناهج تعليم الكبار، القاهرة، دار الفكر العربي.

(10) طرق تدريس اللغة العربية، عمَّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

(11) تعليم الكبار والتعليم المستمر، عمَّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

(12) الاستثمار في التعليم، القاهرة، دار الفكر العربي.

(13) التربية وثقافة التكنولوجيا، القاهرة، دار الفكر العربي.

(14) مناهج التربية: أسسها وتطبيقاتها، القاهرة، دار الفكر العربي.

(15) مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، القاهرة، دار الفكر العربي.
(16) نحو الخلاص النهائي: خطاب لمثقفي الأمة، القاهرة، دار الفكر العربي.
(17) التعليم غير النظامي (مترجم)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
(18) تقويم برامج إعداد معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها (ترجم إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية)، الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
(19) تطوير المناهج وتنمية التفكير، القاهرة، دار نهضة مصر.
(20) المفاهيم الأساسية لمناهج التربية، الرياض، مكتبة أسامة.
(21) مناهج التربية الإسلامية، الكويت، مكتبة الفلاح.
(22) فلسفة التربية، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون.
(23) أصول الفكر التربوي، القاهرة، لونجمان، بيروت: مكتبة لبنان، ناشرون.
(24) الهُوية الثقافية، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون.
(25) تطوير مناهج التربية، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون.
(26) مداخل تعليم التربية الإسلامية، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون.

(27) التعليم المستمر مدى الحياة، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون.
(28) فنون الحياة الأسرية، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون.
(29) النظريات اللغوية وتطبيقاتها التربوية، القاهرة، لونجمان، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون.
(30) تصميم مناهج وبرامج تعليم الكبار في الوطن العربي (دليل مرجعي)، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.


دار نهضة مصر
للنشر

تطوير المناهج وتنمية التفكير

يتناول هذا الكتاب تطوير مناهج التربية بأسلوب علمي غير تقليدي؛ فيوضح مفهوم التطوير ومراحله وتحدياته ومتطلباته التي تقتضي ضبط المسيرة الهائجة للعولمة وحتمياتها، ووضع سياسة لغوية وثقافية حازمة، وتنمية التفكير ومهاراته، والانتقال من البيانات والمعلومات إلى المعرفة والحكمة، ومن الإعلام الترفيهي إلى الإعلام التثقيفي التربوي، ومن ثقافة الصمت والاستبداد إلى ثقافة الحوار والتواصل، ومن الفن للفن إلى الفن للتربية والتذوق والإبداع، ومن الحتميات التكنولوجية إلى تكنولوجيا التعليم وتطوير بيئة التعلم. وفي الختام يضع رؤية مقترحة لتطوير نظام التعليم في مصر في ضوء مبادئ ثورة 25 يناير 2011. وبالله التوفيق.







